المجلد (34) العدد (4) 2019 ISSN 1021 - 6804

مؤتة

للبحوث والدراسات

مجلة علمية محكمة ومفهرسة

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصدر في جامعة مؤتة

المجلد (34) العدد (4) 2019 ISSN 1021-6804

مؤتة

للبحوث والدراسات

مجلة علمية محكمة ومفهرسة

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصدر في جامعة مؤتة

رقم الإيداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية
(1986/5/201)

رقم الترخيص لدى دائرة المطبوعات والنشر
(3353/15/6)
تاريخ 2003/10/22

* ما ورد في هذا العدد يعبر عن آراء الكتاب أنفسهم ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو سياسة جامعة مؤتة.

هيئة التحرير

رئيس التحرير
عميد البحث العلمي
الأستاذ الدكتور أسامه عيسى مهاوش

الأعضاء

الأستاذ الدكتور مصلـح الصرايرة — الأستاذ الدكتور علي العضايلـة
الأستاذ الدكتور حسن الطويـــل — الأستاذ الدكتور عبدالله الفـــواز
الأستاذ الدكتور عيسى أبو سليم — الأستاذ الدكتور باســم حوامــده

أمين السر
رزان المبيضين

التدقيق اللغوي
الأستاذ الدكتور خليل الرفوع (اللغة العربية)
الدكتور عاطف الصرايرة (اللغة الإنجليزية)

مدير دائرة المجلات العلمية
د. خالد أحمد الصرايرة

مديرة دائرة المطبوعات
سهام الطراونة

الإشراف والتحرير
د. محمود نايف قزق

الإخراج والطباعة
عروبة الصرايرة

المتابعة
سلامة الخرشة

الهيئة الاستشارية الدولية

- الأستاذ الدكتور عادل الطويسي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الأردن (سابقاً).
- الأستاذ الدكتور ظافر الصرايرة، رئيس جامعة مؤتة، الأردن
- الأستاذ الدكتور نضال الحوامدة، جامعة مؤتة، الأردن
- الأستاذ الدكتور يافي لي، جامعة ويسكانسون–ماديسون، أمريكيا
- الأستاذة الدكتورة تيريزا فرانكلين، جامعة أوهايو، أمريكيا
- الأستاذة الدكتورة أنعام الور، جامعة ايسيكس، بريطانيا
- الأستاذ الدكتور جورج قريقوري، جامعة بوخارست، رومانيا
- الأستاذ الدكتور محمد مجتبى خان، جامعة ميليا الإسلامية، الهند
- الأستاذة الدكتورة روزني باكير، جامعة ماليزيا بيرليس، ماليزيا
- الأستاذ الدكتور خالد دهاوي، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مصر
- الأستاذ الدكتور طلال الأمين، جامعة الأمير محمد بن فهد، السعودية
- الأستاذ الدكتور أحمد العموش، جامعة الشارقة، الأمارات العربية المتحدة
- الأستاذ الدكتور محي الناجي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

مؤتة للبحوث والدراسات

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة ومفهرسة تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة مؤتة

كلمة المحرر

تصدر مجلة مؤتة للبحوث والدراسات في سلسلتها الإنسانية والاجتماعية منذ عام 1986، وهي مجلة علمية محكمة ومفهرسة، وتصدر بشكل منتظم وبواقع مجلد واحد في كل عام منذ تأسيسها، يحتوي المجلد على ستة أعداد ويضم العدد الواحد عشرة أبحاث، ويشرف على تحريرها هيئة من الأساتذة المتخصصين والأكاديميين في مختلف الدراسات الإنسانية والاجتماعية، ورقم تصنيفها الدولي (ISSN 1021-6804) . تقوم المجلة بنشر الأبحاث الأصيلة التي تسهم بنشر العلم والمعرفة في كافة التخصصات الإنسانية والاجتماعية. وتخضع الأبحاث المقدمة للنشر إلى معايير دقيقة تشمل التدقيق الفني والتحكيم العلمي من قبل محكمين إثنين للتحقق من صلاحية البحث للنشر.

وقد حظيت المجلة بسمعة رائدة محلياً وإقليمياً على مدار الثلاث عقود الماضية، فأصبحت مجلة معتمدة لغايات النقل والترقية للباحثين في كافة الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن، بشكل خاص، والعالم العربي، بشكل عام، وهذا يبرر العدد الكبير والمتزايد من الأبحاث الذي يرد إلى المجلة من جامعات ومؤسسات ومراكز بحثية محلية وإقليمية ودولية، ولضمان جودة الأبحاث المنشورة في المجلة، فإنها تتبع معايير وضوابط وإجراءات تضمن جودة المنتج البحثي وتتضمن:

1. قواعد النشر
2. المواصفات الفنية
3. إجراءات النشر
4. أخلاقيات النشر

عميد البحث العلمي

رئيس التحرير

أ. د أسامه عيسى مهاوش

1. قواعد النشر.

انسجاماً مع الخطة الاستراتيجية لجامعة مؤتة ورؤيتها للوصول إلى تحقيق معايير التصنيفات العالمية للجامعات، وانطلاقاً من الخطة الاستراتيجية لعمادة البحث العلمي ورؤيتها التي تنص على: **(نحو عمادة حاضنة لبحث علمي متميز يرتقي بتصنيف الجامعة محلياً وإقليمياً وعالمياً)** ورسالتها التي تتضمن: **(تأمين بيئة قادرة على إنتاج بحوث علمية تسهم في تعزيز دور الجامعة في البحث والابتكار محلياً وإقليمياً وعالمياً)**

فقد ارتأت عمادة البحث العلمي تطوير مجلة مؤتة للبحوث والدراسات للوصول إلى قواعد البيانات العالمية، مثل: SCOPUS, ISI, PubMed والارتقاء بعامل التأثير (Impact Factor) للمجلة، لوصول الانتاج البحثي للمؤلفين إلى العالمية.

وبناء عليه، وعند تقديم أبحاثكم للنشر في المجلة، يراعى الآتي:

1. اعتماد نظام جمعية علماء النفس الأمريكية (APA)، للاطلاع على الدليل المختصر لطريقة التوثيق، ولمزيد من الأمثلة، يرجى زيارة الموقع التالي: http://www.apastyle.org/ وموقع المجلة على الرابط: https://ejournal.mutah.edu.jo
2. تكتب جميع المراجع العربية باللغة الإنجليزية في المتن وفي قائمة المراجع.
3. ترجمة كافة المراجع غير الإنجليزية (بما في ذلك المراجع العربية) إلى اللغة الإنجليزية، مع ضرورة ابقاء القائمة العربية موجودة.
4. اذا كان للمراجع العربية ترجمة إنجليزية معتمدة فيجب اعتماد ذلك، أما المراجع التي ليس لها ترجمة إنجليزية معتمدة (مثل: فقه السنه) فيتم عمل Transliteration أي كتابة المرجع بالأحرف الإنجليزية كتابة حرفية، (Fiqih Alsunah) .
5. إعادة ترتيب كافة المراجع (والتي يفترض أنها قد أصبحت باللغة الإنجليزية) حسب ترتيب الأحرف الإنجليزية (Alphabets) بما يتناسب مع نظام APA.
6. يجب الالتزام بالمواصفات الفنية لتحرير المخطوط المبينة على موقع المجلة، علماً بأن البحث يخضع للتدقيق الفني عند استلامه. وفي حال عدم الالتزام بهذه المواصفات الفنية يُعاد البحث.
7. يتم تسـليم البحث والملفات المطلوبة والنماذج الخاصة بهـا الكترونيـاً على الموقع https://ejournal.mutah.edu.jo/ والمبينة في الجدول التالي.
8. عدم الالتزام بأي من النقاط السابقة يعفي المجلة من السير في إجراءات التحكيم

الرقم	اسم الملف	ملاحظات
.1	رسالة تغطية **Cover Letter**	توجه الى رئيس التحرير
.2	صفحة الغلاف **Title Page**	يكتب التالي باللغتين العربية والإنجليزية في صفحة الغلاف وحسب الترتيب التالي: 1. عنوان البحث 2. اسم الباحث (الباحثين) من ثلاثة مقاطع. 3. العنوان البريدي 4. الرتبة العلمية 5. البريد الإلكتروني 6. رقم الهاتف
.3	ملخص البحث **Abstract**	يكتب الملخص باللغتين العربية والإنجليزية بحيث لا يزيد الملخص عن (150) كلمة والكلمات المفتاحية **(keywords)** عن خمس كلمات.
.4	البحث **Research Document**	يجب أن تلتزم وثيقة البحث بالمتطلبات التالية: 1. عدم وجود اسم الباحث (الباحثين). 2. أن لا يحتوي البحث على أي معلومات تشير إلى الباحث (الباحثين). 3. أن يكون التوثيق للمراجع في المتن **(In-text Citation)** باللغة الإنجليزية. 4. اعتماد نظام جمعية علماء النفس الأمريكية **(APA)**. 5. الالتزام بالمواصفات الفنية لطباعة البحث. 6. تخضع البحوث للتدقيق الفني قبل السير في إجراءات التحكيم.
.5	قائمة المراجع **References**	يجب أن تلتزم قائمة المراجع بالمتطلبات التالية وترسل في نفس الملف: 1. تكتب المراجع (الواردة في البحث باللغة الإنجليزية) في القائمة النهائية مرتبة حسب الحروف الهجائية **(Alphabets)**. 2. إذا كان للمراجع العربية ترجمة إنجليزية معتمدة فيجب اعتماد ذلك، أما المراجع التي ليس لها ترجمة إنجليزية معتمدة (مثل: فقه السنة) فيتم عمل **Transliteration** أي كتابة المرجع بالأحرف الإنجليزية كتابة حرفية **(Fiqih Alsunah)**. 3. إعادة ترتيب كافة المراجع (والتي يفترض أنها قد أصبحت باللغة الإنجليزية) حسب ترتيب الأحرف الإنجليزية **(Alphabets)** بما يتناسب مع نظام **APA**. 4. الإبقاء على قائمة المراجع العربية وادراجها في نهاية الملف بعد المراجع المترجمة.
.6	التعهد Pledge	يلتزم الباحث بتعبئة التعهد

2. المواصفات الفنية.

يجب الالـــتزام بالمواصفات الفنيـــة لتحريـــر المخطوط والموجـــودة على الرابـــط: https://ejournal.mutah.edu.jo ، حيث يخضع البحث للتدقيق الفني عند استلامه، وفي حال عدم الالتزام بهذه المواصفات الفنية يُعاد البحث.

3. إجراءات النشر.

1. يُقدم البحث للنشر إلى عمادة البحث العلمي في جامعة مؤتة الكترونياً على موقع المجلة https://ejournal.mutah.edu.jo.
2. يوقع الباحث على تعهد النشر وفق نموذج خاص تعتمده المجلة.
3. يعرض البحث على هيئة تحرير المجلة، ويسجل في السجلات المعتمدة.
4. يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى التدقيق الفني والتحكيم الأولي من هيئة التحرير؛ لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في إجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إبداء الأسباب.
5. يرسل البحث إلى محكمين اثنين على أن يقوم كلاً منهما بالرد في مدة أقصاها شهر، وفي حال عدم الرد ضمن الموعد المحدد يتم ارسال البحث إلى محكم آخر، وبناء عليه يكون قرار هيئة التحرير على النحو الآتي:

أ. يُقبل البحث للنشر في حالة ورود تقارير إيجابية من المحكمين الإثنين، وبعد أن يقوم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة، إن وجدت.

ب. في حال ورود تقارير سلبية من كلا المحكمين يرفض البحث.

ج. في حالة ورود رد سلبي من أحد المحكمين ورد إيجابي من المحكم الثاني يرسل البحث إلى محكم ثالث للبت في أمر صلاحيته للنشر.

6. إذا كان الباحث من جامعة ما فلا يجوز أن يُحكَّم البحث من قبل زميل يعمل في الجامعة نفسها.
7. يجب على الباحث بعد إبلاغه بإجراء التعديلات أن يقوم بذلك وفق ملاحظات المحكمين في مدة أقصاها أسبوعين من تاريخه، وفي حال عدم استجابة الباحث ضمن المدة المحددة يتم وقف إجراءات السير في نشر البحث.
8. إذا أفاد المحكم (مراجع التعديلات) أن الباحث لم يقم بالالتزام بإجراء التعديلات المطلوبة، يُعطى الباحث فرصة ثانية وأخيرة مدتها أسبوعين للقيام بالتعديلات المطلوبة، وإلاّ يرفض البحث ولا ينشر في المجلة.
9. تمنح رسالة القبول بعد إجراء التدقيق الفني المترتب على البحث بعد التعديل.
10. ترتب البحوث المقبولة في المجلة وفقا لسياسة المجلة.
11. ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر الباحث ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة، أو هيئة التحرير، أو القائمين عليها.

4. أخلاقيات النشر.

تلتزم هيئة التحرير والمحكمون والباحثون بأخلاقيات النشر التالية:

أولاً: واجبات هيئة التحرير

1. العدالة والاستقلالية: يقوم المحررون بتقييم المخطوطات المقدمة للنَّشر على أساس الأهمية والأصالة وصحة الدراسة ووضوحها وأهميتها لنطاق المجلة، بغض النظر عن جنس المؤلفين أو جنسيتهم أو معتقدهم الديني بحيث يتمتع رئيس التحرير بسلطة كاملة على كامل المحتوى التحريري للمجلة وتوقيت نشره.
2. السرية: هيئة التحرير وموظفوا التحرير مسؤولون عن سرية أية معلومات حول البحث المقدم وعدم إفشاء هذه المعلومات إلى أي شخص آخر غير المؤلف والمحكمين والهيئة الاستشارية كلّ وفقاً لاختصاصه.
3. الإفصاح وتضارب المصالح: هيئة التحرير مسؤولة عن عدم استخدام معلومات غير منشورة موجودة في البحث المقدم لأغراض النشر دون موافقة خطية صريحة من المؤلفين، ويجب على عضو هيئة التحرير الإفصاح عن وجود أي تضارب في المصالح مع أي من المؤلفين. مثل علاقات تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى مع أي من المؤلفين؛ بدلاً من ذلك، سوف يطلبون عضو خارجي للتعامل مع المخطوطة.
4. قرارات النشر: تحرص هيئة التحرير على أن تخضع جميع الابحاث المقدمة للتحكيم من قبل اثنين على الأقل من المحكمين الذين هم خبراء في مجال البحث. وتعتبر الهيئة مسؤولة عن تحديد أي من الابحاث المقدمة إلى المجلة التي سيتم نشرها، بعد التحقق من أهميتها للباحثين والقراء.

ثانياً: واجبات المحكمين.

1. المساهمة في صنع قرارات هيئة التحرير.
2. السرعة والدقة في الوقت: أي محكم يشعر بعدم قدرته على مراجعة البحث لأي سبب كان يجب عليه إخطار هيئة التحرير على الفور ورفض الدعوة للتحكيم بحيث يمكن الاتصال بالمحكمين البدلاء.
3. السرية: أي أبحاث وردت للمجلة للتحكيم والنشر هي وثائق سرية؛ لذا يجب ألا تظهر أو تناقش مع الآخرين إلا إذا أذن بها رئيس التحرير وينطبق هذا أيضا على المحكمين المدعوين الذين رفضوا الدعوة للتحكيم.

4. معايير الموضوعية: يجب مراجعة وتحكيم الأبحاث بموضوعية وأن تُصاغ الملاحظات بوضوح مع الحجج الداعمة، بحيث يمكن للمؤلفين استخدامها لتحسين أبحاثهم بعيداً عن النقد الشخصي للمؤلفين.
5. الإفصاح وتضارب المصالح: يجب على أي محكم مدعو للتحكيم أن يُخطِرْ هيئة التحرير على الفور بأن لديه تضارب في المصالح ناجم عن علاقات تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى مع أي من المؤلفين بحيث يمكن الاتصال بالمحكمين البدلاء.
6. المحافظة على سرية المعلومات أو الأفكار المتميزة غير المنشورة والتي تم الكشف عنها في الأبحاث المقدمة للتحكيم وعدم استخدامها دون موافقة كتابية صريحة من المؤلفين وينطبق هذا أيضاً على المحكمين المدعوين الذين يرفضون دعوة التحكيم.

ثالثا: واجبات المؤلفين.

1. معايير إعداد البحث: يجب على المؤلفين الالتزام بالقواعد والإجراءات والمواصفات الفنية وأخلاقيات النشر الموجودة على موقع المجلة.
2. السرقة الأدبية: لا يجوز بأي حال من الأحوال الاعتداء على حق أي مؤلف آخر بأي صورة من الصور فالقيام بهذا العمل يعتبر سرقة أدبية ويتحمل من قام بهذا العمل كامل المسؤولية القانونية والأدبية عن ذلك.
3. الأصالة: يجب على المؤلفين التأكد من تقديم أعمال أصيلة تماما، وتوثيق أعمال أو كلمات الباحثين الآخرين التي تم الرجوع اليها في بحثهم. وينبغي أيضا الاستشهاد بالمنشورات المؤثرة في مجال البحث المقدم. فأخذ المعلومة دون توثيق المصدر بجميع أشكاله يُشكل سلوكاً غير أخلاقي للنشر ويأخذ أشكالاً عديدة، مثل اعتماد بحث على أنه للمؤلف نفسه، نسخ أو إعادة صياغة أجزاء كبيرة من بحث أخر (دون الإسناد) .... الخ.
4. عدم إرسال البحث إلى مجلات مختلفة وبشكل مُتزامن: يجب على المؤلف عدم إرسال أو نشر نفس البحث في أكثر من مجلة واحدة. وبالتالي، لا ينبغي للمؤلفين أن يُقدِموا مخطوطة سبق نشرها في مجلة أُخرى وذلك لأن تقديم بحث بالتزامُن مع أكثر من مجلة واحدة هو سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.
5. تأليف المخطوطة: يجب أن يتم إدراج الأشخاص الذين يستوفون معايير التأليف التالية كمؤلفين في البحث بحيث يكونوا قادرين على تحمل المسؤولية العامة عن المحتوى: (1) تقديم مساهمات كبيرة في تصميم أو تنفيذ أو الحصول على البيانات أو تحليل أو تفسير الدراسة؛ (2) المساهمة في صياغة وكتابة محتوى البحث أو مراجعته. (3) مراجعة النسخة النهائية من البحث والموافقة عليها وعلى تقديمها للنشر. إضافة إلى ذلك هناك أشخاص لا يستوفون معايير التأليف فيجب ألا يُدْرَجوا كمؤلفين، ولكن يجب ذكرهم في قسم "شكر وتقدير" بعد الحصول على إذن كتابي منهم.
6. الإفصاح وتضارب المصالح: يجب على المؤلفين الإبلاغ عن أي تضارُب في المصالح مع جهات لا تعلمها هيئة التحرير يمكن أن يكون له تأثير على البحث. ومن أمثلة التضارب المحتمل في المصالح التي ينبغي الإفصاح عنها مثل العلاقات الشخصية أو المهنية، والانتماءات، والمعرفة في الموضوع أو المواد التي نوقِشَتْ في البحث.
7. المخاطر والمواد البشرية أو الحيوانية: إذا كان العمل ينطوي على استخدام مواد كيميائية أو إجراءات أو معدات لها أي مخاطر غير عادية، فيجب على المؤلفين تحديدها بوضوح في البحث. وكذلك إذا كان العمل ينطوي على استخدام أو إجراء تجارب على البشر أو الحيوانات في بحثهم، فيجب على المؤلفين التأكد من أن جميع الإجراءات تم تنفيذها وفقاً للقوانين والتعليمات ذات الصلة وأن المؤلفين قد حصلوا على موافقة مسبقة بهذا الخصوص. وكذلك ويجب مراعاة حقوق الخصوصية الخاصة بالمشاركين من البشر.
8. التعاون: يجب على المؤلفين التعاون بشكل كامل والاستجابة الفورية لطلبات المُحررين بشأن البيانات الأولية والتوضيحات وإثبات الموافقات الأخلاقية وموافقات المرضى وأذونات حقوق الطبع والنشر. وفي حالة اتخاذ قرار أولي بشأن إجراء التعديلات الضرورية على البحث، يجب على المؤلفين الاستجابة لملاحظات المحكمين بشكل منهجي ويقوموا بإجراء التعديلات المطلوبة وإعادة تقديمها إلى المجلة بحلول الموعد النهائي المحدد.
9. الأخطاء الأساسية في الأعمال المنشورة: عندما يكتشف المؤلفون أخطاء كبيرة أو عدم دقة في أعمالهم المنشورة، فإن عليهم الالتزام بإخطار محرري المجلة أو الناشر فوراً والتعاون معهم إما لتصحيح البحث أو سحبه.

الأستاذ الدكتور أسامه عيسى مهاوش
رئيس هيئة تحرير مجلة مؤتة للبحوث والدراسات
عميد البحث العلمي
جامعة مؤتة
الرمز البريدي (61710) مؤتة / الأردن
Tel: +962-3-2372380 Ext (6117)
Fax. +962-3-2370706
Email: darmutah@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/dar

مؤتة للبحوث والدراسات

مجلة علمية محكّمة ومفهرسة تصدر عن عمادة البحث العلمي – جامعة مؤتة

قسيمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات:

☐ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ☐ سلسلة العلوم الطبيعية والتطبيقية

للمجلد رقم ( ) الاسم :..... العنوان : .....

التاريخ : / / التوقيع :..... .....

طريقة الدفع : ☐ شيك ☐ حوّالة بنكية ☐ حوّالة بريدية

أ – داخل الأردن: للأفراد (9) دنانير أردنية.

للمؤسسات (11) ديناراً أردنياً.

ب– خارج الأردن (للأفراد والمؤسسات): (30) دولاراً أمريكياً.

ج– (1,5) دينار ونصف للعدد الواحد.

د– تُضاف أجرة البريد لهذه الأسعار.

تُملأ هذه القسيمة، وترسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

الأستاذ الدكتور أسامه عيسى مهاوش
رئيس هيئة تحرير مجلة مؤتة للبحوث والدراسات
عميد البحث العلمي
جامعة مؤتة
الرمز البريدي (61710) مؤتة / الأردن
Tel: +962-3-2372380 Ext (6117)
Fax. +962-3-2370706
Email: darmutah@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/dar

المحتويات

*	حكم كفارة من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان **علي محمود الزقيلي**	38-13
*	أثر برنامج تدريبي باستخدام تدريبات المقاومة في تطوير عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن **محمد عادل مقابلة، شافع سليمان طلفاح، معاذ عادل مقابلة، أحمد عبد الهادي البطاينة**	74-39
*	فاعلية برنامج إرشادي جمعي مستند إلى الأسلوب المتعدد الوسائل في تحسين التكيف مع الحياة الجامعية لدى عينة من الطلبة الجدد في جامعة مؤتة **إبراهيم محمد الصرايرة، لمياء صالح الهواري**	110-75
*	تفكير معلمي الصفوف الأساسية التي تشتمل على طلبة ذوي صعوبات تعلم في مدينة عمان: الوضع الراهن والتوجهات المستقبلية **محمد عبد السكارنة**	138-111
*	العلاقة بين التعلّم المنظّم ذاتياً والبيئة الصفيّة لدى الطلبة المراهقين **معاوية محمود أبو غزال، آمال محمد علي نوال**	180-139
*	تسول الأطفال في الأردن: دراسة ميدانية على مركز رعاية وتأهيل المتسولين/ مأدبا **روان علي الموازرة، لبنى مخلد العضايلة**	228-181
*	معيقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر في دوائر القطاع العام بالأردن- دراسة ميدانية **حمدان محمد الحياصات، سليمان حسين البشتاوي**	261-229
*	برنامج تدريبي مقترح لتطوير القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي **عبدالله بن أحمد سالم الزهراني**	312-263
*	The Effect of Non-Accounting Factors on Accounting Losses **Tareq Zaki Mashoka**	30-13
*	The Status of Jordanian Women and Obstacles of their Access to High Political and Administrative Posts: an Exploratory Study **Abdulmajeed Ali A-Azaam**	88-31

حكم كفارة من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان

علي محمود الزقيلي *

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مسالة مهمة من مسائل الصوم، وهي "كفارة من أكل أو شرب عامدا في نهار رمضان"، وقد تناولت الدراسة أقوال الفقهاء وسبب اختلافهم في المسألة والآثار المترتبة على وجوب الكفارة. وقد اتبع الباحث المنهج التحليلي المقارن من خلال عرض آراء العلماء وأدلتهم ومناقشتها للوصول إلى الرأي الراجح، وهو وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامدا في نهار رمضان.

الكلمات الدالة: كفارة، رمضان، عامد

Expiation of Eating or Drinking During the Day in Ramadan

Ali Mahmoud Alzugaili

Abstract

This study aims to highlight the important issue of fasting, which is The study dealt with the sayings of the scholars and the reason for their difference in the matter and the implications of the necessity of expiation.

The researcher followed the comparative analytical method by presenting the views of the scholars and their evidence and discussing them to reach the most correct view, namely that it is obligatory to expiate on someone who eats or drinks during the day in Ramadaan.

Keywords: Kafara, Ramadan, Amad.

* قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، جامعة مؤتة.

تاريخ تقديم البحث: 5 /10 /2016 م. تاريخ قبول البحث: 17/ 4/2017م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019 م.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه، وبعد،

فإن الله سبحانه وتعالى فرض الصيام على كل مسلم قادر مستطيع وحرم عليه الأكل والشرب والجماع عمدا في نهار رمضان إلا لعذر، قال تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (Baqara,185) واتفق الفقهاء على أن من عاشر زوجته في نهار رمضان عمدا عليه الكفارة، واتفق الفقهاء كذلك على أن من أفطر في نهار رمضان عامداً بالأكل، أو الشرب، يجب عليه القضاء، واختلفوا في وجوب الكفارة عليه (Moussalli, 1975).

مشكلة الدراسة:

نظراً لضعف الوازع الديني، وإقدام بعض الناس على الأكل والشرب عمداً في نهار رمضان، فقد جاء هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1-ما محظورات الصيام وما حكم مرتكبها؟

2-ما سبب اختلاف الفقهاء في وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان؟

3-ما أقوال الفقهاء وأدلتهم في وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان؟

4 – هل أداء الكفارة واجب على الترتيب أم على التخيير؟

5 – هل تسقط الكفارة على من وجبت عليه عند العجز؟

أهمية الدراسة:

نظرا لكثرة الأسئلة في موضوع الإفطار بالأكل أو الشرب في نهار رمضان عمدا وما يترتب عليه من آثار لا سيما أن المسألة مختلف فيها عند فقهاء الشريعة، جاءت هذه الدراسة لبيان الراجح

من أقوال الفقهاء في هذه المسألة الذي يحقق مقصد الشارع في ردع من أفطر عامداً في نهار رمضان.

أهداف الدراسة:

1- بيان أقوال الفقهاء وأدلتهم في مسألة من أفطر في نهار رمضان عمدا بالأكل والشرب.

2- الترجيح بين أقوال الفقهاء لمساعدة المختصين بالعلم الشرعي في اختيار القول الراجح الذي يحقق المقصد الشرعي من الصيام.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة:

1 – المطرفي، رجاء بن عابد، الكفارات في الفقه الإسلامي، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية، (1429 هـ)، تحدث الباحث في هذه الرسالة عن جميع الكفارات بما فيها كفارة من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان،حيث تناول فيها وبشكل مختصر أقوال الفقهاء وسبب الخلاف والرأي الراجح، من صفحة 153 – 160.

2 –سعادة، محمد شفيق، الكفارات في الفقه الإسلامي، جامعة النجاح، رسالة ماجستير، 1995م.

تحدث الباحث في هذه الرسالة عن جميع الكفارات بما فيها كفارة من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان،حيث تناول فيها وبشكل مختصر أقوال الفقهاء وأدلتهم، من صفحة 38- 42.

3 – الضلاعين، تائبة فلاح،أحكام الكفارات وأثرها في التكافل الاجتماعي، رسالة ماجستير، نوقشت سنة 2008م، جامعة مؤتة، قسم الفقه وأصوله.

تحدثت الباحثة في هذه الرسالة عن جميع الكفارات بما فيها كفارة من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان،حيث تناولت فيها وبشكل مختصر أقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها، من صفحة 99 -102.

وأما ما تتميز به دراستي فقد جاءت أشمل من الدراسات الثلاث السابقة من حيث استقراء الأدلة ومناقشتها، والاختلاف في الترجيح.

منهجية الدراسة:

وقد اتبع الباحث المنهج التحليلي المقارن من خلال عرض آراء العلماء وأدلتهم ومناقشتها للوصول إلى الرأي الراجح.

خطة البحث:

وقد جاءت خطة البحث في ثلاثة مباحث وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: أقوال الفقهاء وسبب اختلافهم في حكم وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقوال الفقهاء في حكم وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان.

المطلب الثاني: سبب اختلاف الفقهاء في حكم وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان

المبحث الثاني: أدلة الفقهاء ومناقشتها والراجح منها في حكم وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أدلة الفقهاء.

المطلب الثاني: مناقشة أدلة الفقهاء.

المطلب الثالث: الراجح من أقوال الفقهاء.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على حكم وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أداء الكفارة.

المطلب الثاني: سقوط الكفارة.

المبحث الأول: أقوال الفقهاء وسبب اختلافهم في حكم وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقوال الفقهاء في حكم وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان.

اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامدا في نهار رمضان على قولين:

القول الأول: تجب الكفارة على من أكل، أو شرب عامداً في نهار رمضان، بشرط أن يكون الأكل والشرب مما يتغذى به، أو ما يداوى به وهو قول الحنفية (Marghinani)، والمالكية (Sawy, 1952)، والشافعية في قول (Mawardi, 1994).

القول الثاني: لا تجب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان، وهو قول الشافعية في القول الثاني وهو الراجح في المذهب (Mawardi, 1994)، والحنابلة (Bhoti, 2003)، والظاهرية (Ibn Hazm, 1988)

المطلب الثاني: سبب اختلاف الفقهاء في حكم وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان يرجع سبب الخلاف بين الفقهاء إلى قياس الأكل والشرب عمداً على واقعة الجماع، فمن قاس الأكل والشرب على واقعة الجماع،قال بوجوب الكفارة،لأن واقعة الجماع معقولة المعنى،وهو الإخلال بشهر رمضان فيتعدى إلى غيرها.

ومن قال بعدم قياس الأكل والشرب على واقعة الجماع،قال بعدم وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً ؛لأن واقعة الجماع غير معقولة المعنى،والعلة قاصرة على الجماع فلا يتعدى إلى غيره. (Shubair, 2004).

قال صاحب بداية المجتهد: (والسبب في اختلافهم في جواز قياس المفطر بالأكل والشرب على المفطر بالجماع، فمن رأى أن شبههما فيه واحد، وهو انتهاك حرمة الصوم، جعل حكمهما واحداً، ومن رأى أنه وإن كانت الكفارة عقاباً لانتهاك الحرمة، فإنها أشد مناسبة للجماع منها لغيره، وذلك أن العقاب المقصود به الردع والعقاب الأكبر قد يوضع لما إليه النفس أميل،وهو لها أغلب من الجنايات، وإن كانت الجناية متقاربة إذ كان المقصود من ذلك التزام الناس الشرائع، وأن يكونوا

أخيارا عدولاً كما قال تعالى "كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكـم تتقون "183: البقرة ".

قال هذه الكفارة المغلظة خاصة بالجماع، وهذا إذا كان ممن يرى القياس،وأما من لا يرى القياس فأمره بين، أنه ليس يعدي حكم الجماع إلى الأكل والشرب) (Ibn Rushd, 1988) .

المبحث الثاني: أدلة الفقهاء ومناقشتها والراجح منها في حكم وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أدلة الفقهاء:

الفرع الأول: أدلة القائلين بوجوب الكفارة

استدل أصحاب هذا القول بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول

الكتاب: قال تعالى: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تختا نون أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنْ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنْ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)" .(Baqra,187)

وجه الدلالة: قوله تعالى (ثم أتموا الصيام إلى الليل) فقد جعل الله تعالى وقت الليل للإفطار من أكل وشرب ومعاشرة زوجية، وجعل وقت النهار للصوم عن جميع المفطرات، فبين الله حكم ما يحل للمسلم في الليل وحكم ما يحرم عليه في نهار في رمضان وغاير بينهما، فلا يجوز في النهار شيء مما أباحه في الليل إلا لعذر السفر أو المرض، فمن أفطر في رمضان عامدا بأكل أو شرب أو جماع فعليه القضاء والكفارة (Qurtubi, 1996).

السنة:

أ- ما أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصوم، باب فضل الصوم، عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة-رضي الله عنه -أن رسول الله صلى الله عليه وسلم -قال: [الصيام جنه، فلا يرفث ولا يجهل، وإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل: إني صائم -مرتين - والذي نفسي

بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي، الصيام لي وأنا أجزي به، والحسنة بعشر أمثالها](Bukhari, 2004, 214) .

وجه الدلالة: لقد دل الحديث على أن الذي يفسد الصوم هو شهوة الطعام والشراب وشهوة الجماع (Ibn Hajar, 1959)، فذكرها الحديث مجتمعة دون تمييز، فيجب أن تشترك في الحكم المترتب على الإفطار عمدا وهو وجوب الكفارة.

ب- حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: (بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاءه رجل، فقال يا رسول الله:هلكت، قال ما لك: قال وقعت على امرأتي وأنا صائم،فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: هل تجد رقبة تعتقها؟ قال: لا قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا فقال: فهل تجد إطعام ستين مسكينا؟ قال: لا، قال: فمكث النبي–صلى الله عليه وسلم –فبينا نحن على ذلك أتي النبي –صلى الله عليه وسلم– بعرق فيه تمر؛ والعرق المكتل قال: أين السائل، فقال: أنا قال: خذ هذا فتصدق به،فقال الرجـــل: أعلى أفقر مني يا رســـول الله، فوالله ما بين لابتيهـــا –يريد الحرتين –أهـــل بيت أفقر من أهل بيتي– فضحك النبي– صلى الله عليه وسلم –حتى بدت أنيابـــه، ثم قال: أطعمه أهلك .(Bukhari, 2004, 218)

وجه الدلالة: لقد دل نص الحديث الشريف على أن الذي يفطر الصائم هو شهوتي البطن والفرج، وأن من عاشر زوجته عامداً في نهار رمضان تجب عليه الكفارة، كما هو واضح من خلال حديث الرجل الذي واقع زوجته، وما دام أن الأكل والشرب عمداً في نهار رمضان يفطر الصائم، كما هو الحال فيمن عاشر زوجته متعمداً، فإنه أيضاً تلحقه الأحكـــام الأخرى مثل الكفارة .(Zarqani, 1978)

ج- عن حميد بن عبد الرحمن ؛أن أبا هريرة حدثه؛ أن النبي –صلى الله عليه وسلم –: (أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً .(Muslim, 2001, 266)

وجه الدلالة: يدل الحديث بعمومه على أن من أفطر تجب عليه الكفارة، لأن الحديث لم يذكر الفطر بأي شي كان، بالجماع، أو الأكل، أو الشرب عمداً (Ibn Abdel-Barr, 1993).

د- عن ابن عمر، قال: (جاء رجل إلى النبي- صلى الله عليه وسلم - فقال: إني أفطرت يوماً في رمضان، قال عليه الصلاة والسلام: من غير عذر ولا سفر؟ قال: نعم، قال صلى الله عليه وسلم: بئس ما صنعت، قال: فما تأمرني، قال- صلى الله عليه وسلم-: اعتق رقبه) (Hithmi, 1988. 167)

وجه الدلالة: يدل الحديث على أن من أفطر عامداً بغير سفر ولا مرض تجب عليه الكفارة، ودون الالتفات إلى نوع المفطر هل كان بالجماع أم بغيره؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يسأله عن ذلك (Baberti, 2003).

هـ-حدثنا أبو معشر عن محمد بن كعب القرظي،عن أبي هريرة -رضي الله عنه-(أن رجلا أكل في رمضان،فأمره النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يعتق رقبة، أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكينا) (Dar Al-Qutni, 1993, 191).

وجه الدلالة: يفهم من الحديث أن الذي يأكل عامدا في رمضان تجب عليه الكفارة.

و- قال صلى الله عليه وسلم: (من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر) (Zayla'i, 1996, 473).

وجه الدلالة: يدل الحديث بنصه على أن الذي يفطر في رمضان عامدا عليه الكفارة-فلفظ "من أفطر" ورد على وجه العموم دون تحديد سبب خاص- كالمظاهر من زوجته،و المظاهر وجبت عليه الكفارة بنص القرآن الكريم، فكذلك المفطر في رمضان متعمداً عليه الكفارة(Kasani, 1988).

ز- حدثنا محمد بن مرزوق البصري، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه- عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (من أفطر في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفاره) (Dar Al-Qutni, 1993, 178).

وجه الدلالة: يفهم من الحديث أن الذي يفطر عامداً في رمضان عليه القضاء والكفارة؛ لتعمده الجناية على الصوم، بينما الذي يفطر ناسيا بالأكل، أو الشرب، أو الجماع لا تجب عليه الكفارة ؛لأنه لم يتعمد الجناية على الصوم، فالعلة ليست الجماع وإنما هي انتهاك حرمة الشهر عمدا وقصداً(Ibn Al-Hammam, 2003).

المعقول: وهو من ثلاثة وجوه:

أ) إن من أكل، أو شرب عامداً في نهار رمضان، يعتبر مفسداً للصوم، وإفساد الصوم في نهار رمضان ذنب، والذنب يجب رفعه عقلاً وشرعاً؛ لأنه أمر غير حسن، ولا يصلح لرفع هذا الذنب إلا الكفارة (Kasani, 1988).

ب) إن ركن الصوم الأساس: هو الإمساك عن شهوتي البطن والفرج، وخرق ركن الصوم عمداً يستوي فيه الجماع والأكل والشرب، فيقتضي أيضاً أن يستوي فيه الكفارة (Ibn Al-Hammam, 2003).

ج) (إن الكفارة وجبت للزجر عن إفساد صوم رمضان، صيانة له في الوقت الشريف ؛لأنها تصلح زاجرة، والحاجة مست إلى الزاجر، أما الصلاحية فلان من تأمل أنه لو أفطر يوماً من رمضان لزمه إعتاق رقبة، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين،فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً لامتنع منه،وأما الحاجة إلى الزجر فلوجود الداعي الطبيعي إلى الأكل والشرب والجماع، وهو في الأكل والشرب أكثر؛ لأن الجوع والعطش يقلل الشهوة، فكانت الحاجة إلى الزجر عن الأكل والشرب أكثر، فكان شرع الزجر هنالك شرعاً هاهنا من طريق الأولى) (Kasani, 1988, 254).

الفرع الثاني: أدلة القائلين بعدم وجوب الكفارة

استدل أصحاب هذا القول بأدلة من السنة والمعقول –

السنة:

أ– حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: (بينما نحن جلوس عند النبي –صلى الله عليه وسلم– إذ جاءه رجل فقال:يا رسول الله هلكت، قال: ما لك، قال:وقعت على امرأتي وأنا صائم،فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم

–هل تجد رقبة تعتقها؟ قال: لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا فقال: فهل تجد إطعام ستين مسكينا؟ قال: لا، قال: فمكث النبي –صلى الله عليه وسلم –فبينا نحن على ذلك أتي النبي –صلى الله عليه وسلم –بعرق فيه تمر– والعرق المكتل –قال: أين السائل، فقال: أنا، قال: خذ هذا فتصدق به،فقال الرجل: أعلى أفقر مني يا رسول الله، فوالله ما بين لابتيها– يريد الحرتين –أهل بيت أفقر من أهل بيتي، فضحك النبي– صلى الله عليه وسلم– حتى بدت أنيابه، ثم قال: أطعمه أهلك) (Bukhari, 2004, 2018).

وجه الدلالة: أن هذا الحديث يفيد وجوب الكفارة بالجماع لا بغيره؛ لأن النص ورد بذلك ولم يرد بغيره (Ibn Hazm, 1988).

ب– عن ابن عمر أنه قال: (من ذرعه القيء فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمدا فليقض) (Tirmidhi, 2004, 201).

وجه الدلالة: هذا الحديث يفيد بنصه أن من استقاء عامداً يجب عليه القضاء ولا يجب عليه الكفارة، فكذلك من أكل أو شرب عامداً يجب عليه القضاء ولا يجب عليه الكفارة، بجامع أن كلا الأمرين مفسد للصوم (Mawardi, 1994).

المعقول:

1– لم يأت نص في وجوب الكفارة على من أفطر بالأكل أو الشرب عامداً(Sherbini, 2004).

2– لا يجوز إلحاق الأكل والشرب عامداً بالجماع ؛لأن انتهاك الحرمة بالجماع أشد، فاقتضى أن يكون الزجر عن الجماع أبلغ (Sherbini, 2004).

3– إن وجوب الكفارة في الجماع لورود النص فيه، وهذا النص غير موجود في الأكل والشرب عمداً، إذا إن الجماع يوجب الحد في الزنا، ويفسد به الحج،ولا يفسد بغيره من المحظورات، ويجب به الغسل، ولا يجب الغسل بمن صنع ما هو أقذر منه (Shafei, 2001).

المطلب الثاني: مناقشة أدلة الفقهاء.

الفرع الأول: مناقشة أدلة القائلين بوجوب الكفارة.

نوقشت أدلتهم على النحو الآتي:-

1- استدلالهم بقوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام) وبقوله صلى عليه وسلم (لخلوف فم الصائم) يعترض على ذلك: بأن الآية جاءت لبيان وقت الصوم، وبيان المفطرات.

أما الحديث فقد جاء لبيان فضل الصوم، وبيان المفطرات، وليس فيهما بيان للكفارة.(Qurtubi, 1996).

2- استدلالهم بالسنة نوقش على النحو الآتي

أ- استدلالهم بحديث أبي هريرة (أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً..)

يعترض عليه بما يلي:

1- بأن هذه الرواية مجملة، وقد فسره أبو هريرة في حديث الأعرابي، وهو وارد في الجماع، وتفسير الراوي أولى من أجماله (Mawardi, 1994)).

ويجاب عن ذلك: بان الكفارة كانت لموضع الفطر لا بسبب الجماع، ولولا ذلك لما عبر بهذا اللفظ، ولذكر النوع من الفطر الذي أفطر به (Kandahlawi, 1989).

2- إن حديث الأعرابي الذي واقع زوجته مقيد للحديث الأول (أمر رجلا أفطر) وهما قضية واحدة(Mawardi, 1994).

وأجيب عن ذلك: (بأنهما قضيتان مختلفتان؛ لأن مساقهما مختلف،وقد علق الكفارة على من أفطر مجرداً عن القيود فلزم مطلقاً) (Qurtubi, 1996).

3-(اختلفت الرواة لهذا الحديث في لفظة، فقال أصحاب الموطأ: وأكثر الرواة عن مالك؛ أن رجلاً أفطر، وخالفهم جماعه من الرواة، فقالوا: إن رجلاً أفطر بالجماع.

قال ابن عبد البر: (كذا رواه مالك ولم يذكر بماذا أفطر، وتابعه جماعه عن ابن شهاب، وقال أكثر الرواة عن الزهري: أن رجلاً وقع على امرأته في رمضان) (Kandahlawi, 1989, 66).

ب- استدلالهم بحديث ابن عمر، قال: (جاء رجل إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- فقال: إني أفطرت يوما في رمضان، قال عليه الصلاة والسلام:من غير عذر ولا...).

يعترض عليه بما اعترض على الحديث الذي قبله (Kandahlawi, 1989, 66).

ج- استدلالهم بحديث "أن رجلا أكل في رمضان" يعترض عليه: إن هذا الحديث ضعيف، فقد قال عنه الدار قطني: (أبو معشر هو نجيح وليس بالقوي) (Dar Al-Qutni, 1993, 191).

د-استدلالهم بحديث - "من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر".

يعترض عليه: بأنه حديث ضعيف، فقد قال عنه الزيلعي في نصب الراية (حديث غريب بهذا اللفظ) (Zayla'i, 1996, 473).

هـ - استدلالهم بحديث "من أفطر في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة"

يعترض عليه: بأن الوارد في الصحيين ليس فيه ذكر القضاء والكفارة، ففي مسلم: (من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه) (Muslim, 2001, 276). وفي البخاري: (إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه)(Bukhari, 2004, 218).

وأجيب عن ذلك: بأنه حديث صحيح، فقد قال عنه الدار قطني: (تفرد به محمد بن مرزوق، وهو ثقة عن الأنصاري) (Dar Al-Qutni, 1993, 178). وقال البيهقي: (وهو مما تفرد به الأنصاري عن محمد بن عمرو، وكلهم ثقات).

3- استدلالهم بالمعقول نوقش على النحو الآتي:

أ- استدلالهم بأن (الذنب لا يصلح لرفعه إلا الكفارة..)

يعترض عليه: بأنه ليس كل الذنوب ترفع بالكفارة، بل هنالك ذنوب يكفى فيها الاستغفار فقط،كمن أكل في رمضان عامداً (Mawardi, 1994).

ب- استدلالهم بان (خرق ركن الصوم يستوي فيه الجماع والأكل والشرب فيقتضي أن تستوي فيهما الكفارة).

يعترض عليه بما يلي:

1- بأن الرسول – صلى الله عليه وسلم – لم يوجب على من استقاء عامداً في نهار رمضان إلا القضاء ولم يأمره بالكفارة (Nawawi, W.D).

2- بأن هذا قياس مع الفارق، فالقيء هو إخراج ما في المعدة، بينما الأكل والشرب هو إدخال شيء إلى المعدة، فيقتضي أن تختلف عقوبة كل منهما عن الآخر، كما أن القيء عمداً مختلف في نقضه للصوم (Muslim, 1975)، بينما الأكل والشرب عمداً متفق على أنهما ينقضان الصوم (Muslim, 1975).

ج- استدلالهم (إن الكفارة وجبت للزجر...)

يعترض عليه: بأن شهوة الفرج أشد قوة، وبالصبر على ذلك يلحق المرء مشقة، وهذا بعكس شهوة البطن، فلذلك احتاج إلى الزجر، فلا يجوز أن يقاس عليه ما هو دونه في استدعاء الزجر، ونظير ذلك شرب الخمر فلا يجوز أن يقاس عليه غيره من المحرمات في وجوب الحد، ولأنها شرعت على خلاف القياس، لارتفاع الذنب بالتوبة فلا يقاس عليه غيره (Nawawi, 1994).

الفرع الثاني: مناقشة أدلة القول الثاني

نوقشت أدلتهم على النحو الآتي:-

1- استدلالهم بالسنة نوقش على النحو الآتي:

أ- استدلالهم بحديث (وقعت على أهلي) وأن هذا الحديث نص على أن الكفارة تجب بالعشرة الزوجية فقط.

يعترض عليه بما يلي:

1-بأن هذا الحديث ذكر قصة لنوع من أنواع الفطر المتعمد في رمضان وهو العشرة الزوجية،بينما جاءت أحاديث أخرى تتحدث عن أنواع أخرى من الفطر المتعمد وأنه يجب فيها الكفارة مثل حديث: (أن رجلا أكل في رمضان، فأمره النبي –صلى الله عليه وسلم– أن يعتق رقبة، أو

يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكينا) (Dar Al-Qutni, 1993, 191)، فحديث: (وقعت على أهلي) لم يدل على ذلك حصراً، وإنما على نوع واحد من أنواع المفطر التي تجب فيه الكفارة (Kandahlawi, 1989).

2- بأن حكم وجوب الكفارة ليس متعلقا بالجماع؛ لأن معاشرة الزوج لزوجته ليس بحرام بالنص، وإنما متعلق بهتك حرمة رمضان (Aini, W.D).

ب: استدلالهم بحديث (من ذرعه القيء)

يعترض عليه بما يلي:

1- بأن هذا الحديث فيه ضعف فقد قال الترمذي عنه: (حديث أبي هريرة حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس.

وقال محمد: لا أراه محفوظاً.

قال أبو عيسى: (وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبى هريرة عن النبي ﷺ ولا يصح إسناده) (Tirmidhi, 2004, 2001).

2- القياس مع الفارق، فالقيء هو إخراج ما في المعدة بينما الآكل والشرب هو إدخال شيء إلى المعدة، فيقتضي أن تختلف عقوبة كل منهما عن الآخر، كما أن القيء عمداً مختلف في نقضه للصوم (Muslim, 1975)، بينما الأكل والشرب عمداً متفق على انهما ينقضان الصوم (Muslim, 1975).

2-استدلالهم بالمعقول نوقش على النحو الآتي:

أ- استدلالهم بأنه (لم يأت نص في وجوب الكفارة على من أفطر بالآكل والشرب).

يعترض على ذلك: بأن النص ورد في حديث أبى هريرة (أن رجلاً أفطر)، وبحديث: (أن رجلاً أكل في رمضان، فأمره النبي – صلى الله عليه وسلم- أن يعتق رقبة، أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكينا) (Dar Al-Qutni, 1993, 191) .

ب- استدلالهم بأن (الجماع يوجب الحد في الزنا، ويفسد به الحج، ويجب به الغسل)

يعترض عليه بما يأتي:

1-أن هذا القياس مع الفارق، فمثلاً ليس كل محظورات الحج تبطل الحج وأن الذي يبطله الجماع ، بينما الأكل والشرب والجماع يستويان في نقض الصوم (Muslim, 1975).

2-إن خوف الجماع في الحج أقوى، حتى لا يرتفع بالحلق إلى أن يطوف طواف الزيارة، بخلاف سائر المحظورات فأنها ترتفع بالحلق (Aini, W.D) .

ج-استدلالهم بأنه (لا يجوز إلحاق الأكل والشرب عامداً بالجماع).

يعترض عليه: بأن شهوة البطن أشد قوه، وهو يفضي إلى الهلاك، ولهذا رخص فيه إلى المحرمات عند الضرورة، لئلا يهلك بخلف الفرج، ولأن الصوم يضعف شهوة الفرج، ولهذا أمر عليه السلام العزب بالصوم (Zaila'i, 200) .

المطلب الثالث: الراجح من أقوال الفقهاء.

بعد عرض آراء العلماء وأدلتهم ومناقشتها يتبين أن الراجح هو قول الحنفية، والمالكية، والشافعية في قول، بوجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان وذلك لما يأتي:

1-إن وجوب الكفارة على من أفطر بالأكل أو الشرب ثابت بدلالة النص لا بالقياس، والواجب بدلالة النص أولى من الواجب بالقياس، ووجه وجوبها بدلالة النص، (واقعت زوجتي....الحديث) أنه أوجب الكفارة بالجماع؛ لأنه إفساد للصوم، وأوجب الكفارة بالأكل والشرب؛ لأنه إفساد للصوم وانتهاك لحرمة شهر رمضان، فوجبت الكفارة في الجميع زاجرة عن إفساد صوم رمضان صيانة لوقت الصوم (Sghnagi, 2001)، (لأن الكفارة إنما وجبت للزجر والحاجة مست إلى الزاجر، أما الصلاحية فلأن من تأمل أنه لو أفطر يوماً من رمضان لزمه إعتاق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا لامتنع منه وإما الحاجة إلى الزجر فلوجود الداعي الطبيعي إلى الأكل والشرب والجماع وهو شهوة الأكل والشرب والجماع، وهذا في الأكل والشرب أكثر لأن الجوع والعطش يقلل الشهوة، فكانت الحاجة إلى الزجر عن الأكل والشرب أكثر فكان شـــرع الزاجر هناك شـــرعا هاهنا من طريق الأولـــى، وعلى هذه الطريقة يمنع عدم جــواز إيجــاب الكفارة بالقياس) (Kasani, 1988, 254).

2- ورود النص العام في إيجاب الكفارة على من أفطر بالأكل والشرب عمدا،دون تخصيص بالجماع، وورود النص بالجماع ليس دليلا على التخصيص، وإنما كان سبب ورود النص في الجماع بحسب الواقعة التي وردت في الحديث، فهي نوع من أنواع المفطر، بدليل أن أبا هريرة روى (أن رجلاً أكل في رمضان)، فيفهم منه أن حديث أبي هريرة –رضي الله عنه – ورد في واقعة أخرى.

فانتهاك حرمة الصوم تتحقق بمجرد التعدي، والتعدي كما يكون بالوقوع، يكون بالأكل والشرب لتوافر معنى العمدية (Abu Al- Rish, 1987).

3- إن ركن الصوم الأساسي هو الإمساك عن المفطرات، فكيف نوجب الكفارة في بعض المفطرات–كالجماع – دون بعض –كالأكل أو الشرب – وارتكاب أحدهما ينقض الركن فيستويان في نقض ركن الصوم وهو الإمساك الموجب للكفارة، وبخاصة أن انتهاك حرمة شهر رمضان عمدا بالأكل أو الشرب اشد من الجماع؛ لأن وقوعها اكثر من الجماع، ولأن حاجة الجسم إلى الأكل أو الشرب أكبر من الحاجة إلي الجماع (Abu Al-Rish, 1987).

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على حكم وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أداء وجوب الكفارة

يترتب على من أفطر في نهار رمضان عمداً بالأكل أو الشرب عند الحنفية، والمالكية، والشافعية في قول، الذين يقولون بوجوب الكفارة أداء هذه الكفارة (Marghanani, W.D) .

والكفارة هي كفارة من عاشر زوجته في نهار رمضان عامدا، فهي كما نص عليها الحديث الشريف (بينما نحن جلوس عند النبي –صلى الله عليه وسلم– إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكت، قال: ما لك، قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم –هل تجد رقبة تعتقها؟ قال: لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا فقال: فهل تجد إطعام ستين مسكينا؟ قال: لا، قال: فمكث النبي –صلى الله عليه وسلم –فبينا نحن على ذلك أتي النبي – صلى الله عليه وسلم –بعرق فيه تمر– والعرق المكتل –قال: أين السائل، فقال: أنا، قال: خذ هذا فتصدق به، فقال الرجل: أعلى أفقر مني يا رسول الله، فوالله ما بين لابتيها– يريد الحرتين –أهل

بيت أفقر من أهل بيتي، فضحك النبي– صلى الله عليه وسلم– حتى بدت أنيابه، ثم قال: أطعمه أهلك) (Bukhari, 2004, 218).

وعند الشافعية في القول الثاني، والحنابلة، والظاهرية، الذين يقولون بعدم وجوب الكفارة على من أفطر عامداً في نهار رمضان بالأكل أو الشرب،قضاء يوم عن كل يوم أفطره بالأكل أو الشرب عمدا في نهار رمضان (Mawardi, 1994).

ولكن هل الكفارة عند من يقولون بوجوبها على الترتيب أم على التخيير؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين هما:

القول الأول: هي واجبة على الترتيب للقادر عليها، ومعنى الترتيب: أن من وجبت عليه الكفارة لا يجوز له أن ينتقل من عتق الرقبة إلى الصوم إلا بعد العجز عن العتق،ولا يجوز له أن ينتقل من الصوم إلى الإطعام إلا بعد العجز عن الصوم، وهو قول الحنفية (Sarkhsi,1993) وقول في المذهب الشافعي (Mawardi, 1994).

ومن أدلتهم على ذلك:

أ– آيات الظهار أعلاه، فإن ترتيب الثاني على الأول والثالث على الثاني بالفاء يدل على الترتيب، مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال، فتنزل منزلة الشرط (Shawkani, 1994).

ب–حديث الأعرابي أعلاه، فإن الرسول–صلى الله عليه وسلم–لم ينتقل من عتق الرقبة إلى الصوم ومن الصوم إلى الإطعام إلا بعد العجز فدل ذلك على وجوب الترتيب(Mawardi, 1994) .

ج– قال صلى الله عليه وسلم: (من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر) (Zayla'i, 1996, 473).

فالحديث قاس كفارة الأكل والشرب عمداً على كفارة الظهار، فكفارة الظهار وجبت على الترتيب، فكذلك كفارة الأكل والشرب عمدا واجبة على الترتيب (Ibn Rushd, 1982).

لقول الثاني– هي واجبة على التخيير، ومعنى التخيير: أن من وجبت عليه الكفارة يجوز له أن يختار أحد خصال الكفارة الثلاث (العتق، الصوم، الإطعام) من دون ترتيب، وان يختار الأخف وإن كان قادراً على الأشد، وهو قول المالكية (Dar Der, 1952).

ومن أدلتهم على ذلك:

أ– حديث أبي هريرة"؛ أن النبي –صلى الله عليه–:(أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً) (Muslim, 2001, 266) .

وجه الدلالة: أن "أو" يفيد التخيير (Dar Der, 1952).

ب– قياس كفارة الأكل والشرب عمدا على كفارة اليمين فكفارة اليمين وجبت على التخيير، فكذلك كفارة الأكل والشرب عمداً واجبة على التخيير (Ibn Rushd, 1982) .

مناقشة الأدلة:

1–مناقشة أدلة الحنفية ومن معهم.

نوقشت أدلة الحنفية ومن معهم على النحو الآتي:

ب– إن النص القرآني في كفارة الظهار جاء صريحا في الترتيب،بينما جاءت روايات الحديث في كفارة الأكل والشرب في رمضان على التخيير.

ت– بأنه ليس في قوله ("هل تستطيع" دلالة على الترتيب لا نصاً ولا ظاهراً وإنما فيه البداءة بالأول وهو يصح على التخيير والترتيب وقد بينت الرواية الأخرى أن المراد التخيير، ويحتمل وجها آخر أن يلزم الترتيب في الجماع دون سائر المفطرات فإنه مخير معها وبهذا يتم الجمع بين الروايتين بلا تكلف والتشديد في الجماع معلوم مستقر في الشرع كفساد الحج به (Zarqani, 1978).

ج– (ذكر الإمام ابن دقيق العيد في (الأحكام): (أن القاضي عياضًا نازع في ظهور دلالة الترتيب في السؤال على ذلك. وقال: إن مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير، هذا أو معناه وجعله يدل على الأولوية مع التخيير، ومما يقوي هذا الذي ذكره القاضي: ما جاء في حديث كعب بن عُجرة من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "أتجد شاة؟" فقال: لا. قال: "فصم

ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين" (Bukhari, 2004, 204)، ولا ترتيب بين الشاة والصوم والإطعام، والتخيير في الفدية ثابت بنص القرآن) .

د- أما حديث -" من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر"

يعترض عليه: بأنه حديث ضعيف، فقد قال عنه الزيلعي في نصب الراية (حديث غريب بهذا اللفظ) (Zaili)

2- مناقشة أدلة المالكية:

نوقشت أدلة المالكية على النحو الآتي:-

أ- أن "أو" الواردة في الحديث للتقسيم لا للتخيير بين الثلاثة، أي بأن يعتق أو يصوم إن عجز عن العتق، أو يطعم إن عجز عنها (Nawawi, 1994) .

ب- قال الماوردي (وأما ما رواه مالك فقد رويناه على الترتيب والقصة واحدة، وروايتنا أولى لكثرة الرواة، ونقل لفظ النبي – صلى الله عليه وسلم – وتفسير ألفاظه التي لا يدخلها الاحتمال (Mawardi, 1994, 432).

ولأنه يحتمل أن الراوي روى الحديث بلفظ "أو" لاعتقاده أن معنى اللفظين واحد (Ibn Qudaamah, 1994) .

الرأي الراجح:

بعد عرض آراء العلماء وأدلتهم ومناقشتها يترجح رأي المالكية القائل بأن كفارة من أكل أو شرب عامدا في رمضان واجبة على التخيير، وذلك لما يأتي:

1- لم يشدد الرسول – صلى الله عليه وسلم – على الرجل الذي جامع زوجته في نهار رمضان، مع أن ظاهر الحال يبين قدرته على الصوم.

2- إن القول بالتخيير فيه توسيع على الفقراء، من حيث الإطعام وتشجيع لمن أفطر في رمضان على إتيان الكفارة؛لما في ذلك من ضعف العزائم المترتبة على صيام شهرين متتابعين.

3-إن حديث من واقع زوجته في رمضان اختلفت فيه الروايات من حيث الواجب عليه، فبعض الروايات تذكر أن الواجب عليه (الإعتاق، الصيام، الإطعام) وهي واجبة على الترتيب، والبعض لا يذكر إلا الإطعام كما في صحيح مسلم (Muslim, 2001)، وهذا يدل على أن النبي – صلى الله عليه وسلم– أختار له الإطعام.

المطلب الثاني: سقوط الكفارة

هذا إذا كان قادرا على أداء الكفارة، أما إذا كان غير قادر على جميع خصالها فهل تسقط عنه الكفارة؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين هما:

القول الأول– لا تسقط عنه الكفارة وتبقى دينا في ذمته، وهو قول الحنفية (Ibn Abdeen, 1992)، والمالكية (Hattab, 1992)، وهو وجه في المذهب الشافعي (Mawardi, 1994.)) ، ومن أدلتهم:

أ– أن الرسول–صلى الله عليه وسلم– عندما أخبره الأعرابي بعجزه عن جميع خصال الكفارة،ثم ملكه العرق من التمر، أمره بان يكفر بما دفعه إليه فأنه أصبح قادراً عليها مع أخباره بعجزه، فدل على ثبوتها في ذمته ولو كانت تسقط بالعجز لما أمره بها (Mawardi, 1994) .

ب–قياس كفارة الأكل والشرب عمدا في نهار رمضان على سائر الكفارات الواجبة فإنها لا تسقط، فكذلك كفارة الأكل والشرب عمدا في نهار رمضان لا تسقط لأنها واجبة (Ibn Qudaamah, 1994).

القول الثاني: تسقط عنه الكفارة، وهو قول ثان في المذهب الشافعي (Mawardi, 1994)، ومن أدلتهم:

أ– أن الأعرابي لما دفع إليه النبي –صلى الله عليه وسلم– التمر وأخبره بحاجته إليه قال: (أطعمه أهلك) ولم يأمره بكفارة أخرى (Mawardi, 1994).

ت–قياسا على صدقة الفطر، فإنها تسقط في حال العجز، فكذلك كفارة الأكل والشرب عمداً في رمضان فإنها تسقط في حال العجز (Ibn Qudaamah, 1994) .

المناقشة:

1-مناقشة أدلة الحنفية

نوقشت أدلتهم على النحو الآتي:

أ- قولهم إن الرسول-صلى الله عليه وسلم- عندما أخبره الأعرابي بعجزه عن جميع خصال الكفارة، ثم ملكه العرق من التمر، أمره بان يكفر بما دفعه إليه فأنه أصبح قادراً عليها مع أخباره بعجزه، فدل على ثبوتها في ذمته ولو كانت تسقط بالعجز لما أمره بها.

يعترض عليه: (بأنه - صلى الله عليه وسلم- أسقطها عنه بعد ذلك وهذا آخر الأمرين من رسول الله -صلى الله عليه وسلم) (Ibn Qudaamah, 1994, 94).

ب- قولهم قياس كفارة الأكل والشرب عمدا في نهار رمضان على سائر الكفارات الواجبة فإنها لا تسقط، فكذلك كفارة الأكل والشرب عمداً في نهار رمضان لا تسقط لأنها واجبة.

يعترض عليه: بأن القياس على سائر الكفارات غير صحيح ؛ لأن النص ورد في الجماع وهو أولى من القياس (Ibn Qudaamah, 1994).

2- مناقشة أدلة الشافعية في القول الثاني:

نوقشت أدلتهم الشافعية في القول الثاني على النحو الآتي:

أ- قولهم (أن الأعرابي لما دفع إليه النبي -صلى الله عليه وسلم- التمر وأخبره بحاجته إليه قال: (أطعمه أهلك) ولم يأمره بكفارة أخرى).

يعترض عليه: بأن هذا النص خاص لذلك الأعرابي لا يتعداه بدليل أنه أخبر النبي -صلى الله عليه وسلم- بإعساره قبل أن يدفع إليه العرق (Sherbini, 2004).

ب- (قياسا على صدقة الفطر، فإنها تسقط في حال العجز، فكذلك كفارة الأكل والشرب عمداً في رمضان فإنها تسقط في حال العجز).

يعترض عليه: بأن هذا قياس مع الفارق،فان صدقة الفطر ووجبت عليه ليس بسبب منه،أما كفارة الأكل والشرب عمدا في نهار رمضان فقد وجبت بسببه (Sherbini, 2004).

الرأي الراجح:

بعد عرض آراء العلماء وأدلتهم ومناقشتها يترجح رأي الشافعية في القول الثاني القائل بأن كفارة من أكل أو شرب عامدا في رمضان تسقط في حال العجز عنها، وذلك لما يأتي _

1–قوله تعالى: {لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا... } (Baqra, 286).

2– قوله تعالى: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْراً لِّأَنفُسِكُمْ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } (Gabn,16).

3–قوله صلى الله عليه وسلم: "فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم" (Muslim, 2001, 330).

نتائج البحث:

من أهم نتائج البحث:

1– وجبت الكفارة نصا على من أكل أو شرب عامدا في نهار رمضان، كما ورد في الحديث الذي رواه مسلم عن حميد بن عبد الرحمن؛ أن أبا هريرة حدثه؛ أن النبي –صلى الله عليه وسلم: (أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً)، ولأن في ذلك ردعا وزجرا للمتهاونين في أداء فريضة الصوم.

2 – يرجع سبب الخلاف بين الفقهاء إلى اختلافهم في علة الإفطار، هل هي المعاشرة الزوجية عمدا، أم انتهاك حرمة رمضان، فمن قال إن علة وجوب الكفارة هي المعاشرة الزوجية عمدا، لم يقل بوجوب الكفارة، ومن قال أن علة وجوب الكفارة هي انتهاك حرمة شهر رمضان قال بوجوب الكفارة في الأكل والشرب.

3–وجوب الكفارة على التخيير؛ لأنه ينسجم مع مقاصد الشريعة الإسلامية في التيسير والتخفيف ورفع الحرج.

4 – سقوط الكفارة لمن عجز عنها اعتبارا بسائر الكفارات حيث تسقط في حال العجز عن الأداء.

Reference:

Abu Al-Rish, M. (1987). Alkafaarat Fi Alfaqih Al'iislamii. Edition 1. Egypt.

Aini, M. (WD). Alibinayat Fi Sharah Alhidayat. Part 3. Beirut: Dar Al-Fikr.

Baberti, M. (2003). Aleinayat Ealaa Alhidiayta (with explanation of Fateh al-Qadeer). edition1. Part2. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Bhoti, M. (2003). Kashaf Alqinae. Private Edition. Part 3. Riyadh: House of Books World.

Bukhari, M. (2004). Sahih Bukhari. Edition 1. Cairo: Dar Ibn al-Haytham.

Dar Al-Qutni, A. (1993). Sunan Dar al-Qutni, Part 2. Beirut: Dar Iihya' Alturath Alarabi.

Dar Der, M. (1952). Alsharah Alsaghir. Last edition, Part 1. Egypt: Issa Al-Babi Library & Printing Company.

Hattab, M. (1992). Mawahib aljalil lisharh mukhtasir khalil, edition 3. Part 2. Beirut: Dar al-Fikr.

Hithmi, A. (1988). Majamae Alzawayid Wamanbie Alfawayid, Part 3. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Ibn Abdeen, M. (1992). Rada Almuhtar. Edition 2. Part 2. Beirut: Dar Al-Fikr.

Ibn Abdel Libr, Y. (1993). Alaistidhkar Aljamie Limadhahib Fuqaha' Al'amsar Waeulama' Al'aqtar Fima Tadamanah Almawta Min Maeani Alraay Walathar Washarah Dhlk Klh Bial'iijaz Wal'ikhtsar. Edition 1. Part 10. Damascus: Dar Qutaiba for printing and publishing.

Ibn Al-Hammam, M. (2003). Sharih Fath Alqadir Ealaa Alhidayat, edition 1. Part2. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Ibn Hajar, A. (1959). Fath Al-Bari. Part 4. Beirut: Dar al-Marefa.

Ibn Hazm, A. (1988). Almahlaa Bialathar. Part 4. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Ibn Qudaamah, A. (1994). Almaghniu. Edition 1. Part 3. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Ibn Rushd, M. (1988). Bidayat Almjthd. Edition 9. Part 1. Beirut: Dar al-Marefa.

Kandahlawi, M. (1989). Awjiz Almasalak 'Iilaa Mawta Al'imam Malik. Part 5. Beirut: Dar al-Fikr.

Kasani, A. (1988). Bidayie Alsanayie. edition 2. Part 2. Beirut: Dar Iihya' Alturath Alarabi.

Marghanani, A. (W.D). Alhidayat. without edition, part 1, Islamic Library.

Mawardi, A. (1994). Alhawi Alkbyr. Part 3. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Moussalli, A. (1975). Alaikhtiar. edition 3. part 1, Beirut: Dar Al-Maarefah.

Muslim, M. (2001). Sahih Muslim, Cairo: Dar Ibn al-Haytham.

Nawawi, Y. (1994). Almunahaj Fi Sharah Sahih Muslim, edition 2. Part 7, Saudi Arabia, Cordoba Foundation.

Nawawi, Y. (W.D). Almajmue Sharah Almuhadhib. Part 6. Beirut, Dar al-Fikr.

Qurtubi, M. (1996). Aljamie Li'ahkam Alquran. edition 5. Part 2. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Sarkhsi, M. (1993). Al-Mabsout. Part 3. Beirut: Dar Al-Marefa.

Sawy, A. (1952). Bilughat Alssalik, Last edition, Part 1. Egypt: the library company and printing press Mustafa Al-Halabi and Sons.

Sghnagi, H. (2001). Al-Kafi Sharh Al-Buz Doi. Edition 1. Part 1. Riyadh:Al-Rasheed.

Shafei, M. (2001). Al'am . Edition 1. Part 3. Mansoura, Dar al-Wafa.

Shawkani, M. (1994) Neil Al-Awtar. Par 2. Beirut: Dar Al Fikr.

Sherbini, M. (2004). Maghni Almuhtaj. Edition 2. Part 1. Beirut: Dar Al-Maarefah.

Shubair, M. (2004). Altakyif Alfaqhy. Edition1, Damascus, Dar Al-Qalam.

Tirmidhi, M. (2004). Sunan Tirmidhi, edation 1. Cairo: Dar Ibn Al-Haytham.

Zarqani, A. (1978). Sharah Alzarqani Ealaa Mukhtasar Khalil. Part 2. Beirut: Dar thought.

Zayla'I, A. (2000). Tabiiyn Alhaqayiq. edition 1. Part 2. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Zayla'i, J. (1996). Nusb Alrraya. Part 2. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

أثر برنامج تدريبي باستخدام تدريبات المقاومة في تطوير عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن

محمد عادل مقابلة *

شافع سليمان طلفاح

معاذ عادل مقابلة

أحمد عبد الهادي البطاينة

ملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى أثر برنامج تدريبي باستخدام تدريبات المقاومة في تطوير عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن، استخدم الباحثون المنهج التجريبي لملاءمته لطبيعة الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (10) حكام دوليين تم اختيارهم بالطريقة العمدية وتقسيمهم إلى مجموعتين متكافئتين تجريبية وضابطة بواقع (5) حكم لكل مجموعة، وتم أخذ اختبارات للحكام تمثلت في (40 م سرعه، 150م تحمل السرعة) وذلك قبل وبعد تطبيق البرنامج التدريبي والذي خضعت له المجموعة التجريبية في حين طبقت المجموعة الضابطة البرنامج التدريبي الاعتيادي، واستغرق تطبيق البرنامج التدريبي المقترح (8) أسابيع بواقع (3) وحدات تدريبية في الإسبوع الواحد وكل وحدة تدريبية استغرقت (90) دقيقة، تم تحليل البيانات بإستخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ومعامل ارتباط بيرسون واختبار (Paired Samples t.Test) للعينات المزدوجة واختبار (Independent samples t.Test) للعينات المستقلة. وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لأثر البرنامج التدريبي في السرعة وتحمل السرعة لحكام المجموعة التجريبية بين القياسين القبلي والبعدي ولصالح القياس البعدي، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لأثر البرنامج التدريبي الاعتيادي على جميع اختبارات الدراسة لحكام المجموعة الضابطة بين القياسين القبلي والبعدي ولصالح القياس البعدي. وأخيراً أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) بين القياسات البعدية في جميع اختبارات الدراسة بين حكام المجموعتين التجربية والضابطة ولصالح حكام المجموعة التجريبية.

الكلمات الدالة: التدريب الرياضي، تدريبات المقاومة، السرعة، تحمل السرعة، الحكام الدوليين، كرة القدم، الأردن.

* قسم التربية البدنية، كلية التربية الرياضية، جامعة اليرموك.

تاريخ تقديم البحث: 2016/8/2 م. تاريخ قبول البحث: 2017/10/5 .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019م.

The Effect of Training Program Using Resistance Training to Improve the Speed and Speed Endurance among International Football Referees in Jordan

Mohammad Adel Maqableh
Shafe Suleman Telfah
Moad Adel Maqableh
Ahmad Abidhadi Albatainh

Abstract

The study aimed to Identify the effects of Training Program resistance training to improve the speed and speed endurance among international football referees in Jordan . Researchers used the experimental method. The study sample consisted of (10) referees from category of professional league were selected by intentional manner, and divided into two equal groups, experimental and control group by (5) referees for each group. The tests included (40m speed, 150m speed endurance) have been applied before and after the application of the training program. The experimental group undergone program for a period of (8) weeks by (3) training sessions in the week, and each unit for a period of (90) minutes, To analyze results, means, standard deviation, person's correlation coefficient, paired samples t Test for double samples and lndependent samples t Test were used. The results indicated that statistical significant differences at the level ($\alpha \geq 0.05$) for effect training program in the speed and speed endurance tests of the experimental group between the two measurements pre and post in favor of post measured. There is statistical significant differences at the level ($\alpha \geq 0.05$) for effect normal training program in the speed and speed endurance tests of the control group between the two measurements pre and post in favor of post measured. There are statistical significant differences at the level ($\alpha \geq 0.05$) between post measurements in all study tests experimental and control groups in favor of experimental group referees.

Keywords: Training Program, Resistance Training, Speed, Speed Endurance, Lnternational Referees, Football, Jordan.

مقدمة الدراسة:

تحضى لعبة كرة القدم بإهتمام واسع على جميع المستويات المحلية والدولية في معظم دول العالم فهي من الأنشطة ذات المواقف الكثيرة والمتميزة بتباين طبيعة وظروف المنافسة فيها وما يترتب على ممارسيها من متطلبات فنية وبدنية متعددة تظهر تأثيراتها الفسيولوجية نتيجة للتدريب الرياضي، ويعد الإهتمام بالجوانب البدنية والفنية لدى الحكام في كرة القدم من حيث إعدادهم وتدريبهم البدني والمهاري لإدارة المنافسات من الأمور التي يوليها الإتحاد الدولي لكرة القدم (Federation Internationale De Football Association) اكبر الاهتمام، حيث يخضع حكام كرة القدم إلى اختبارات محددة وموضوعية والتي تعبر عن الكفاءة البدنية لديهم.

ويرى الباحثون بأن التدريب الرياضي يعد من العلوم الحديثة والمتطورة والذي حقق تقدماً كبيراً في كافة المجالات وذلك من خلال إرتباطه بالعديد من العلوم، حيث إن التدريب الرياضي يهدف الى تطوير قدرات وإمكانات الرياضي للوصول بها الى أعلى مستوى لتحقيق الإنجاز العالي ويتم ذلك من خلال إحداث التكيفات الوظيفية المناسبة في أجهزة الجسم الحيوية وذلك عن طريق الأحمال التدريبية المقننة والمناسبة للفرد الرياضي.

ويشير (Allawi & Abdel-Fattah, 2000) إلى أن التدريب الرياضي المنتظم يؤدي إلى زيادة كفاءة أجهزه الجسم وتكيفها وتظهر هذه الكفاءة على الجهاز العضلي بصورة مباشرة وذلك في قدرة العضلات على إنتاج القوة العضلية، وتتحقق هذه الكفاءة الوظيفية للعضلة من خلال التغيرات الفسيولوجية التي تحدث نتيجة التدريب المنتظم.

وإن لعبة كرة القدم هي أحدى الألعاب الجماعية والتي تتميز بإيقاع سريع بين الدفاع والوسط والهجوم طيلة شوطي المباراة، ونتيجة لذلك يظهر الدور الكبير للحكام وما يقع عليهم من أعباء متمثلة في المتابعة والملاحظة المستمرة وضرورة التواجد في أماكن لعب الكرة ومراقبة تحركات اللاعبين وكذلك التواجد في الأماكن الصحيحة التي حددها القانون، الأمر الذي يتطلب من الحكم أن يمتلك من المواصفات ما يؤهله للعب هذا الدور الحساس خاصة أثناء المباريات وذلك نظراً لتنوع المجهود البدني الواقع على كاهله ، وعليه تعتبر تنمية المتغيرات الوظيفية والبدنية لحكام كرة القدم واجباً ضرورياً تعكسه المتطلبات المتغيرة والمتنوعة الشدة التي يؤديها الحكم خلال توقيتات غير معلومة في فترات المباراة، مما يتطلب بذل جهود كبيرة في فترات زمنية متعاقبة وبصورة مفاجئة، ويستوجب أعتماده

بصورة أساسية على نظام الطاقة اللاهوائي نتيجة الأنطلاق السريع وتغيير الإتجاه (Hishmat, 1999).

ويؤكد (Hammad, 2004) بأنه حتى يحقق حكم كرة القدم أعلى مستوى من الكفاءة في قيادة المباريات يجب أن يعد إعداداً متكاملاً من كافة النواحي البدنية والوظيفية والذهنية والنفسية وذلك في ضوء متطلبات اللعب في كرة القدم، ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة تأتي في مقدمتها طبيعة اللعب وزمن المباراة وكبر مساحة الملعب وإزدياد الأحمال البدنية والضغوط النفسية الواقعة على كاهل الحكم.

ويذكر (Krustrup & Bangsbo, 2001) أن حكم كرة القدم يؤدي في المباراة الرسمية الكثير من الحركات ويكررها سواء كانت شدتها منخفضة أو متوسطة أو قصوى، مثل الوقوف والمشي والهرولة، وقد يصل تكرار العدو والجري (161) مرة. وتضيف دراسة (Weston et al., 2011) إلى أن الحكم يجري ما متوسطة (11.28) كم.

ويشير (Birayqe & Alsikry, 2001) إلى أن تصميم التدريبات التي تسهم في تطوير صفة القوة العامة (تعتبر الأساس في تطوير كل من القدرة وتحمل القوة)، والتركيز على تدريب العضلات جميعها، بحيث يجب استخدام وزن الجسم كمقاومة عند أداء التمرينات وكذلك استخدام أثقال خارجية إضافية أو أجهزة وأدوات مثل (الدمبلز، البار، الكرات الطبية).

والقوة العضلية حسب (Gilles, 1993) هي الأساس الذي يستند عليه المتدرب للوصول إلى أعلى مراتب اللياقة البدنية وذلك من خلال تنميتها وهي ضرورية في تطوير الأداء الحركي كما أنها تؤثر في تنمية بعض الصفات البدنية كالسرعة والرشاقة والتحمل. وتعتبر القوة العضلية (Al-Namir & Khatib, 1996) من أهم الأسس التي تعتمد عليها الحركة والأداء البدني في ممارسة كرة القدم، وأن نتائج بعض الأبحاث والدراسات قد اتفقت على أن القوة العضلية من العوامل الأساسية في القدرة على تطوير الأداء الحركي لارتباطها وتأثيرها بدرجة كبيرة بالقدرات البدنية الأخرى المتعلقة بالأداء مثل (السرعة، التحمل، الرشاقة، المرونة).

وأخيراً يرى الباحثون بأن عنصر السرعة وتحمل السرعة يعتبران من أهم العناصر البدنية الأساسية لحكم كرة القدم، حيث يقوم الحكم خلال المباراة بأداء كل من السرعة وتحمل السرعة من خلال الانتقال من موقع لأخر وتكرار الهجمات في المباراة، وذلك للمحافظة على مكان تواجده

بحيث يكون قريباً من الكرة والحالة سواء أكانت هجومية أو دفاعية أي في كامل ميدان اللعب والتي تساعده في السيطرة على أحداث المباراة.

مشكلة الدراسة:

إن المستوى العالي للإعداد البدني لحكام كرة القدم بما يتناسب مع مستوى أداء اللاعبين خلال المباراة والذي أصبح أكثر سرعة وأكثر تمريراً للكرة يؤدي للوصول إلى القرار العادل بين الفريقين، وذلك يمكن تحقيقه من خلال الانتظام في التدريب ضمن برامج مقننة تعمل على الارتقاء بمستوى اللياقة البدنية لديهم وذلك لمواكبة مجريات المباراة.

ومن خلال خبرة الباحثون في المجال الرياضي كمدرسين في كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك ومدربين كرة القدم فقد لاحظوا ضعفاً في مستوى بعض عناصر اللياقة البدنية لحكام الساحة وذلك من خلال متابعة بطولات اتحاد كرة القدم في الأردن، كما تبين بأن دائرة الحكام تخصص يوم تدريبي واحد فقط للحكام الدوليين ويوم آخر لحكام المناطق وتبقى بقية الأيام اجتهادات فردية للحكام، ولوحظ أن هناك تبايناً في المستوى التدريبي لمدربي اللياقة البدنية المعنيين بتطبيق البرامج التدريبية والذي يعتمد على الخبرات والقدرات والمؤهل العلمي لديهم، كما لوحظ أن البرامج التدريبية الموضوعة لم يطرأ عليها أي تغيير ولغاية وقتنا الحالي حيث أنها برامج تقليدية وثابتة، والذي أدى إلى ابتعاد بعض الحكام عن التحكيم وذلك بسبب عدم اجتيازهم المتكرر للاختبارات البدنية المحددة من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) والمعمول بها محلياً وعالمياً، لذلك اجتهد الباحثون بوضع تدريبات تسهم في رفع مستوى بعض عناصر اللياقة البدنية للحكم الأردني والتي تحقق متطلبات الطموح للوصول إلى العالمية.

أهمية الدراسة:

إن نجاح سير المباريات ووصولها إلى الطريق الصحيح يتطلب من الحكام الرفع من قدراتهم البدنية بشكل عام، والذي يعتمد على وجود برامج تدريبيه مقننة تسعى إلى تنمية الاعداد البدني للحكام كتنمية السرعة وتحمل السرعة، وتبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. الحاجة إلى وجود برامج تدريبيه خاصة بالمقاومة ومعرفة مدى تأثيرها على بعض المتغيرات البدنية كعنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين.

2. اطلاع المدربين على برامج تدريبية متنوعة وحديثة تراعي الفروق الفردية بين الحكام وتهدف لرفع قدراتهم البدنية.
3. التأكيد على أهمية تدريبات المقاومة حيث تعد من الأركان الأساسية في العملية التدريبية بحيث لا يمكن إغفالها في الجانب التدريبي لدى حكام كرة القدم الدوليين.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف إلى:

1. تصميم برنامج تدريبي يعتمد على تدريبات المقاومة (الذاتية، والزميل، والأدوات، والأجهزة) لتحسين مستوى اللياقة البدنية لعنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين في الاردن.
2. أثر برنامج تدريبي باستخدام تدريبات المقاومة في تطوير عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن بين القياسين القبلي والبعدي لأفراد المجموعة التجريبية.
3. أثر البرنامج التدريبي الاعتيادي في تطوير عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن بين القياسين القبلي والبعدي لأفراد المجموعة الضابطة.
4. الفروق بين أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة في القياسين البعديين في تطوير عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن.

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القياسين القبلي والبعدي لأفراد المجموعة التجريبية في تطوير عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القياسين القبلي والبعدي لأفراد المجموعة الضابطة في تطوير عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في القياسين البعديين بين أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة في تطوير عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن.

مصطلحات الدراسة:

تدريبات المقاومة: هي عبارة عن تدريبات مقاومة باستخدام وزن الجسم، وباستخدام وزن الزميل، وباستخدام الأدوات مثل (كرات طبية وزن 3 كغم)، (صناديق ارتفاع 50 سم)، (عقل الحائط)، (ثقالات بأوزان متعددة). (تعريف إجرائي).

السرعة: تعرف أنها "محاولة الانتقال أو التحرك من مكان لآخر بأقصى سرعة ممكنة" (Alrabdi, 2001).

تحمل السرعة: تعرف بأنها "قدرة الرياضي على الاحتفاظ بمعدل عالي من سرعة الحركة خلال تكرار الجري أثناء المنافسة" (Ahmed, 2001).

حكام كرة القدم الدوليين في الأردن: هم أفراد يقومون بإدارة المباريات واتخاذ القرارات والمشاركة بها ومؤهلين بدنياً وفنياً للقيام بواجباتهم المنوطة بهم ويخضعون للوائح الاتحاد الأردني والأسيوي والدولي لكرة القدم ويقومون بإدارة المباريات في جميع قارات العالم (تعريف إجرائي).

مجالات الدراسة:

المجال الزماني: تم تطبيق الدراسة في الفترة الواقعة (من 2016/4/7 إلى 2016/6/5)، بحيث أجريت خلال هذه الفترة القياسات القبلية وتطبيق البرنامج التدريبي والقياسات البعدية.

المجال المكاني: قام الباحثون بتطبيق البرنامج التدريبي على ملاعب التدريب التابعة للإتحاد الأردني لكرة القدم في العاصمة عمان، وأيضاً في مركز اللياقة البدنية الموجود في الاتحاد الأردني لكرة القدم، أما القيام بالقياسات القبلية والبعدية لعينة الدراسة فتمت على مضمار استاد عمان الدولي ولكلتا المجموعتين التجريبية والضابطة.

المجال البشري: تكون مجتمع الدراسة من (14) حكماً دولياً لكرة القدم في الأردن.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (Karim, 2002) هدفت للتعرف إلى أثر تدريبات (الإثقال، البلايومتري) في تنمية القوة الإنفجارية لعضلات الرجلين وتطوير مهارات (دقة التصويب البعيد، ركل الكرة لأبعد مسافة، ضرب الكرة بالرأس)، وكذلك معرفة أفضل الوسيلتين في تنمية وتطوير المتغيرات قيد البحث، وقد استخدم الباحث المنهج التجريبي ذا المجاميع المتكافئة، وتكونت عينة الدراسة من (24) لاعباً يمثلون منتخب شباب كربلاء دون سن (19) سنة، قسموا إلى ثلاث مجموعات وتألفت المجموعة الأولى (تجريبية أولى) من (8) لاعبين طبق عليهم البرنامج التدريبي المقترح باستخدام تمارين الإثقال، وتألفت المجموعة الثانية (تجريبية ثانية) من (8) لاعبين طبق عليهم البرنامج التدريبي المقترح بإستخدام تمارين البلايومتري، أما المجموعة الثالثة (ضابطة) فتألفت من (8) لاعبين طبق عليهم البرنامج التدريبي المعمول به من قبل المدرب، وقد أظهرت النتائج بأن التمارين باستخدام الأثقال والتمارين بإستخدام البليومتري لهما أثر في تنمية القوة الانفجارية وأن الأفضلية كانت للأثقال في بعض الاختبارات وللبليومتري في إختبارات أخرى.

دراسة (Al-Shaykhli, 2004) هدفت للتعرف إلى تأثير البرنامج التدريبي المقترح على نتائج اختبارات حكام كرة القدم، وقد إستخدم الباحث المنهج التجريبي وبتصميم المجموعة التجريبية الواحدة ذات الإختبارين القبلي والبعدي، وتكونت عينة الدراسة من (24) حكم درجة أولى معتمدين في الإتحاد العراقي المركزي لكرة القدم للموسم الكروي (2000 – 2001)، وكانت الاختبارات البدنية (جري 12 دقيقة – اختبار كوبر، اختبار السرعة (50 متر)، إختبار تحمل السرعة (200 متر)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر البرنامج التدريبي بين القياس القبلي والبعدي لأفراد المجموعة التجريبية ولصالح القياس البعدي في اختبار (جري 12 دقيقة– كوبر)، كما دلت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر البرنامج التدريبي بين القياس القبلي والبعدي لأفراد المجموعة التجريبية في إختبار (السرعة 50 متر) ولصالح القياس البعدي، وأيضاً أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر البرنامج التدريبي بين القياس القبلي والبعدي لأفراد المجموعة التجريبية في إختبار (تحمل السرعة 200 متر) ولصالح القياس البعدي.

دراسة (Ramadan, 2005) هدفت للتعرف إلى تأثير استخدام التدريبات البليومترية المهارية على تنمية القدرة العضلية وبعض المتغيرات الفسيولوجية والمهارية في كرة القدم، وقد استخدم الباحث المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (24) لاعباً تم إختبارهم بالطريقة العمدية، تم تقسيمها إلى مجموعتين (تجريبية وضابطة) وقد أظهرت نتائج الدراسة تفوق المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة في جميع القياسات البعدية للمتغيرات الفسيولوجية والمهارية في كرة القدم.

دراسة (Al-Nu'man, 2005) هدفت للتعرف إلى أثر إستخدام تدريبات الأثقال والبليومترك على القدرة العضلية وبعض المهارات لدى لاعبي كرة القدم الشباب، وقد استخدم الباحث المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (28) لاعباً من لاعبي شباب نادي الكهرباء بكرة القدم في محافظة نينوى تم تقسيمهم إلى مجموعتين تجريبيتين بالطريقة العشوائية غير المنتظمة وتألفت كل مجموعة من (14) لاعباً حيث تم توزيع البرنامجين على المجموعتين بطريقة القرعة، واستغرق تنفيذ الأسلوبين مدة (9) أسابيع لتطوير القدرة العضلية وبعض المهارات بواقع (3) وحدات تدريبية بالأسبوع، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن البرنامج التدريبي باستخدام تدريبات الأثقال أدى إلى تطوير القدرة العضلية وبعض المهارات، كما أظهرت النتائج أن المنهاج التدريبي باستخدام تدريبات البليومترك أدى إلى تطوير القدرة العضلية وبعض المهارات.

دراسة (Wannas, 2008) هدفت للتعرف إلى تأثير التدريب الفتري مرتفع الشدة في تطوير تحمل السرعة وبعض المتغيرات الفسيولوجية لدى حكام كرة القدم الدوليين في القطر العراقي، وقد إستخدم الباحث المنهج التجريبي ذو المجموعتين المتكافئتين، وتكونت عينة الدراسة من (16) حكماً تم اختيارها بالطريقة العمدية، وقد تم تقسيم العينة إلى مجموعتين متساويتين تجريبية وضابطة بواقع (8) حكام لكل مجموعة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر البرنامج التدريبي في تطوير تحمل السرعة بين القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية ولصالح القياس البعدي، كما دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر البرنامج الإعتيادي في تطوير تحمل السرعة بين القياسين القبلي والبعدي للمجموعة الضابطة ولصالح القياس البعدي، وأظهرت النتائج أيضاً وجود فروق دالة إحصائياً في جميع الاختبارات والمتغيرات الفسيولوجية في القياسات البعدية للمجموعتين التجربة والضابطة ولصالح المجموعة التجريبية.

دراسة (Abdul-Hussein, 2008) هدفت للتعرف إلى تأثير برنامج تدريبي مقترح على بعض المتغيرات البدنية خلال فترة الإعداد لحكام كرة القدم الدرجة الأولى، وقد استخدم الباحث المنهج

التجريبي ذا المجموعتين المتكافئتين، وتكونت عينة الدراسة من (20) حكماً للموسم الرياضي (2006 – 2007) تم اختيارها بالطريقة العمدية تم تقسيم العينة إلى مجموعتين متساويتين تجريبية وضابطة بواقع (10) حكام لكل مجموعة، وكانت المتغيرات البدنية (اختبار عدو 50 متراً، الوثب العمودي من الثبات، ثني الجذع أماماً أسفل من الوقوف، جري ارتدادي، جري 12 دقيقة– كوبر)، وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر البرنامج التدريبي بين القياس القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في جميع المتغيرات البدنية ولصالح القياس البعدي، كما دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر البرنامج التقليدي بين القياس القبلي والبعدي للمجموعة الضابطة ولصالح القياس البعدي في المتغيرات البدنية (اختبار عدو (50 متراً)، الوثب العمودي من الثبات، جري ارتدادي) وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتغيرات البدنية (ثني الجذع أماماً أسفل من الوقوف، جري 12 دقيقة– اختبار كوبر)، كما دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر البرنامج التدريبي بين المجموعتين التجريبية والضابطة في جميع المتغيرات البدنية ولصالح المجموعة التجريبية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Dorgo, King & Rice, 2009) هدفت للتعرف إلى تأثير تدريبات المقاومة الذاتية في تحسين القوة والتحمل العضلي باستخدام برنامج قائم على المقاومات اليدوية، وبرنامج قائم على تدريب المقاومة بأوزان، وقد استخدم الباحث المنهج التجريبي وبالتصميم ذي المجموعتين التجريبيتين والاختبارين القبلي والبعدي، وتكونت عينة الدراسة من (84) طالباً جامعي حيث تم توزيعهم إلى مجموعتين مجموعة (التدريب بالمقاومات اليدوية) ومجموعة (تدريب المقاومة بأوزان)، وطبق البرنامج لمدة (14) أسبوعاً، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في القوة العضلية والتحمل العضلي في الاختبار القبلي، وبينما كان التحسن في القياس البعدي بين أفراد المجموعتين لصالح المجموعة التجريبية والتي طبقت برنامج المقاومات اليدوية.

دراسة (Taskin, 2009) هدفت للتعرف إلى تأثير التدريب الدائري الموجه للحركة وسرعة الأداء على عنصري السرعة والتحمل اللاهوائي، وقد استخدم الباحث المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (32) طالباً من كليات التربية الرياضية متوسط اعمارهم (23.92) سنة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية ضمن مجموعتين الأولى تجريبية اشتملت على (16) طالباً والثانية

ضابطة إشتملت على (16) طالباً، تم تطبيق التدريب الدائري من خلال (8) محطات بواقع (3) أيام بالأسبوع لمدة (10) أسابيع، تم تنفيذ برنامج التدريب الدائري بشدة (75%) من الحد الأقصى للعدد الحركي لكل محطة، حيث تم إستخدام بطارية الاختبار المعدة من قبل مركز الابحاث والتقييم الطبي التابع للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، وتم أخذ القياسات القبلية والبعدية للمشاركين على عنصري السرعة والتحمل اللاهوائي، وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على اختبار السرعة بين المجموعتين التجريبية والضابطة ولصالح المجموعة التجريبية، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التحمل اللاهوائي بين المجموعتين التجريبية والضابطة ولصالح المجموعة التجريبية، كما أظهرت النتائج بعد المناقشة أن التدريب الدائري لمدة (10) أسابيع بواقع (3) أيام بالأسبوع يحسن من السرعة والتحمل اللاهوائي لدى عينة الدراسة.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج التجريبي بطريقة المجموعتين التجريبية والضابطة وبقياسين القبلي والبعدي وذلك لملاءمته لطبيعة واهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة الكلي على (14) حكماً دولياً، وذلك بعد الرجوع للسجلات الخاصة بدائرة الحكام في الاتحاد الأردني لكرة القدم.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العمدية وتكونت من (10) حكام دوليين، تم تقسيمهم إلى مجموعتين متكافئتين تجريبية وضابطة بواقع (5) حكام لكل مجموعة، كما تم استبعاد (4) حكام من مجتمع الدراسة كعينة استطلاعية.

تكافؤ المجموعتين في الاختبارات البدنية والمواصفات الجسمية لدى حكام كرة القدم الدوليين:

لاستخراج التكافؤ بين مجموعات الدراسة (التجريبية، الضابطة) تم تطبيق إختبار (Independent Samples T.Test) على أداء أفراد عينة الدراسة لإختباري (السرعة، وتحمل السرعة) في القياس القبلي تبعاً لمتغير المجموعة، والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1) نتائج اختبار (Independent Samples T.Test) للتعرف على تكافؤ المجموعتين (التجريبية والضابطة) في الاختبارات البدنية والمواصفات الجسمية لدى حكام كرة القدم الدوليين على القياس القبلي

الإختبار	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي (الزمن بالثواني)	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
السرعة (40 م/ث)	تجريبية	5	5.80	0.06	1.824	8	0.081
	ضابطة	5	5.71	0.16			
تحمل السرعة (150 م/ث)	تجريبية	5	29.09	0.53	1.789	8	0.087
	ضابطة	5	28.71	0.52			
الطول	تجريبية	5	176.45	14.22	1.91	8	0.094
	ضابطة	5	174.56	14.66			
الوزن	تجريبية	5	76.77	4.43	1.53	8	0.193
	ضابطة	5	75.89	4.01			
العمر	تجريبية	5	36.67	1.88	1.44	8	0181
	ضابطة	5	37.13	0.56			

يظهر من الجدول (1) أن قيم (t) غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على اختبار تحسين المستوى الرقمي لدى حكام كرة القدم الدوليين، وهذا يدل على التكافؤ بين المجموعتين (التجريبية والضابطة) في القياس القبلي.

الدراسة الإستطلاعية:

أجرى الباحثون الدراسة الإستطلاعية على عينة مكونة من (4) حكام من مجتمع الدراسة ومن خارج عينة الدراسة وعلى مضمار إستاد عمان الدولي في العاصمة عمان، وهدفت العينة الاستطلاعية إلى:

1. التأكد من صلاحية الأدوات والإمكانات والمنشآت المستخدمة في الدراسة.
2. التعرف إلى المشاكل والصعوبات التي قد تواجه الاختبارات وإمكانية تلافيها.
3. معرفة الوقت المستغرق لأداء الاختبارات.

أداة الدراسة:

قام الباحثون بمراجعة البرامج التدريبية الخاصة بتدريبات المقاومات وتدريبات السرعة وتحمل السرعة بغرض إعداد البرنامج التدريبي، بحيث إحتوى البرنامج التدريبي على تدريبات المقاومة بإستخدام وزن الجسم، وبإستخدام وزن الزميل، وباستخدام الأدوات مثل (كرات طبية زنة 3 كغم)، (صناديق إرتفاع 50 سم)، (عقل الحائط)، (ثقالات بأوزان متعددة)، (استخدام الأجهزة الثابتة والأثقال الحرة).

صدق البرنامج التدريبي:

قام الباحثون بغرض التأكد من صدق أداة الدراسة بتوزيع البرنامج التدريبي على مدربي اللياقة البدنية في الاتحاد الأردني لكرة القدم وأيضاً على خبراء في الجامعات الأردنية وعددهم (5)، وطلب منهم إبداء آرائهم ومقترحاتهم حول البرنامج التدريبي والملحق رقم (1) يوضح ذلك.

صدق الإختبارات:

تم إستخدام بطارية الإختبار المعدة من قبل مركز الأبحاث والتقييم الطبي التابع للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) والمعتمدة في سنة (2007)، وهي إختبارات صادقة ومعتمدة لجميع حكام كرة القدم في جميع دول العالم (WWW.FIFA.COM).

ثبات الإختبارات:

للتأكد من الثبات قام الباحثون بتطبيق الإختبارات مرتين بفارق زمني أسبوع واحد على عينة استطلاعية مكونه من (4) حكام، ثم تم حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين التطبيقين لاستخراج ثبات الإعادة (Test R.test) تطبيق الاختبار وإعادة تطبيقة، والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2) معامل الارتباط بيرسون بين التطبيقين الأول والثاني لاختبارات الدارسة على العينة الاستطلاعية (ن=4)

الرقم	الإختبار	معامل الإرتباط
1	السرعة (40 م/ث)	0.85
2	تحمل السرعة (150 م/ث)	0.86

يظهر من جدول (2) أن معاملات ثبات الإعادة كانت مقبولة حيث بلغ معامل الارتباط لاختبار السرعة (0.85)، وبلغ معامل ال،رتباط لإختبار تحمل السرعة (0.86)، وهي مؤشرات عالية تدل على درجة ثبات مقبولة لأغراض تطبيق الاختبار.

الأدوات المستخدمة:

ملاعب كرة قدم، صالة رياضية للتدريب، مركز اللياقة البدنية في الإتحاد الأردني لكرة القدم، أدوات مساعدة (كرات طبية، صناديق، عقل حائط، ثقالات)، ساعات توقيت إلكترونية (Stop Watch)، شريط قياس طول (50 متر) لقياس مسافة كل إختبار، استمارات تسجيل نتائج الاختبارات للحكام، شواخص هرميه وأقماع نصف كرويه وذلك كعلامات لتحديد البداية والنهاية لكل اختبار، شريط لاصق، صافرة ورايات.

إختبارات الدراسة:

- اختبار قياس السرعة (40 م/ث)، كما هو موضح في ملحق رقم (2).
- اختبار قياس تحمل السرعة (150 م/ث)، كما هو موضح في ملحق رقم (2).

مراحل تنفيذ الدراسة:

أولاً: إجراء الاختبارات القبلية:

قام الباحثون بإجراء الاختبارات القبلية لعينة الدراسة (التجريبية والضابطة) وذلك بالتعاون مع عدد من المساعدين، وأجري الاختبار على مضمار إستاد عمان الدولي في العاصمة عمان.

ثانياً: تطبيق البرنامج التدريبي:

اشتملت هذه المرحلة على كيفية تطبيق البرنامج التدريبي على العينة التجريبية، حيث تم تطبيق البرنامج التدريبي وذلك لمدة (8) أسابيع وبواقع (3) وحدات تدريبية بالأسبوع الواحد وكان زمن الوحدة التدريبية الواحدة (90 دقيقة)، أي أن البرنامج اشتمل على (24) وحدة تدريبية، والملحق رقم (3) يوضح البرنامج التدريبي.

البرنامج التدريبي (المجموعة التجريبية):

الجزء الأول: الجزء التمهيدي (20 دقيقة): الإحماء بهدف التهيئة الفسيولوجية والبدنية.

الجزء الثاني: الجزء الرئيسي (60 دقيقة):

- تدريبات المقاومة باستخدام وزن الجسم ووزن الزميل.
- تدريبات باستخدام كرات طبية زنة (3 كغم) وتدريبات باستخدام الصندوق (50 سم) وباستخدام عقل الحائط.
- تدريبات مقاومة باستخدام ثقالات بأوزان متعددة واستخدام الأجهزة الثابتة والأثقال الحرة.

الجزء الثالث: الجزء الختامي (10 دقائق): تمرينات استرخاء، بهدف العودة إلى الوضع الطبيعي، كما هو موضح في الملحق رقم (3).

ثالثاً: إجراء الاختبارات البعدية:

قام الباحثون بعد الانتهاء من مرحلة تطبيق البرنامج التدريبي والاعتيادي بإجراء الاختبارات البعدية لعينة الدراسة (التجريبية والضابطة) وذلك بنفس الظروف التي أجريت فيها الاختبارات القبلية وبنفس المساعدين، وأجري الاختبار على مضمار إستاد عمان الدولي في العاصمة عمان.

رابعاً: مكان تطبيق البرنامج التدريبي:

قام الباحثون باستخدام ملاعب التدريب التابعة للاتحاد الأردني لكرة القدم في العاصمة عمان وأيضاً في مركز اللياقة البدنية الموجود في الاتحاد الأردني لكرة القدم.

التوزيع الزمني للبرنامج التدريبي:

جدول (3) التوزيع الزمني للبرنامج التدريبي بالدقائق

عدد الوحدات التدريبية خلال الأسبوع	عدد الأسابيع	عدد الوحدات التدريبية خلال البرنامج	الزمن التدريبي في الوحدة اليومية	الزمن التدريبي خلال الإسبوع	الزمن التدريبي الكلي للبرنامج
3	8	24	90	270	2160

جدول (4) التوزيع الزمني لأجزاء الوحدة التدريبية للبرنامج التدريبي بالدقائق

أجزاء الوحدة التدريبية	الزمن التدريبي في الوحدة اليومية	الزمن التدريبي خلال الأسبوع	الزمن التدريبي الكلي للبرنامج
الجزء التمهيدي	20	60	480
الجزء الرئيسي	60	180	1440
الجزء الختامي	10	30	240
المجموع	90	270	2160

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

البرنامج التدريبي باستخدام تدريبات المقاومة.

المتغيرات التابعة:

نتائج أفراد عينة الدراسة في المستوى الرقمي لاختبارات عنصر السرعة وتحمل السرعة.

المعالجة الإحصائية:

للوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام الأساليب الاحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. معامل الارتباط بيرسون بين التطبيقين لاستخراج ثبات الإعادة (Test r.test).
3. اختبار (Paired Samples t.Test) للعينات المزدوجة: للتعرف على الفروق بين متوسطات القياس القبلي والبعدي لأفراد المجموعة الواحدة.
4. اختبار (Independent samples t.Test) للعينات المستقلة: للكشف عن الفروق بين المجموعتين (التجريبية والضابطة) على القياس البعدي.

عرض ومناقشة النتائج

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القياسين القبلي والبعدي لأفراد المجموعة التجريبية في تطوير عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للقياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية، وتم تطبيق اختبار (Paired Sample t. Test) للعينات المزدوجة للتعرف على الفروق بين متوسطات القياس القبلي والبعدي لأفراد المجموعة التجريبية في تحسين المستوى الرقمي لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن، وسيتم عرض ومناقشة النتائج كما يلي:

جدول (5) تطبيق اختبار (Paired Samples Test) للعينات المزدوجة للتعرف على الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في تحسين المستوى الرقمي لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن

الإختبار	القياس	العدد	المتوسط الحسابي (الزمن بالثواني)	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
السرعة (40 م/ث)	القبلي	5	5.70	0.07	11.044	4	0.000
	البعدي	5	5.34	0.14			
تحمل السرعة (150 م/ث)	القبلي	5	28.99	0.54	10.232	4	0.000
	البعدي	5	27.87	0.63			

يشير الجدول (5) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القياس القبلي والبعدي في اختبار السرعة (40 م) وتحمل السرعة (150 م) لدى أفراد المجموعة التجريبية وكانت الفروق لصالح القياس البعدي، أي تحسن المستوى الرقمي لدى حكام كرة القدم في المجموعة التجريبية.

يفسر الباحثون السبب في ذلك إلى احتواء البرنامج التدريبي على تدريبات المقاومة، حيث ساعدت هذه التدريبات على تطور مستوى اللياقة البدنية للحكم والذي أدى إلى تحسن مقدرته على التحرك السريع في الاختبارات مما قد يؤدي إلى تحسن في التحركات خـــلال المباريات، وأكد (Birayqe & Alsikry, 2001) بأنه من أجل تطوير القوة يجب التركيز على تدريب عضلات

الجسم جميعها وذلك باستخدام وزن الجسم كمقاومة عند أداء التمرينات وكذلك استخدام أثقال خارجية إضافية أو أجهزة وأدوات مثل (الدمبلز، البار، الكرات الطبية)، وتؤكد دراسة (Al-Nu'man , 2005) بأن البرنامج التدريبي باستخدام تدريبات الأثقال والبليومترك أدى إلى تطوير وتحسين القدرة العضلية (القوة المميزة بالسرعة)، وتؤكد دراسة (Dorgo,2009) أن البرنامج التدريبي المحتوي على تدريبات المقاومة الذاتية أدى إلى تحسن القوة والتحمل العضلي، ويفسر الباحثون السبب أيضاً إلى أن السرعة وتحمل السرعة من العناصر المهمة جداً في الإعداد البدني والتدريب لحكم كرة القدم وأن لعبة كرة القدم تعتمد في الغالب على السرعة لأن حالات اللعب أثناء المباراة متغيرة ومستمرة بسبب طرق اللعب المتعددة للفرق الرياضية والتي تتحكم في تحركات الجري للحكم أثناء اللعب في المباراة، ويؤكد ذلك (Abdel-Fattah, 2003) والذي اشار إلى أن التدريب على تحمل السرعة يهدف إلى زيادة المقدرة على الاستمرار في أداء الجهد على درجة عالية من الشدة وبناءً على ذلك يجب أن تستخدم في تلك التدريبات تلك الحركات التي يستخدمها الرياضي خلال المباريات عالية الشدة.

واتفقت نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة (Karim, 2002) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي ولصالح القياس البعدي لأثر تدريبات (الإثقال، البلايومتري) في تنمية القوة الانفجارية لعضلات الرجلين على أفراد المجموعة التجريبية في تحسن بعض الاختبارات، ودراسة (Al-Shaykhli, 2004) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي ولصالح القياس البعدي لتأثير برنامج تدريبي مقترح على أفراد المجموعة التجريبية في تحسن اختبار عدو (50 متر) واختبار تحمل السرعة (200 متر)، ودراسة (Wannas, 2008) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي ولصالح القياس البعدي لتأثير التدريب الفتري المرتفع الشدة على أفراد المجموعة التجريبية في تطوير تحمل السرعة، ودراسة (Abdul-Hussein, 2008) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي ولصالح القياس البعدي لتأثير برنامج تدريبي مقترح على أفراد المجموعة التجريبية في تحسن اختبار عدو (50 متر).

حيث أظهرت نتائج هذه الدراسات وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي لأفراد المجموعة التجريبية ولصالح القياس البعدي، أي أن البرنامج التدريبي له دور كبير في الارتقاء بالحكام إلى مستويات عالية في المستوى الرقمي لاختباراتهم البدنية.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين القياسين القبلي والبعدي لأفراد المجموعة الضابطة في تطوير عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للقياسين القبلي والبعدي للمجموعة الضابطة، وتم تطبيق اختبار (Paired Sample t. Test) للعينات المزدوجة للتعرف على الفروق بين متوسطات القياس القبلي والبعدي لأفراد المجموعة الضابطة في تحسين المستوى الرقمي لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن، وسيتم عرض ومناقشة النتائج كما يلي:

جدول (6) تطبيق اختبار (Paired Samples Test) للعينات المزدوجة للتعرف على الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للمجموعة الضابطة في تحسين المستوى الرقمي لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن.

الإختبار	القياس	العدد	المتوسط الحسابي (الزمن بالثواني)	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
السرعة (40 م/ث)	القبلي	5	5.66	0.15	12.672	4	0.000
	البعدي	5	5.51	0.13			
تحمل السرعة (150 م/ث)	القبلي	5	28.66	0.51	8.734	4	0.000
	البعدي	5	28.11	0.63			

يشير الجدول (6) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين القياس القبلي والبعدي في اختبار السرعة (40 م/ث) وتحمل السرعة (150 م/ث) لدى أفراد المجموعة الضابطة وكانت الفروق لصالح القياس البعدي، أي تحسن المستوى الرقمي لدى حكام كرة القدم في المجموعة الضابطة.

يفسر الباحثون السبب في التحسن القليل للمستوى الرقمي لاختبار السرعة وتحمل السرعة لأفراد المجموعة الضابطة إلى التدريبات المستخدمة في البرنامج التدريبي المعد لهم باعتماده على الأساليب العلمية ولكن بشكل تقليدي بحيث لم يتم استخدم تدريبات المقاومة كالكرات الطبية والصناديق وعقل الحائط والثقالات والتي تم استخدامها في البرنامج التدريبي لأفراد المجموعة التجريبية، وأخيراً فالبرنامج التقليدي للمجموعة الضابطة عمل بشكل جيد في تحسين المستوى الرقمي ولكن ليس بفاعلية البرنامج التدريبي للمجموعة التجريبية.

واتفقت نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة (Wannas, 2008) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي ولصالح القياس البعدي لأثر البرنامج الإعتيادي على أفراد المجموعة الضابطة في تطوير تحمل السرعة، ودراسة (Abdul-Hussein, 2008) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي ولصالح القياس البعدي لأثر البرنامج الإعتيادي على أفراد المجموعة الضابطة في تحسن نتائج اختبار عدو (50 متر).

حيث أظهرت نتائج هذه الدراسات وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي لإستخدام البرنامج التقليدي لأفراد المجموعة الضابطة ولصالح القياس البعدي.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في القياسين البعديين بين أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة في تطوير عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للقياسين البعديين للمجموعتين التجريبية والضابطة، وتم تطبيق اختبار (Independent sample T-Test) للعينات المستقلة للكشف عن الفروق بين المجموعتين (التجريبية والضابطة) على القياس البعدي في تحسين المستوى الرقمي لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن، وسيتم عرض ومناقشة النتائج كما يلي:

جدول (7) نتائج اختبار (Independent sample T-Test) للتعرف على الفروق بين المجموعتين (التجريبية والضابطة) في تحسين المستوى الرقمي لدى حكام كرة القدم الدوليين في الأردن على القياس البعدي

الإختبار	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي (الزمن بالثواني)	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
السرعة (40 م/ث)	تجريبية	5	5.34	0.14	2.326	8	0.022
	ضابطة	5	5.51	0.13			
تحمل السرعة (150 م/ث)	تجريبية	5	27.87	0.63	2.784	8	0.032
	ضابطة	5	28.11	0.63			

يشير الجدول (7) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين المجموعتين (التجريبية والضابطة) في القياس البعدي لإختبار السرعة (40 م/ث) وتحمل السرعة (150 م/ث) وكانت الفروق لصالح المجموعة التجريبية، أي أن التحسن في المستوى الرقمي كان أفضل لحكام المجموعة التجريبية.

يفسر الباحثون سبب تفوق أفراد المجموعة التجريبية على أفراد المجموعة الضابطة لتطبيق أفراد المجموعة التجريبية للبرنامج التدريبي والذي راعى وجود تدريبات المقاومة والتنويع فيها، كما احتوى على وحدات تدريبية خاصة وموجهة إلى تنمية عنصر السرعة وتحمل السرعة والمشابهه لطبيعة الأداء خلال المباراة، وهذا ما يؤكده (Alrabdi, 2004) "بأن عملية التدريب الرياضي عملية تربوية تخضع للأسس والمبادئ العلمية وتهدف أساساً إلى إعداد الفرد لتحقيق أعلى مستوى رياضي ممكن في نوع معين من أنواع الأنشطة الرياضية". كما يفسر الباحثون السبب أيضاً إلى أن تدريبات المقاومة عملت على تحسين القوة الخاصة لعضلات الرجلين من خلال التكرارات والتي تتصف بالإنقباضات العضلية السريعة والقوية والتي أدت إلى زيادة قوة الدفع للرجلين حيث أنه كلما زادت سرعة إنقباض العضلات أمكن توليد قوة أكبر وكلما ازدادت القوة تزداد السرعة.

واتفقت نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة (Ramadan, 2005) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين التجريبية والضابطة ولصالح المجموعة التجريبية التي استخدمت التدريبات البليومترية في تحسن بعض المتغيرات، ودراسة (Wannas, 2008) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين التجريبية والضابطة ولصالح المجموعة التجريبية والتي إستخدمت التدريب الفتري المرتفع الشدة في تحسن إختبار تحمل السرعة، ودراسة (Abdul-Hussein, 2008) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين التجريبية والضابطة ولصالح المجموعة التجريبية والتي استخدمت البرنامج التدريبي المقترح في تحسن اختبار عدو (50 متر)، ودراسة (Taskin, 2009) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين التجريبية والضابطة ولصالح المجموعة التجريبية والتي إستخدمت التدريب الدائري الموجه للحركة وسرعة الأداء في تحسن المستوى الرقمي لاختبار السرعة (40 متر) واختبار التحمل اللاهوائي (150 متر).

حيث أظهرت نتائج هذه الدراسات وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين (التجريبية والضابطة) ولصالح أفراد المجموعة التجريبية عند إجراء المقارنات على القياس البعدي، وأجمعت هذه الدراسات على أن استخدام البرامج التدريبية المقترحة كالبرامج المحتوية على تدريبات المقاومة أفضل من استخدام البرنامج التقليدي، حيث تعمل على تحسين عناصر اللياقة البدنية الخاصة كالسرعة وتحمل السرعة قيد الدراسة، أي أن البرنامج التدريبي المقترح له دور كبير وفعال في الارتقاء والوصول بالحكام الى مستويات عالية في أدائهم البدني والمستوى الرقمي لاختباراتهم.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. إن تدريبات المقاومة لها تأثير إيجابي في تحسن عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام المجموعة التجريبية.
2. إن البرنامج التقليدي له تأثير إيجابي في تحسين عنصر السرعة وتحمل السرعة لدى حكام المجموعة الضابطة.
3. إن تدريبات المقاومة أثرت بشكل أكبر في تحسن المستوى الرقمي لأفراد المجموعة التجريبية على اختبارات السرعة بالمقارنة مع أفراد المجموعة الضابطة.

التوصيات:

1. ضرورة العمل على تعميم البرنامج التدريبي المقترح على دائرة الحكام في الاتحاد الأردني لكرة القدم.
2. ضرورة الاستمرارية في طرح مثل هذه البرامج التدريبية الحديثة والمتنوعة.
3. ضرورة إجراء دراسات مشابهة على درجات أخرى من الحكام.

References:

Abdel-Fattah, A. (2003). Physiology Fitness and Sport, Dar Al Arab Thought, Cairo, Egypt.

Abdul-Hussein, D. (2008). The Impact of the Proposed Training Program on some Physical and Functional Variables During the Preparation of the Rulers of the Football First Class, Contemporary Sports Magazine, 7 (9), The University of Baghdad, Baghdad, Iraq.

Ahmed, A. (2001). Career Physical Training in Football, Dar University, Alexandria, Egypt.

Allawi, M. & Abdel-Fattah, A. (2000). Physiology of Sports Training, the First Edition, Dar Al Arab Thought, Cairo, Egypt.

Al-namir, A. & N. (1996). Weight Training - Designing Force Programs and Planning the Training Season, the Book Center for Publishing, Cairo, Egypt.

Al-Nu'man, A. (2005). *The Impact of the Use of Drills and Weight lifting Pulaometruc Muscle Capacity and Skills of some of the Young Football*, Thesis Phd. Thesis Unpublished, Mosul, Mosul, Iraq University.

Alrabdi, K. (2001). *Sports Training for the 21st Century*, University of Jordan, Amman, Jordan.

Alrabdi, K. (2004). *Sports Training for the 21st Century*, Second Edition, National Library, Amman, Jordan.

Al-Shaykhli, S. (2004). The Impact of a Training Curriculum for the Development of Some Physical Attributes When Football Referees Tests According to Cooper. *The Journal of Physical Education, 13(1),* the University of Baghdad, Baghdad, Iraq.

Birayqe, M. & Alsikry, K. (2001). *Integrated Training Series*, Knowledge Foundation, Alexandria, Egypt.

Dorgo, S. King, G. & Rice, Ch. (2009). "The Effects of Manual Resistance Training on Improving Muscular Strength and Endurance". *Journal of Strength and Conditioning Research*, Vol (23)1, Pp 293-303.

Gilles, C. (1993). *Football et musculation*, Edition Actio- paris, P93.

Hammad, M. (2004). Fitness, First Edition, *Series of Mathematical Parameters*, Cairo, Egypt.

Hishmat, H. (1999). *Biotechnology and Biochemistry and its Applications in the Field of Sports*, University Publishing House, Cairo, Egypt.

Karim, H. (2002). *The Impact of Weight Training and Pulaometruc in the Development of the Explosive Power of the Muscles of the Legs and Develop some of the Basic Skills of Football*, Unpublished Master Thesis, University of Babel, Babel, Iraq.

Krustrup, P. & Bangsbo, J. (2001). Physiological Demands of Top-Class Soccer Refereeing in Relation to Physical Capacity, Effect of Intense Intermittent Exercise Training, *Journal of Sports Sciences*, 19, 881-891.

Ramadan, R. (2005). The Impact of the Use of Drills Pulaomitrih on Mental Ability and some Physiological Variables and Skill Development in Football, *Assiut Journal of Science and Arts of Physical Education*, Assiut, Egypt.

Taskin, H. (2009). Effect of Circuit Training on the Sprint-Agility and Anaerobic Endurance, *Journal of Strength and Conditioning Research*, 2 (6), 1803-1810.

Wannas, A. (2008). The Effect of Using High-Intensity Infant Training to Develop Speed to lerance and some Physiological Variables in Football Referees, *Journal of Physical Education Sciences*, Vol. 1 (8), Babel University, Babel, Iraq.

Weston, M., Drust, B. Atkinson, G. & Gregson, W. (2011). Intensities of Exercise During Match-Play in FA Premier League Referees and Players, *Journal of Sport Science*, 29 (5): 527 - 532.

(WWW.FIFA.COM) WEBSITE.

ملحق رقم (2)

الاختبارات البدنية الخاصة بحكام كرة القدم (FIFA)

وهي إختبارات اللياقه البدنيه الخاصة بحكام كرة القدم المحليين والعالميين وتتم هذه الإختبارات على مضمار الإستاد أي مضمار العاب القوى، وتتكون من إختبارين:

الاختبار الأول: اختبار السرعة (40 م/ث).

الغرض من الإختبار: قياس السرعة.

الأدوات: صافرة، رايه، شواخص، شريط لاصق، ساعة توقيت، شريط قياس.

طريقة الأداء:

1. تكون هناك بوابات إلكترونيه عند البداية والنهاية لحساب الزمن.
2. المسافة (40) متر في (6) محاولات والراحة (90) ثانية بين كل محاولة.
3. يجب أن يصطف الحكم بعيداً عن خط البداية مسافة (1.5) متر في وضع البدء العالي.
4. يكون هناك مساعد يقوم بعملية المراقبة وإعطاء إشارة بالراية عن بدء الجري عند خط البداية ومساعد يقوم بعملية تسجيل الزمن عند خط النهاية من خلال قراءة الجهاز الإلكتروني.

القواعد والشروط:

1. إذا فشل الحكم في أي محاولة من المحاولات الـ (6) يتم إعطاءه محاولة سابعة إضافية.
2. إذا فشل في المحاولة السابعة الإضافية يعتبر راسباً.

التسجيل:

يتم تسجيل زمن المسافة المقطوعة ويجب أن يكون أقل من (6) ثواني وذلك للتكرار الواحد.

الرسم التوضيحي:

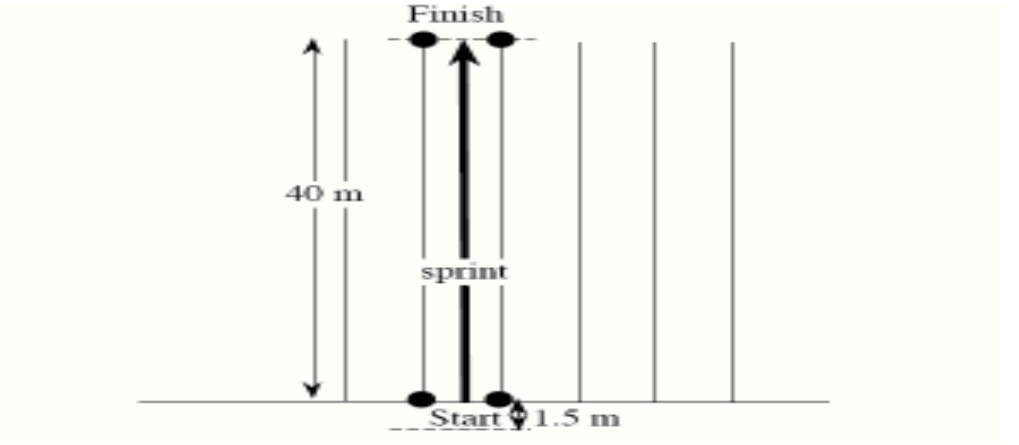

الإختبار الثاني: إختبار تحمل السرعة (150 م/ث):

الغرض من الإختبار: قياس تحمل السرعة.

الأدوات: صافرة، رايات، شواخص، شريط لاصق، ساعة توقيت، شريط قياس.

طريقة الأداء:

1. تكون هناك أقماع تبين مكان البدايه والنهايه.
2. المسافة (150) متر في (20) تكرارات والراحة (50) متر مشي بزمن (30) ثانية بين كل تكرار.
3. يجب أن يصطف الحكام قبل خط البداية الأول والثاني في وضع البدء العالي.
4. تتم عملية الجري بناءاً على سماع صوت الصافرة من المساعد في وسط الملعب، ويكون هناك مساعدين يقومون بعملية المراقبة عند كل خط بداية ومساعدين يقومون بعملية تسجيل الزمن عند كل خط نهاية.

القواعد والشروط:

1. إذا فشل الحكم في أي تكرار خلال أدائه للتكرارات الـ (20) يتم إعطائه تنبيه أول.
2. إذا أعطي تنبيه ثاني يعتبر راسباً.

التسجيل:

يتم تسجيل زمن المسافة المقطوعة ويجب أن يكون أقل من (30) ثانية وذلك للتكرار الواحد.

الرسم التوضيحي:

ملحق رقم (3)
البرنامج التدريبي باستخدام تدريبات المقاومة

الأسبوع / اليوم	الجزء	المحتوى	الشدة من القوة القصوى	التكرار	فترات الراحه بين المجموعات	فترات الراحه بين التمارين
الأول **الأحد** **الثلاثاء** **الخميس**	**التمهيدي** 20 دقيقة	**الإحماء:** – جري خفيف داخل الصالة الرياضية أو على جهاز (التريد ميل). (5 دقائق). **التمرينات:** لإطالة العضلات ومرونة المفاصل. (15 دقيقة). – (وقوف. الذراعين عاليا تشبيك أصابع اليدين، الكفان تشير للاعلى) مد الجسم كاملا بإتجاه الأعلى والوصول لابعد نقطة ممكنه والثبات لعشر ثواني. – (وقوف فتحا. الذراعين عاليا) ثني الجذع أماما أسفل للمس الأرض. يكرر عشر مرات. – (وقوف. ثابت الوسط) تبادل الطعن اماما. يكرر عشر مرات. – (إنبطاح. الذراعين عاليا) رفع الذراعين والرجلين عن الأرض والثبات. لمدة 10 ثواني. يكرر مرتين.	40 – 50%			
	الرئيسي 60 دقيقة	**مقاومة ثقل الجسم (تمارين فردية)** – (الوقوف) الوثب في المكان ثلاث مرات ثم الوثب أماما في المرة الرابعة. – (الجلوس على الأربع) الوثب لأعلى مع رفع الذراعين عاليا. – (إقعاء) الوثب أماما لأكبر مسافة. – (إقعاء. الذراعين أماما) الوثب أماما لأكبر مسافة للهبوط على اليدين ثم الرجلين. –(إنبطاح. اليدين أسفل الكتفين) مد الذراعين مع رفع العقبين وثني الجذع. –(إنبطاح مائل) دفع الرجلين عاليا أماما للوصول لوضع الجلوس على أربع. –(إنبطاح. اليدين تحت الكتفين) تحريك الجسم في حركة دائرية يمينا ثم عاليا ثم يسارا. –(رقود. الذراعين جانبا) رفع الرجلين وتحريكهما في دوائر.	50 – 60%	5×8	15 – 20 ثانية	45 – 60 ثانية
	الختامي 10 دقائق	– هرولة. (5 دقائق). –تمارين إسترخاء. (5 دقائق). مثل: الإهتزازات والمرجحات.	30 – 40%			

الأسبوع / اليوم	الجزء	المحتوى	الشدة من القوة القصوى	التكرار	فترات الراحه بين المجموعات	فترات الراحه بين التمارين
الثاني الأحد الثلاثاء الخميس	التمهيدي 20 دقيقة	**الإحماء:** -جري خفيف داخل الصالة الرياضية أو على جهاز (التريد ميل). (5 دقائق). **التمرينات:** لإطالة العضلات ومرونة المفاصل. (15 دقيقة). - (رقود قرفصاء. اليدين خلف الراس تشبيك) رفع الجذع عاليا للمس الركبتين بالمرفقين. يكرر لعشر مرات. - (:) (إنبطاح. ثني الركبتين) محاولة مد الركبتين والمقاومة من الزميل على القدمين والثبات. لمدة 10 ثواني. يكرر مرتين. - (وقوف. الذراعين إنثاء عرضا) ضغط المنكبين خلفا. يكرر عشر مرات. - (وقوف فتحا. ثابت الوسط) لف الجذع جانبا بالتبادل. يكرر عشر مرات.	40 – 50%			
	الرئيسي 60 دقيقة	**مقاومة ثقل الزميل (تمارين زوجية)** - الزميل أ (وقوف فتحا) دفع رجلي الزميل ب والزميل ب (رقود. مسك رجلي الزميل) الرجلين عاليا للمس يدي الزميل أ ومقاومة دفع الزميل. - الزميل أ (جلوس جثو) مسك قدمي الزميل ب والزميل ب (جلوس طويل. اليدين خلف الراس تشبيك) رفع الجذع ولفه جانبا بالتبادل. - الزميل أ (رقود. إنثناء عرضي) مد الذراعين مع مسك يد الزميل ب والزميل ب (إنبطاح مائل . إنثناء عرضي) مد الذراعين مع مسك يدي الزميل أ ويتم ثني ومد الذراعين من الزميل أ. - الزميل أ (رقود . الرجلين عاليا) ثني الرجلين والزميل ب (وقوف . إنثناء) مسك قدمي الزميل أ وثباته ويتم مد وثني الرجلين من الزميل أ. - الزميل أ (وقوف) القفز فتحا فوق الزميل ب، والزميل ب (وقوف . فتحا) إنثناء الجذع أماما مع سند اليدين على الركبتين. - الزميل أ (جثو أفقي) مد الركبتين، والزميل ب (وقوف) الوثب فوق الزميل أ ثم الدوارن خلفا والمرور من تحت صدر الزميل أ.	60 – 75%	4×8	30 – 20 ثانية	2 – 1 دقيقة
	الختامي 10 دقائق	- هرولة. (5 دقائق). -تمارين إسترخاء. (5 دقائق). مثل: الإهتزازات والمرجحات.	30 – 40%			

الأسبوع / اليوم	الجزء	المحتوى	الشدة من القوة القصوى	التكرار	فترات الراحه بين المجموعات	فترات الراحه بين التمارين
الثالث الأحد الثلاثاء الخميس	التمهيدي 20 دقيقة	**الإحماء:** – جري خفيف داخل الصالة الرياضية أو على جهاز (التريد ميل). (5 دقائق). **التمرينات:** لإطالة العضلات ومرونة المفاصل. (15 دقيقة). – (وقوف فتحا . الذراعين عاليا) ثني الجذع أماما أسفل للمس الأرض. يكرر عشر مرات. – (وقوف . ثابت الوسط) تبادل الطعن اماما. يكرر عشر مرات. – (إنبطاح . الذراعين عاليا) رفع الذراعين والرجلين عن الأرض والثبات. لمدة 10 ثواني. يكرر مرتين. – (وقوف . الذراعين عاليا تشبيك أصابع اليدين، الكفان تشير للاعلى) مد الجسم كاملا بإتجاه الأعلى والوصول لابعد نقطة ممكنه.	40 – 50%			
	الرئيسي 60 دقيقة	**إستخدام الكرة الطبية 3 كغم** – (وقوف) مسك الكرة بكلتا اليدين أمام الصدر ومن ثم رميها للأمام لأبعد مسافة. – (وقوف) مناولة الزميل الكرة من فوق الرأس. – (وقوف) يقبض اللاعب على الكرة بكلتا قدميه وبعد ذلك يوثب ويرميها إلى الأمام. **إستخدام الصندوق 50 سم** – القفز على الصندوق بكلتا القدمين. – القفز على الصندوق بالقدم اليمنى ثم القدم اليسرى. – (إنبطاح مائل) اليدين على الصندوق والقدمين على الأرض ومن ثم ثني ومد الذراعين. **إستخدام عقل الحائط** – (تعلق بالمسك من أعلى . الظهر مواجه) رفع الرجلين أماما عاليا. – (وقوف على القدم . تشبيك القدم الأخرى على عقل الحائط على مستوى الحوض) ثني الرجل الثابتة على الأرض ثم التكرار بالرجل الأخرى. – (رقود . مسك الذراعين لعقلة السفلى) رفع الجذع عاليا. – (جلوس طويل . الظهر مواجه مع مسك العقلة باليدين) ضغط الصدر أماما ثم العودة للوضع الإبتدائي.	75 – 90%	3×8	30 – 45 ثانية	2 – 3 دقيقة
	الختامي 10 دقائق	– هرولة. (5 دقائق). – تمارين إسترخاء. (5 دقائق). مثل: الإهتزازات والمرجحات.	30 – 40%			

الأسبوع / اليوم	الجزء	المحتوى	الشدة من القوة القصوى	التكرار	فترات الراحه بين المجموعات	فترات الراحه بين التمارين
الرابع الأحد الثلاثاء الخميس	التمهيدي 20 دقيقة	**الإحماء:** -جري خفيف داخل الصالة الرياضية أو على جهاز (التريد ميل). (5 دقائق). **التمرينات:**لإطالة العضلات ومرونة المفاصل. (15 دقيقة). -(:) (إنبطاح. ثني الركبتين) محاولة مد الركبتين والمقاومة من الزميل على القدمين والثبات. لمدة 10 ثواني. يكرر مرتين. -(وقوف فتحا. ثابت الوسط) لف الجذع جانبا بالتبادل. يكرر عشر مرات. -(رقود قرفصاء. اليدين خلف الراس تشبيك) رفع الجذع عاليا للمس الركبتين بالمرفقين. يكرر لعشر مرات. -(وقوف. الذراعين إنثاء عرضا) ضغط المنكبين خلفا. يكرر عشر مرات.	40 – 50%			
	الرئيسي 60 دقيقة	**إستخدام الثقالات (أوزان عديدة)** - (الوقوف) الوثب في المكان خمس مرات، مع وضع ثقالات على القدمين. - (الوقوف) الوثب في المكان ثلاث مرات ثم الوثب أماما في المرة الرابعة، مع وضع ثقالات على القدمين. - (إنبطاح) التقوس مع رفع الذراعين والرجلين عاليا، مع وضع ثقالات على القدمين وعلى الذراعين. - (إنبطاح مائل) دفع الجذع عاليا والتصفيق باليدين، مع وضع سترة الثقالات على الظهر. - (إقعاء) الوثب أماما لخمس خطوات بأكبر مسافة، مع وضع ثقالات على القدمين. - (جلوس طويل) رفع الرجلين عاليا، مع وضع ثقالات على القدمين. - (جلوس طويل . الذراعين جانبا) رفع الرجلين وتحريكهما جانبا، مع وضع ثقالات على القدمين. - (رقود . الذراعين جانبا) رفع الرجلين وتحريكهما في دوائر، مع وضع ثقالات على القدمين.	60 – 75%	4×8	30 – 20 ثانية	2 – 1 دقيقة
	الختامي 10 دقائق	- هرولة. (5 دقائق). - تمارين إسترخاء. (5 دقائق). مثل: الإهتزازات والمرجحات.	30 – 40%			

الأسبوع / اليوم	الجزء	المحتوى	الشدة من القوة القصوى	التكرار	فترات الراحه بين المجموعات	فترات الراحه بين التمارين
الخامس	**التمهيدي** 20 دقيقة	**الإحماء:** – جري خفيف داخل الصالة الرياضية أو على جهاز (التريد ميل). (5 دقائق). **التمرينات:** لإطالة العضلات ومرونة المفاصل. (15 دقيقة). – (وقوف . الذراعين عاليا تشبيك أصابع اليدين، الكفان تشير للاعلى) مد الجسم كاملا بإتجاه الأعلى والوصول لابعد نقطة ممكنه والثبات لعشر ثواني. – (وقوف فتحا . الذراعين عاليا) ثني الجذع أماما أسفل للمس الأرض. يكرر عشر مرات. – (وقوف . ثابت الوسط) تبادل الطعن اماما. يكرر عشر مرات. – (إنبطاح . الذراعين عاليا) رفع الذراعين والرجلين عن الأرض والثبات. لمدة 10 ثواني. يكرر مرتين.	40 – 50%			
الأحد الثلاثاء الخميس	**الرئيسي** 60 دقيقة	**إستخدام الأجهزة الثابتة والأثقال الحرة** 1– جهاز رفع الثقل بواسطة الرجلين من وضع جلوس. 2– جهاز رفع الثقل بواسطة الرجلين من وضع إنبطاح. 3– ثني الجذع من وضع رقود. 4– ثني الجذع لأسفل من وضع إنبطاح مائل. 5– جهاز مقاومة الثقل بتبعيد الرجلين من وضع جلوس طويل. 6– جهاز مقاومة الثقل بتقريب الرجلين من وضع جلوس طويل فتحا. 7– جهاز رفع الثقل بواسطة الذراعين من وضع رقود. 8– جهاز رفع الثقل بواسطة الذراعين من وضع جلوس. 9– جهاز مقاومة الثقل لأسفل بواسطة الذراعين من وضع وقوف. 10– رفع البار بواسطة مد وثني الكاحل من وضع وقوف. – الجري بفتح خطوة لمسافة (20 – 30) متر. (Open Step)	50 – 60%	4×15 4×12 4×15 4×15 4×10 4×10 4×12 4×12 4×12 4×12 4 – 3	15 – 20 ثانية	45 – 60 ثانية
	الختامي 10 دقائق	– هرولة. (5 دقائق). – تمارين إسترخاء. (5 دقائق). مثل: الإهتزازات والمرجحات.	30 – 40%			

الأسبوع / اليوم	الجزء	المحتوى	الشدة من القوة القصوى	التكرار	فترات الراحه بين المجموعات	فترات الراحه بين التمارين
السادس الأحد الثلاثاء الخميس	التمهيدي 20 دقيقة	**الإحماء:** – جري خفيف داخل الصالة الرياضية أو على جهاز (التريد ميل). (5 دقائق). **التمرينات:** لإطالة العضلات ومرونة المفاصل. (15 دقيقة). – (رقود قرفصاء . اليدين خلف الراس تشبيك) رفع الجذع عاليا للمس الركبتين بالمرفقين. يكرر لعشر مرات. – (:) (إنبطاح . ثني الركبتين) محاولة مد الركبتين والمقاومة من الزميل على القدمين والثبات. لمدة 10 ثواني. يكرر مرتين. – (وقوف . الذراعين إنثاء عرضا) ضغط المنكبين خلفا. يكرر عشر مرات. – (وقوف فتحا . ثابت الوسط) لف الجذع جانبا بالتبادل. يكرر عشر مرات.	40 – 50%			
	الرئيسي 60 دقيقة	**إستخدام الأجهزة الثابتة والأثقال الحرة** 1– جهاز رفع الثقل بواسطة الرجلين من وضع جلوس. 2– جهاز رفع الثقل بواسطة الرجلين من وضع إنبطاح. 3– ثني الجذع من وضع رقود. 4– ثني الجذع لأسفل من وضع إنبطاح مائل. 5– جهاز مقاومة الثقل بتبعيد الرجلين من وضع جلوس طويل. 6– جهاز مقاومة الثقل بتقريب الرجلين من وضع جلوس طويل فتحا. 7– جهاز رفع الثقل بواسطة الذراعين من وضع رقود. 8– جهاز رفع الثقل بواسطة الذراعين من وضع جلوس. 9– جهاز مقاومة الثقل لأسفل بواسطة الذراعين من وضع وقوف. 10– رفع البار بواسطة مد وثني الكاحل من وضع وقوف. – الجري بفتح خطوة لمسافة (20 – 30) متر. (Open Step)	60 – 75%	3×12 3×10 3×12 3×12 3×8 3×8 3×10 3×10 3×10 3×10 4 – 3	30 – 20 ثانية	2 – 1 دقيقة
	الختامي 10 دقائق	– هرولة. (5 دقائق). – تمارين إسترخاء. (5 دقائق). مثل: الإهتزازات والمرجحات.	30 – 40%			

الأسبوع / اليوم	الجزء	المحتوى	الشدة من القوة القصوى	التكرار	فترات الراحه بين المجموعات	فترات الراحه بين التمارين
السابع الأحد الثلاثاء الخميس	التمهيدي 20 دقيقة	**الإحماء:** – جري خفيف داخل الصالة الرياضية أو على جهاز (التريد ميل). (5 دقائق). **التمرينات:** لإطالة العضلات ومرونة المفاصل. (15 دقيقة). – (وقوف فتحا . الذراعين عاليا) ثني الجذع أماما أسفل للمس الأرض. يكرر عشر مرات. – (وقوف . ثابت الوسط) تبادل الطعن اماما. يكرر عشر مرات. – (إنبطاح . الذراعين عاليا) رفع الذراعين والرجلين عن الأرض والثبات. لمدة 10 ثواني. يكرر مرتين. – (وقوف . الذراعين عاليا تشبيك أصابع اليدين، الكفان تشير للاعلى) مد الجسم كاملا بإتجاه الأعلى والوصول لابعد نقطة ممكنه والثبات لعشر ثواني.	40 – 50%			
	الرئيسي 60 دقيقة	**إستخدام الأجهزة الثابتة والأثقال الحرة** 1– جهاز رفع الثقل بواسطة الرجلين من وضع جلوس. 2– جهاز رفع الثقل بواسطة الرجلين من وضع إنبطاح. 3– ثني الجذع من وضع رقود. 4– ثني الجذع لأسفل من وضع إنبطاح مائل. 5– جهاز مقاومة الثقل بتبعيد الرجلين من وضع جلوس طويل. 6– جهاز مقاومة الثقل بتقريب الرجلين من وضع جلوس طويل فتحا. 7– جهاز رفع الثقل بواسطة الذراعين من وضع رقود. 8– جهاز رفع الثقل بواسطة الذراعين من وضع جلوس. 9– جهاز مقاومة الثقل لأسفل بواسطة الذراعين من وضع وقوف. 10– رفع البار بواسطة مد وثني الكاحل من وضع وقوف. – الجري بفتح خطوة لمسافة (20 – 30) متر. (Open Step)	75 – 90%	3×8 3×6 3×8 3×8 3×6 3×6 3×8 3×6 3×6 3×6 4 – 3	45 – 30 ثانية	3 – 2 دقيقة
	الختامي 10 دقائق	– هرولة. (5 دقائق). – تمارين إسترخاء. (5 دقائق). مثل: الإهتزازات والمرجحات.	30 – 40%			

الأسبوع / اليوم	الجزء	المحتوى	الشدة من القوة القصوى	التكرار	فترات الراحه بين المجموعات	فترات الراحه بين التمارين
الثامن الأحد الثلاثاء الخميس	التمهيدي 20 دقيقة	**الإحماء:** – جري خفيف داخل الصالة الرياضية أو على جهاز (التريد ميل). (5 دقائق). **التمرينات:** لإطالة العضلات ومرونة المفاصل. (15 دقيقة). – (:) (إنبطاح . ثني الركبتين) محاولة مد الركبتين والمقاومة من الزميل على القدمين والثبات. لمدة 10 ثواني. يكرر مرتين. – (وقوف فتحا . ثابت الوسط) لف الجذع جانبا بالتبادل. يكرر عشر مرات. – (رقود قرفصاء . اليدين خلف الراس تشبيك) رفع الجذع عاليا للمس الركبتين بالمرفقين. يكرر لعشر مرات. – (وقوف . الذراعين إنثاء عرضا) ضغط المنكبين خلفا. يكرر عشر مرات.	40 – 50%			
	الرئيسي 60 دقيقة	**إستخدام الأجهزة الثابتة والأثقال الحرة** 1– جهاز رفع الثقل بواسطة الرجلين من وضع جلوس. 2– جهاز رفع الثقل بواسطة الرجلين من وضع إنبطاح. 3– ثني الجذع من وضع رقود. 4– ثني الجذع لأسفل من وضع إنبطاح مائل. 5– جهاز مقاومة الثقل بتبعيد الرجلين من وضع جلوس طويل. 6– جهاز مقاومة الثقل بتقريب الرجلين من وضع جلوس طويل فتحا. 7– جهاز رفع الثقل بواسطة الذراعين من وضع رقود. 8– جهاز رفع الثقل بواسطة الذراعين من وضع جلوس. 9– جهاز مقاومة الثقل لأسفل بواسطة الذراعين من وضع وقوف. 10– رفع البار بواسطة مد وثني الكاحل من وضع وقوف. – الجري بفتح خطوة لمسافة (20 – 30) متر. (Open Step)	60 – 75%	3×12 3×10 3×12 3×12 3×8 3×8 3×10 3×10 3×10 3×10 4 – 3	30 – 20 ثانية	2 – 1 دقيقة
	الختامي 10 دقائق	– هرولة. (5 دقائق). – تمارين إسترخاء. (5 دقائق). مثل: الإهتزازات والمرجحات.	30 – 40%			

فاعلية برنامج إرشادي جمعي مستند إلى الأسلوب المتعدد الوسائل في تحسين التكيف مع الحياة الجامعية لدى عينة من الطلبة الجدد في جامعة مؤتة

إبراهيم محمد الصرايرة

لمياء صالح الهواري*

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية برنامج إرشادي جمعي مستند إلى الأسلوب المتعدد الوسائل في تحسين مستوى التكيف مع الحياة الجامعية لدى عينة من الطلبة متدني التكيف في جامعة مؤتة، فقد تكونت عينة الدراسة من (32) طالباً وطالبةً، وزعوا بالتساوي إلى مجموعتين: تجريبية، وضابطة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداتي الدراسة وهي مقياس التكيف مع الحياة الجامعية، وبرنامجاً إرشادياً جمعياً، وتم التأكد من الخصائص السيكومترية لهما، أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للتكيف مع الحياة الجامعية على الاختبار البعدي للمجموعة التجريبية كان أعلى منه لدى المجموعة الضابطة، مما يعكس فاعلية البرنامج، وكذلك استقرار هذا الأثر على اختبار المتابعة. وفي ضوء هذه النتائج أوصى الباحثان بضرورة دمج المهارات التي يحتاجها الطلبة للتكيف في الحياة الجامعية ضمن المساقات الدراسية.

الكلمات الدالة: برنامج إرشادي جمعي، التكيف، الأسلوب متعدد الوسائل، الحياة الجامعية.

* كلية العلوم التربوية، جامعة مؤتة .

تاريخ تقديم البحث: 4 /2017/7 م. تاريخ قبول البحث: 5/30 / 2018م .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019 م.

The Effectiveness of a Group Counseling Program Based on Multi-Method Approach in Improving Adaptation to Life among a Sample of New Students at Mu'tah University

Ibrahem Mohammed Alsarayreh

Lamia Saleh Alhawari

Abstract

This study aimed at identifying the effectiveness of a group counseling program based on multi-method approach in improving adaptation to life among a sample of low-adaptation students at Mu'tah University. The study sample consisted of (32) male and female students, who were distributed equally to two groups: the experimental group , and the control group. In order to achieve the objectives of the study ,the researcher developed two instruments ; the scale of university life adaptation as well as a group counseling program, for which the psychometric characteristics were confirmed. The results showed that there are statistically significant differences between the average performance for the two groups; experimental and control,regarding the level of university life adaptation, in favor of the experimental group on the post measurement, as well as the stability of this impacting in the follow-up test. Base on the study, the researchers recommend the necessity of integrating the skills that the student needs so as to adapt with the university life within the academic courses.

Keyword: Group counseling program, adaptation, multi-method approach,

المقدمة:

يعتمد مستقبل الطالب الجامعي على مدى تكيفه واندماجه النفسي والاجتماعي والأكاديمي مع البيئة الجامعية، ليصل إلى درجة من الانسجام والتوازن الداخلي مع نفسه، ومع البيئة المحيطة به، ليحقق النجاح في دراسته واكتساب المهارات الأساسية للتكيف مع الحياة الجامعية، من أجل الوصول إلى أهدافه التي خطط لها في مرحلته الثانوية، حتى تصبح لديه القدرة على الاستمتاع بعلاقات اجتماعية، تتصف بالاحترام والتقدير، بشكل مستقل دون تدخل أطراف أخرى.

ويواجه طلبة الجامعة قضايا تتعلق بالتكيف مع الحياة الجامعية، من خلال عملية التفاعل بين الفرد بما لديه من حاجات وإمكانات، وبين البيئة بما فيها من خصائص ومتطلبات، والقدرة على التعامل مع الضغوطات الحياتية، وتنطوي عملية التكيف على مجموعة من ردود الفعل والاستجابات السلوكية، التي يعدل بها الفرد بناءه النفسي أو سلوكه، رداً على ظروف محيطة أو خبرات جديدة، والتي تساعد الفرد في الحفاظ على صحته النفسية وتحقيق التوافق مع نفسه، ومع البيئة المادية والمعنوية المحيطة به، والتي تفرض بدورها مجموعة من المتطلبات المختلفة في مجالات الحياة (Radwan, 2007).

لذلك يستخدم مفهوم التكيف للدلالة على قدرة الكائن الحي على التلاؤم مع محيطه والمرونة التي تمكنه من البقاء متكيفاً مع وسطه ومحتفظاً بتوازنه الذاتي، والقدرة على التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية دون اضطراب، ويستخدم للدلالة على تكيف الحواس مع المؤثرات والضغوط النفسية (Alsherbini, 2001).

وينظر إلى مفهوم التكيف على أنه من المفاهيم الأساسية في الصحة النفسية، وتعود خلفيات ظهوره إلى نظرية داروين في التطور، حيث شكل الجوهر الأساسي في نظريته، التي يرى فيها أن الكائن الحي القادر على التلاؤم مع شروط البيئة الطبيعية، ليستمرر في الحياة، والبقاء والتكيف مع الأوضاع المتقلبة والمغيرة، وقد استعار علماء النفس المفهوم البيولوجي للتكيف، وإعادة تسميته بالتوافق وكأن اهتمامهم بالتوافق النفسي من اجل البقاء (Tebi, 2013).

وعرف عبد الله (Abdullah, 2001) التكيف: بمجموعه من الاستجابات وردود الأفعال التي يعدل بها الفرد سلوكه وتكوينه النفسي أو بيئته الخارجية لكي يحدث الانسجام المطلوب، بحيث يشبع حاجاته ويلبي متطلبات بيئته الاجتماعية والطبيعية. كما قدم كالهون (Calhoun, 2002) تعريفاً

تمثل بالعلاقة المنسجمة المتكاملة والمترابطة بين الفرد وبين الظروف والمواقف والأفراد الذين يكوّنون بيئته الاجتماعية.

وعرفه الزماني (Alzmani, 2005) بأنه: عملية مستمرة في تغيير أنماط سلوك الفرد، تحقق الانسجام والتلاؤم مع أخلاقيات ومعايير وقواعد الضبط الاجتماعي في سبيل الوصول إلى تقبل الآخرين وإقامة علاقات اجتماعية مرضية معهم، مما يؤدي إلى تحقيق الصحة الاجتماعية، كما عرفه السنبل (Alsonbol, 2005) بتغير يقوم به الفرد للاستجابة للمواقف الجديدة، وأن يدرك الموقف إدراكا جديدا.

وعرف لينز (Lenz, 2006) التكيف الجامعي على أنه: التوجه نحو إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين والشعور بالاستمتاع بتلك العلاقات، ويشمل على أربعة أبعاد رئيسية: البعد الاجتماعي، البعد الانفعالي، البعد الانضباطي، والبعد الأكاديمي.

وذكر بطرس (Butres, 2008) أن التكيف هو قدرة الفرد على التعامل مع المتغيرات الداخلية، مثل: الأحاسيس والمشاعر والتفكير والخارجية كالبيئة الاجتماعية والمادية دون اضطراب.

كما يعرفه الرفاعي (Arefai, 2010) بأنه: مجموعة من ردود الأفعال التي يعدل بها الفرد بنائه النفسي، وسلوكه ليستجيب إلى شروط محيطة المحدودة ، أو خبرة جديدة.

ويمتاز التكيف الإيجابي بمجموعة من المظاهر التي تدل النمو والنضج النفسي والاجتماعي ومن هذه المظاهر: المحافظة على شخصية مرنه متكاملة، والمشاركة الاجتماعية، والإحساس بالمسؤولية، والرضا الحياتي، والضبط الذاتي، بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في التكيف تتمثل بالحاجات الأساسية والشخصية، والتعلم وخبرات الطفولة، والمستوى الاجتماعي والثقافي، ووسائل الإعلام والتواصل الحديثة (Abu Asad, 2015).

فالمحيط الذي يتكيف فيه الفرد، ينقسم إلى ثلاثة أنواع، وفقاً لأبو دلو (Abu Dalo, 2009) وهي: المحيط الذاتي: وهو البناء النفسي للفرد من شخصيته وحاجاته ودوافعه واتجاهاته، والمحيط الخارجي الاجتماعي كالأسرة، والمدرسة، وشبكه العلاقات والتفاعل الاجتماعي في المجتمع، والمحيط الخارجي الطبيعي من مناخ وظروف خارجية.

كما يمكن النظر إلى التكيف من حيث أبعاده ومجالاته المتنوعة، كما يذكره (Abu Asad, 2015)، (Butres, 2008)، (Abu Obada & Niazi, 2000)، من خلال:

- التكيف الشخصي: Personal Adaptation ويشمل السعادة مع النفس والرضا عنها، وإشباع الدوافع الأولية كالجوع والعطش والجنس،....الخ، والثانوية المكتسبة كالأمن والحب والتقدير والاستقلال، وانسجامها وحل صراعاتها، وتناسب قدرات الفرد وإمكاناته مع مستوى طموحه وأهدافه.
- التكيف الاجتماعي: Social Adaptation ويشمل السعادة مع الآخرين والالتزام بقوانين المجتمع وقيمه والتفاعل الاجتماعي السوي، والعمل للخير والسعادة الزوجية.
- التكيف المدرسي School Adaptation، أي نجاح الفرد في المؤسسات التعليمية والنمو السوي معرفياً واجتماعياً، وكذلك التحصيل المناسب، وحل المشكلات الدراسية كالتحصيل المتدني.
- التكيف الأسري Family Adaptation وهو أن يسود الوفاق بين الزوجين، وأن تكون العلاقات قائمة على المودة والمحبة والتعاون، ويتضمن هذا التكيف منذ البداية ما يسمى بالتكيف الزواجي Marriage Adaptation المتعلقة أساساً باختيار الشريك، وتجانس مستوياتهما الفكرية والثقافية والاجتماعية والعمرية.
- التكيف المهني Vocational Adaptation ويتضمن اختيار الشخص للمهنة أو العمل الذي يناسب قدراته واستعداداته، وتقبلها، ورضاه عنها، ومحاولاته المستمرة لتطويرها والإبداع فيها.
- التكيف النفسي Psychology Adaptation هي تحقيق مطالب النمو النفسي السوي في جميع مراحله وبكافة مظاهره، وتحقيق مطالب النمو هو تحقيق السعادة وتسهيل النمو للمراحل الأخرى التي تشمل: المهمات النمائية Developmental: وهي الأشياء التي يتطلبها النمو النفسي للفرد والتي يتعلمها حتى يعيش بسعادة واطمئنان، ويعبر مرحلة النمو بسلام، ولكل مرحلة من مراحل النمو (الطفولة، والمراهقة، و الرشد، والشيخوخة) مطالب خاصة بها، فكلما حقق الفرد مطالب المرحلة الأولى السابقة سهل عليه تحقيق مطالب الثانية.

وهكذا، فعدم تحقيق مطالب النمو تؤدي إلى سوء التكيف، كالمهمات النمائية في مرحلة المراهقة من نمو مفهوم سوي للجسم، وتقبل الجسم والدور الجنسي، وتكوين المفاهيم العقلية الضرورية، وتحمل المسؤولية، والاختيار للمهنة المناسبة وتحقيق الاستقلال والاستعداد للزواج، والمهمات النمائية في مرحلة الرشد من حيث تقبل التغيرات الجسمية، واختيار شـــريك الحياة، وتكوين الأســـرة، وتربية الأطفال، وممارسة مهنة والرضـــا عنها، وتكوين علاقـــات اجتماعية ونشاطات (Al Kawaja, 2010).

ويتحدد التكيف بمجموعة من العوامل التي تساعد الفرد في تكيفه مع البيئة التي يتفاعل معها ومن أهم هذه المحددات حسب المطيري (Almteri, 2014)، بيولوجية طبيعية تتمثل بما يرثه الفرد من البنية الوراثية المنفردة من الناحية البيولوجية التي تحدد إمكانات الفرد وقدراته، والتي تولد الدافعية اللازمة للسلوك الإنساني، وتتصل بهذا المحدد الحاجات البيولوجية كالحاجة إلى الطعام والماء والأكسجين والنوم والإخراج، الحاجة لبقاء النوع، والإحساس والحركة وتحقيق السلامة، ومحددات ثقافية تسمح للفرد بأن يحقق التكيف مع المعايير الثقافية والاجتماعية كالعادات والتقاليد والقيم، صاحبة الدور الهام في بناء وتكوين الأسرة، التربية المدرسية، النظام الاجتماعي، الظروف الاقتصادية والاجتماعية والدين والعقيدة.

وترى نظرية التحليل النفسي أن التكيف يتحقق عندما تقوم الأنا Ego بدور التوفيق بين مطالب كلا من الهو ID والانا الأعلى Super Ego، وبأداء الأنا لوظائفه بحكمة واتزان ليتحقق التكيف، أما إذا تخلى الأنا عن قدر اكبر من وظائفه، وضعف فالسيطرة ستكون للهو ا والانا الأعلى، فإن ذلك سيؤدي إلى سوء التكيف (Alsafasfeh & Arabiat, 2005).

أما النظرية السلوكية ترى أن التكيف يتم بصورة قصديه واعية تماماً، وأن السلوك المتكيف يؤدي إلى خفض التوتر الناتج عن إلحاح دافع معين، والفرد يتعلمه ويميل إلى تكراره في المواقف المماثلة، كما وترى السلوكية أن الشخصية ليست إلا جهاز العادات والمهارات والسلوكيات التي اكتسبها الفرد، والسلوك التكيفي هو القدرة على التنبؤ بالنتائج المترتبة على السلوك والقدرة على ضبط الذات، وسوء التكيف يتمثل في عدم قدرة الفرد على ملاحظة النتائج غير المرغوبة، التي تترتب على سلوك معين، كما يتضمن صعوبة ضبط الذات، وهذه القدرات في جميع الأحوال مهارات أو سلوكيات متعلمة، وهي قابلة للتغيير في أي وقت (Burger, 1990).

في حين نظرت النظرية الإنسانية للتكيف على أنه يرتبط بتحقيق الفرد لذاته، وإذا استطاع الفرد أن يشبع الحاجات الأولية والفسيولوجية، يفسح المجال للوصول إلى المستوى الذي يليه، حتى يصل إلى أعلى مستويات الإشباع، وهي تحقيق الذات، فالشخص المتكيف يتصف بالتلقائية وتقبل الذات والآخرين والإدراك الدقيق للواقع، والاستقلال وقدرته على إقامة العلاقات مع الآخرين، وان تحقيق الذات هو أرقي الدوافع الإنسانية، وأن الأشخاص المحققين لذواتهم يمثلون الشخصية السوية(Maslow, 1970). أما روجرز Rogers يرى أن للتكيف معايير تكمن في الإحساس بالحرية، والانفتاح على الخبرة، والثقة بالمشاعر الذاتية، وأن التكيف يحدث عندما تتسق معظم الطرق التي يختارها الفرد لسلوكه مع مفهومه عن ذاته (Rogers, 1989).

وجاءت النظرية المعرفية لتعتبر أن الفرد لديه الحرية في اختيار أفعاله، التي يتكيف بها مع نفسه ومجتمعه، وهو يحاول اختيار السلوك المقبول اجتماعياً، ويتكيف معه ومع مجتمعه تكيفا حسناً، ولا يكون تكيفه سيئاً إلا إذا تعرض لضغوط بيئية مختلفة، فالفرد عندما يشعر بضغوط متعددة، وشعر بالظلم والتهديد وعدم التقبل من الآخرين، فذلك يؤدي إلى انحرافه، فهم يرون أهمية لقدرة الفرد الذاتية والمعرفية في إكسابه التكيف، فكلما كان الفرد متعلما ومكتسبا للأفكار التي تتناسب مع البيئة المحيطة به، كلما كان قادرا على التكيف السليم (Abu Shamala, 2002).

وتتبنى هذه الدراسة الأسلوب المتعدد الوسائل أو النماذج والمختصر لـ (لازاروس) (Multimodal Therapy) وهو منهج متكامل في العلاج السلوكي، ونظام مفتوح طوره لازاروس Lazarus، ويعتبر من أفضل الأنظمة والأساليب، لأنه يجيب على أسئلة مثل: ما هو أفضل شيء يمكن تقديمه للمسترشد؟ وما هي إستراتيجية العلاج التي يجب تطبيقها مع المسترشد؟ (Corey, 2001).

وترى نظرية العلاج متعدد الوسائل لازاروس Lazarus، أن الإنسان يصل إلى التكيف النفسي في حال استطاع أن يتوافق مع جوانب سبعة متعددة هي: السلوك، الأفكار، والمشاعر، والأحاسيس، والعلاقات الاجتماعية، والخيال، والناحية الجسمية، وهذا الأمر حسب لازاروس Lazarus يحتاج التشخيص بالمجالات السبعة، ثم العلاج بالمجالات السبعة، وعند تعرض الفرد لحالة من سوء التكيف نتيجة مروره بخبرة جديدة، فإن ذلك سيؤثر عليه، وهذا ما تقوم به نظرية العلاج متعدد الوسائل (Abu Asad & Arabiat, 2016).

ترى النظرية السابقة أن الاضطراب النفسي أو الشخصية غير المتكيفة، تنشأ من التعلم غير المناسب، وإدراك نماذج سلوكية غير سوية، والى نقص في المعلومات أو الخبرات أو خطأ فيها، أو تصارع بينها، وكذلك الضغوطات الخارجية، بالإضافة إلى المتطلبات والاهتمامات الملحة، تجعل ذاكرة الفرد عاجزة عن إمداده بطرق التعامل مع المواقف الاجتماعية المختلفة ويظهر الاضطراب في استجابات انهزامية غير متوافقة (Akel, 2000).

وتفترض هذه النظرية أن كل مريض يعتبر فريداً من نوعه، فقد تصلح طريقة علاجية لشخص ما، ولا تصلح لشخص آخر يعاني من نفس المشكلة، وذلك لتفرده وتميزه في خصائصه وأسباب اضطرابه، لذلك يتبع هذا الأسلوب العلاجي عند تشخيص الاضطراب وعلاجه أسلوب تقييم الشخصية باستخدام المقابلة ووسائل القياس الأخرى (Abu Elela, 2012)، ويشتق هذا الأسلوب من الأحرف الأساسية لكلمة BASIC ID والذي يشير إلى أن محتوى ومضمون شخصية الإنسان يمكن أن تنقسم إلى سبعة أجزاء رئيسية هي:السلوك Behavior، والذي يشمل سلوك الفرد الظاهر، متمثلا باستجاباته وعاداته، الاستجابات الانفعالية Affective، ويشمل انفعالات الفرد ومشاعره وحالته المزاجية، من غضب وقلق، الأحاسيس Sensations، وتضم الأحاسيس العضوية والنفسية كالخجل والتوتر، خفقان القلب، التخيلات Images، وتحتوي تخيلات الفرد وتوقعاته والاتجاهات السلبية عن الذات التي تسبب اضطرابه، العلاقات الشخصية Interpersonal Relationship، وتتعلق بأنماط العلاقة مع أفراد الأسرة والزملاء والآخرين، العقاقير والنواحي البيولوجية Drugs، وتشمل العقاقير التي يتناولها الفرد والمشـــكلات الصحية البيولوجية التي يعاني منها، مثل السمنة أو فقدان الشهية، التغذية، التمرين الرياضي، وقد جمعت هـــذه الجوانب الســبعة في الحروف BASIC ID(Sharf, 2000).

ومن أهم المبادئ الأساسية في النظرية، أن هدفها هو تقليل المعاناة النفسية، وتحسين النمو الشخصي والصلابة النفسية، وهنا يتم تجنب الشعارات الطبية النفسية أينما يكون ممكناً، والتأكيد بقوة على الحاجة إلى التعددية العلاجية، وبالتركيز على أن هناك مشكلات تعزى إلى سبب واحد أو إلى (شفاء) وحدوي، فإن حالة القلق الإنساني متعددة المستويات والطبقات (Lazarus, 2002)، تقوم النظرية الانتقائية على أساس أن المسترشدين الذين يأتون للعلاج لديهم اضطرابات نتيجة لمشكلات عديدة، مما يجب عليهم مواجهتها بوسائل متعددة، ويركز العلاج الانتقائي على مدى استدامة أثر

العلاج، والذي يتناسب مع كمية الجهد المبذول باستخدام الأبعاد السبعة للشخصية (Alkames, 2008).

وعلى الرغم من أن الجامعات تعمل على بناء الشخصية، إلا أن طلبة الجامعة لا يزالون يفتقدون إلى بناء الشخصية، وأن هناك حاجة لإعادة تأهيلهم بما يمكنهم من التكيف النفسي والاجتماعي أثناء إشباعهم لمختلف حاجاتهم (Abu Alela, 2012).

فالتعليم الجامعي من أهم المراحل التعليمية في حياة الفرد، فهو ينال بمستوياته المختلفة العناية والاهتمام في معظم دول العالم، لما يؤديه من دور هام في مجال التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تتعاون الجامعات مع المجتمع، في بحث حاجاته وتوفير متطلباته، من خلال إعداد الشباب المتعلم، الذي تعتمد عليه المجتمعات في نهضتها وبنائها، حيث يتعرض الطالب الجامعي لكثير من الضغوط الأكاديمية، والنفسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأخلاقية، مما قد يؤثر على مستوى تكيفه، حيث تقع عليه مسؤوليات كثيرة: كالدراسة الجامعية، والعلاقة مع الزملاء والإدارة، وتعديل العلاقات القائمة مع الوالدين، والامتحانات، والنشاطات الجامعية، والتعيينات، مما يشكل ضغوطاً على الطالب الجامعي، لذا فإن العمل على التخفيف من الضغوط التي تواجهه، قد يشكل دعماً إيجابياً، ينعكس أثره على مستوى تكيفه مع الحياة الجامعية، ومن ثم الدور المأمول منه في الجامعة، ويعد التكيف النفسي بالنسبة للشباب مطلبا أساسيا لتحقيق التكيف الدراسي، والانجاز الأكاديمي من ناحية وتحقيق الصحة النفسية والعقلية من ناحية أخرى(Morton, Mrgler & Boman, 2014).

ومن هنا، نجد أن الطالب الجامعي يحاول في كثير من الحالات أثناء تفاعله مع البيئة المحيطة به، أن يحصل على حالة إرضاء أو إشباع لدوافعه، وبذلك يستعيد حاله الاتزان والانسجام ويمهد السبيل أمام استمرار الدراسة الجامعية وتحقيق تكيفيه النفسي والاجتماعي، ويكون علاقة مثمرة من خلال التلاؤم مع المتغيرات والظروف التي يعيش وسطها، وفي تحقيق القدر المعقول من التكيف أي كلما شعر بالرضا اقترب من درجات الصحة النفسية، وإذا اصطدمت رغبات الطالب الجامعي مع نفسه والمجتمع فإن ذلك يؤدي إلى خلق عقبات في سبيل إرضاء دوافعه نتيجة لما يلازمه من ضغوطات دراسية أو نفسية أو اجتماعية، وكل ذلك قد يؤثر في حدة شعور الطالب الجامعي بالاغتراب وسوء التكيف (Abu Asad, 2015).

مشكلة الدراسة:

تمثل مرحلة الانتقال من الدراسة الثانوية إلى الدراسة الجامعية للطلبة، أحياناً مشكلات نفسية كونها مرحلة تتطلب تحمل المسؤولية في اتخاذ قراراته المختلفة في مجال تفاعلاته الاجتماعية والتحصيل الدراسي والتخصص الذي سيدرسه طوال سنوات دراسته، فالابتعاد عن جو الأسرة ورفاق المرحلة المدرسية يعتبر من الأسباب في تدني التكيف للطالب المستجد وشعوره بالصراع النفسي.

وأيضا تكمن مشكلة الدراسة الحالية بطبيعة خصائص الأفراد في المرحلة النمائية، التي تعتبر من أهم مراحل النمو الإنساني، وهي مرحلة المراهقة المتأخرة، والتي فيها يسعى الفرد إلى تأكيد ذاته وإعطائها معنى كفردية مستقلة، لها مبادئها، ومسؤولة عن ما تفعله، وما تقوله، في ممارسة الحياة من اجل تحقيق اختيارات شخصية، ومكانة اجتماعية وتعبر عن رأي المراهق، وتتصف مرحلة المراهقة المتأخرة من الناحية العقلية بالتفكير المجرد، والقدرة على التحول إلى الجانب المعنوي، في التعبير عن الحاجات الجنسية، حيث يبدأ التعبير عن رغباته انفعاليا أكثر منه بيولوجيا، كما يبدأ بالتحول إلى كائن اجتماعي سعيا للوصول إلى القبول من الآخرين الذي ينعكس على مفهومه عن ذاته (Abu Asad & Al Katatneh, 2014).

تبدأ لدى الطالب الجامعي عندما يلتحق بالجامعة عمليات التكيف التي تجبره الظروف الجديدة كطالب إلى التعامل معها مثل علاقته مع زملائه والمدرسين وطرق الدراسة، والمعدل التراكمي وتنظيم الوقت ...الخ، وكل هذه الأمور تؤدي بالطالب إلى التكيف الجيد أحياناً، وإلى الفشل والإحباط والتكيف السيئ أحياناً أخرى، مما يؤثر على تحصيله الأكاديمي وتكيفه، (Kauffman, 2000) فجهل الطلبة بتعليمات الجامعة وغياب البرامج الوقائية والإرشادية للطلبة الجدد تؤدي إلى عدم التكيف الجامعي، فقد أظهرت نتائج دراسة (Halemah, 2012) أن أكثر نسبة لمشكلات الطلبة الجدد في الجامعة هي التفاعل الاجتماعي وعدم التكيف الجامعي.

ومن خلال عمل أحد الباحثين في إرشاد الطلبة في جامعة مؤتة، من خلال برنامج الإرشاد الطلابي في عمادة شؤون الطلبة، فقد بلغت نسبة طلبة السنة الأولى المراجعين لوحدة الإرشاد النفسي والتربوي، ما تقارب20% من مجمل الطلبة يمثلون طلبة السنة الأولى، وكانت مشكلاتهم تتمحور حول التواصل مع الطلبة والمدرسين، وكيفية التكيف مع طبيعة المحاضرات وأوقاتها،

والتكيف مع البيئة الجامعية للطلبة من خارج محافظة الكرك، في تأمين السكن واختيار مشاركي الغرف السكنية، داخل الحرم الجامعي أو السكنات الخارجية، وكيفية الدراسة والاستعداد للامتحان، وما هي قوانين الانضباط داخل الجامعة والمحاضرات.

ومن هنا تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) بين متوسط أداء المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي في مستوى التكيف تعزى لأثر البرنامج الإرشادي ؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) بين متوسط أداء المجموعة التجريبية من خلال نتائج الاختبار البعدي والتتبعي على مقياس التكيف مع الحياة الجامعية؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن فاعلية برنامج إرشادي جمعي مستند إلى الأسلوب المتعدد الوسائل في تحسين التكيف مع الحياة الجامعية، وللكشف عن استقرار هذه الفاعلية بعد انتهاء فترة المعالجة لدى عينة من الطلبة الجدد في جامعة مؤتة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في جانبين، وهما: النظري: حيث أنها تتطرق إلى موضوع لم يلق الكثير من الاهتمام في المجتمع المحلي، حيث أن الدراسات التي أجريت حول إرشاد الطلبة الجدد في التكيف في الحياة الجامعية محدودة، ولم تشمل التكيف في الحياة الجامعية بشكل كامل في ظل ما يعانيه الطلبة الجدد من سوء التكيف الجامعي، وتوفير أدب نظري حول الموضوع، وكذلك من أهمية الفئة المستهدفة بالدراسة، والمتمثلة بمرحلة المراهقة المتأخرة، تلك المرحلة التي لها من الأهمية النفسية والتربوية والاجتماعية.

التطبيقي: بناء على نتائج الدراسة المتوقعة يمكن الاستفادة من برنامج إرشادي جمعي مستند إلى الأسلوب المتعدد الوسائل في تحسين التكيف مع الحياة الجامعية، مما يساعدهم على التفاعل الإيجابي داخل المحيط الجامعي، وتطوير مفهوم الذات لديهم والثقة بالنفس، وتحقيق التكيف

الاجتماعي والنفسي والأكاديمي لديهم، وذلك عن طريق عمادة شؤون الطلبة في مساعدة الطلبة على التكيف في الجامعة وتقديم البرنامج للطلبة الجدد ، كما يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في وضع برامج تثقيفية، وترفيهية تساعد على رفع مستوى التكيف للطلبة الجدد وتهيئتهم، ووضع مناهج ومواد دراسية تتعلق بتهيئة الطلبة للحياة الجامعية، وكيفية التعامل مع معطيات الجوانب المتعلقة بالحياة الجامعية، وتأتي الأهمية التطبيقية من بناء البرنامج الإرشادي وتطبيقه.

التعريفات المفاهيمية والإجرائية:

البرنامج الإرشـــادي: مجموعة من الجلسات الإرشادية المخططة والمنظمة في ضـــوء الأســـس الإرشادية والتربوية العلمـــية، بحيث يقدم خدمات إرشـــادية مباشرة وغير مباشرة جماعياً (safasfeh, 2010 Al). ويعرف إجرائياً: بأنه مجموعة من النشاطات والفعاليات موزعة على (15) جلسة، مدة كل جلسة (60) دقيقة، التي وضعت بشكل جلسات إرشادية مستنده إلى الأساليب والمهارات الإرشادية التي تتناسب وأهداف المجموعة يقدم لطلبة الجدد في جامعة مؤتة بهدف التكيف مع الحياة الجامعية.

التكيف: يقصد به عدم القدرة على التواصل وإقامة الحوار بين الأفراد، وعدم القدرة على التفاهم والاستجابة لمطالب البيئة المحيطة والتغيرات التي تحدث بها، والقدرة على حل الصراعات التي قد تنشأ (Hatab, 2002). ويعرف إجرائياً بالدرجة المتدنية التي سيحصل عليها المفحوص على الأداة المختصة بالتكيف بأبعاده الثلاثة: النفسي، الأكاديمي، والاجتماعي.

الطلبة الجدد: هم الطلبة الملتحقين بجامعة مؤتة للفصل الدراسي الثاني 2015/2016 في السنة الدراسية الأولى للحصول على الدرجة الجامعية الأولى.

حدود ومحددات الدراسة:

جاءت حدود الدراسة كالآتي:

- حدود بشرية: الطلبة الجدد من مرحلة البكالوريوس
- حدود مكانية: جامعة مؤتة (قاعة البرلمان الطلابي)
- حدود زمانية: الفصل الدراسي الثاني 2016/2015

- نظراً لطبيعة الدراسة وإمكانية تعميم النتائج على مجتمع مشابه لمجتمع وعينة الدراسة، فقد جاءت محددات النتائج والصعوبات التي واجهت الدراسة:
- الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة التي تم تطويرها وهي: مقياس التكيف مع الحياة الجامعية، والبرنامج الإرشادي.
- التصميم شبه التجريبي المستخدم في الدراسة.

الدراسات السابقة:

توصل الباحثان على مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ومتغيراتها، وفيما يلي عرضا لأهمها:

فقد أجرى عربيات (Arabiat, 2001) دراسة من أجل معرفة اثر برنامج إرشاد جمعي للتكيف مع الحياة الجامعية في الجامعات الأردنية، واستقصاء فاعلية هذا البرنامج في تحسين التكيف للطلبة الجدد، ولتحقيق أهداف الدراسة اختار الباحث عينة تألفت من (30) طالباً في جامعة البلقاء التطبيقية، موزعين على مجموعتين: ضابطة وتجريبية، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة لأثر البرنامج الإرشادي ولصالح المجموعة التجريبية.

كما أجرت النجار (Alnjar, 2005) دراسة من أجل معرفة أثر برنامج إرشادي جماعي في تحسين التكيف الشخصي، لدى طالبات السنة الأولى في جامعة مؤتة ، وتم تطوير مقياس التكيف الشخصي وتكونت العينة من (40) طالبة، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي المجموعتين التجريبية والضابطة على القياس البعدي ولصالح المجموعة التجريبية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين الضابطة والتجريبية تعزى لمتغير الكلية علمية او إنسانية.

أما دراسة هوك (Huck, 2008) التي هدفت إلى معرفة أثر برنامج إرشادي على التحصيل الدراسي والتكيف الأكاديمي، لعينة من (56) طالباً وطالبة، خضعوا لبرنامج تدريبي إرشادي، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تحسين مستوى التكيف الأكاديمي لصالح المجموعة التجريبية.

وقد تناول أبو اسعد وعبيسات (Abu Asad & Abisat, 2010) في دراستهما التي هدفت إلى معرفة أثر فاعلية برنامج إرشادي يستند إلى العلاج المتمركز حول الشخص لروجرز لتحسين التكيف لدى الطلبة المهملين، على عينة من (30) طالباً من طلبة مدرسة الربة الثانوية في مديرية التربية والتعليم لواء القصر في محافظة الكرك. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس التكيف، لصالح المجموعة التجريبية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء المجموعة التجريبية على مقياس التكيف في التطبيقين البعدي والمؤجل على كل بعد والمقياس ككل.

وقد جاءت دراسة هيلجارد (Hilgard, 2010) إلى معرفة فعالية برنامج إرشادي جمعي للتدريب على مهارات الدراسة وأثره على التحصيل الدراسي والتكيف لدى طلبة السنة الأولى، وقد تألفت عينة الدراسة من (30) طالباً وطالبة، قسمت إلى ثلاث مجموعات: مجموعتين تجريبيتين ومجموعة ضابطة، أشارت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التكيف في المجموعتين التجريبيتين، مقارنة بالمجموعة الضابطة.

أما دراسة الشريف (Alsharef, 2013) والتي هدفت إلى فحص فاعلية برنامج توجيه جمعي يستند إلى نظرية أليس في التفكير العقلاني في خفض الاكتئاب، وتحسين مستوى التكيف لدى طالبات الصف الأول الثانوي في مدينة عمان، وقد تألفت عينة الدراسة من (30) طالبة، تم توزيعهن إلى مجموعتين: تجريبية وضابطة، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعتين التجريبية والضابطة في مستوى التكيف.

وفي دراسة عبدالعزيز وصباح (Abdulaziz & Sabbah, 2016) من أجل التعرف إلى فاعلية برنامج إرشادي مدرسي في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي، لدى طالبات المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، لعينة من (80) طالبة ممن حصلن على أدنى الدراجات على مقياس التوافق النفسي والاجتماعي، تم توزيعهن على مجموعتين: تجريبية وضابطة، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تحسين مستوى التوافق النفسي والاجتماعي ولصالح المجموعة التجريبية.

وقد أجرت الرقاد (Al Ragad, 2017) دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الرهاب الاجتماعي والتوافق الجامعي لدى عينة طلبة الجامعة الهاشمية، من(800) طالب وطالبة، وأظهرت النتائج أن مستوى التوافق الجامعي لدى الطلبة جاء متوسطاً.

وجاءت دراسة العزب وحسين (Alazab & Husein, 2017) والتي هدفت إلى معرفة مستوى العنف والتوافق الجامعي لدى طلبة جامعة ذمار، فقد تكونت عينة الدراسة من (700) طالبا وطالبة، وأظهرت النتائج وجود مستوى متوسط للتوافق الجامعي على جميع الأبعاد والدرجة الكلية.

وهدفت دراسة الزهراني (Alzahrani, 2017) التعرف إلى فعالية البرنامج الإرشادي الانتقائي التكاملي في تحسين مستوى التوافق النفسي وتقدير الذات لدى طلاب المرحلة الثانوية، تكونت عينة الدراسة من(24) طالب، من طلبة الصف الثاني الثانوي، موزعين على مجموعتين: تجريبية وضابطة، وأظهرت النتائج فعالية البرنامج الإرشادي الانتقائي التكاملي في تنمية التوافق النفسي ولصالح المجموعة التجريبية، وتبين استمرار فعالية البرنامج الإرشادي في القياس التتبعي.

وتعقيباً على الدراسات السابقة، نجد أن نتائج دراسة (Arabiat, 2001)، ودراسة (Alnjar, 2005)، ودراسة (Huck, 2008)، ودراسة (Abu Asad & Abisat, 2010)، ودراسة (Abdulaziz & Sabbah, 2016)، ودراسة (Alzahrani, 2017)، كشفت عن وجود اثر للبرنامج الإرشادي التدريبي في تحسين مستوى التكيف لدى أفراد عينة الدراسة التجريبية.

أما نتائج دراسة (Hilgard, 2010)، ودراسة (Alsharef, 2013)، لم تكشف عن أثر للبرنامج الإرشادي التدريبي في مستوى التكيف، في حين أظهرت نتائج دراسة (Abu Asad & Abisat, 2010)، ودراسة (Alzahrani, 2017)، إلى استمرارية فعالية البرنامج الإرشادي في القياس التتبعي.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، في اختيار العينة، والأدب النظري لمناقشة النتائج، وتطوير مقياس الدراسة المستخدم والبرنامج الإرشادي، وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأفراد الدراسة الموزعين على المجموعتين التجريبية والضابطة، من كلا الجنسين الذكور والإناث من طلبة السنة الأولى في جامعة مؤتة جنوب الكرك، واستناد البرنامج الإرشادي إلى الأسلوب متعدد الوسائل.

منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج شبه التجريبي الذي يهدف إلى التعرف على أثر برنامج إرشادي جمعي لمتدني التكيف من الطلبة الجدد مع الحياة الجامعية في جامعة مؤتة، والذي يعتمد على تعدد مرات القياس من أجل التحقق من أثر البرنامج الإرشادي الجمعي، وقد استخدمت الدراسة لفحص أثر المتغير المستقل وهو البرنامج الإرشادي على المتغير التابع وهو التكيف لدى عينة من الطلبة الجدد في جامعة مؤتة، وتم استخدام مجموعة تجريبية ومجموعة ضابطة، وتم توزيع أفراد العينة بطريقة التوزيع العشوائي في التقسيم، وذلك باستخدام قياسات قبلية وبعدية، وجاء تصميم الدراسة على النحو الآتي:

O X O O
O – O O

علماً بأن: O= اختبار التكيف الجامعي، X = المجموعة التجريبية، – = المجموعة الضابطة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب السنة الأولى المسجلين على الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2015/ 2016 والبالغ عددهم (808)طالباً وطالبةَ ، "حسب إحصائية وحدة القبول والتسجيل في جامعة مؤتة.

عينة الدراسة:

تشكلت عينة الدراسة من (32) طالباً وطالبةً، من الطلبة الحاصلين على أدنى درجة على مقياس التكيف مع الحياة الجامعية، موزعين على مجموعتين تجريبية وضابطة بمعدل (16) طالبا في كل مجموعة.

وتم تطبيق مقياس الدراسة على المجموعتين، في القياس القبلي في مرحلة اختيار عينة الدراسة، ولاختبار تكافؤ المجموعتين الضابطة والتجريبية على مقياس التكيف مع الحياة الجامعية وأبعاده الفرعية فقد تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة، حيث استخرجت قيمة "ت" للتأكد من عدم

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المجموعتين التجريبية والضابطة والجدول رقم (1) يوضح نتائج التحليل .

جدول(1) نتائج اختبار (ت) لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات درجات المجموعتين التجريبية والضابطة على مقياس التكيف مع الحياة الجامعية في القياس القبلي

أبعاد المقياس	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
التكيف الأكاديمي	التجريبية	3.21	.40	1,664	0,110
	الضابطة	3.02	.21		
التكيف الاجتماعي	التجريبية	3.34	.56	2,939	0,08
	الضابطة	2.70	.22		
التكيف النفسي	التجريبية	3.27	.67	0,833	0,415
	الضابطة	3.12	.28		
الكلي	التجريبية	3.26	.50	1,91	0.071
	الضابطة	3.01	.16		

يتضح من الجدول (1) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المجموعتين التجريبية والضابطة في مستوى التكيف مع الحياة الجامعية على القياس القبلي تعزى للمجموعة حيث بلغت قيمة "ت" للدرجة الكلية (1.94) وأبعـــاده الفرعية، التكيف الأكاديمي (1,664)، والتكيف الاجتماعي (2,939)، والتكيف النفسي (0,833)، وجميع هذه القيم غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ ، وهذا يدل على أن المجموعتين متكافئتان في مستوى التكيف مع الحياة الجامعية.

أداتا الدراسة: لأغراض الدراسة الحالية تم استخدام الأدوات التالية :

أولاً: مقياس التكيـــف مع الحياة الجامعية: تم تطوير مقياس التكيف مع الحياة الجامعية من خـــلال الإطـــلاع على العديد من الدراســـات والمراجـــع المختلفة المتعلقة بالتكـــيف الجامعـــي، والتي استخدمت مقياس التكيف الجامعي مثل (Jamous, 2012)، و (Rihani, Sheikh, Dawood, 1987) و(Andrkiri, et al., 1995) ، و(Shakha, 2013)،

و(Jma'an, 1983)، وتكون المقياس بصورته الأولية من (44) فقرة تقيس مستوى التكيف الجامعي ، مقسمة إلى ثلاثة أبعاد: الأكاديمي، والاجتماعي، والنفسي.

إجراءات صدق مقياس التكيف الجامعي: تم التحقق من دلالات صدق المقياس بطريقتين هما:

أ- الصدق الظاهري: تم التحقق من صدق المقياس من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، في تخصصي الإرشاد النفسي والتربوي، والقياس والتقويم، في جامعة مؤتة وجامعة البلقاء التطبيقية، وجامعة الطفيلة التقنية، وقد بلغ عددهم(10)، إذ طلب منهم إبداء آرائهم بفقرات المقياس من حيث الصياغة اللغوية ومدى انتماء الفقرات للمقياس وللفئة العمرية، وتم اعتماد معيار (80%) لاتفاق المحكمين على الفقرة لإبقائها، وبهذا فقط أصبح المقياس بصورته النهائية مكون من (38) فقرة، موزعة على أبعاد المقياس كالآتي:

1 – البعد الأول (التكيف الأكاديمي): وهي العملية الديناميكية المستمرة التي يقوم بها الطالب لاستيعاب مواد الدراسة والنجاح فيها، وتحقيق التلاؤم بينه وبين البيئة الجامعية ومكوناتها الأساسية المتضمنة الأساتذة والزملاء، وفقراته من(1–15) وجميعها ايجابية ماعدا (4، 5، 8، 10، 11، 12، 13، 14) فهي فقرات سلبية.

2 – البعد الثاني (التكيف الاجتماعي): وهو قدرة الفرد على التجاوب مع الآخرين وقبولهم، والعمل على قبول نفسه وذاته في البداية، ويشعر الفرد بالسعادة والراحة النفسية بسبب توافقه مع مجتمعه وأبناء مجتمعة، وفقراته من(16–27) وجميعها إيجابيه ماعدا (19، 21، 26، 27) فهي فقرات سلبية.

3 – البعد الثالث (التكيف النفسي): وهي العملية التي من خلالها يعدل الفرد بنائه النفسي أو سلوكه ليستجيب لشروط المحيط الطبيعي والاجتماعي ويحقق لنفسه الشعور بالتوازن والرضا، وفقراته هي من (28– 38) اغلبها سلبيه ماعدا (35، 36، 38) فهي فقرات ايجابية.

ب- صدق البناء الداخلي: تم التحقق من هذا النوع من الصدق من خلال تطبيق المقياس على عينة استطلاعية بلغت (30) طالباً وطالبة، حيث تم اختيارها من داخل مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، ثم تم حساب معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المقياس مع الدرجة الكلية،

وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.40 –0.82) على المقياس الكلي، وبلغت معاملات الارتباط على أبعاد المقياس والدرجة الكلية للمقياس، يوضحها الجدول(2) .

جدول(2) معاملات الارتباط بين

كل بعد من أبعاد المقياس والدرجة الكلية للمقياس

البعـــــد	معامـــــل الارتباط
الأكاديمي	0.95**
الاجتماعي	0.96**
النفسي	0.89**

وتعد مؤشرات معاملات الارتباط كما في الجدول (2) والتي تراوحت بين (0.89-0.96)، ذات دلالة عند مستوى(α=0.01).

إجراءات الثبات:

تم التحقق من ثبات مقياس التكيف مع الحياة الجامعية بالطرق التالية:

1. الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) Cronbach Alpha: وذلك من خلال حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا، وذلك بتطبيق المقياس على عينه استطلاعية بلغت (30) طالب وطالبة من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها والجدول (2) يبين معاملات الثبات للعينة الاستطلاعية.
2. الثبات بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test Retest) فقد تم إعادة تطبيق المقياس على نفس العينة، بفارق زمني مدته أسبوعين، ثم تم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين مرتي التطبيق وذلك على مستوى الأبعاد والمقياس الكلي والجدول(2) يوضح معاملات الارتباط.

جدول (3) معاملات الثبات لأبعاد مقياس التكيف مع الحياة الجامعية

الأبعاد	معامل الثبات كرونباخ الفا	ثبات الإعادة
التكيف الأكاديمي	0,83	0,923 **
التكيف الاجتماعي	0,77	0,87 **
التكيف النفسي	0,78	0,64 **
الكلي	0,93	0,94 **

دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0,01$.

أظهرت نتائج جدول(3) أن معاملات الثبات لمقياس التكيف مع الحياة الجامعية للطلبة الجدد في جامعة مؤتة على طريقة الاختبار وإعادة الاختبار قد تراوحت بين(0,64 –0,94) وتراوحت نتائج معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا Crounbach- Alpha بين (0,77 – 0,93) وتعتبر هذه القيم مقبولة لأغراض هذه الدراسة الحالية.

تصحيح وتفسير المقياس: يتكون سلم الإجابة على كل فقرة من فقرات المقياس من خمسة مستويات وفق تدريج ليكرت، ولكل فقرة خمسة بدائل ويتدرج سلم الإجابات من(1–5) بحيث يأخذ البديل موافق بشدة(5) درجات، والبديل موافق(4) درجات، والبديل إلى حد ما(3) درجات، والبديل غير موافق (2) درجتان، والبديل غير موافق بشدة (1) درجة واحدة، وللحصول على الدرجة النهائية يتم جمع الدرجات التي يحصل عليها الطلاب على جميع فقرات مقياس التكيف مع الحياة الجامعية، هذا في حال الفقرات الايجابية، وتعكس في حالة الفقرات السلبية ، وتكون أعلى درجة يحصل عليها المستجيب هي (5×38=190)، وأدنى درجة (1×38= 38)، ويتم الحكم على المستوى بالاعتماد على المعيار التالي: طول الفئة= المدى ÷ عدد الفئات = 3÷1-5= 3÷4= 1.33

المتوسط الحسابي	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
1–2,33	متدني
2.34 - 3.67	متوسط
3.68 فما فوق	مرتفع

ثانياً: البرنامج الإرشادي: تم إعداد برنامج إرشادي جمعي مستنداً إلى الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، كدراسة (Alnjar, 2005)، و(Alzmani, 2005)، و(Arabiat, 2001)، حيث هدف البرنامج إلى تهيئة الطلبة متدني التكيف من الطلبة الجدد مع الحياة الجامعية في جامعة مؤتة، حيث تكون البرنامج من (15) جلسة إرشادية، مدة كل جلسة(60) دقيقة، وبواقع ثلاث جلسات أسبوعيا، وتم عرض البرنامج على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في الإرشاد النفسي والتربوي، من جامعة مؤتة والبلقاء التطبيقية والطفيلة التقنية، وقد تم التعديل على مدة الجلسات من 50 دقيقة، لتصبح 60 دقيقة، وتعديل على بعض أهداف الجلسات والأنشطة التي تم تنفيذها، وقد بدأ انعقاد الجلسات الإرشادية بتاريخ 2016/3/27، وانتهى بتاريخ 2016/5/5م، ويتلخص الهدف العام للبرنامج الإرشادي في بناء برنامج للطلبة متدني التكيف من الطلبة الجدد مع الحياة الجامعية في جامعة مؤتة في محافظة الكرك، وفيما يلي عرضا مختصرا لكل جلسة من جلسات البرنامج:

الجلسة الأولى: ومحورها التعارف، وتهدف إلى التعارف بين المرشد وأعضاء البرنامج الإرشادي والتعارف بين أعضاء البرنامج الإرشادي ، والتعريف من المرشد عن نفسه ودوره في البرنامج، والتعريف بالبرنامج وتحديد قوانين اللقاء، والاتفاق وقوانين الجلسات ومواعيدها.

الجلسة الثانية: ومحورها التعرف على تعليمات الجامعة اللازمة لتكيف الطالب الجديد، وتهدف إلى تعريف الطلبة بتعليمات الجامعة، وما هي حقوقه وواجباته، وما يترتب علية من عقوبات .

الجلسة الثالثة: ومحورها مناقشة أفكار الطلاب حول الجامعة، وتهدف إلى التعرف على أفكار الأعضاء حول الجامعة الايجابية والسلبية.

الجلسة الرابعة:: ومحورها مهارات التواصل، أن يتعرف الطلاب ما هي مهارات التواصل، وطرق الاتصال والتواصل الجيدة، وما هي سلبيات وايجابيات التواصل الجيد.

الجلسة الخامسة: ومحورها مهارات التواصل، وتهدف إلى أن يتعرف الطلاب على طرق التواصل الجيد والفعال، وان يتعرف على التواصل اللفظي وغير اللفظي، وأن يعرف طرق التواصل مع أعضاء هيئة التدريس والزملاء والإداريين في الجامعة.

الجلسة السادسة: ومحورها ضبط الذات، وهدفها أن يعرف الأعضاء ما هو ضبط الذات، وأن يتعلموا كيفية ضبط ذاتهم، وما هي طرق ضبط الذات في المواقف المختلفة.

الجلسة السابعة: ومحورها التعامل مع الإنفعالات في المواقف المختلفة، وهدفها أن يتعرف الأعضاء طرق التعامل مع الانفعالات الإيجابية أو السلبية.

الجلسة الثامنة: ومحورها تنظيم الوقت، وتهدف إلى أن يعرف الأعضاء ما أهمية تنظيم الوقت، وكيفية تنظيم الوقت، وما يترتب على الطالب في حالة نظم وقته أم لا.

الجلسة التاسعة: ومحورها الصحة العامة، وتهدف إلى أن يتعرف الأعضاء معنى الصحة العامة، وأن يعرف الأعضاء أهمية الصحة العامة، وأن يتعرف الأعضاء على جوانب الصحة العامة، وأن يعرفوا فوائد تطبيق أسس الصحة العامة.

الجلسة العاشرة: ومحورها طرق الدراسة المناسبة لطلاب الجامعة، وهدفها أن يتعرف الأعضاء على أهمية تنظيم الوقت، وأن يعرفوا كيفية تنظيم الوقت، وأن يتعلموا طرق تنظيم الوقت وما يترتب عليه من فائدة على الفرد.

الجلسة الحادية عشرة: الاستعداد للاختبار، وهدفها أن يتعرف الأعضاء على طرق الاستعداد الجيد للاختبار، وفوائد وأهمية الاستعداد للاختبار، والفرق بين الشخص المستعد للاختبار وغير المستعد للاختبار.

الجلسة الثانية عشرة: ومحورها تغير أفكار الطلاب الغير منطقية حول الجامعة، وتهدف إلى تغير الأفكار غير المنطقية أو السلبية حول الجامعة، ومعرفة أساس هذه الأفكار، إلى أفكار ايجابية منطقية وواقعية، ومناقشة الأفكار مع الأعضاء.

الجلسة الثالثة عشرة: ومحورها أسلوب حل المشكلات، وتهدف إلى تعريف الطلاب طرق وأساليب حل المشكلات، وما أهمية حل المشكلات، وان يتعلم الأساليب والطرق العلمية في حل المشكلات.

الجلسة الرابعة عشرة: ومحورها إدارة الصراع في الجامعة، وهدفها أن يعرف الأعضاء ما هو الصراع، وطرق مواجهة الصراع، والتفرقة بين المنافسة والصراع، وكيفية إدارة هذا الصراع.

الجلسة الخامسة عشرة: ومحوره الإنهاء والتقييم، وتهدف إلى الإعلان عن انتهاء البرنامج، والتعرف على انطباعات المشاركين في البرنامج حول البرنامج الإرشادي، وكذلك تطبيق مقياس التكيف الجامعي البعدي.

ويمكن الإشارة إلى محتويات البرنامج الإرشادي مع المواقف والفقرات المقاسة في مقياس التكيف وأبعاده الثلاث على النحو الآتي:

التكيف الأكاديمي: الجلسة الثانية، الثالثة، الثامنة، العاشرة، الحادية عشرة.

التكيف الاجتماعي: الجلسة الرابعة، والخامسة.

التكيف النفسي: الجلسة السادسة، السابعة، التاسعة، الثانية عشرة، الثالثة عشرة، الرابعة عشرة.

نموذج مقترح لجلسة إرشادية

الجلسة العاشرة

عنوان الجلسة: (طرق الدراسة الصحيحة)

مدة الجلسة:60 دقيقة

أهداف الجلسة:

1. أن يتعرف الأعضاء على مفهوم الدراسة المناسبة.
2. أن يتعرف الأعضاء على طرق الدراسة المناسبة له.
3. أن يطرح الأعضاء أمثلة حية على طرق الدراسة المناسبة له.
4. أن يتعلم الأعضاء الطريقة الصحيحة للدراسة حسب كل مادة.

فنيات الجلسة: الحوار والمناقشة، طرح الأمثلة، الأسئلة، لعب الدور، الواجب البيتي

أدوات الجلسة: السبورة، البوربوينت، نشرة إرشادية.

الإجراءات والأنشطة:

1. يتم بالترحيب بأعضاء البرنامج وشكرهم على الالتزام والجدية في الحضور، ثم مناقشة الواجب البيتي وتقديم التغذية الراجعة لهم (10 دقائق).
2. إدارة حوار حول المفهوم الأفضل لطرق الدراسة السوية، ثم يتم توزيع نشرة إرشادية تبين طرق الدراسة المناسبة، ومناقشتها مع الأعضاء واخذ التغذية الراجعة حولها (15 دقائق).
3. يتم عرض بوربوينت يلخص أمثلة حية وفيديو يوضح أبرز الطرق المثلى للدراسة الصحيحة، ويناقش الأعضاء حول ذلك، ثم يتم اختيار أحد الأعضاء ليقوم بلعب الدور لمقارنة طرق الدراسة مع بعضها البعض، وإدارة نقاش حول ذلك (20 دقائق).
4. يقوم الباحثان بكتابة سؤال على السبورة "ما هي طريقتكم في الدراسة على المحاضرات والمواد الدراسية؟"، وتم إدارة النقاش والإصغاء لحديث الجميع، والتوضيح بأن لكل مادة طريقة دراسة مختلف عن الأخرى، فمثلا المادة الموجهة إلى تأكيد الأفكار والمفاهيم، فيجب توجيه دراستك للفهم، وبعض المواد التي تتطلب تعلم المفردات والمصطلحات الجديدة فيجب توجيه قدراتكم للحفظ، ولا بد من استخدام التلخيص المستمر على أوراق خارجية ووضع خريطة مفاهيمية لتسهيل عملية الفهم والحفظ والاسترجاع (10 دقائق).
5. نهاية اللقاء، يلخص الباحثان ما دار في الجلسة والإجابة عن استفسارات أعضاء البرنامج (5 دقائق).

الواجب البيتي:

يطلب الباحثان من أعضاء البرنامج كتابة كيفية استعدادهم للامتحان

متغيرات الدراسة:

أتت متغيرات الدراسة كالآتي:

1- المتغير المستقل: البرنامج الإرشادي.

2- المتغير التابع: التكيف مع الحياة الجامعية.

إجراءات الدراسة:

تم إتباع الإجراءات الآتية في تنفيذ الدراسة الحالية:

1. تم إعداد أدوات الدراسة والتحقق من خصائصهما السيكومترية.
2. الحصول على الموافقة الرسمية بتطبيق أدوات الدراسة من خلال عمادة شؤون الطلبة للقاء بالطلبة الجدد.
3. جمع المعلومات الرئيسية لأفراد الدراسة وتطبيق المقياس لاختيار عينة الدراسة وتوزيعها إلى مجموعتين.
4. تم تطبيق البرنامج الإرشادي والمكون من (15) جلسة إرشادية، بواقع ثلاث جلسات أسبوعية، على أفراد المجموعة التجريبية، في قاعة البرلمان الطلابي، في مجمع القاعات الجديد.
5. تطبيق المقياس بعد الانتهاء من تطبيق البرنامج على المجموعتين التجريبية والضابطة، وبعد مضي 21 يوم تم إجراء القياس التتبعي لأثر البرنامج الإرشادي.
6. تم إدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي SPSS وتحليل البيانات بالطرق المناسبة.

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات:

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) بين متوسط المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي في مستوى التكيف تعزى لأثر البرنامج الإرشادي؟

للإجابة على هذا السؤال تم تطبيق مقياس التكيف الجامعي بعد تطبيق البرنامج الإرشادي مباشرة على كل من المجموعتين الضابطة والتجريبية وللكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أداء المجموعتين على القياس البعدي تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والجدول (4) يبين نتيجة التحليل.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجموعتين التجريبية والضابطة للأداء البعدي على مقياس التكيف مع الحياة الجامعية

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التجريبية	16	4.23	0.4
الضابطة	16	3.50	0.59

يظهر من نتائج الجدول (4) وجود فروق ظاهريه بين قيم المتوسطات الحسابية للمجموعتين التجريبية والضابطة على مقياس التكيف مع الحياة الجامعية ، فقد بلغ مستوى الأداء في المجموعة التجريبية (4.23) وبانحراف معياري (0.4) اما المجموعة الضابطة فقد بلغ مستوى الأداء (3.50) وانحراف معياري (0.59)، ولتأكد من دلالة الفروق بين المتوسطات تم استخدام تحليل التباين المشترك (ANCOVA) حيث أدخلت قيم استجابات الطلبة على الاختبار القبلي كمتغير مصاحب، والجدول رقم (5) يوضح نتائج التحليل.

جدول (5) نتائج تحليل التباين المشترك لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات الأداء البعدي على مقياس التكيف مع الحياة الجامعية حسب المجموعة التجريبية والضابطة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
الاختبار القبلي	0.283	1	0.283	1.373	0.251
المجموعة	3.208	1	3.208	15.560	0.000
الخطأ	5.979	29	0.206		
المجموع	10.605	31			

يظهر من نتائج تحليل التباين المشترك (ANCOVA) في الجدول (5) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطي المجموعة التجريبية والضابطة في مستوى التكيف مع الحياة الجامعية، فقد بلغت قيمة (F) (15.560) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى

(α =0.05) وبالنظر إلى الجدول (5) نجد أن متوسط المجموعة التجريبية أعلى من متوسط المجموعة الضابطة فقد بلغ (4.23) في حين بلغ المتوسط الحسابي للمجموعة الضابطة (3.50)، أي أن مستوى التكيف مع الحياة الجامعية قد ارتفع لدى أفراد المجموعة التجريبية مقارنة بالضابطة بعد تطبيق البرنامج الإرشادي، ويمكن تفسير ذلك بفاعلية البرنامج وأنشطته المختلفة، والنقاشات التي دارت والصداقات التي تكونت إثناء تطبيق البرنامج، وأن البرنامج كان دافعا لطلبة الجدد لتغير من أنفسهم للأفضل من خلال البرنامج الإرشادي ومواضيعه المتنوعة التي تهدف لتكيف الطلبة في الجامعة وكل ما يتعلق بالبيئة الجامعية، كما ان البرنامج تضمن عدداً من الأساليب والفنيات التي ساعدت الطلبة الجدد على اكتساب المهارات التي يمكن تعميمها مثل وسائل التواصل وحل المشكلات وتنظيم الوقت، وأيضا يمكن عزو السبب إلى طبيعة الأنشطة التي احتواها البرنامج الإرشادي الموجه الطلبة الجدد لمساعدتهم على الاندماج مع الجسم الجامعي بمختلف مستوياته وأنشطته التي تتلاءم وميول الطلبة وقدراتهم وإمكاناتهم، وأيضا تم توعية الطلبة الجدد لكيفية الدراسة والمحافظة على رفع مستوى التحصيل، وكيفية التعامل مع الآخرين وصقل شخصيتهم، وقدرتهم على حل المشكلات التي تواجههم من خلال الأنشطة المختلفة للبرنامج، الذي ساعدهم بطرح الأسئلة حول المعدل التراكمي، والإنذار والفصل والعقوبات المختلفة التي تمت الإجابة عليها وتوعيتهم حولها، واتفقت النتيجة مع نتائج دراسة (Arabiat, 2001) والتي أظهرت وجود فروق داله إحصائية بين متوسطي المجموعتين التجريبية والضابطة على القياس البعدي ولصالح المجموعة التجريبية، ولم تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراستي (Alsharef, 2013) و (Hilgard, 2010)، والتي لم تظهرا فروقا ذات دلالة إحصائية بين متوسط المجموعتين التجريبية والضابطة في مستوى التكيف.

وللتأكد من دلالة الفروق بين متوسطات أبعاد مقياس التكيف مع الحياة الجامعية على القياس البعدي، فقد تم استخراج قيمة "ت" للعينات المستقلة، للكشف عن الفروق في درجة المجموعتين: الضابطة والتجريبية، في القياس البعدي على أبعاد التكيف، والجدول (6) يوضح نتيجة التحليل.

جدول (6) نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة للكشف عن الفروق بين متوسطات درجة التكيف لدى المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي على أبعاد مقياس التكيف الجامعي

البعد	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
الأكاديمي	التجريبية	3.97	.44			
	الضابطة	3.34	.97	30	2.748	0.010
الاجتماعي	التجريبية	4.39	.26			
	الضابطة	3.59	.69	30	4.282	0.000
النفسي	التجريبية	4.43	.23			
	الضابطة	3.61	.77	30	4.020	0.001

تشير نتائج الجدول (6) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي، وفقا لأبعاد مقياس التكيف مع الحياة الجامعية بعد مشاركتهم في البرنامج الإرشادي، فنجد أن هنالك دلالات إحصائية لأبعاد التكيف الثلاثة:

- فقد بلغت قيمة "ت" (2.74) وبمستوى دلالة بلغ (0.010) في البعد الأكاديمي، وبالنظر إلى متوسطي أداء المجموعتين التجريبية والضابطة يتضح أن متوسط الأداء البعدي للمجموعتين التجريبية (3.97)، والضابطة(3.34)، على القياس البعدي، وكانت الفروق لصالح المجموعة التجريبية، وقد يعزى السبب إلى زيادة استعداد الطلبة لتقبل القيم والاتجاهات التي تطورها الجامعة، وتحاول دمجها مع شخصية الطالب ليلتحق بالأنشطة والمهام الأكاديمية المختلفة، والالتزام بواجباته الدراسية وتحصيله الأكاديمي، وزيادة كفاءته الذاتية، واتفقت مع نتائج هوك (Huck, 2008) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تحسين مستوى التكيف الأكاديمي لصالح المجموعة التجريبية.
- وبلغت قيمة "ت" للبعد الاجتماعي (4.282) وبمستوى دلالة بلغ (0.000) وبالنظر إلى متوسطي الأداء للمجموعتين التجريبية والضابطة يتضح أن متوسط الأداء البعدي للمجموعة التجريبية (4.39) في حين بلغ متوسط المجموعة الضابطة (3.59) وكانت الفروق واضحة لصالح المجموعة التجريبية، ويعزى ذلك إلى التفاعل الاجتماعي مع الآخرين وتكوين

الصداقات، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Abdulaziz & Sabbah, 2016)، والتي أظهرت أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في تحسين مستوى التكيف النفسي ولصالح المجموعة التجريبية.

- وفي البعد النفسي، فقد بلغت قيمة "ت" للعينات المستقلة (4.020) وبمستوى دلالة بلغ (0.001) وبالنظر إلى متوسطي الأداء للمجموعتين التجريبية والضابطة، يتضح أن متوسط الأداء البعدي للمجموعة التجريبية بلغ (4.43) في حين بلغ المتوسط الحسابي للمجموعة الضابطة (3.61) والفروق جاءت لصالح التجريبية، ويمكن القول أن تحسن التكيف النفسي قد جاء في الاستثمار السليم للقدرات والإمكانات التي يمتلكونها الطلبة في توافقهم النفسي واستقلاليتهم الذاتية، والاستقرار والاتزان العاطفي، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Abdulaziz & Sabbah, 2016)، والتي أظهرت أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في تحسين مستوى التكيف النفسي ولصالح المجموعة التجريبية.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن هناك أثراً في تحسين التكيف لدى الطلبة الجدد بعد تطبيق البرنامج لصالح المجموعة التجريبية التي خضع أفرادها للبرنامج الإرشادي، وأن البرنامج جاء متكامل من حيث الاهتمام بجوانب التكيف المختلفة وهي التكيف الاجتماعي والتفاعل مع الآخرين وتكوين الصداقات والتكيف الأكاديمي، لكيفية الحصول على درجات علمية عالية، وتحقيق الهدف الذي جاء إلى تحقيقه في الجامعة وهو الحصول على الشهادة الجامعية دون مشاكل ومعيقات، والتكيف النفسي في رفع مستوى مفهوم الذات لديهم والثقة بالنفس في التعبير عن أنفسهم ومشاعرهم ومواجهة المواقف التي تعيق نموهم الاجتماعي والأكاديمي.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أداء المجموعة التجريبية في القياس البعدي والتتبعي على مقياس التكيف مع الحياة الجامعية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار "ت" للعينات المترابطة للمقارنة بين متوسطات أداء أفراد عينة الدراسة على القياس البعدي والتتبعي وذلك بعد مرور واحد وعشرون يوماً والجدول(7) يوضح نتائج التحليل.

جدول(7) نتائج اختبار"ت" للعينات المرتبطة لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات أداء المجموعة التجريبية على القياس البعدي والقياس التتبعي على مقياس التكيف مع الحياة الجامعية

القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة"ت"	درجة الحرية	مستوى الدلالة
البعدي	4.23	.24	1.291	15	0.216
المتابعة	3.99	.22			

نلاحظ من استعراض الجدول (7) إلى انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) لدى طلبة السنة الأولى في جامعة مؤتة، بين متوسطي أداء المجموعة التجريبية على القياس البعدي والتتبعي، حيث بلغت قيمة "ت" (1.291) وعند مستوى دلالة (0.2160) وهذا يشير إلى ثبات أثر البرنامج الإرشادي في تحسين مستوى التكيف مع الحياة الجامعية، ويعزى ذلك إلى فعالية البرنامج الإرشادي المستخدم، أنه نتيجة لما اكتسبه الطلبة الجدد من البرنامج الإرشادي تحسن تكيفهم في الجامعة واكتسبوا مهارات تهيئهم للحياة في الجامعة والاندماج، هذا كله ينعكس على مستواه الدراسي وتكيفه والأكاديمي والنفسي في الجامعة، وأن يتمتع بصحة نفسيه عالية، وأن البرنامج كان ناجحاً وفعالاً وأن نتائجه واضحة على الطلبة، من خلال تهيئهم للجامعة والمجتمع الجامعي بكل ما يحتويه من مكونات مثل البيئة والطلاب والمدرسين والمناهج، وبدا هذا واضحاً من خلال قياس المتابعة ومن خلال مقابلات الطلبة تبين أن النتائج كانت جيدة ومستمرة، وأظهر الطلاب تكيفاً من خلال علاقاتهم ومن خلال اختيارهم للمواد خلال الفصل ومن خلال تنظيم وقتهم، وبدا ذلك واضحا من خلال مناقشتهم وحوارهم ونتائجهم على قياس المتابعة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراستي (Abu Asad & Abisat, 2010) و (Alzahrani, 2017)، فقد أظهرتا استمرار أثر وفعالية البرنامج الإرشادي المستخدم في تحسين مستوى التكيف في القياس التتبعي.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات الآتية:

1. تكوين مجموعات إرشادية مختصة من طلبة تخصص الإرشاد والصحة النفسية لتقديم المساعدة للطلبة الجدد من خلال عقد لقاءات مختلفة لتدريبهم على طرق الدراسة الصحيحة والمهارات الاجتماعية والحياتية، وذلك بعقد لقاء أسبوعي بالتعاون مع عمادة شؤون الطلبة.
2. ضرورة دمج المهارات التي يحتاجها الطلبة للتكيف في الحياة الجامعية ضمن المساقات الدراسية، وذلك بتثبت مساق دراسي إجباري ضمن الجامعة يساعد الطلبة الجدد في معرفة قوانين الجامعة والتعامل مع الآخرين.
3. الربط بين المدارس والجامعات فيكون النظام الدراسي في المرحلة الثانوية شبيها بالدراسة الجامعية، لتدريب الطلبة على الاستقلالية واتخاذ القرار.
4. الاستفادة من البرنامج الحالي في إرشاد الطلبة الجدد لمساعدتهم في التكيف.
5. عقد لقاءات فردية مع الطلبة الجدد الذين يعانون مشكلات في التكيف وتطبيق أجزاء من البرنامج عليهم.
6. الاستفادة من مقياس التكيف الجامعي في الكشف عن مستوى التوافق لدى طلبة الجامعة الجدد.
7. دعوة الباحثين والدارسين في الإرشاد النفسي والتربوي إلى إجراء دراسات مستقبلية لدمج الطلبة الجدد مع الحياة الجامعية وتحسين تكيفهم.

Reference:

Abdallah, M. (2001). Introduction to mental health and psychotherapy. Cairo: Dar El Fikr Publishers & Distributors.

Abdulaziz, A. & Sabah, R. (2016). The effectiveness of a school guidance program in achieving psychological and social compatibility among middle school students in Saudi Arabia, Amarabak: Journal of the American Academy of Science and Technology, 7 (21), 37-52.

Abu Asad, A. (2015). Mental Health New Perspective. Jordan, Amman: Dar Al Masirah for Publishing and Distribution.

Abu Asad, A., & Arabiat, A. (2016). Psychological and educational counseling theories, 3rd , Amman: Dar Al-Masirah.

Abu Asad, A. & Alkatatneh, S.(2014). Development psychology. Amman: Debono Center.

Abu Asad, A. & Abisat, S. (2010). Effectiveness of a collective guidance program to improve adaptation among neglected students at the Directorate of Minors' Education. Mu'tah Journal for Research and Studies, 27 (3), 223-276.

Abu Dalo, J. (2009). Mental Health. Jordan, Amman: Dar Osama for Publishing and Distribution, Amman.

Abu Shamala, A. (2002). Methods of care in orphanages and their relation to psychological and social compatibility. Unpublished Master Thesis, Islamic University, Gaza.

Abu Obada, S. & Niazi, A. (2000). Psychological and social counseling. Riyadh: Imam Muhammad bin Saud Islamic University.

Abu El Ela, M. (2012). The constructive model of the relations between the social support and the strategies of confrontation and psychological compatibility in a sample of university students. Journal of the Faculty of Education Banha, 2 (89), 101-165.

Arabiat, A. (2001). Building an orientation program to adapt university life in Jordanian universities, unpublished doctoral dissertation, Mustansiriya University, Iraq.

Akel, M. (2000). Psychological and educational counseling. Riyadh: Dar Al-Khuraiji for Publishing and Distribution.

Al-Azab, M. & Hussein, A. (2017). Violence and Its Relation to University Consensus among Dhamar University Students, International Specialized Educational Journal, 6 (9), 63-76.

Andrkiri, M.m Saqr, A., Katabkanah, M. & Nuri, M. (1995). The social background of the student and its impact on adaptation to the university climate and academic achievement, Journal of Education, Al - Azhar University, N.53, 451-472.

Burger, J. (1990). Personality, Belmont, California: Wadsworth Publishing Company.

Calhoun, C. (2002). Dictionary of the Social sciences. New York: Oxford University press.

Corey, G. (2001). Theory and practice of counseling and Psychotherapy, B. rooks\ Cole publishing.

Jamous, A. (2012). Academic Adaptation for Students of the Faculty of Arts, Unpublished Master Thesis, University of Khartoum, Sudan.

Jma'an, I. (1983). Personal and social adaptation and its relation to academic achievement and gender in students of community colleges. Unpublished Master Thesis, Yarmouk University, Jordan.

Halima, K. (2012). Problems of new students. Journal of Human and Social Sciences, (7), 90-104.

Hattab, E. (2002). The Effectiveness of a Community Guidance Program in Achieving Personal and Social Adaptation for New Students with Low Social Intelligence at the Hashemite University, Unpublished Master Thesis, Hashemite University, Jordan.

Hilgard, S.(2010). The Efficacy Of Group Counseling Program Of Study Skills On Achievement and Anxiety and adjustment, Dissertation Abstract International, 1(21), 468.

Huck, T. (2008). The Effect of Group Counseling Program on Achievement and Academic Adjustment, Journal of college Student Personnel, 1(15), 109-114 .

Khawaja, A. (2010). Basic concepts in mental health, Egypt: Dar Albedaia publishers and distributors.

Alkames, D. (2008). Theory of Multidimensional Selective Therapy, Master Thesis, Published on:http://socio, montadaarabi, com\ montada–E78\topic–t 548. htm

Kauffman, J. (2000) . Psychology of Human . adjustment , AL fred.Khope, Inc .

Lenz, J.(2006). Factors Relating to Academic and social Adjustment of International Graduate Students in the school of Education at University of Pittsburgh, DAL, 46(12),3603-A

Maslow, A. (1970). Motivation and Personality, 2nd , Harprer & Row, NY.

Al-Mutairi, M. (2014). Mental Health, 3rd, Kuwait: Al Falah Library for Publishing and Distribution.

Morton, S., Mrgler, A., & Boman, P. (2014). Managing the transition the role of Optimism and Self- Efficacy for first year Australian University students, Australian Journal of Guidance and counseling, 24(1), 90-108.

Najjar, T. (2005). Impact of a collective counseling program on improving personal adjustment among first year students at Mu'tah University, unpublished master's thesis, Mutah University, Jordan.

Peter, H. (2008). Adaptation and mental health of the child, Amman: Dar Al Masirah for Publishing, Distribution and Printin.

Rogers, C. (1989). The Necessary and Sufficient Conditions of Therapeutic Personality Change, In H. Kirshenbaum & V. L. Henderson (Eds), Boston Houghton Mifflin.

Alragad, H. (2017). Social terrorism and its relation to university compatibility among students of the Hashemite University, Arab Journal of Science and Dissemination of Research, 1 (3), 232-248.

Radwan, S. (2007). Mental Health, 2ED, Jordan, Amman: Dar Al Masirah for Publishing, Distribution and Printing.

Rifai, N. (2010). Mental health: A study in the psychology of adaptation. Damascus University: Syria.

Rihani, S., Sheikh, O. & Dawood, N. (1987). The relationship between the academic achievement of university students and their academic adaptation and some of their demographic characteristics, Yarmouk Research Journal, 3 (2), 23-42.

Al Safasfeh, M. (2010). Essentials in Counseling and Psychological Counseling, Amman: Dar Haneen for Publishing and Distribution.

Al Sasafah, M. & Arabiat, A. (2005). Principles of Mental Health, Karak: Yazeed Center for Printing and Publishing.

Sharf, R. (2000). Theories of Psychotherapy and Counseling, 2nd Ed Brooks/ Cole.

Al Shareef, B. (2013). The Efficacy of group guidance program Depending on Ellis's Theory of Irrational Thinking in Reducing Depression and Improving Adjustment for Eleventh Grade students in Amman city, Al Balqa Research & Studies, 16(1), 89-121.

Sunbal, A. (2005). Education System in Saudi Arabia. Riyadh: Dar Al-Khuraiji for Publishing and Distribution.

Sherbini, L. (2001). Encyclopedia of Psychological Terms (English-Arabic). Center for the evaluation and education of the Kuwaiti child.

Sharif, B. (2013). Effectiveness of a collective orientation program based on Ellis Ellis's theory of irrational thinking in reducing depression and improving the level of adaptation of first-grade secondary students in Amman, Al-Balqa Research and Studies, 16 (1), 89-121.

Shakha, A. (2013). Effect of the study system and gender on the university consensus among the students of An-Najah National University and Al-Quds Open University, Educational Science Studies, 1 (40), 533-547.

Tibi, I (2013). The school guidance plan adopted in Algeria and its role in self-actualization, scholastic compatibility and achievement efficiency. Algeria: University Publications Office.

Al-Zahrani, F. (2017). The effectiveness of an integrated selective counseling program in improving psychological compatibility and self-esteem among high school students. Journal of Psychological Counseling, Ain Shams University, 260-333

Alzamani, A. (2005). Psychological and social compatibility among teachers of secondary education and its relation to satisfaction with the profession of education in Yemen and Sudan, unpublished PhD thesis, Nile University.

تفكير معلمي الصفوف الأساسية التي تشتمل على طلبة ذوي صعوبات تعلم في مدينة عمان: الوضع الراهن والتوجهات المستقبلية

محمد عبد السكارنة*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تفكير معلمي الصفوف الأساسية التي تشتمل على طلبة ذوي صعوبات تعلم في مدينة عمان. اتبع الباحث منهج البحث النوعي في جمع وتحليل البيانات وذلك من خلال طريقة التثليث حيث استخدم المقابلة والملاحظة وكتابة الباحث لملاحظاته الميدانية. كانت عينة الدراسة ستة معلمين (3 ذكور و3 إناث)، كشفت النتائج عن أن تفكير المعلمين أثناء عملية التدريس كان ينصب حول معرفتهم بالطلبة بشكل فردي غير مبني على تصنيف أنهم طلبة ذوي صعوبات تعلم. هذه النتائج لها تطبيقات عملية فيما يخص تعليم ذوي صعوبات التعلم في الصف العادي وفي عملية أعداد المعلمين وعلى وجه التحديد ضرورة التركيز على أهمية المعرفة المعمقة بخصائص الطلبة وبشكل فردي أكثر من الاهتمام بمعرفة الفروق بينهم كاحد المصادر القوية التي يمكن من خلالها تطوير استراتيجيات تدريسية فعالة للصفوف الابتدائية التي تشتمل على أو تدمج طلبة ذوي صعوبات تعلم.

الكلمات الدالة: تفكير المعلمين، صعوبات التعلم، التعليم الأساسي، الدمج الأكاديمي.

* جامعة البلقاء التطبيقية.

تاريخ تقديم البحث: 2018/5/8 م. تاريخ قبول البحث: 2018/11/6 .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019م.

Basic School Teachers' Thinking during Their Teaching in the Basic Classes Which Include Students with Learning Disabilities in Amman City: Current Situation and Future Directions

Mohammed Abid Alsakarneh

Abstract

The current study aimed to identify the nature of the basic school teachers' thinking which includes students with learning disabilities in Amman city. The researcher used qualitative research method for the data collection and analysis through triangulation; interview, observation and the researcher's field notes. The sample of the study was six teachers (3 Males and 3 Females). The results revealed that the teachers' thinking during the teaching process focused on their knowledge of students individually, not based on the classification and categorizing of students with learning difficulties. These results have practical implications for teaching and learning strategies of students with learning disabilities in the regular classroom as well as during teachers' preparation process. In particular, the need to focus on the importance of in-depth knowledge of students' characteristics and individually be more important than the differences between them as one of the strongest sources by which to develop effective teaching strategies for basic schools that include or integrate students with learning disabilities.

Keywords: Teachers' Thinking, Learning Disabilities, Basic Education, Academic Integration.

مقدمة:

التعليم في الأردن شهد عدة نقلات نوعية في العصر الحديث وتحديدا عند انعقاد مؤتمر التطوير التربوي عام 1987 وما تـــلاه من عدة مؤتمرات كانت ولا تزال تلخص سياسة الحكومة في محاكاة التجارب العالمـــية في هذا المجـــال (Ministry of Education, 1988) (Sakarneh, 2015). وكاستجابة لحركة الإصلاح التربوي العالمي والتي يدور محورها حول مفهوم العولمة واقتصاد المعرفة وما تتطلبه هذه المفاهيم من ترجمة فعلية، ولمجارات هذه الحركة العالمية قامت الحكومة ممثلة بوزارة التربية التعليم وبإرادة ورعاية ملكية سامية بعقد عدة لقاءات عالمية حول عملية الإصلاح التربوي، أبرزها المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد عام 2002 والذي انبثق عنه عدة توصيات طبقت على مر السنين التالية والتي بدورها تناولت جميع جوانب العملية التربوي حيث كان محورها هو الطالب وكيفية العمل على تطوير مستواه العقلي والنفســـي والانفعالي بحيث يكون قـــادرا على المنافسة محليا وعالميا وذلك بتسليحه بمعرفة ذات جودة عالـــية ومنافســـة (Sakarneh et al., 2016).

إحدى جوانب عملية الإصلاح التربوي كان إيلاء فئة الطلبة ذوي الحاجات الخاصة جل الاهتمام حيث كانت فئة الطلبة ذوي صعوبات التعلم هي من أكثر الفئات المستفيدة من تطبيق سياسة الدمج التي تبنتها وزارة التربية والتعليم بالإضافة إلى الفئات الأخرى وحسب فئة ودرجة الإعاقة (Al-Dababneh, 2016). في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن نسبة انتشار الطلبة ذوي صعوبات التعلم موضوع مختلف عليه وذلك لاختلاف المعايير المستخدمة لتحديد هذه النسبة، لكن وكما أشارت ليرنر (Lerner, 2002) أن هذه النسبة تتراوح بين (1–30 %). لكن هلاهان وكوفمان (Hallahan & Kuffman, 2005) يشيران إلى أن ما نسبته (5–6%) من طلبة مدارس الولايات المتحدة الأمريكية والذين تتراوح أعمارهم بين 6–17 سنة يعانون من صعوبات تعلم. لكن في الأردن لم تحدد نسبة انتشار صعوبات التعلم بشكل دقيق لكنها نسبة لا يستهان بها، لذا لا بد من بدائل تربوية لتعليم هؤلاء الطلبة.

وحسب وزارة التربية والتعليم فإن ما مقداره (826) غرفة مصادر موزعة على كافة مدارس المملكة تقدم خدمات تعليمية ذات جودة عالية (Al-Dababneh, 2016). لكن هناك طلبة ذوي صعوبات تعلم لا يزالون على مقاعد الصفوف العادية أو حتى المدارس التي تضم غرف مصادر،

الطلبة فيها يقضون جزءاً كبيراً من وقتهم في الصف العادي. في الأردن وكباقي دول المنطقة؛ كان الطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم دائمًا جزءًا من صفوف التعليم العام. في المدارس التي لا تتوفر فيها البدائل التربوية والتعليمية مثل غرف المصادر أو برامج الدمج الجزئي، الطلبة ذوي صعوبات التعلم كانوا ولا زالوا يتلقون بعض الخدمات التربوية والتعليمة وهذا معروف ومعمول فيه في النظام التربوي الأردني حيث يتوفر التعليم المكثف أو الإضافي أو ما يسمى بحصص التقوية حتى أصبح لاحقاً هناك مستشارون متخصصون في صعوبات التعلم أو مشرفون تربويون في كل مديريات التربية والتعليم يقومون بزيارة المدارس ويقدمون الاستشارات لمعلمي الصفوف الأساسية. لكن هناك أدب تربوي أشار إلى أن هناك جدل حول مدى فعالية غرف المصادر هذه (Khassawneh, 2013) (Baerat & Zerikat, 2012). لذا كان وما زال العبء الأكبر يقع على كاهل معلم الصف العادي والذي تضم غرفته الصفية تشكيلة مختلفة من القدرات حيث تبرز قدرته في التعامل مع هذا الطيف المتعدد القدرات ومهارته في تطبيق الاستراتيجيات التدريسية المناسبة والفعالة.

مشكلة وهدف الدراسة:

على الرغم من أن وزارة التربية والتعليم في الأردن خطت خطوات واسعة في مجال تعليم ودمج الطلبة ذوي صعوبات التعلم وضمن ما يسمى بغرف المصادر إلى أنه وكما ذكر سالفاً في مقدمة هذه الدراسة هناك مآخذ كثيرة على عملية التعليم في غرف المصادر، وأمر آخر هو أن حل مشكلة تعليم الطلبة ذوي صعوبات التعلم ضمن غرف المصادر ليست بالأمر الأبدي فلا بد في النهاية ومواكبة للتوجه العالمي فيما يخص الدمج الشامل من تعليم هؤلاء الطلبة ضمن الصف العادي وعن طريق المعلم والذي يكون معدا لذلك. لذا تبرز أهمية وضرورة معرفة وفهم تفكير المعلمين الذين يقومون الآن وفعليا بتعليم هذه الفئة، طريقة واحدة للقيام بذلك هي من خلال دراسة أفكار أولئك الذين يقومون حاليا بتنفيذ هذا التعليم وهم المعلمون بطبيعة الحال. من خلال نتائج هذه الدراسة قد يكون من المهم جدا دراسة كيفية إعداد المعلمين للقيام بذلك قبل وأثناء الخدمة وذلك بهدف إنجاح تجربة الدمج الشامل لهذه الفئة من الطلبة. لذا هدفت الدراسة الحالية التعرف على تفكير معلمي

الصفوف الأساسية التي تشتمل على طلبة ذوي صعوبات تعلم وذلك وفقا للمبادئ التي يؤمنون بها والتي تحكم عملهم.

أهمية الدراسة:

نظرا لأهمية دمج الطلبة ذوي صعوبات التعلم في الصف العادي بات من الضروري جدا التركيز على من يقوم بتعليم وإدارة هذا الصف الذي يحوي طلبة ذوي قدرات متنوعة وهو المعلم، صحيح أن هؤلاء المعلمين وغيرهم يؤيدون فكرة الدمج الشامل لكن معظمهم يشكك في قدرته على التعامل مع هذا التنوع من حيث القدرة على التدريس ضمن النظريات والمبادئ التي يؤمنون بها والتي تحكم عملية تعليمهم وتفكيرهم أثناء عملية التدريس (Sakarneh, 2014). ونظرا للتكلفة المادية التي تترتب على عزل الطلبة ذوي صعوبات التعلم في بيئة خاصة أصبح من الضروري دمجهم بشكل كامل وإعادة النظر في الإعداد المهني للمعلمين الذين سوف يأخذون على عاتقهم التعامل مع هذه الفئة، كثير من الدراسات الكمية التي تناولت بشكل عام عملية تعليم ذوي صعوبات التعلم في غرف المصادر لكن نادرة جداً هي الدراسات الكيفية التي تناولت ما يدور في أذهان المعلمين اللذين يتعاملون مع هذه الفئة وضمن الصف العادي وهو ما انتهجته الدراسة الحالية. لذا أتت أهمية هذه الدراسة في سبر غور تفكير المعلمين أثناء عملية التدريس في الصف الأساسي الذي يحوي طلبة ذوي صعوبات تعلم في محاولة من الباحث في وضع نتائج هذه الدراسة بين يدي من يقوم بعملية دمج هؤلاء الطلبة وعملية إعداد واختيار المعلمين اللذين يقومون بتعليم هذه الفئة في الصف العادي.

حدود الدراسة:

باعتبار الدراسة الحالية هي دراسة نوعية من حيث حجم العينة والمدارس المختارة والبيئة التعليمية وطريقة جمع وتحليل البيانات لذا نتائجها لا يمكن تعميمها إلا بالقدر الذي تسمح به نفس الشروط التي اتبعت في هذه الدراسة وبأقصى حظر، كذلك تحددت هذه الدراسة بمحاولتها معرفة طبيعة تفكير المعلمين لا أفعالهم وتصرفاتهم أثناء عملية التدريس.

مصطلحات الدراسة:

التعريفات النظرية

التفكير: كما عرفه كامل (Kamil, 1983) بأنه "عملية عقلية معرفية وجدانية راقية تبنى وتؤسس على محصلة العمليات الأساسية الأخرى كالإدراك والإحساس والتخيل والتذكر والتجريد والتعميم والمقارنة والاستدلال، ومن ثم يتربع التفكير على قمة هذه العمليات النفسية والعقلية والمعرفية وكلما اتجهنا من المحسوس إلى المجرد كان التفكير أكثر تعقيداً" ص25.

صعوبات التعلم: صعوبات التعلم المحددة تعني الاضطراب في واحدة أو أكثر من العمليات النفسية الأساسية والمتضمنة في فهم واستخدام اللغة المنطوقة أو المكتوبة، والتي يمكن أن تعبر عن نفسها من خلال نقص القدرة على الاستماع أو التفكير أو الكلام أو القراءة أو الكتابة أو في إجراء العمليات الحسابية، ويتضمن الاصطلاح حالات الإعاقات الإدراكية وإصابات الدماغ والخلل الدماغي البسيط، والديسلكسيا، والحبسة الكلامية النمائية (Hallahan & Kuffman, 2005).

التعريفات الإجرائية:

تفكير المعلمين: هو كل ما يدور في خلد المعلم أثناء التدريس وقدرته على اتخاذ القرار بناءاً على اعتقاده ومبادئه باستخدام العمليات العقلية المعقدة والتي تحكم قدرته في إدراك الموقف الحالي وبكامل تفاصيله أثناء عملية التدريس.

الصفوف الأساسية: هي الصفوف من الأول أساسي إلى الصف السادس أساسي وتغطي الأعمار من عمر 6 سنوات إلى عمر 12 سنة بحسب النظام التربوي الأردني.

الطلبة ذوي صعوبات التعلم: هم الطلبة الذين تم تشخيصهم على أنهم يعانون من صعوبات تعلم وبحسب المعايير المتبعة في وزارة التربية والتعليم في الأردن.

الإطار النظري والدراسات السابقة

كثير من الدراسات هي التي تناولت موضوع تعليم ذوي الحاجات الخاصة في الصف العادي من حيث محاولة معرفة الاتجاهات نحو دمج الطلبة ذوي صعوبات التعلم والطلبة ذوي الحاجات الخاصة ضمن المدرسة العادية؛ حيث أن هذه الدراسات تناولت اتجاهات كل من له علاقة بعملية الدمج سواء اكانو مديري مدارس أو معلمي الطلبة ذوي الحاجات الخاصة أو أولياء الأمور أو الطلبة الأقران أو الإداريين في المؤسسات التربوية المعنية بعملية الدمج وكذلك رضا أولياء الأمور والأشخاص ذوي العلاقة عن الخدمات المقدمة لهؤلاء الطلبة (Al-Dababneh, 2016). لكن قليل جدا من الدراسات التي تطرقت إلى استنباط ما يدور في خلد المعلم القائم بعملية تعليم هذه الفئة من الطلبة، حيث تركز الكثير من الدراسات في مجـــال التدريس الفعال للطـــلاب الذين يعانون من صعوبات التعلم في صفوف الدمج الشـــامل على تقنيات تعليمـية محددة يمكن تنفيذها في الصفوف العاديــة (Hamill, Jantzen, & Bargerhuff, 1999) (Vaughn & Linan-Thompson, 2003). وقد كان من نتائج هذا التركيز على الطرق التعليمية المتخصصة زيادة في تعقيد التدريس والتوتر لدى معلمي الصفوف العادية الذين يتحملون مسؤولية تدريس الطلاب الذين لديهم مجموعة متنوعة من الاحتياجات التعليمية الخاصة. إن المطلع على أساليب وطرق واستراتيجيات التدريس لهذه الفئة يدرك تماما أن احتياجاتهم التدريسية لا تلبى بطرائق التدريس التقليدية (Vaughn & Linan-Thompson, 2003). يتم تصميم طرائق التدريس التقليدية هذه بحيث تلبي وتأخذ بعين الاعتبار حاجات الطالب العادي لا الطالب ذي صعوبات التعلم. إن من يدعي أن المعلم في الصف العادي لديه القدرة على تطبيق استراتيجيات شاملة وتأخذ بعين الاعتبار جميع قدرات الطلبة في الصف فهو يجانب الحقيقة. تبرير ذلك أن الصف العادي يوجد فيه ألطلبه الموهوبون والطلبة ذوو صعوبات التعلم وغيرهم من الطلبة ذوي الحاجات الخاصة ناهيك عن الخصائص الأخرى لطلبة الصف؛ مثل الخلفية الثقافية للطالب ومستواه الثقافي والاجتماعي وغيرها من الخصائص (Sakarneh, 2014b). قبول فرضية أن المعلم لديه القدرة الشاملة هذا معناه ضمنا أن خصائص هؤلاء الطلبة جميعا خصائص مشتركة بينما واقع الحال هو غير ذلك. لذا من المنطقي والمعقول القول أن الطلبة ذوي صعوبات التعلم لدى بعضهم خصائص تعلميه فريدة ولدى البعض الآخر خصائص يشتركون فيها مع غيرهم من الطلبة (Hallahan, et al., 2005). لذا فان أهمية التدريس الفعال للطلبة ذوي صعوبات التعلم تكمن في معرفة المعلم للحاجات التعليمية الفردية

لكل طالب وتصميم طرائق التدريس بحيث يكون لها معنى لكل المتعلمين في الصف الدراسي. هذا بطبيعة الحال يتطلب زيادة التفاعل بين المعلم والمتعلم، حيث أن الأدب التربوي في هذا المجال أشار وبشكل واضح ودائم إلى أهمية التفاعل ما بين الطالب والمعلم (Good, 2003) (Weinstein & McKown, 1998). هذا التفاعل ينتج عنه معرفة معمقة بالطالب وتحصيله الأكاديمي ومستواه المعرفي والإدراكي وهذا بطبيعة الحال له تطبيقاته فيما يخص الطلبة ذوي صعوبات التعلم (M.D. Clark, 1997). لذا أصبح جليا أن معرفة المعلم بطلبته أمر في غاية الأهمية وشيء أساسي في عملية التعلم والتعليم.

معرفة المعلم بالطلبة:

إن مستوى ونوع المعرفة لدى المعلمين كان وما يزال موضوع اهتمام الكثير من الباحثين التربويين (Freeman, 2002) (Hiebert, Gallimore, & Stigler, 2002) (Putnam & Borko, 2000; Shulman, 2000). هذه الأبحاث وغيرها لخصت أهمية الاستراتيجيات التدريسية لذوي صعوبات التعلم لأنها سلطت الضوء على موضوع أهمية المعرفة المهنية المتخصصة التي يجلبها المعلم إلى الغرفة الصفية (Eisner, 1995; Hiebert et al., 2002; Shulman, 2000). معارف المعلمين هذه تم تصنيفها من قبل الباحثين في أكثر من مجال لكن بعضها أخذ حيزا أكثر من غيره في الأدب التربوي. مثلا معرفة استراتيجيات وأساليب التعليم والمعارف التربوية بشكل عام ومعرفة المعلم لنفسه هذه الأبحاث حازت على اهتمام كثير من الباحثين وأجريت عدة دراسات حول هذه المواضيع (Elbaz, 1991; Leinhardt & Greeno, 1986). بينما قليل من الأبحاث أجريت حول المنهاج وكيفية تطويره وعملية التعلم والتعليم ومعرفة المعلم بالسياق التعليمي (Grossman, 1995). معرفة المعلم بالمتعلم وتطوره ومعرفة عملية التعلم عادة ما ارتبطت بمعرفة المعلمين بنظريات التعلم ومن هذه النظريات نظريات التعلم البنائية ونظريات التعلم الإنسانية حيث إن محور هذه النظريات هو الإنسان بجوانبه الاجتماعية والمعرفية حيث يلعب السلوك الاجتماعي والمعرفة دورا هاما في عملية التعلم حسب هذه النظريات (Sakarneh, 2014a). هذا يعني أن المعلم من خلال معرفته بالسياق أو المحيط داخل الغرفة الصفية يتوقع ما هو سلوك هذه المجموعات الطلابية قبل أن يقوم بالتدريس أو التعليم الفعلي لهؤلاء

الطلبة وهذا ما يؤدي بالمعلم إلى القيام بتقييم غير رسمي لهؤلاء الطلبة وتوقع تفاعلهم داخل الغرفة الصفية. على الرغم من معرفة المعلم بعملية التعلم بشكل عام ومعرفة عامة حول صعوبات التعلم إلا أنه من المهم جدا معرفة السياق التعليمي لهؤلاء الطلبة أي معرفة عملية التعلم لديهم داخل الغرفة الصفية حيث إن ذلك يقود إلى معرفة أكثر دقة بالخصائص التعليمية الفردية لكل طالب من هؤلاء الطلبة. في هذا السياق؛ قام ماير ومارلاند (Mayer & Marland, 1997) بمقابلة خمسة معلمين من المعلمين المتميزين حول معرفتهم بطلبتهم داخل الغرفة الصفية حيث أشارت الدراسة إلى أن هؤلاء المعلمين قاموا بالوصف التفصيلي فيما يخص صفوفهم الدراسية بالإضافة إلى طرائق التدريس التي يقومون بها بشكل مفصل ومعمق حيث أفادوا بهذه المعلومات أثناء المقابلة ومن الذاكرة حيث أجريت المقابلات بعد انتهاء الحصص مباشرة.

تفكير المعلم:

على الرغم من أن تفكير المعلمين حول كيفية قيامهم بعملية التعليم في دراسة ماير و مارلاند (Mayer & Marland, 1997) قد أتاح للباحثين استنتاج بعض جوانب المعرفة لدى المعلمين لكن لم يكن معروفا مدى استخدام المعلمين أو تطبيقهم لهذه المعرفة في الغرفة الصفية. لقد أثبتت أساليب البحث في هذه المجال والتي من خلاله يمكن الوصول إلى عملية الإدراك أو المعرفة لدى المعلمين مثل أساليب الاسترجاع أو الاستذكار المحفزة حيث أنها مفيدة بشكل خاص في استكشاف تفكير المعلمين أثناء تدريسهم في الغرفة الصفية. باستخدام هذه الطريقة، قام ستوف وبالمر (Stough & Palmer, 2003) بالتحقيق في عملية اتخاذ القرار التفاعلي لمعلمين خبراء في التربية الخاصة حيث كانت نتائجهم جاءت مطابقة لنتائج دراسة كل من ماير ومارلاند في أن المعلمين المشاركين في الدراسة لديهم قاعدة معلوماتية ومعرفية كاملة حول الطلبة وأنهم قاموا باستخدام هذه المعرفة في اختيار طرائق التدريس المناسبة، إلا أنهم استخدموا طرق تقييم محددة لكل طالب وليست طرق عالمية معروفة لتقييم الصف أو الحكم على أداء طلبة الصف الدراسي بشكل عام. في دراسة قام بها فوقن وسكام (Vaughn & Schumm, 1996) لمعرفة الإجراءات الفعالة من وجهة نظر المعلمين والطلبة في صفوف الدمج الشامل حيث اختيرت عينات من المدارس الأساسية والثانوية باستخدام الطرق المسحية والمقابلات والملاحظات أشارت نتائج الدراسة إلى أن اعتقاد المعلمين السائد أنهم يولون اهتمام أكبر لاستراتيجيات التدريس الفعالة للصف بشكل كامل

أكثر من التركيز على الحاجات الفردية لمجموعة محددة من الطلبة وفيما يخص الطلبة أشارت النتائج إلى أن الجانب الاجتماعي كان له أثر إيجابي على الطلبة بعكس الجانب الأكاديمي حيث كان هناك تقدم أكاديمي محدود. وفي دراسة قام بها باكر و زقموند (Baker & Zigmond, 1995) حيث اشتملت الدراسة على مسح لمدارس خمس ولايات على مدار يومين واستخدم فيها ملاحظات التدريس الصفي ومقابلات مع الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور والمديرين والإداريين القائمين على هذه المدارس حيث أشارت النتائج بشكل عام إلى أن النتائج الإيجابية لعملية الدمج ذات فائدة بنسبة 50% لصالح الطلبة وأن هذه المدارس بدأت فعليا بتطبيع النموذج الجديد للدمج الشامل. دراسة أخرى أجريت من قبل ميكجينيس وآخرين (McGinnis et al., 1993)، حول طبيعة تفكير المعلم فيما يخص الطلبة ذوي الخلفيات العرقية المتنوعة حيث أجريت الدراسة على معلمين اثنين كدراسة حالة أشارت النتائج إلى أن تفكير المعلمين كان حول ضرورة عدم معاملة الطلبة بناءاً على خلفيتهم العرقية أو قدراتهم كطلبة ذوي حاجات خاصة حيث يجب معاملة كل أفراد الصف بمساواة في عملية الإعداد للدرس والتدريس الفعلي. كذلك في دراسة أخرى قام بها باتيرسون (Paterson, 2000) لمعرفة طبيعة تفكير خمسة معلمين يعملون في مدارس ثانوية تطبق برنامج الدمج الشامل للطلبة ذوي صعوبات التعلم في كل من كندا واستراليا حيث استخدم الباحث ثلاث طرق لجمع البيانات وهي الملاحظة والمقابلة وكتابة الملاحظات الميدانية حيث أشارت النتائج إلى أن معرفة المعلمين الفردية ليس مرده معرفة محددة بمفاهيم صعوبات التعلم بل معرفة عامة بكل طالب في الصف الدراسي وان الإعداد المهني لمعلمي المستقبل يجب أن يتمحور حول أهمية التركيز على فردية كل طالب وعلى أهمية الفروق الفردية عند القيام بعملية التدريس.

بالرغم من كل ذلك لم يتم حتى الآن إجراء دراسات يتم من خلالها استكشاف إدراك معلمي الصفوف العادية فيما يتعلق بمعرفته بطلبتهم في سياق تعليمي يكون فيه وجود الطلبة ذوي صعوبات التعلم حاضرا ودائما مثل الصفوف الأساسية والتي يكون فيها الطلبة ذوي صعوبات التعلم موجودين ضمن سياق تعليمي متنوع القدرات واستكشاف حاجاتهم التعليمية ضمن هذا السياق. على الرغم من أنه في مثل هذه الصفوف الدراسية وخاصة العليا منها مثل الصف الخامس والسادس أساسي عادة ما تكون الفروق الفردية بين الطلبة أكثر وضوحًا وليس من المعروف أيضا كيف ينظر

المعلمون في هذه السياقات التعليمية والتعلمية إلى فردية الطلبة في هذه الصفوف الدراسية. بدون معرفة المعلمين لفردية هؤلاء الطلبة ضمن السياق التعليمي فان ذلك يؤدي إلى استنتاجات مبنية على المعرفة العامة بصعوبات التعلم (Clark, 1997). حيث انه من الممكن أن تستند هذه المعرفة على تجارب تدريسية سابقة أو من خلال التدريب قبل أو أثناء الخدمة والتي ترتبط بمهنة التعليم بشكل خاص؛ لذا من المحتمل أن يقوم المعلم باختيار طرائق وأساليب واستراتيجيات تدريسية قد تكون مناسبة للبعض وقد تكون غير مناسبة للبعض الآخر.

في ضوء ذلك فان الوضع القائم له آثار فيما يتعلق بالتطوير المهني لمعلمي الصفوف العادية؛ إذْ أنه من المعروف أن معظم معلمي الصفوف العادية يؤيدون حق الطلبة ذوي صعوبات التعلم في التعلم في الصفوف العادية إلا أن بعض إذا لم يكن معظم معلمي الصفوف العادية يفتقرون عادة إلى الثقة بقدراتهم الخاصة لتلبية الاحتياجات التعلمية لجميع الطلاب في صفوفهم الدراسية (Baker & Zigmond, 1995). وحيث أن الموارد المالية لبلدان العالم الثالث أو الدول النامية فيما يخص الدمج الشامل تعتبر شحيحة فلا بد في نهاية الأمر أن تقع مسؤولية تعليم هذه الشريحة من الطلبة على عاتق معلمي الصفوف العادية، وبناءاً عليه تبرز حاجة ماسة إلى مزيد من التطوير المهني للمعلمين وخاصة المعلمين المعنيين بعملية الدمج الشامل حيث أن عناصر هذا التطوير والتدريب عادة ما تكون خاصة وضمن مفاهيم وتطبيقات معروفة بحيث تختلف عن سواها من عناصر التطوير والتدريب التربوي العام. هذا ليست هو واقع الحال بعد، حيث أنه ونظرًا لوجود عدد قليل جدًا من الدراسات التي تناولت تفكير معلمي الطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم في الصفوف الأساسية، لا يُعرف إلا القليل حول المتغيرات التي تعمل في هذه السياقات التربوية، وبالتالي لا يعرف الكثير عن كيفية سير الاتجاهات المستقبلية للتعلم المتخصص ضمن هذه السياقات. غير أنه من المعروف أن التمعن في النظر في الإدراكات والمعارف والمعتقدات الحالية للمدرسين أمر حاسم وهام إذا ما أردنا أن يحدث هناك تعلم مستقبلي فعال ويحقق تطلعات التربويين وراسمي السياسات التربوية في هذا المجال (Putnam & Borko, 2000). في هذه الدراسة يحاول الباحث استكشاف كيفية تفكير المعلمين أثناء تدريسهم للطلبة ذوي صعوبات التعلم في الصف العادي والذي يشتمل على قدرات غير متجانسة بحيث يكون جل اهتمام الباحث معرفة طبيعة إدراك ومعرفة المعلمين بطلبتهم أثناء عملية التدريس؛ حيث أنه ومن خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص الأفكار التي قد تسهم في إغناء مجال البحث التربوي والذي يتناول أهمية ودور إدراك

ومعرفة المعلم بالطلبة ذوي صعوبات التعلم والوصول بالمعلمين إلى مستوى تدريسي فعال يساهم في إغناء العملية التعليمية والتعلمية والإسهام في عملية التطوير المهني والتربوي لمعلمي صفوف الدمج الشامل وخاصة في مجال صعوبات التعلم.

لذا تستند الدراسة الحالية إلى ثلاث مسلمات حول تفكير المعلم: أول هذه المسلمات هي أن التدريس عملية معرفية معقدة تحدث في بيئة ديناميكية غير منظمة نسبيا (Leinhardt & Greeno, 1986). المسلمة الثانية هي أن هناك علاقة متبادلة بين أفعال أو تصرفات المعلمين وأفكارهم بحيث أن الأفعال أو التصرفات تسترشد بالأفكار التي تتأثر بدورها بأفعالهم أو تصرفاتهم (Clark & Peterson, 1986) (Freeman, 2002). وأخيرًا أن أفكار المعلمين وأفعالهم أو تصرفاتهم تسهل تعلم الطلبة (Putnam & Borko, 2000). لذلك يمكن اعتبار تفكير المعلم الذي يظهر مدى معرفته بحاجات طلبته الفردية وبفردية كل طالب عاملاً حاسماً ومؤثرا في تطوير أفعاله وطرائقه التدريسية الفعالة.

طريقة البحث:

المعلمون والمعلمات الست المشاركين في الدراسة جميعهم يعملون في المدارس التي تم تعريفها على أنها مدارس يوجد فيها طلاب ذوي صعوبات تعلم لكن لا يوجد فيها غرف مصادر. إن من الجدير ذكره هنا أن هذه المدارس لا يتوفر فيها غرف مصادر وهي مدارس تقع في مناطق بعيدة نسبيا عن مركز العاصمة حيث أن ليست جميع المدارس في المملكة يتوفر فيها غرف مصادر كون هذه التجربة حديثة نسبيا في الأردن ووزارة التربية والتعليم آخذه في التوسع في هذا المجال بحيث تغطي مستقبلا جميع المدارس. شارك في هذه الدراسة ثلاثة معلمين وثلاث معلمات ممن يوجد في غرفهم الصفية طلاب ذوي صعوبات تعلم. تم تعريف وتحديد هؤلاء الطلبة بناءاً على تشخيص وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية التابعة لها ومن قبل أخصائيين في صعوبات التعلم. هذه الصفوف تشتمل على ما عدده طالب إلى ثلاثة طلبة ممن يعانون من صعوبات التعلم. خبرة المعلمين والمعلمات المشاركين في هذه الدراسة تراوحت بين 3 إلى 10 سنة والمواد التي تم تدريسها وملاحظتها هي اللغة العربية والرياضيات. كان من شروط الدراسة أنه على المعلمين والمعلمات الراغبين في المشاركة في الدراسة الوصفية أن يوجد في صفوفهم طلبة ذوي صعوبات تعلم ولديهم

خبرة في تعليمهم وان يكونوا قادرين على التعبير بوضوح عن هذه الخبرة (Van Manen, 1990). لم تحدد خصائص شخصية معينة لأفراد عينة الدراسة لكن ربما أن هؤلاء المعلمين من المعلمين الذين يتميزون بصفه إيجابية عن غيرهم من الذين لم يوافقوا على الاشتراك في الدراسة والجدول (1) يبين تفاصيل أفراد عينة الدراسة حيث يود الباحث التنويه إلى أن أسماء المعلمين والمعلمات والمدارس المذكورين في هذه الدراسة هي أسماء مستعارة وليست حقيقة تماشيا مع أخلاقيات البحث العلمي وبناء على رغبة المشاركين في الدراسة حيث طلب الباحث من كل معلم اختيار الاسم المستعار الذي يود أن يسمى به وكانت على النحو التالي: أحمد، عائشة، علي، فاطمة، مازن، حليمة. كذلك قام الباحث بإعطاء اسم مستعار لكل مدرسة. صحيح أن هنالك محددات لهذه الدراسة من خلال عينتها والتي لا يمكن التعميم من خلالها إلا أن البيانات وطرق جمعها من عينة مختارة وذات مواصفات خاصة تعطي قوة للدراسة وتثري نتائجها (Merriam, 1998). استخدم الباحث عدة طرق لجمع البيانات وهي: ملاحظة الباحث الميدانية والمقابلة شبه المقننة ومقابلات الاستدعاء أو الاستذكار المحفزة، حيث أن هذه التقنيات الثلاث تستخدم منفصلة لكنها تجمع بيانات واحدة مما يعطي زخماً بياناتياً للدراسة ويجعلها متفردة بهذا الأسلوب مما يفيد أخيرا في إعطاء بيانات ثرية وعميقة حول موضوع تفكير المعلمين. هذا النوع من التقنيات يطلق عليه مصطلح طريقة التثليث في جمع البيانات (Denzin & Lincoln, 2000). هذا الأسلوب من شانه أن يثري من عملية جمع البيانات بان يعوض جانب عن جانب آخر في حال وجود ضعف في أداة من أدوات جمع البيانات (Bogdan & Biklen, 1992; Patton, 1990). وقد اشتملت أولى التقنيات الثلاث، وهي الملاحظات الميدانية للباحث، على تسجيل الباحث لملاحظاته حول ما حدث في سياق البحث، بالإضافة إلى تسجيل الانطباعات الذاتية والتفكير والحدس والأفكار. ركزت تقنية جمع البيانات الثانية، المقابلات شبه المقننة، على تجارب المشاركين في التدريس في الصفوف الدراسية والتي بنيت على أساس مبادئهم وخبراتهم تلك (Seidman, 1991). كانت تقنية جمع البيانات الثالث عبارة عن إجراء مقابلة محفزة على استدعاء أو استرجاع المعلومات وتذكرها، وقد طُلب من المشاركين تقديم إفادات استرجاعية عن تفكيرهم خلال عملية التدريس من خلال مشاهدة شريط الفيديو (Shavelson, Webb & Burstein, 1986). حيث أن الأساس المنطقي لهذه التقنية أنه عند وضع المشاركين في الدراسة أمام شريط الفيديو ومشاهدة ما كانوا يقومون به أثناء عملية التدريس قد يحفز أفكارهم ويقومون باستدعاء أكبر قدر ممكن من الأفكار حول كل سلوك كانوا

يقومون به ما من شانه إثراء عملية جمع البيانات وإعطاء وصف تفصيلي عن الموقف الذي حدث فيه السلوك وهو في هذه الحالة عملية التدريس (Bloom, 1954).

قبل إجراء المقابلات التحفيزية، قام الباحث بعدة زيارات تمكن الباحث من خلالها من اكتساب بعض المعرفة بالبيئة التعليمية سواء كان الصف الدراسي أو المدرسة مما أثرى من عملية جمع البيانات. للحصول على وسائل تحفيز الأفكار، تم تصوير حصة لكل مشارك على شريط فيديو. خلال هذه الحصص تم وضع الكاميرا لتصوير عملية التدريس كاملة بحيث لا يظهر المعلم بعملية التصوير، بعد انتهاء الدرس بخمسة دقائق طلب من المعلم مشاهدة شريط الفيديو الخاص بالدرس والتفكير بصوت عال فيما يتعلق بالأفكار التي حدثت خلال ذلك الدرس. كان للمشاركين الحرية في إيقاف الشريط في أي وقت لإبداء تعليقات أكثر تفصيلاً. تم تسجيل جميع التعليقات التي أدلى بها المعلم والباحث خلال هذه المقابلات على شريط صوتي، ثم تم كتابتها كنصوص مفصلة وذلك لاستخدامها كمصدر للبيانات للتحليل اللاحق، تم استخدام هذه النصوص المكتوبة والتي جاءت من خلال المقابلات التحفيزية كبيانات يمكن من خلالها استكشاف طبيعة تفكير المشاركين أثناء التدريس. بعد تحديد الأفكار التي حدثت أثناء الدرس، تم تطوير ووصف بيانات الأفكار على شكل وحدات مرمزة وعلى شكل مسودة تم إرسالها إلى كل مشارك والطلب منه التعليق والتحقق من صحة هذه البيانات المرمزة والخاصة بهم واستخدمت بعد ذلك بيانات المقابلات شبه المقننة لتحديد المبادئ التي كانت تحكم وتقود عملية التدريس، كذلك تم إرسال نسخة من البيانات المحللة إلى كل مشارك للتعليق والتحقق. كانت عملية التحليل متسلسلة ومتكررة مع المقارنة المستمرة للمعلومات بين الثلاث مصادر، اتبع الباحث الأسلوب الاستقرائي في استخراج النتائج ولم يكن هناك متغيرات محددة سلفا بل كانت مفاهيم وأفكار ومواضيع وعناصر جديدة نابعة ووليدة عملية تحليل البيانات من المصادر الثلاثة ومن وجهات نظر متعددة.

جدول (1) تفاصيل عينة الدراسة

اسم المعلم أو المعلمة (أسماء مستعارة)	المدرسة (أسماء مستعارة)	المواد التي تم تدريسها	الصف الدراسي	الخبرة التدريسية
أحمد	مدرسة الأمانة الأساسية للبنين	الرياضيات	السادس ابتدائي	10 سنوات
عائشة	مدرسة الإخلاص الأساسية المختلطة	اللغة عربية	الأول ابتدائي	3 سنوات
علي	مدرسة الحكمة الأساسية للبنين	اللغة عربية	الخامس ابتدائي	7 سنوات
فاطمة	مدرسة العرب الأساسية المختلطة	الرياضيات	الثاني ابتدائي	5 سنوات
مازن	مدرسة الثقة الأساسية للبنين	اللغة عربية	الرابع ابتدائي	6 سنوات
حليمة	مدرسة عمان الأساسية المختلطة	الرياضيات	الثالث ابتدائي	4 سنوات

النتائج:

أفاد المعلمون المشاركون في هذه الدراسة بأن صفوفهم تحتوي على قدرات متنوعة، حيث طلب منهم في هذه الدراسة ومن خلال المقابلة وصف تجربتهم في التدريس في صف متنوع القدرات ووصف كذلك المبادئ التي تحكم وتتحكم في طريقة تدريسهم، حيث أشارت النتائج إلى أن مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة هو مبدأ أساسي من مبادئ طرق تدريسهم حيث أن فردية وتميز كل طالب بحد ذاته وليست معاملة الطالب بأنه جزء من الصف هو كذلك من المبادئ الأساسية التي يعتمدون عليها في تعاملهم مع طلبتهم. هذا يشير إلى أن نظرة المعلمين المشاركين في الدراسة إلى فردية كل طالب من شأنه الاستنتاج بان الصف الدراسي يحوي قدرات متعددة ومجموعات غير

متجانسة لها احتياجات مختلفة، كذلك ذهبوا إلى أبعد من ذلك إلى بعد عاطفي وهو أنهم وصفوا أن إدراك ومعاملة الفرد بهذه الفردية ينعكس إيجابا على الطالب بأن يشعر بهويته ويثبت وجوده كشخص متفرد ومتميز عن غيره وهذا يشير بوضوح إلى أن المعلمين لديهم وعي بمشاعر الطلاب وأحاسيسهم. كذلك من خلال تحليل نتائج المقابلة تبين أن معرفة المعلم بخصائص طلبته بشكل عام ومعرفته بخصائص بعض الطلبة يعكس ما تمت الإشارة إليه سابقا بضرورة التمييز بين معرفة المعلم بكل المتعلمين والتعلم بشكل عام ومعرفة الخصائص التعلمية لبعض المتعلمين في سياق عملية التعليم داخل الغرفة الصفية. تاليا سوف يتم عرض النتائج والتي تم استقراؤها واستنتاجها على شكل أفكار والتي تخص عملية تفكير المعلمين وفق تسلسل من العام إلى الخاص.

التفكير بالطلبة بشكل عام:

من المعروف أن مستوى المعرفة بالطلبة بشكل عام هو مستوى تفكير المعلمين بالخصائص النموذجية للطلبة جميعهم وأن هذه الخصائص متعارف عليها (Grossman, 1995). هذا النوع من التفكير يعكسه تفكير المعلمين بالمعرفة العامة لذوي صعوبات التعلم وخصائصهم بشكل عام والأفكار النمطية حول تطور ذوي صعوبات التعلم. لم يلاحظ هذا النوع من التفكير في هذه الدراسة حيث لم يكشف تحليل أفكار المعلمين عن أية أفكار تتعلق بخصائص المتعلمين بهذا الخصوص حيث أنه من الممكن أن هذه المعرفة بهذه الخصائص قد تم اكتسابها مسبقا من الخبرة أو من فترة الإعداد المهني لهؤلاء المعلمين لذا أصبحت من وجهة نظر المعلمين من المعارف الحتمية والتي لا داعي للحديث عنها وإنها من وجهة نظرهم معروفة.

التفكير بالطلبة ضمن السياق التعليمي:

بينما كان تفكير المعلمين المشاركين في الدراسة يشمل الصف الدراسي كوحدة واحدة، لكنهم في نفس الوقت يقومون بتجزئة هذا التفكير من خلال تركيزهم على الحديث عن الطلبة ذوي صعوبات التعلم كأفراد ذوي حاجات خاصة ضمن السياق التعليمي ككل (Grossman, 1995) وهي الأفكار التي شملت معرفة الطلبة الذين بمجموعهم يشكلون العدد الكلي للصف الدراسي والذين يتلقون التدريس من قبل هؤلاء المعلمين، أي أن المعلمين يفكرون بالصف ككل وبالطلبة بشكل فردي وهذا

يتفق مع ما توصل إليه جوود (Good, 2003) حيث أشار إلى أن المعلمين يفكرون في الصف الدراسي بأكمله وبالطلبة كأفراد.

معرفة بكامل الصف:

إن تفكير المعلمين المشاركين في هذه الدراسة كان دائما حول الصف كوحدة واحدة أو كمجموعة واحدة، إلا أن أحد نتائج هذه الدراسة هو أن هذه الأفكار كانت من نوعين متميزين، بعض المعلمين وصف الطلبة بضمير الغائب (هم) والبعض الآخر وصفهم بضمير المخاطب (أنتم). كان تفكير المعلمين في الحالة الأولى حول الصف ككل وحول مجموعات محددة داخل الصف (ذوي صعوبات التعلم) حيث أشاروا إليهم بضمير (هم) أشار المعلمون باستمرار إلى الصف وإلى المجموعات داخل الصف بشكل أكثر شخصية باعتبارها "هم"، ومعرفتهم بتلك المجموعات، وإن كانت خاصة بتلك المجموعة من الطلاب، كانت ذات طبيعة أكثر عمومية. كانت معرفة المعلمين بالمجموعة ككل، وليس بالأفراد داخل هذه المجموعة. على سبيل المثال، كان تفكير المعلم احمد "أحاول التفكير في الأشياء التي سيفهمونها" في حين أعربت عائشة عن دهشتها عندما بدأت مجموعة من الطلاب العمل في مهمة: "أنا مندهش؛ هم بدئوا هم بدئوا" وفي وقت لاحق، كشفت عن فهم لخصائص تعلم الصف الدراسي كما قالت " ما بدي إياهم يوخذوا وقت طويل بكتابتها، اعرف إنهم بطيئون ". في جانب آخر كان تفكير المعلمة حليمة حيث علقت وقالت حين بدأ درس جديد في الرياضيات، "أراهن أنهم لا يتذكرون الكثير من التفاصيل من بداية الدرس" المعلمة فاطمة فكرت متعجبة، "حسنا، كيف سأربط ذلك وأشرح ذلك بشكل جيد لهم؟!!" ونظرًا لاستجابة الفصل لتفسيره لمفهوم علمي، "اعتقدت أنه كان من الممكن أن يكون من السهل جدا". بالنسبة للمعلمين الأربعة الذين تم الاستشهاد بأقوالهم والتي تعبر عن تفكيرهم كانت الأفكار من هذا النوع شائعة حيث كشفت أفكار المعلمين عن معرفة الطلاب في السياق ولكنها كانت تقتصر على معرفة الطلاب كمجموعة واحدة مستقلة، إذ اعتبرت معرفة الطلبة ذوي صعوبات التعلم معرفة مرتبطة بمعرفة المجموعة أي النظر إليهم من خلال المجموعة، أما فيما يخص استجابة المعلمين اتجاه تصرف الطلبة أو تفاعلهم فكان على سبيل المثال؛("أنا مندهش..."، "اعتقدت أنهم سيكون لديهم ...") وفي عملية اختيار الطريقة التدريسية أو أسلوب التدريس فكان تفكير المعلمين على سبيل المثال ("كيف راح اعمل...؟" " أحاول أفكر في أشياء التي سوف.... ؟") حيث أن هذه بعض

الأمثلة على أن معرفة المعلمين بالصف بشكل عام تعتبر دليلهم في كيفية التعامل وتعليم الطلبة ذوي صعوبات التعلم في الصف العادي.

على النقيض من الأفكار السابقة أو النوع الأول من صيغة المخاطبة (هم)، فان النوع الثاني كما سلف ذكره من صيغة المخاطبة (انتم) يشير ويتحدث عن أفكاره بشكل مباشر وشخصي وأكثر عاطفية حيث يشير المعلم إلى المجموعة بأكملها، حيث كان هذا واضحا لدى تفكير المعلم علي، وهو مدرس لغة عربية ذو خبرة ولديه جوانب أكثر إنسانية وعاطفية وعلى الرغم من أن لديه معرفة بالطلبة كمجموعة إلا أن أفكاره حول المجموعة أو الصف تبدو وكأنها مستمدة من خصائص الطلبة الفردية بما فيهم الطلبة ذوي صعوبات التعلم. أصبح من الواضح أن تفكيره حول الطلبة – فرديًا أو جماعيًا – ينطوي على شعور بالهوية. بالنسبة للمعلم علي أصبح يشير إلى الطلبة بشكل مباشر وبضمير المخاطب وبصفة الضمير الجمعي لا الفردي أو الغائب، "لقد واجهتم وقتًا عصيبًا في التحدث عن المشاعر!".

خلال عملية التدريس، كشفت أفكار علي خلال استجابته وردود فعلة اتجاه الصف كمجموعة مبنية على معرفة شخصية ومهارات أكاديمية: "يا شباب انتم رائعون"، "أنتم على الطريق الصحيح"، حيث أصبح بعض الطلبة مشتتين قال، "يا شباب لا تتركوني الآن!" أيضا كشفت أفكار علي شعور خاص اتجاه الخصائص الإيجابية لجميع طلابه حيث قال "لازم أحكي لهؤلاء الشباب حول نقاط قوتهم". كذلك أشار المعلم مازن إلى مجموعة من الطلبة بان خاطبهم "سمير ومصطفى وسالم بدري على الفرصة....خليكو منتبهين خلينا نكمل الدرس تعرفوا أني أحبكو كثير وأعرف أنكوا جوعانين" في إشارة لقربه لطلابه ومعرفته بهم بشكل جيد ومعززاً سلوكهم بشكل مباشر.

معرفة الطلبة كأفراد:

معظم النتائج كانت تشير إلى معرفة المعلم بالطلبة على شكل مجموعات أي بالصف بشكل كامل كذلك من النتائج المهمة لهذه الدراسة أن معرفة المعلمين بالطلبة تبدو غير مرتبطة أحيانا بفئات الطلاب، مثل الطلاب الذين يعانون من صعوبات التعلم. بدلاً من ذلك، فإن أفكار المعلمين كشفت عن معرفتهم بالطلبة على المستوى الأكاديمي وغير الأكاديمي. ففكر عائشة، "حمزة يثير إعجابي من الممكن أن تحل المسألة يا حمزة!" كشف المعلم أحمد معرفته بالطلاب بشكل فردي من

خلال تنبؤات أفعالهم كما قال، "إذا سألت منصور، ربما سيقول شيئًا غبيًا"، و "أنا يسرني أن لدي هذين الطالبين وسوف يكونان قادرين على التعامل مع حل المسألة أنا أعلم أنهم سيكونون مستعدين". جاءت تنبّؤات مماثلة من معلم آخر ذي خبرة، المعلم علي: "أوه، إنه طالب جيد أيضًا، لذا سيكون لديه القدرة على عملية التلخيص".

كما أظهر المعلمون فهمًا لخصائص الطلاب الفرديين الذين يعانون من صعوبات في التعلم. مثلا كشفت المعلمة حليمة عن عدد من الطالبات اللواتي لديهن صعوبات في التعلم في الأفكار التالية: "أنا أحضر بشكل خاص على شان رولى، لأن لديها ميل لعدم الفهم"، "كوثر لديها وقت عصيب في التركيز"، "أنا سعيد أن أدرس كوثر لأنها لا تشارك عادةً"، و"بتول – كما تعلمون– بتول، لقد صنفوكي في هذه الفئة على أنها ضعيفة حقًا، وكل من رحاب وسوسن على نحو مشابه"، كان تفكير فاطمة في تعليقها على درجة انتباه طالبة صعوبات تعلم "من المحتمل أنها فقدت الانتباه الآن وفي فترة مناقشة موضوع الدرس" حيث تشير إلى وعي بمهارات طالبة معينة تعاني من صعوبات في التعلم فيما يتعلق بالنشاط الحالي لغرفة الصف، كذلك فكر المعلم مازن في إجراءات محددة يمكن أن يستخدمها لتسهيل تعلم الطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم "أنا أقوم بصياغة السؤال بطريقة تمكنهم من تقديم إجابة مناسبة تمامًا"، كانت أمثلة إضافية لمعرفة المعلمين بالحاجات الفردية للطلبة ذوي صعوبات التعلم. هذه الأفكار، بالإضافة إلى إظهار معرفة المعلمين بالطلاب بشكل فردي، تعكس أيضًا الطريقة التي يقوم المعلمون بتعديل توقعاتهم من الطلاب استنادًا إلى معرفتهم بالأداء السابق؛ مثلا تعتقد المعلمة عائشة وتقول تعليقا على أداء إحدى طالباتها "بيجوز ما عملتي منيح مثل الطالبات التانيات لكن بالنسبة إلك كان مجهودك كثير كويس" حيث يعتبر مثالًا آخر على هذا الشكل من التفكير. أن معظم المعلمين الذين شاركو في الدراسة اظهروا شعورا يتجاوز المعرفة الأكاديمية بالطلبة إلى المستوى الشخصي والعاطفي والانفعالي لطلبتهم وشعورهم وأحاسيسهم اتجاههم؛ مثلا: المعلم علي قال" يجب أن اعرف أن محمد يشعر ويدرك أننا كنا لم نضحك عليه وإنما نضحك معه"، كذلك قال المعلم مازن "أنا مش متعجب أن سمير قال شكرا"، المعلمة فاطمة قالت "الطالبة منى موخذه برد ووجهها شاحب رايح أخليها تروح للبيت" وهكذا بقية المعلمين والمعلمات كان لديهم معرفة بالطلبة كأفراد وليست فقط طلبة كبقية طلبة الصف.

مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة الحالية الكشف عن طبيعة تفكير معلمي الصفوف الأساسية التي تشتمل على طلبة ذوي صعوبات تعلم في الأردن، أشارت النتائج وبشكل عام إلى أن المعلمين المشاركين في الدراسة أظهروا مستوى من المعرفة بالطلبة ذوي صعوبات التعلم وبالطلبة الآخرين وبشكل فردي. هذه النتيجة لها علاقة مباشرة بمعضلة شائعة في عملية التعليم وهي أن هناك تعارضاً ما بين الاهتمام بالحاجات الفردية لطلبة الصف وبين الاهتمام بالمجموعة الصفية بشكل عام، حيث يتجلى ذلك في الصف الذي يحوي قدرات متنوعة حيث من الصعب تلبية كل الاحتياجات الخاصة لكل طلبة الصف وخاصة فئة ذوي صعوبات التعلم لأن المعلم يعمل على تلبية حاجات معظم الطلاب وليست فئة قليلة مدمجة بالصف العادي حيث أنه في هذه الدراسة، المعلمين المشاركين كانوا فئة خاصة تختلف عن غيرها من المعلمين من عدة نواحٍ سبق وتم توضيحها حيث انه وعلى الرغم من ذلك فإن الطلبة كانوا يشاركون في مجموعة من المهام التعليمية التي تتراوح بين مناقشات الصف الكاملة من خلال العمل الجماعي الصغير إلى العمل الفردي والعروض التقديمية كذلك أظهر المعلمون المشاركون معرفة بحاجات الطلبة الفردية حيث كان ذلك مبدأ من المبادئ التي تحكم عملية التعليم لديهم وكذلك كانت واضحة في طريقة التعبير عن أفكارهم أثناء عملية التدريس. إذا كان هدف وفلسفة وزارة التربية والتعليم هو أن يستفيد من عملية التعلم أكبر عدد من الطلبة وان يكون مناسباً لكل القدرات ودون تمييز وأن يكون المعلم معد لذلك بما يلبي هدف الإصلاح التربوي؛ إذن أفضل طريقة لتعليم ذوي صعوبات التعلم هي الصف العادي، حيث كان ذلك واضحا من خلال طريقة تفكير المعلمين المشاركين في الدراسة حيث أنهم لم يقوموا بذكر أية تفاصيل حول خصائص الطلبة ذوي صعوبات التعلم حيث اعتبروهم كباقي أفراد الصف بالرغم من معرفتهم الفردية بقدراتهم، ربما يعبر ذلك عن معرفة غير متعمقة بعملية التعلم والمتعلمين (Grossman,1995). يشير الأدب التربوي والذي أجري من قبل باحثين ملاحظين لعملية التعلم والتعليم داخل الصف في هذا المجال إلى أن الاهتمام والانتباه عادة ما يعطى إلى الصف بشكل عام لا إلى الأفراد داخل الصف (Baker & Zigmond, 1995) (Vaughn & Linan-Thompson, 2003). على الرغم من أن الانتباه والاهتمام بالصف بشكل عام وعدم الانتباه وإعطاء اهتمام بالأفراد داخل الصف يثير نوعا من الجدل لكن ما وجد في هذه الدراسة يوحي

بتفسير مختلف. فعلى سبيل المثال، كشفت ملاحظة عملية التدريس لـــدى المعلمين في الحالات الخمس التي وصفها بيكر وزيجمونـــد (Baker & Zigmond, 1995)، اهتمامًا كبيرًا بالصف ككل بدلاً من الطلاب بشكل فردي، بالمقابل، فإن الدراسة الحالية قامت بالتركيز على أفكار المعلم غير الظاهرة بعكس بعض الدراسات السابقة والتي كان جل تركيزها على الأفعال الظاهرة لا على المبادئ التي تقود عملية التدريس وقد أن هذه المبادئ هي جزء من عملية تفكير المعلم حيث كشفت الدراسة الحالية ومن خلال تفكير المعلمين وبنيتهم المعرفية الإدراكية عن أنهم يولون اهتماما ليست لكل الصف فقط بل للحاجات الفردية لكل أفراد الصف مثل المعرفة المعمقة حول خبرات الطلبة وطبيعة شخصياتهم ومهاراتهم والأشياء التي يفضلونها حيث يقوم المعلمون بتكييف طرق تدريســـهم وبشكل مستمر ومنسجم مع هذه المعرفة. من الجدير ذكره أنه لو كان هدف الدراسة الحالية هو ملاحظة ســـلوك المعلم التدريسي داخل الصف لكانت النتائج مطابقة لما توصل وعلق عليه كل من بيكر وزيجموند (Baker & Zigmond, 1995)، في أن المعلمين يتعاملون مع الصف ككل لا بشكل فردي، حيث أن الدراسة الحالية أشارت إلى أن المعلمين المشاركين في الدراسة صحيح كان جل اهتمامهم منصب على الصف بشكل كامل وعلى أفراد ذلك الصف أي الطلبة داخل الصف لكن هذا الاهتمام كان مبنيا على معرفة مسبقة بحاجات الطلبة بشكل عام وعلى معرفتهم بحاجات بعض الطلبة بشكل خاص وفردي. كذلك على الرغم من أنه لم يكن محور الدراسة هو الربط ما بين التفكير والتدريس أو السلوك الصفي التطبيقي أو الفعلي فإن النتائج أشارت إلى أن أفعال المعلم وسلوكه التدريسي وقراراته أثناء إعطاء الحصة وخاصة معاملة الطلبة ذوي صعوبات التعلم ومعرفة حاجاتهم كانت مبنية على طريقة تفكيره ومبادئه التي تقود ذلك حيث التعزيز والتوضيح الإضافي والاهتمام هذا كله كفيل بتسهيل عملية التعلم لدى هؤلاء الطلبة. من خلال مقابلة المعلمين المذكورين في هذه الدراسة والذين أشاروا بضمير "أنتم" عند التحدث حول الأشخاص ذوي صعوبات التعلم فانه يظهر جليا أن المعلم لا يقيم أية حدود بينه وبين الطالب وأنه أقرب إلى الطالب كما سلف ذكره حيث يشعر ويدرك أحاسيس وحاجات طلبته، مع مثل هذا المعلم وغيره تكمن أهمية دمج وتعليم ليست فقط الطلبة ذوي صعوبات التعلم بل الفئات الأخرى من ذوي الحاجات الخاصة. في حين أظهر المعلمون معرفتهم بالصف كمجموعة كاملة، ومعرفة واهتمام بالطـــلاب ذوي الحاجات الخاصة والفردي (Grossman, 1995). كانت النتيجة الأساسية لهذه الدراسة، حيث كانت مؤشر مهم من مؤشرات دمج الطلبة ذوي صعوبات التعلم في الصف العادي،

أيضا أشار المعلمين إلى أن هناك طلبة ذوي صعوبات تعلم لكنهم لا يعاملوهم وكأنهم فئة مفصولة أو معزولة تماما عن بقية الصف بل يعاملوهم كطلبة لهم خصائص فردية كباقي الطلبة في الصف، كذلك وعلى الرغم من إن المعلمين أشاروا إلى الطلبة ذوي صعوبات التعلم ضمن إشارتهم للمبادئ التي تحكم طريقة تعليمهم إلى أنهم مع بداية التدريس كانوا يعاملوهم على أساس احتياجاتهم الفردية الأخرى وضمن السياق التعليمي أي التركيز على شخصية الطالب بجميع جوانبها وليست الجانب الأكاديمي فقط. كذلك إحدى الطرق التي كشف بها المشاركون عن معرفتهم بالطلاب بشكل فردي كانت من خلال التنبؤ بأفعالهم أو أفكارهم، مثل "ربما". . "و" سوف يفعلون. . . " إن إجراء تنبؤات حول الأحداث المستقبلية، مثل تلك التي تم وصفها، تشـــير إلى وجود وعي بالســـمات السياقية المختلفة لطلبة الصف؛ كفرضيات ومخططات مستقبلية حول أداء الطلـــبة ضمن بيئة التعلـــم والتعليم (Shavelson et al., 1986) (Hiebert et al., 2002). إن معرفة خصائص الطلبة وتوقع تصرفاتهم وأفكارهم كانت من الخصائص التي ميزت تفكير المعلمين في هذه الدراسة وخاصة المعلمين الأكثر خبرة وذلك يتسق مع ما توصل إليه باحثون آخـــرون في الأدب التربوي (Mayer & Marland, 1997) (Stough & Palmer, 2003) بأن المعلمين الأكثر خبرة لديهم قدرة على توقع أداء وتفكير طلبتهم بعكس المعلمين المبتدئين.

تضمينات وتوصيات الدراسة:

هناك عدة تضمينات وتوصيات للدراسة الحالية؛ إن غياب عناصر التفكير الأساسية لدى المعلم حول خصائص الطلبة ذوي صعوبات التعلم ضمن الصف العادي من شانه أن يوثر في عملية إعداد المعلم قبل وأثناء الخدمة وعلى عملية التدريس بشكل خاص، إن التركيز يجب أن ينصب ليست فقط على تسمية فئات ذوي الحاجات الخاصة وإنما زيادة المعرفة بخصائص الطلبة ذوي صعوبات التعلم واستراتيجيات تدريسهم ضمن الصف العادي وزيادة معرفة معلمي المرحلة الأساسية بطرق التدريس وتضمين ذلك في كل مراحل تدريبهم (Ungerleider, 1993) وتكوين اتجاهات إيجابية وحديثة حيال تعليم هؤلاء الطلبة ضمن الصف العادي وبناء معرفة أكثر تخصصية فيما يخص الطلبة ذوي الحاجات الخاصة وحاجاتهم التعلمية الفردية وخاصة في مرحلة الإعداد المهني ما قبل الخدمة (Peterson & Beloin, 1998). كذلك يجب تعزيز المعرفة العملية والتطبيقية

لدى المعلمين (Hiebert et al., 2002) معززة بمعرفة المعلم حول خصائص طلبته. إن معرفة المعلم بطلبته كأفراد ذوي حاجات خاصة وفردية ليست كافي فلا بد من معرفة معمقة بأساليب واستراتيجيات التدريس الفعال الذي يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الخاصة والفردية لكل الطلبة. إن تفكير المعلم بطلبته سواء أكانوا يعانون من صعوبات تعلم أم لا كانت من نتائج دراسة ماير ومارلاند (Mayer & Marland, 1997) وستوف وبالمر (Stough & Palmer, 2003) حيث وجد هذين الآخرين أن معلمي التربية الخاصة المميزين لم يكونوا مميزين لأنهم استخدموا استراتيجيات تدريسية فقط لكنهم كانون متميزين لأنه كان لديهم معرفة معمقة بطلبتهم وبحاجاتهم الفردية والتي بنوا على أساسها طرق تدريسهم، كذلك بالنسبة لدراسة ماير ومارلاند في تلخيصهم أشارا إلى أن المعلم الفعال هو المعلم الذي لدية معرفة تفصيلية حول طلبته. لذلك فان اخذ موضوع تفكير المعلمين بعين الاعتبار أثناء التدريس له جوانب إيجابية وتطبيقية كثيرة إذا ما أردنا لعملية الدمج الأكاديمي والاجتماعي للطلبة ذوي صعوبات التعلم أن تنجح، لذا من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أن عملية التعلم والتعليم تحدث بشكل فعال إذا توافر الشرطان الآتيان: الشرط الأول هو أن مفهومي تفكير المعلم وتدريسه الفعلي مفهومان مترابطان ومتلازمان ويجب عدم الفصل بينهم أي أن الفعل هو مكمل للقول والعكس صحيح، أما الشرط الثاني فهو أن التعلم الجديد يحدث بشكل فعال إذا بني على اعتقاد الشخص وعلى تعلمه السابق (Putnam & Borko, 2000). وبما أن التطور المهني للمعلم يبنى على أساس من المعرفة السابقة بطلبته لذا يصبح من الضروري بناء برامج تربوية تلبي الحاجات التربوي لكل المتعلمين داخل الغرفة الصفية.

Reference:

Al-Dababneh, K. (2016). Degree of Parents' Satisfaction About the Level of Educational Services Provided to Children with Learning Disabilities in Resource Rooms within the Mainstreaming Program in Jordan and Factors Influencing Their Satisfaction. *Jordanian Journal of Educational Sciences*, 12 (2), 269-286.

Baerat, M & Zerikat, E. (2012). Parents' Satisfaction of Integrating their Children with Learning Disabilities in Regular Schools. *Journal of the Federation of Arab Universities for Education and Psychology*, 10 (3), 229-250.

Baker, J. & Zigmond, N. (1995). The meaning and practice of inclusion for students with learning disabilities: Themes and implications from five cases. *The Journal of Special Education, 29*, 163–180.

Bloom, B. (1954). The thought processes of students in discussions. In S. J. French (Ed.), *Accent on teaching: Experiments in general education* (pp. 23–46). New York: Harper.

Bogdan, R. & Biklen, S. K. (1992). *Qualitative research for education: An introduction to theory and methods* (2nd Ed.). Needham Heights, MA: Allyn & Bacon.

Clark, C. & Peterson, P. (1986). Teachers' thought processes. In M. C. Wittrock (Ed.), *Handbook of research on teaching* (3rd ed., pp. 255–296). New York: Macmillan.

Clark, M. (1997). Teacher response to learning disability: A test of attributional principles. *Journal of Learning Disabilities, 30*, 69–79.

Denzin, N. & Lincoln, Y. (Eds.). (2000). *Handbook of qualitative research* (2nd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage.

Eisner, E. (1995). Preparing teachers for schools of the 21st century. *Peabody Journal of Education, 70* (3), 99–111.

Elbaz, F. (1991). Research on teachers' knowledge: The evolution of a discourse. *Journal of Curriculum Studies, 23* (1), 1–19.

Freeman, D. (2002). The hidden side of the work: Teacher knowledge and learning to teach. A perspective from North American educational research on teacher education in English language teaching. *Language Teaching, 35,* 1–13.

Good, (2003). *Looking in classrooms* (9th Ed.). Boston: Pearson Education.

Grossman, P. (1995). Teachers' knowledge. In L. W. Anderson (Ed.), *International encyclopedia of teaching and teacher education* (2nd ed., pp. 20 –24). New York: Pergamon.

Hallahan, D., Lloyd, J., Kauffman, J., Weiss, M. & Martinez, E. (2005). *Learning disabilities* (3rd ed.). Boston: Allyn & Bacon.

Hamill, L. Jantzen, A. & Bargerhuff, M. (1999). Analysis of effective educator competencies in inclusive environments. *Action in Teacher Education, 21* (3), 21–37.

Hiebert, J., Gallimore, R., & Stigler, J. (2002). A knowledge base for the teaching profession: What would it look like and how can we get one? *Educational Researcher, 31* (5), 3–15.

Kamil, (1983). Learning and Behavior Organization. Modern National Library, Tanta, Egypt.

Khassawneh, M. (2013). The Level of Educational Services in the Resource Rooms for Students with Learning Disabilities at the Basic Stage in Irbid City from the Parents' Point of View. *Journal of Al - Quds Open University for Research and Studies,* 31(1), 51-76.

Leinhardt, G. & Greeno, J. (1986). The cognitive skill of teaching. *Journal of Educational Psychology, 78,* 75–95.

Lerner, J. (2002). Learning disabilities: Theories, diagnosis, and teaching strategies (8th Ed.). Boston: Houghton-Mifflin.

Mayer, D. & Marland, P. (1997). Teachers' knowledge of students: A significant domain of practical knowledge? *Asia-Pacific Journal of Teacher Education, 25* (1), 17–34.

McGinnis, J., Yeany, R., Best, & Sell, C. (1993). Science teacher decision-making in classrooms with cultural diversity: a case study analysis. Paper presented at the Annual Meeting of the National Association for Research in Science Teaching, Atlanta, GA. (ERIC Document Reproduction Service No. ED 360 184).

Merriam, S. (1998). *Qualitative research and case study applications in education* (2nd Ed.). San Francisco: Jossey-Bass.

Ministry of Education. (1988). *The First National Education Reform Conference*. Teacher's Journal, 29 (3,4) , Amman, Jordan: Ministry of Education.

Paterson, D. (2000). *Teaching in inclusive classrooms in secondary schools: A study of teachers' inflight thinking.* Unpublished doctoral dissertation, University of Alberta, Edmonton, Canada.

Patton, M. (1990). *Qualitative evaluation and research methods* (2nd Ed.). Newbury Park, CA: Sage.

Peterson, M. & Beloin, K. (1998). Teaching the inclusive teacher: Restructuring the mainstreaming course in teacher education. *Teacher Education and Special Education, 21*, 306–318.

Putnam, R. & Borko, H. (2000). What do new views of knowledge and thinking have to say about research on teacher learning? *Educational Researcher, 29* (1), 4–15.

Sakarneh, M. (2014a). Quality Teaching: The Perspectives of the Jordanian Inclusive Primary School Stakeholders and the Ministry of Education. International *Journal of Psychological Studies*, 6, (4), 26-40.

Sakarneh, M. (2014b). Quality Teaching Practices in the Jordanian Inclusive Primary Classrooms. Asian Social Science, 10, (19), 113-123.

Sakarneh, M. (2015). Articulation of Quality Teaching: A Comparative Study. *Journal of Education and Training Studies*, (3), 1, 7-20.

Sakarneh, M., Paterson, D. & Minichiello, V. (2016). The Applicability of the NSW Quality Teaching Model to the Jordanian Primary School Context. Dirasat: Educational Sciences, 43(4), 1773-1789.

Schumm, J. & Vaughn, S. (1995). Getting ready for inclusion: is the stage set? Learning Disabilities Research and Practice. 10 (3), 169-179.

Seidman, I. (1991). *Interviewing as qualitative research: A guide for researchers in education and the social sciences.* New York: Teachers College Press.

Shavelson, R. Webb, N. & Burstein, L. (1986). Measurement of teaching. In M. C. Wittrock (Ed.), *Handbook of research on teaching* (3rd ed., pp. 50–91). New York: Macmillan.

Shulman, L. (2000). Domain expertise and pedagogical knowledge. *Journal of Applied Developmental Psychology, 21,* 129 – 135.

Stough, M. & Palmer, D. (2003). Special thinking in special settings: A qualitative study of expert special educators. *The Journal of Special Education, 36*, 206 –222.

Ungerleider, C. (1993). Why change (hardly ever) happens. In E. Riecken & D. Court (Eds.), *Dilemmas in educational change* (pp. 93–106). Calgary, Canada: Detselig.

Van Manen, M. (1990). *Researching lived experience.* London, ON, Canada: Althouse Press.

Vaughn, S. & Linan-Thompson, S. (2003). What is special about special education for students with learning disabilities? *The Journal of Special Education, 37*, 140– 147.

Vaughn, S. & Schumm, J. (1996). Classroom ecologies: Classroom interactions and implications for inclusion of students with learning disabilities. In D. L.Speece & B. K. Keogh (Eds.), Research on classroom ecologies: Implications for inclusion of children with learning: disabilities. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, Inc.

Weinstein, R. & McKown, C. (1998). Expectancy effects in "context": Listening to the voices of students and teachers. In J. Brophy (Ed.), *Advances in research on teaching: Expectations in the classroom* (Vol. 7, pp. 215–242). Greenwich, CT: JAI Press.

العلاقة بين التعلّم المنظّم ذاتياً والبيئة الصفيّة لدى الطلبة المراهقين

معاوية محمود أبو غزال *
آمال محمد علي النوال

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين التعلّم المنظّم ذاتياً، والبيئة الصفيّة لدى الطلبة المراهقين، وفيما إذا كانت هناك فروق دالة في التعلّم المنظّم ذاتياً، والبيئة الصفيّة تعزى لمتغيري (الجنس والصف)، تكّونت عينة الدراسة من (631) طالباً وطالبةً (319 ذكور، 312 إناث) في الصفوف السابع والتاسع والحادي عشر، في محافظة إربد، وقد تم اختيارهم بطريقة العينة المتيسرة. كشفت نتائج الدراسة عن فروق دالة إحصائياً في مستوى التعلّم المنظّم ذاتياً الكلي، ومستوى البيئة الصفيّة الكلي، تعزى لمتغير الصف بين الصف السابع، والصف الحادي عشر، ولصالح الصف السابع، كما كشفت نتائج الدراسة عن فروق دالة في أبعاد التعلّم المنظّم ذاتياً (بعد وضع الأهداف والتخطيط)، تعزى لمتغير الجنس، ولصالح الإناث، وفروق دالة في أبعاد (التوسعة، ووضع الأهداف والتخطيط، والمراقبة والتقييم الذاتي، وطلب المساعدة، وضبط البيئة، وتنظيم الجهد)، لصالح الصف السابع، مقارنة مع الصف الحادي عشر. كما كشفت نتائج الدراسة عن فروق دالة في أبعاد (النظام ومشاركة الطلبة، ومشاركة المعلم، ودعم المعلم) لصالح الصف السابع، مقارنة مع الصف الأول الثانوي، كما كشفت نتائج الدراسة عن علاقة موجبة دالة إحصائياً بين التعلّم المنظّم ذاتياً، والبيئة الصفيّة ككل وأبعادها الفرعية، وكان دعم المعلم أقوى أبعاد البيئة الصفية ارتباطًا بالتعلّم المنظّم ذاتياً. وقد نوقشت نتائج الدراسة وتم تقديم عددًا من التوصيات منها: ضرورة اهتمام المعلم بجميع أبعاد البيئة الصفية، وتشجيع الطلبة الذكور على استخدام استراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً.

الكلمات الدالة: التعلّم المنظّم ذاتياً، البيئة الصفيّة، الطلبة المراهقون.

---

* قسم علم النفس الإرشادي والتربوي، كلية التربية، جامعة اليرموك.

تاريخ تقديم البحث: 20 /12 /2017 م. تاريخ قبول البحث: 16 /10/2018 م .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019 م.

The Relationship between Self-Regulated Learning and Classroom Environment among Adolescent Students

Moawiah Mahmoud Abu Ghazal

Amal Mohammed Ali Alnawal

Abstract

The purpose of this study was identifying the relationship between self-regulated learning and classroom environment among adolescent students and whether there are significant differences in self-regulated learning and classroom environment attributed to subjects sex and grade level. The study sample consisted of (631) students (312 females, 319 males) in the seventh, ninth and eleventh grade Levels at Iirbid Governorate.

Results have showed statistically significant differences in total classroom environment, and self-regulated learning as a whole, by grade variable, between seventh and eleventh grades, in favor of seventh grade. Also results have shown statistically significant differences in (goal setting) dimeinsion by sex variable in favor of female students. Further, result has shown statistically significant differences in self-regulated learning dimensions (elaboration, goal setting and planning, self-evaluation monitoring, help seeking, adjust the environment, and effort regulation) by grade variable between seventh and eleventh grades in favor of seventh grade .

Also, results have showen significant differences in (order, student's involvement, teacher involevement, and teacher support) dimensions in favor of seventh grade compared with first secondary grade.

Finally results have showen positive and statistically significant relationship between (self- regulated learning) and (classroom environment dimensions and total score), where teacher support as classroom environment dimension was highly correlated with self-regulated learning. The results were discussed and a number of recommendations were suggested such as teacher should pay attention to all dimensions of the classroom environment, and encourage male students to use self-regulated learning strategies .

Keywords: Self-regulated Learning, Classroom Environment, Adolescent Students.

مقدمة:

يجمع أنصار النظرية الاجتماعية المعرفية وعلماء النفس المعرفي على أنه إذا أردت أن تكون متعلماً متفوقاً وذا فعالية مرتفعة يجب عليك الانهماك في بعض من النشاطات المنظّمة ذاتياً والتي لا تقتصر على تنظيم السلوك فحسب، بل تتعداها لتشمل التنظيم الذاتي للعمليات المعرفية، وأن تمتلك وعياً بما تود تعلمه وكيفية تعلمه وحاجتك إلى معارف ومهارات؛ والتي سيترتب عليها ازدياد احتمالات نجاحك الأكاديمي، واكتساب المهارات المطلوبة لتكون متعلماً مدى الحياة، وبمعنى آخر متعلم منظم ذاتياً، وبلا شك أن تحقيق هذه الغاية التربوية سيكون صعب المنال؛ إذا لم تتوافر للطالب بيئة صفية فعّالة تضمن له شعوراً بالتقبل والاحترام والانتماء والسيطرة، وتخطيط نشاطاته التعلمية بما يكفل له الانهماك المستمر في هذه النشاطات.

يعرّف التعلّم المنظّم ذاتياً بأنه العملية التي يقوم الطالب من خلالها بتفعيل السلوكات والمعارف والانفعالات الموجهة بشكل منتظم نحو تحقيق أهداف التعلم والمحافظة عليها (Schunk, 2012). ويعرّفه بنترش (Pintrich, 2000) بأنه عملية نشطة وبناءة يحدد من خلالها الفرد أهدافه التعليمية، وينظم معرفته ودافعيته وسلوكه، ويكون فيها موجهاً من قبل أهدافه والمظاهر السياقية المحيطة به.

ويعتقد علماء النفس التربوي بأهمية التأكيد على التعلّم المنظّم ذاتياً داخل الغرفة الصفيّة، بغية تحسين تعلم الطلبة وتزويدهم بأدوات لتعليم أنفسهم خلال مواقف حياتهم المختلفة. وقد دعمت نتائج الأبحاث هذه الفكرة، إذ أن الطلبة ذوي التحصيل الأكاديمي المرتفع أكثر احتمالاً لأن يكونوا متعلمين منظمين ذاتياً، مقارنة بنظرائهم ذوي التحصيل الأكاديمي المنخفض (Ergen & Kanadli, 2017). وبشكل أكثر تحديداً فإن الطلبة ذوي التحصيل المرتفع بإمكانهم تأسيس أهداف تعلم محددة بشكل جيد، وأكثر استخداماً لاستراتيجيات التعلم الفعّالة، وهم أفضل في مراقبة تعلمهم وتقييم تقدمهم بشكل منتظم نحو أهداف التعلم أكثر من نظرائهم ذوي التحصيل المتدني (Zimmerman, 2006) (Boekaerts, 2006; Schunk, 2012).

ثمة نماذج مختلفة لمكونات التعلّم المنظّم ذاتياً منها نموذج بنترش وديجروت (Pintrich & De Groot, 1990) والذي يعتقد بوجود أربعة أبعاد للتعلم المنظم ذاتياً هي: الاستراتيجيات المعرفية والتي ترتبط بالسلوكات والعمليات المعرفية التي يحددها الطالب خلال مهمة التعلم لإكمال المهمة أو إنجاز هدف يتعلق بموضوع أكاديمي معين، وتشتمل على التسميع والتوسعة

والاستراتيجيات التنظيمية. أما الاستراتيجيات الماوراء معرفية فتتضمن التنبؤ والتخطيط والمراقبة والتقييم والتي تساعد الفرد على ضبط عملياته المعرفية وتنظيمها. أما استراتيجيات إدارة المصادر فتتضمن ضبط وتنظيم كل من الوقت وبيئة التعلم والجهد والتعاون مع الأقران وطلب المساعدة (Pintrich, 2000)، أما الاستراتيجيات الدافعية فتتضمن القيم الداخلية والفاعلية الذاتية وقلق الاختبار (Pintrich & De Groot, 1990).

وطور زيمرمان (Zimmerman, 2002) نموذجاً لتوضيح مراحل وفئات دورة التنظيم الذاتي اشتمل على: مرحلة التفكير أو التخطيط المسبق Forethought phase ويتضمن تحليل المهمة، والمعتقدات الذاتية. ويشير تحليل المهمة إلى وضع الأهداف والخطة الاستراتيجية لإنجاز هذه الأهداف، أما المعتقدات الذاتية فيقصد بها اعتقاد الطالب بقدرته على إنجاز أو تنفيذ هذه الخطة وهو ما يسمى بالفاعلية الذاتية (Moreno, 2010).

وتشتمل المرحلة الثانية وهي مرحلة الأداء Performance Phase على ضبط الذات، ومراقبة الذات، إذ يركز المتعلم في هذه المرحلة على المهمة، ويطبق مجموعة من الاستراتيجيات التي تم تحديدها أو التخطيط لها في مرحلة التفكير المسبق، ويراقب تقدمه Self- monitoring باستخدام التدوين الذاتي (الاحتفاظ بسجلات).

وأخيراً مرحلة الشروط المفروضة ذاتياً Self imposed contingency، فبعد أن يقيم الطلبة ذاتياً أدائهم، يستنتجون ما إذا أنهم قاموا بعمل جيد لإنجاز الأهداف التي أسست في المرحلة الأولى، في مثل هذه الحالة بإمكانهم فرض شروط إيجابية على الذات (مكافئة)، أو أن النتيجة غير مثالية وتحتاج إلى تحسين، وفي مثل هذه الحالة يبدو من الضروري تعديل الخطة الاستراتيجية الأصلية، وقد يفرض على نفسه شرطاً سلبياً (العقاب)، وقد يحتاج إلى جدولة لزيادة وقت الدراسة بعد إدراكه أن المادة المراد تعلمها أكثر تعقيداً مما هو متوقع، وقد يقرر إلغاء الخطة للتعويض عن الوقت الضائع (Zimmerman, 2002).

وتجدر الإشارة إلى تناقص نتائج الدراسات السابقة التي تناولت الفروق بين الجنسين في التعلم المنظم ذاتياً، إذ تفوقت الإناث على الذكور في بعض أبعاد التعلّم المنظّم ذاتياً مثل تحديد الأهداف والتخطيط (Zimmerman & Pons, 1990) والاستراتجيات المعرفية (Wolters & Pintrich, 1998) والتعلّم المنظّم ذاتياً عموماً (Ibrahim,1996)، بينما كشفت

نتائج دراسة أخرى عن تفوق الذكور على الإناث في جميع أبعاد المتعلم المنظم ذاتياً (Babkhani, 2014)، كما يبدو أن الطلبة المراهقين في الصفوف الأدنى، أكثر استخداماً لاستراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً مقارنة بالمراهقين في الصفوف الأعلى (Lee, Yin & Zhang, 2009) (Zimmerman & Pons, 1990).

وعندما يكون الطلبة متعلمين ذاتياً فإنهم يضعون لأنفسهم أهدافاً عالية المستوى، ويتعلمون بفعالية أكبر ويحققون مستوى تحصيل مرتفع (Bronson, 2000)، لكن لسوء الحظ يكتسب قلة من الطلبة مستوى مرتفع من التعلّم المنظّم ذاتياً؛ ويعزى ذلك جزئياً إلى الممارسات التدريسية التقليدية والبيئة الصفيّة التي لا تعمل على تعزيز هذا النوع من التعلم (Zimmerman & Bandura, 1994). ولتعلم مهارات التعلم المنظم ذاتياً ينبغي توافر بيئة صفية آمنة تشجع شعور الطالب بالاستقلالية والمشاركة والتعاون (Young, 2005).

تعرف البيئة الصفيّة بأنها الجو السائد داخل الغرفة الصفيّة المتمثل في العلاقات الاجتماعية السوية والمناخ النفسي الاجتماعي الذي يشترك في قيادته كل من المعلم والطلبة، ويتسم بالمودة والتقبل والاطمئنان (Adas,1996).

وتشير رايان وباتريك (Ryan & Patrick, 2001) إلى خمسة أبعاد للبيئة الصفيّة الاجتماعية هي: بعد دعم المعلم: ويشير إلى مدى اعتقاد الطلبة بأن معلميهم مهتمون بهم وبتشكيل العلاقات الشخصية معهم ومدى ما يوفرونه لهم من دعم أكاديمي وانفعالي، وبُعد دعم الأقران ويقصد به تقدير الطلبة لبعضهم ولمساهماتهم في الصف ودعمهم لبعضهم أكاديمياً. أما بعد تعزيز التفاعل المركز على المهمة فيقصد به السماح للطلبة وتشجيعهم على التفاعل مع الطلبة بعضهم البعض خلال الأنشطة الأكاديمية، ويتضمن التفاعل مشاركة الطلبة أفكارهم أثناء المهام الأكاديمية، أو العمل معاً في أنشطة المجموعات الصغيرة، وطلب العون والمساعدة أثناء المهام الفردية. أما بُعد الاحترام المتبادل: فيشير إلى عدم سماح المعلم للطلبة بأن يسخروا من بعضهم البعض. وأخيراً بعد تشجيع المعلم لأهداف الأداء: ويعني تركيز المعلم على إثارة المنافسة بين الطلبة من خلال المقارنة في الأداء بناءاً على القدرة.

ويرى لي وفرانسس، وهين واه (Lee, Frances, & Hin Wah, 2003)، أن للبيئة الصفيّة الاجتماعية الإيجابية أربعة أبعاد هي: بُعد التعاون، وبعد مشاركة المعلم، وبعد النظام والمشاركة، وبعد دعم المعلم.

ولإيجاد بيئة صفية فعّالة يتوجب على المعلمين القيام ببعض الإجراءات منها: إظهار التقبل والاحترام للطلبة مما يرتقي بدافعية القراءة لديهم (Khodair &Abu Gazal, 2016) ويزيد من فعاليتهم الذاتية واحتمالية طلبهم للمساعدة عندما يحتاجونها (Osterman, 2000) (Ryan & Patrick, 2001; Ormrod, 2003).

ومن الإجراءات الأخرى منح الطلبة الإحساس بالسيطرة والتحكم بمنحهم الفرصة لإكمال وظائفهم بنجاح وبالحد الأدنى من التوجيه، وتزويدهم بفرض لصنع خيارات حول كيفية إكمالهم لواجباتهم، وكيفية قضاء بعض من الوقت داخل الغرفة الصفيّة؛ وهذا الأمر بالطبع من شأنه أن يرتقي بالتعلّم المنظّم ذاتياً لدى الطلبة (Ormrod, 2003).

أما الإحساس بالتشارك فله دور حاسم، إذ أن البيئة الصفيّة التنافسية عموماً آثار عكسية، إذا يزداد احتمالات تبني الطلبة للأهداف الأدائية على حساب الأهداف الاتقانية (Ryan & Patrik, 2001).

ومن الجدير بالذكر أنه كلما تعاون الطلبة مع بعضهم البعض؛ ازدادت فرص إتقانهم للمهمات الأكاديمية، والانهماك بها، وتقوية علاقاتهم بأقرانهم؛ والتي بدورها تلعب دوراً حاسماً في نموهم الاجتماعي ودافعيتهم للتعلم والإنجاز، ويشعرون بتقبل واحترام أقرانهم، وتقل مخاوفهم حول سخرية أقرانهم في حال ارتكبوا الأخطاء أو التمسوا المساعدة (Osterman, 2000) (Ryan & Patrik, 2001).

ومن الإجراءات الأخرى المهمة وضع الحدود، فالغرفة الصفيّة التي تحتاج للتوجيهات الإرشادية المتعلقة بالسلوك الملائم هي عرضه للفوضى ولا تكون منتجة (Ormrod, 2003).

وأخيراً لابد من تخطيط أنشطة تضمن انهماك الطلبة في المهمات الأكاديمية من خلال التأكد من اندماج الطلبة بشكل مستمر في المهمات الأكاديمية، واختيار مهمات ملائمة لمستواهم الأكاديمي (Ormrod, 2008).

ويبدو أن هنالك فروقاً في إدراك الطلبة للبيئة الصفيّة وفقاً لمتغيري الجنس والصف، إذ تدرك الإناث دعم المعلم بشكل أعلى مما هو لدى الذكور، بينما يدرك الذكور دعم الأقران أعلى مما هو لدى الإناث (Gherasiam et al., 2012)، كما أن بعدي التوجه نحو المهمة والعلاقة بين الأقران كانا أعلى لدى الذكور (Momany & Nawafleh, 2014)، وتناقضت نتائج الدراسات فيما يخص المناخ الصفي الكلي إذ كانت الفروق لصالح الإناث (Muhtasseb, 2005م-)، بينما كانت لصالح الذكور (Momany & Nawafleh, 2014). كما أن المراهقين في الصفوف الدراسية الأدنى أكثر إدراكاً لأبعاد البيئة الصفيّة كالتعاون مع الزملاء ومشاركة المعلم ودعمه، مقارنة بالطلبة المراهقين في الصفوف الأعلى (Lee et al., 2009).

ونظراً للدور المركزي، الذي تؤديه البيئة الصفيّة الفعّالة في تعلم الطلبة أجري العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التعلّم المنظّم ذاتياً والبيئة الصفيّة، منها دراسة يونج (Young, 2005)التي هدفت إلى الكشف عن الآثار المباشرة وغير المباشرة للبيئة الصفيّة في سلوكات التعلّم المنظّم ذاتياً، وتكونت عينة الدراسة من (257) من الطلبة الجامعيين في أمريكا، (131) ذكور، و(126) إناث. أظهرت النتائج أن البيئة الصفيّة تؤثر بطريقة غير مباشرة في استخدام الطلبة لاستراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً من خلال المكونات الدافعية (توجهات الأهداف والدافعية الداخلية، والكفاءة المدركة).

وأجرى لي، ورفاقه (Lee et al., 2009) دراسة في هونغ كونغ هدفت الى معرفة أثر المناخ الصفي على دافعية الطلبة والتعلّم المنظّم ذاتياً، وتكونت عينة الدراسة من (1955) طالباً وطالبةً من طلبة الصفوف من السابع وحتى التاسع تم اختيارهم عشوائياً في عدد من المدارس. وكشفت النتائج عن علاقة موجبة متوسطة القوة بين بعدي دعم المعلم ومشاركته وبين استخدام الطلبة لاستراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً، بينما ارتبط بُعد النظام ومشاركة الطلبة بعلاقة موجبة وضعيفة مع استراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً، ولم يرتبط بُعد التعاون بعلاقة دالة باستراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً.

وأجرى ليوتوايلر وميركي (Leutwyler & Merki, 2009) دراسة في سويسرا، هدفت الى معرفة العلاقة بين تصورات الطلبة حول المناخ المدرسي وبين أبعاد المعرفة وما وراء المعرفة والدافعية الذاتية للتعلم المُنظم ذاتياً. تكونت عينة الدراسة من (434) طالباً وطالبةً من طلبة الصف العاشر إلى الصف الثاني عشر تم اختيارهم عشوائياً. أشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة دالة

احصائياً بين تصورات الطلبة حول المناخ المدرسي وبين مجالات الدافعية الذاتية واستخدام إستراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً.

وأجرى سنغر وغونغورين (Sungur & Güngören, 2009) دراسة في تركيا هدفت إلى معرفة العلاقة بين تصورات البيئة الصفيّة (المهام المحفزة ودعم الاستقلالية والتقويم المستند على الإتقان وليس على الدرجات) والتعلّم المنظّم ذاتياً، والإنجاز الأكاديمي، وتكونت عينة الدراسة من (900) طالباً وطالبة، (464) ذكور، و(436) والإناث، من طلبة الصفوف من السادس، وحتى الثامن، تم اختيارهم عشوائياً من (5) مدارس في تركيا. أشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً بين تصورات البيئة الصفيّة وكل من المعتقدات الدافعية، وتوجهات الأهداف، واستخدام إستراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً، وأن معتقدات الدافعية، وتوجهات الأهداف تتوسط العلاقة بين البيئة الصفيّة والإنجاز الأكاديمي.

قام خارازيا وكاريشكي (Kharrazia & Kareshki, 2010) بدراسة في إيران، هدفت إلى معرفة العلاقة بين تصورات طلبة المرحلة الثانوية حول المناخ الصفي (إثارة التحدي والاستمتاع بالتعلم) وعلاقته بمعتقدات الدافعية والتعلّم المنظّم ذاتياً. تكونت عينة الدراسة من (685) طالباً من طلبة المرحلة الثانوية تم اختيارهم عشوائياً في عدد من المدارس في طهران. أشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً بين مدركات البيئة الصفيّة والتعلّم المنظّم ذاتياً تتوسطها معتقدات الدافعية لدى الطلبة.

إن المتأمل في نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين التعلّم المنظّم ذاتياً والبيئة الصفيّة، يلحظ أن معظمها لم يبحث في العلاقة المباشرة بينهما، وإنما ركزت على دور المعتقدات الدافعية وتوجهات الأهداف كمتغيرات وسيطة في هذه العلاقة (Khreshi, 2010), (Young, 2005) (Leutwyler & Merki, 2009,). كما يُلحظ ندرة الدراسات التي بحثت في هذه العلاقة على الصعيدين المحلي والعربي، وعليه تظهر الحاجة لإجراء دراسة تبحث في العلاقة المباشرة بين استراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً، والبيئة الصفيّة بأبعادها المختلفة لدى الطلبة المراهقين، والتحقق من أثر متغيري الجنس والصف الدراسي، لا سيما أن الدراسات السابقة أظهرت بوضوح تناقض نتائجها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

للتعلم المنظم ذاتياً دور حاسم في التحصيل الأكاديمي لدى الطلبة المراهقين ودافعيتهم ومدى انهماكهم في مهماتهم الأكاديمية. وقد لا ينجح الطلبة المراهقون من تعلم مهارات التعلّم المنظّم ذاتياً، وممارستها ليس لأنهم لايبذلون الجهد لتعلمها ولكن؛ لحاجتهم إلى بيئة تعليمية تمتاز بالأمان وتشجيع الاستقلالية في التعلم والتنظيم والوضوح في الأهداف، والتي تسمح لهم بالمشاركة وتشجعهم على التعاون مع بعضهم البعض لممارسة إستراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً في الغرفة الصفيّة (Young, 2005).

لذا لابد من التعرف على دور البيئة الصفيّة بأبعادها المختلفة في اكتساب الطلبة لمهارات التعلّم المنظّم ذاتياً، بغية منحها الاهتمام الكافي؛ مما قد يرتقي بالتعلّم المنظّم ذاتياً، سيما أن الدراسات السابقة لم تمنح أبعاد البيئة الصفيّة اهتماماً كافياً من حيث صلتها بالتعلّم المنظّم ذاتياً، وندرة الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين، إذ تناولت كل متغير على حدة مع متغيرات أخرى، علاوة على ذلك تناقضت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت دور متغيري الجنس والصف في التعلّم المنظّم ذاتياً ومدركات الطلبة للجوانب المختلفة للبيئة الصفيّة، ولذلك تحاول الدراسة الحالية الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. هل يختلف مستوى التعلّم المنظّم ذاتياً باختلاف متغيري الجنس والصف؟
2. هل يختلف مستوى البيئة الصفيّة باختلاف متغيري الجنس والصف؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0,05\geq\alpha$) بين التعلّم المنظّم ذاتياً والبيئة الصفيّة؟

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن المسار النمائي للتعلم المنظم ذاتياً ومدركات البيئة الصفية، وفقاً لمتغيري الجنس والصف.
2. الكشف عن العلاقة بين التعلم المنظم ذاتياً والبيئة الصفية.
3- الكشف عن القدرة التنبؤية لأبعاد البيئة الصفية بالتعلّم المنظّم ذاتياً.

أهميـة الدراسـة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لمتغيرين هامين لهما صلة وثيقة بدافعية الطلبة وإنجازهم الأكاديمي وتوافقهم الأكاديمي بشكل عام وهما: التعلّم المنظّم ذاتياً والبيئة الصفيّة. كما أن الكشف عن العلاقة الارتباطية بينهما سيسهم في التوصل إلى فهم متعمق لمفهوم التعلم والعوامل المؤثرة به والتنبؤ بأحد المتغيرين من خلال معرفتنا بالمتغير الآخر.

أما الأهمية العملية فتتمثل في أن الكشف عن العلاقة سيوجه البرامج التعليمية أو الإرشادية التي تستهدف الارتقاء بالتعلّم المنظّم ذاتياً إلى أكثر أبعاد البيئة الصفيّة صلة بالتعلّم المنظّم ذاتياً ليأخذوها باعتبارهم عند تصميم هذه البرامج. علاوةً على ذلك فإن الكشف عن العلاقة بين البيئة الصفية والتعلم المنظم ذاتياً سيفيد المعلم في إدارة الموقف الصفي وإيجاد بيئة صفية محفزة للتعلم المنظم ذاتياً واستخدام أساليب تدريسية مناسبة. ومن جهة أخرى فإن معرفة دور متغيري الجنس والصف في التعلّم المنظّم ذاتياً ومدركاتهم لبيئتهم الصفيّة سيوجه البرامج الإرشادية والتدريبية للفئة الجنسية والعمرية الأحوج للتعلم المنظم ذاتياً وتحسين مدركاتهم للبيئة الصفيّة.

محددات الدراسة:

اقتصرت الدراسة على طلبة الصفوف السابع والتاسع والحادي عشر المسجلين بالفصل الدراسي الثاني، للعام الدراسي (2017/2016) من طلبة مدارس لواء القصبة في محافظة إربد.

التعريفات الإجرائية:

التعلّم المنظّم ذاتياً: الإستراتيجيات المعرفية المتمثلة بالتكرار والتوسعة، والاستراتيجيات الماوراء معرفية المتمثلة بالتخطيط والمراقبة والتقييم الذاتي، وإستراتيجيات إدارة المصادر المتمثلة بتنظيم بيئة التعلم وطلب المساعدة وتنظيم الجهد، ويقاس بالدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس التعلّم المنظّم ذاتياً (Odat, 2015). وتتراوح الدرجة الكلية على المقياس بين (49– 245). وفيما يلي تعريف إجرائي لكل استراتيجية من استراتيجيات التعلم المنظم ذاتياً:

التكرار: حفظ المادة المطلوب تعلمها أو الامتحان بها عن طريق تسميعها بصورة جهرية أو صامتة ويتكون هذا البعد من (6) فقرات وتتراوح الدرجة عليه بين (6– 30).

التوسعة (التفصيل): ربط المعلومات المراد تعلمها بالبنية المعرفية، واستخدام الرموز والرسومات لتوضيح المفاهيم. ويتكون من (8) فقرات وتتراوح الدرجة عليه بين (8– 40).

وضع الأهداف والتخطيط: وضع جدول زمني تفصيلي وأهداف للأنشطة التعليمية اليومية، وتصفح المادة الدراسية قبل دراستها، وتطوير خطة للتغلب على ما يواجه الطالب من مشكلات في الدراسة. ويتكون هذا البعد من (8) فقرات وتتراوح الدرجة عليه بين (8– 40).

المراقبة والتقييم الذاتي: مراقبة الطالب لمدى تحسنه في إنجاز المهمة الأكاديمية وتقييم هذا التحسن والاستراتيجية المستخدمة للتحضير للامتحان، وطرح أسئلة على نفسه للتأكد من فهمه للمادة الدراسية. ويتكون هذا البعد من (11) فقرة وتتراوح الدرجة عليه بين (11– 55).

تنظيم الجهد: توزيع الجهود المبذولة على المهمات بشكل صحيح، وإعطاء الأولية للأعمال المدرسية أكثر من النشاطات الأخرى، والاهتمام بالمواعيد التي حددها المعلم لإنجاز المهمات الأكاديمية. ويتكون هذا البعد من (5) فقرات، وتتراوح الدرجة عليه بين (5– 25).

ضبط البيئة: ترتيب مكان الدراسة والتأكد من نظافته والابتعاد عن المشتتات والأماكن المزعجة أثناء الدراسة. ويتكون هذا البُعد من (7) فقرات، وتتراوح الدرجة عليه بين (7– 49).

طلب المساعدة: طلب المساعدة من أحد الزملاء حول الواجب الذي فشل في إنجازه أو لفهم المادة التعليمية، وتبادل الملاحظات أثناء الدراسة. ويتكون هذا البعد من (4) فقرات وتتراوح الدرجة عليه بين (4– 20).

البيئة الصفيّة (Classroom Environmente): مدى تعاون الطلبة مع بعضهم البعض ومشاركة المعلم ودعمه لهم، والنظام السائد داخل الغرفة الصفيّة. وتقاس بالدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس لي ورفاقه (Lee et al., 2003). وتتراوح الدرجة الكلية على المقياس بين (26–130) وتشتمل البيئة الصفية على الأبعاد الفرعية التالية:

التعاون: مساعدة الطلبة بعضهم بعض في مهام التعلم ولقائهم بعد الحصة الصفية لمناقشة الوظائف البيتية. ويتكون هذا البعد من (4) فقرات وتتراوح الدرجة عليه بين (4– 20).

النظام والمشاركة: هدوء الطلبة وانضباطهم داخل الغرفة الصفية. ويتكون هذا البعد من (8) فقرات وتتراوح الدرجة عليه بين (8– 40).

مشاركة المعلم: استعداد المعلم للإجابة عن أسئلة الطلبة وصبره وجديته في تعليمهم ومراجعة المادة الدراسية قبل الامتحان وشرح محتويات الكتاب بالتفصيل. ويتكون من (7) فقرات، وتتراوح الدرجة على هذا البعد بين (7– 35).

دعم المعلم: مكافأة المعلم للطلبة على إنجازهم الجيد وتشجيعهم على تبني طرق وتعلم مفيدة وتقديم النصيحة بغية تحسين التعلم. ويتكون من (7) فقرات وتتراوح الدرجة على هذا البعد بين (7– 35).

الطلبة المراهقون: هم طلبة صفوف السابع والتاسع والحادي عشر المسجلين في مدارس لواء القصبة في محافظة إربد.

الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة المراهقين للصفوف السابع والتاسع والحادي عشر، من طلبة لواء القصبة في محافظة إربد، والمسجلين بالفصل الدراسي الثاني، للعام الدراسي (2017/2016). أما عينة الدراسة فقد تكّونت من (631) طالباً وطالبةً في الصفوف السابع والتاسع والحادي عشر، من طلبة مدارس لواء القصبة في محافظة إربد، حيث بلغ عدد الطلبة الذكور (319) طالباً، بنسبة (50.6%) وعدد الطلبة الإناث (312) طالبةً، نسبة (49.4%) تم اختيارهم بطريقة العينة المتيسرة، إذ تم تطبيق أداتي الدراسة في المدارس التي أبدت إدارتها تعاوناً مع الباحثين، والجدول (1) يوضح توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الجنس، والصف الدراسي.

الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الدراسة

الصف / الجنس	السابع	التاسع	حادي عشر	المجموع
ذكر	102	103	114	319
أنثى	98	101	113	312
المجموع	200	204	227	631

أداتا الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام الأداتين التاليتين:

أولا: مقياس التعلّم المنظّم ذاتياً:

تم استخدام مقياس التعلّم المنظّم ذاتياً (Odat, 2015)، إذ يتكون المقياس من (51) فقرة ذات تدريج خماسي موزعة على (7) أبعاد هي: التكرار (التسميع)، والتوسعة (التفصيل)، ووضع الأهداف والتخطيط، والمراقبة والتقييم الذاتي، وطلب المساعدة، وضبط البيئة، وأخيراً بعد تنظيم الجهد.

وقد تم التحقق من الصدق الظاهري للمقياس، كما تم استخدام أسلوب التحليل العاملي وفقاً لطريقة المكونات الأساسية، وقد بينت نتائج التحليل أن المقياس تكون بصورته النهائية من (51) فقرة موزعة على الأبعاد السبعة المشار إليها سابقاً زاد الجدر الكامن لكل منها عن الواحد الصحيح، وفسرت مجتمعة (44.99) من التباين الكلي لدرجات المقياس.

كما تم التحقق من معامل الثبات (الإتساق الداخلي) بطريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، بتطبيق المقياس على عينة استطلاعية من خارج أفراد العينة، وقد بلغ معامل الثبات (كرونباخ ألفا) (0.73)، وتم حساب معاملات الارتباط المصحح لكل فقرة، وقد تراوحت بين (0.71− 0.76) (Odat, 2015).

وفي الدراسة الحالية تم التحقق من الصدق الظاهري لمقياس التعلم المنظم ذاتياً بعرضه على عدد من المحكمين والبالغ عددهم (10) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في العلوم النفسية والتربوية بجامعة اليرموك، وبعد الأخذ بآرائهم، تم حذف فقرتين من المقياس بسبب تداخل محتواهما مع فقرات أخرى ليصبح المقياس بصورته النهائية مكون من (49) فقرة.

وبغرض استخراج مؤشرات الصدق لجميع فقرات مقياس التعلّم المنظّم ذاتياً تمَّ تطبيقه على عينة استطلاعية مكونة من (50) طالب من طلبة صفوف السابع والتاسع والحادي عشر، بواقع (16) طالب تقريباً من كل صف ومن خارج أفراد عينة الدراسة، وحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والبعد والمقياس ككل. والجدول (2) يوضح ذلك

جدول(2) معاملات الارتباط بين الفقرة والبعد ومقياس التعلم المنظم ذاتياً ككل

الرقم	ارتباط الفقرة مع بُعد (التكرار (التسميع))	ارتباط الفقرة مع المقياس ككل
1	**0.590	**0.420
2	**0.662	**0.406
3	**0.513	**0.423
4	**0.636	**0.442
5	**0.587	**0.426
6	**0.603	**0.490
الرقم	**ارتباط الفقرة مع بُعد (وضع الأهداف والتخطيط)**	**ارتباط الفقرة مع المقياس ككل**
1	**0.750	**0.510
2	**0.804	**0.572
3	**0.761	**0.486
4	**0.738	**0.553
5	**0.663	**0.595
6	**0.712	**0.540
7	**0.653	**0.590
8	**0.661	**0.535
الرقم	**ارتباط الفقرة مع بُعد (التوسعة (التفصيل))**	**ارتباط الفقرة مع المقياس ككل**
1	**0.436	**0.463
2	**0.596	**0.365
3	**0.603	**0.448
4	**0.580	**0.462
5	**0.583	**0.451
6	**0.571	**0.480
7	**0.613	**0.432
8	**0.648	**0.406
الرقم	**ارتباط الفقرة مع بُعد (طلب المساعدة)**	**ارتباط الفقرة مع المقياس ككل**
1	**0.719	**0.456
2	**0.744	**0.391
3	**0.796	**0.470

4	**0.775	**0.503
الرقم	**ارتباط الفقرة مع بُعد (المراقبة والتقييم الذاتي)**	**ارتباط الفقرة مع المقياس ككل**
1	**0.663	**0.569
2	**0.623	**0.546
3	**0.592	**0.448
4	**0.609	**0.436
5	**0.598	**0.500
6	**0.549	**0.509
7	**0.561	**0.507
8	**0.566	**0.576
9	**0.580	**0.529
10	**0.602	**0.451
11	**0.597	**0.501
الرقم	**ارتباط الفقرة مع بُعد (ضبط البيئة)**	**ارتباط الفقرة مع المقياس ككل**
1	**0.630	**0.492
2	**0.675	**0.446
3	**0.613	**0.497
4	**0.644	**0.458
5	**0.673	**0.491
6	**0.638	**0.491
7	**0.728	**0.535
الرقم	**ارتباط الفقرة مع بُعد (تنظيم الجهد)**	**ارتباط الفقرة مع المقياس ككل**
1	**0.630	**0.486
2	**0.749	**0.563
3	**0.731	**0.461
4	**0.805	**0.605
5	**0.762	**0.540

** معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

وقد تبين أن جميع معاملات الارتباط بين الفقرات والمجال الذي تنتمي إليه تراوحت بين (0.436– 0.805)، كما تراوحت قيم معاملات ارتباط الفقرات والمقياس ككل بين (0.36– 0.605) وبناءً على ذلك تم قبول جميع فقرات المقياس لكون المعيار الذي تم اعتماده هو أن لا يقل معامل ارتباط الفقرة بالمجال الذي تنتمي إليه والمقياس ككل عن (0.30).

كما تم استخراج معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) كمؤشر على الإتساق الداخلي على جميع أبعاد مقياس التعلّم المنظّم ذاتياً، والمقياس ككل، والجدول (3) يوضح ذلك.

الجدول (3) معاملات الإتساق الداخلي كرونباخ ألفا لجميع أبعاد مقياس التعلّم المنظّم ذاتياً

رقم المجال	المجال	قيمة كرونباخ الفا
1	التكرار (التسميع)	0.841
2	التوسعة (التفصيل)	0.836
3	وضع الأهداف والتخطيط	0.859
4	المراقبة والتقييم الذاتي	0.816
5	طلب المساعدة	0.851
6	ضبط البيئة	0.882
7	تنظيم الجهد	0.887
	المقياس ككل	0.937

يظهر من الجدول (3) أن معامات ثبات الإتساق الداخلي بطريقة كرونباخ ألفا تراوحت بين (0.816 – 0.887) كان ابرزها لبعد تنظيم الجهد، وأدناها لبعد المراقبة والتقييم الذاتي، وبلغ معامل الثبات للمقياس ككل (0.937) وهي قيم مرتفعة وتدل على درجة ثبات مقبولة لأغراض تطبيق المقياس.

ثانياً: مقياس البيئة الصفيّة:

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية تم استخدام مقياس لي وفرانسس وهن واه (Lee, Francs, & Hin Wah, 2003)، الذي تم إعداده وتطويره في (هونغ كونغ). إذ تكون المقياس بصورته النهائية

من (26) فقرة ذات تدريج خماسي موزعة على (4) أبعاد هي: بعد التعاون وتكون من (4) فقرات، وبعد مشاركة المعلم وتكون من (7) فقرات، وبعد النظام والمشاركة وتكون من (8) فقرات، وبعد دعم المعلم وتكون من (7) فقرات.

وقد تحقق لي ورفاقه (Lee et al., 2003) من صدق المقياس باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي، بعد تطبيقه على عينة مكونة من (990) طالباً وطالبةً، شملت (452) ذكور، و(538) إناث، من طلبة الصف الرابع والسادس والسابع والتاسع، وقد أظهرت نتائج التحليل عن وجود (4) أبعاد هي: بعد التعاون، وبعد مشاركة المعلم، وبعد النظام والمشاركة، وبعد دعم المعلم.

كما تم حساب الإتساق الداخلي بطريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للأبعاد الفرعية التي تتكون منها أبعاد المقياس (4) وهي: (بُعد التعاون، وبُعد النظام والمشاركة، وبُعد مشاركة المعلم، وبُعد دعم المعلم)، وذلك بعد تطبيقها على العينة السابقة الذكر؛ المكونة من (990) طالباً وطالبة، وكانت معاملات ثباتها (0.69، 0.82، 0.86، 0.79) على التوالي.

وللتأكد من الصدق الظاهري لمقياس البيئة الصفيّة في الدراسة الحالية تم عرضه على (10) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال العلوم النفسية والتربوية، بجامعة اليرموك، وقد اقتصرت ملاحظاتهم على تعديلات لغوية بسيطة.

كما تم التحقق من صدق بناء المقياس بتطبيقه على عينة استطلاعية مكونة من (50) طالب من طلبة صفوف السابع والتاسع والحادي عشر بواقع 16 طالب تقريباً من كل صف ومن خارج أفراد عينة الدراسة، وحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والبعد الذي تنتمي إليه والمقياس ككل. والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) معاملات الارتباط بين الفقرة والبعد ومقياس البيئة الصفيه ككل

الرقم	ارتباط الفقرة مع بُعد (لتعاون)	ارتباط الفقرة مع المقياس ككل
1	0.765**	0.481**
2	0.700**	0.436**
3	0.779**	0.484**
4	0.795**	0.478**
الرقم	**ارتباط الفقرة مع بُعد (النظام ومشاركه الطلبة)**	**ارتباط الفقرة مع المقياس ككل**
1	0.698**	0.454**
2	0.634**	0.559**
3	0.582**	0.552**
4	0.629**	0.514**
5	0.529**	0.307**
6	0.608**	0.298**
7	0.613**	0.364**
الرقم	**ارتباط الفقرة مع بُعد (مشاركة المعلم)**	**ارتباط الفقرة مع المقياس ككل**
1	0.691**	0.518**
2	0.757**	0.612**
3	0.654**	0.525**
4	0.793*	0.623**
5	0.767**	0.643**
6	0.719**	0.617**
7	0.720**	0.611**
8	0.790**	0.695**
الرقم	**ارتباط الفقرة مع بُعد (دعم المعلم)**	**ارتباط الفقرة مع المقياس ككل**
1	0.726**	0.575**
2	0.786**	0.689**
3	0.769**	0.691**
4	0.730**	0.644**
5	0.774**	0.584**
6	0.718 **	0.662**
7	0.784**	0.662**

** معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يظهر من الجدول (4) أن جميع معاملات الارتباط بين الفقرات والمجال الذي تنتمي إليه تراوحت بين (0.529–0.795)، كما تراوحت قيم معاملات الارتباط بين الفقرات والمقياس ككل بين (0.307–0.695). وعليه تم قبول جميع فقرات المقياس لكون المعيار الذي تم اعتماده هو أن لا يقل معامل ارتباط الفقرة بالمجال الذي تنتمي إليه والمقياس ككل عن (0.30).

وللتحقق من ثبات المقياس تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، على جميع أبعاد الدراسة والمقياس ككل، والجدول (5) يوضح ذلك:

الجدول (5) معاملات الإتساق الداخلي كرونباخ ألفا لجميع أبعاد مقياس البيئة الصفيّة

رقم الفقرة	المجال	قيمة كرونباخ الفا
1	بعد التعاون	0.845
2	بعد النظام ومشاركة الطلبة	0.821
3	بعد مشاركة المعلم	0.889
4	بعد دعم المعلم	0.873
	البيئة الصفيّة ككل	0.928

يظهر من الجدول (5) أن معاملات ثبات الاتساق الداخلي كرونباخ الفا تراوحت بين (0.821 – 0.889) كان ابرزها لبعد مشاركة المعلم ، وأدناها لبعد النظام والمشاركة، وبلغ معامل الثبات للمقياس ككل (0.928) وهي قيم مرتفعة وتدل على درجة ثبات مقبولة لأغراض تطبيق المقياس.

إجراءات الدراسة:

بعد التحقق من صدق وثبات أداتي الدراسة والحصول على كتاب تسهيل المهمة من وزارة التربية والتعليم، تم تطبيق أداتي الدراسة على الفئة المستهدفة للدراسة وهم طلبة الصف السابع والتاسع والحادي عشر في لواء القصبة، محافظة إربد، والمسجلين في الفصل الدراسي الثاني لعام (2017/2016)، وقد بلغ عدد النسخ التي تم توزيعها (719) استبانة، وعند فحص النسخ المسترجعة تبين أن (88) استبانة غير صالحة للتحليل بسبب وضع أكثر من استجابة على كل

فقرة، والاستجابة النمطية على بعض الفقرات ليصبح العدد النهائي للنسخ (631) استبانة. واستغرق التطبيق حوالي (40) دقيقة، أي كامل وقت الحصة تقريباً. إذ تم إعطاء الطلبة فكرة مختصرة عن هدف الدراسة، وتوضيح الإرشادات الضرورية اللازمة لتعبئة أداتي الدراسة، وتوضيح طريقة الإجابة على أداتي الدراسة، وتم التأكيد على أن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وسيتم التعامل معها بسرية تامة، وتم متابعة استفساراتهم والإجابة عليها.

متغيرات الدراسة:

تم تصنيف متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: المتغيرات الرئيسة: التعلّم المنظّم ذاتياً، والبيئة الصفيّة.

ثانياً: المتغيرات التصنيفية:

1 – الجنس: وله فئتان هما: فئة الذكور، وفئة الإناث.

2– الصف الدراسي: وله ثلاث مستويات هي: السابع، التاسع، والحادي عشر.

منهج الدراسة والمعالجة الإحصائية:

استخدم في الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي التنبؤي، كما استخدمت الأساليب الإحصائية التالية: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الثنائي عديم التفاعل (ANOVA) وتحليل التباين المتعدد الثنائي عديم التفاعل (MANOVA) وتطبيق اختبار شيفية (Scheffe) للمقارنات البعدية للإجابة عن السؤال الأول والثاني، كما تم استخراج معاملات ارتباط بيرسون (Correlation coefficient) وتحليل الانحدار المتعدد للإجابة عن السؤال الثالث.

نتائج الدراسة

السؤال الأول: هل يختلف مستوى التعلّم المنظّم ذاتياً باختلاف متغيري الجنس والصف؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لقياس مستوى التعلّم المنظّم ذاتياً وفق متغيري الجنس والصف، وتم تطبيق تحليل التباين المتعدد الثنائي عديم التفاعل (MANOVA) للأبعاد، كما تم تطبيق تحليل التباين الثنائي عديم التفاعل (ANOVA)

عديم التفاعل للمقياس ككل؛ للكشف عن الفروق في مستوى التعلّم المنظّم ذاتياً تعزى لمتغيري الجنس، والصف.

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد التعلّم المنظّم ذاتياً وفقاً لمتغيري الجنس والصف

أبعاد الدراسة		الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بعد التكرار (التسميع)	الجنس	ذكر	319	3.71	0.75
		أنثى	312	3.81	0.62
	الصف	حادي عشر	227	3.58	0.73
		تاسع	204	3.87	0.67
		سابع	200	3.85	0.63
بعد التوسعه (التفصيل)	الجنس	ذكر	319	3.06	0.65
		أنثى	312	3.15	0.61
	الصف	حادي عشر	227	3.01	0.65
		تاسع	204	3.15	0.65
		سابع	200	3.17	0.58
بعد وضع الأهداف والتخطيط	الجنس	ذكر	319	3.17	0.92
		أنثى	312	3.33	0.85
	الصف	حادي عشر	227	3.05	0.87
		تاسع	204	3.31	0.86
		سابع	200	3.41	0.90
بعد المراقبة والتقييم الذاتي	الجنس	ذكر	319	3.66	0.72
		أنثى	312	3.78	0.66
	الصف	حادي عشر	227	3.53	0.67
		تاسع	204	3.75	0.69
		سابع	200	3.90	0.66
بعد طلب	الجنس	ذكر	319	3.81	0.88

أبعاد الدراسة		الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المساعدة		أنثى	312	3.86	0.88
	الصف	حادي عشر	227	3.67	0.93
		تاسع	204	3.89	0.84
		سابع	200	3.97	0.84
بعد ضبط البيئة	الجنس	ذكر	319	3.83	0.83
		أنثى	312	3.93	0.77
	الصف	حادي عشر	227	3.65	0.78
		تاسع	204	3.90	0.83
		سابع	200	4.12	0.73
بعد تنظيم الجهد	الجنس	ذكر	319	3.86	0.88
		أنثى	312	3.88	0.85
	الصف	حادي عشر	227	3.60	0.87
		تاسع	204	3.82	0.92
		سابع	200	4.22	0.67

يظهر من الجدول (6) وجود فروق ظاهرية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على جميع أبعاد التعلم المنظم ذاتياً وفقاً لمتغيري الجنس والصف، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم تطبيق تحليل التباين المتعدد عديم التفاعل (MANOVA) على جميع أبعاد التعلم المنظم ذاتياً، والجدول (7) يوضح ذلك.

الجدول (7) نتائج تحليل التباين المتعدد عديم التفاعل (MANOVA) للكشف عن الفروق على جميع أبعاد التعلّم المنظّم ذاتياً وفقاً لمتغيري الجنس والصف

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الجنس	بعد التكرار (التسميع)	1.082	1	1.082	2.341	0.126
قيمة هوت	بعد التوسعة (التفصيل)	1.162	1	1.162	2.965	0.086

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
لينج (0.013) F = 1.171 Sig. 0.317	بعد وضع الأهداف والتخطيط	3.048	1	3.048	3.978	0.047
	بعد المراقبة والتقييم الذاتي	1.731	1	1.731	3.808	0.051
	بعد طلب المساعدة	0.190	1	0.190	0.249	0.618
	بعد ضبط البيئة	0.858	1	0.858	1.407	0.236
	بعد تنظيم الجهد	0.001	1	0.001	0.002	0.967
الصف قيمة وليكس (0.130) F = 5.748 Sig. 0.00	بعد التكرار (التسميع)	10.620	2	5.310	11.495	0.000
	بعد التوسعة (التفصيل)	3.120	2	1.560	3.981	0.019
	بعد وضع الأهداف والتخطيط	14.099	2	7.049	9.201	0.000
	بعد المراقبة والتقييم الذاتي	14.327	2	7.164	15.757	0.000
	بعد طلب المساعدة	10.328	2	5.164	6.768	0.001
	بعد ضبط البيئة	22.611	2	11.306	18.541	0.000
	بعد تنظيم الجهد	41.018	2	20.509	30.043	0.000
الخطأ	بعد التكرار (التسميع)	289.632	627	0.462		
	بعد التوسعة (التفصيل)	245.647	627	0.392		
	بعد وضع الأهداف والتخطيط	480.386	627	0.766		
	بعد المراقبة والتقييم الذاتي	285.053	627	0.455		

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
	بعد طلب المساعدة	478.422	627	0.763		
	بعد ضبط البيئة	382.330	627	0.610		
	بعد تنظيم الجهد	428.021	627	0.683		
الكلي	بعد التكرار (التسميع)	301.788	630			
	بعد التوسعة (التفصيل)	250.178	630			
	بعد وضع الأهداف والتخطيط	498.385	630			
	بعد المراقبة والتقييم الذاتي	301.738	630			
	بعد طلب المساعدة	489.148	630			
	بعد ضبط البيئة	406.369	630			
	بعد تنظيم الجهد	469.122	630			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ويظهر من جدول (7) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنس عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على بُعد (وضع الأهداف والتخطيط)، وفقاً لمتغير الجنس، ولصالح (الإناث) بمتوسط حسابي بلغ (3.33)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3.17).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الصف عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على جميع أبعاد التعلّم المنظّم ذاتياً.

وللتعرف على اتجاه الفروق؛ تم تطبيق اختبار شيفيه (scheffe) للمقارنات البعدية، والجدول (8) يوضح ذلك.

الجدول (8) نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للكشف عن الفروق في أبعاد التعلّم المنظّم ذاتياً (التكرار (التسميع)، والتوسعة (التفصيل)، ووضع الأهداف والتخطيط، والمراقبة والتقييم الذاتي، وطلب المساعدة، وضبط البيئة، وتنظيم الجهد) وفقاً لمتغير الصف

البعد	الفئة	المتوسط الحسابي	حادي عشر	تاسع	سابع
التكرار (التسميع)	حادي عشر	3.58	–	*-0.29	-0.27
	تاسع	3.87		–	0.02
	سابع	3.85			–
بعد التوسعة (التفصيل)	الفئة	المتوسط الحسابي	حادي عشر	تاسع	سابع
	حادي عشر	3.01	–	-0.14	*-0.16
	تاسع	3.15		–	-0.02
	سابع	3.17			–
بعد وضع الأهداف والتخطيط	الفئة	المتوسط الحسابي	حادي عشر	تاسع	سابع
	حادي عشر	3.05	-	-0.26	*-0.36
	تاسع	3.31		–	-0.10
	سابع	3.41			–
بعد المراقبة والتقييم الذاتي	الفئة	المتوسط الحسابي	حادي عشر	تاسع	سابع
	حادي عشر	3.53	-	-0.22	*-0.37
	تاسع	3.75		–	-0.15
	سابع	3.90			–
بعد طلب المساعدة.	الفئة	المتوسط الحسابي	حادي عشر	تاسع	سابع
	حادي عشر	3.67	-	-0.22	*-0.30
	تاسع	3.89		–	-0.08
	سابع	3.97			–
بعد ضبط	الفئة	المتوسط الحسابي	حادي عشر	تاسع	سابع

البعد	الفئة	المتوسط الحسابي	حادي عشر	تاسع	سابع
البيئة	حادي عشر	3.65	-	−0.25	*−0.47
	تاسع	3.90		–	−0.22
	سابع	4.12			–
	الفئة	المتوسط الحسابي	حادي عشر	تاسع	سابع
بعد تنظيم الجهد	حادي عشر	3.60	-	−0.22	*−0.62
	تاسع	3.82		–	−0.40
	سابع	4.22			–

يظهر من الجدول (8) ما يلي:

- وجود فروق في بُعد التكرار (التسميع) وفقاً لمتغير الصف، حيث كانت الفروق بين الصف (الحادي عشر) والصف (التاسع)، ولصالح الصف (التاسع).
- وجود فروق في أبعاد التعلم المنظم ذاتياً (التوسعة أو التفصيل، ووضع الأهداف والتخطيط، والمراقبة والتقييم الذاتي، وطلب المساعدة، وضبط البيئة، وتنظيم الجهد) وفقاً لمتغير الصف، حيث كانت الفروق بين الصف (الحادي عشر) والصف (السابع)، ولصالح الصف (السابع).

ولمعرفة الفروق والدلالة الإحصائية لمستوى التعلّم المنظّم ذاتياً ككل، تم تطبيق تحليل التباين الثنائي عديم التفاعل (ANOVA) على المقياس ككل، والجدول (9) يوضح ذلك.

الجدول (9) نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي عديم التفاعل (ANOVA) للكشف عن الفروق في مستوى التعلّم المنظّم ذاتياً الكلي وفقاً لمتغيري الجنس والصف

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الجنس	1.129	1	1.129	3.594	0.058
الصف	14.074	2	7.037	22.402	0.000
الخطأ	196.952	627	0.31		
المجموع المصحح	212.676	630			

يظهر من الجدول (9) ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) في مستوى التعلّم المنظّم ذاتياً الكلي وفقاً لمتغير الصف، حيث بلغت قيمة (F) (22.402) عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.00). وللكشف عن اتجاه الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، والجدول (10) يوضح ذلك.

الجدول (10) نتائج اختبار شيفيه (Scheffe)

للكشف عن الفروق في مستوى التعلّم المنظّم ذاتياً الكلي وفقاً لمتغير الصف

الفئة	المتوسط الحسابي	أول ثانوي	تاسع	سابع
الحادي عشر	3.48	–	−0.23	*−0.37
تاسع	3.71		–	−0.14
سابع	3.85			–

ويظهر من الجدول (10) وجود فروق في مستوى التعلّم المنظّم ذاتياً وفقاً لمتغير الصف، حيث كانت الفروق بين الصف (الحادي عشر) والصف (السابع)، ولصالح الصف (السابع) بمتوسط حسابي (3.85)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للصف الحادي عشر (3.48).

السؤال الثاني: هل يختلف مستوى البيئة الصفيّة باختلاف متغيري الجنس والصف؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس مستوى البيئة الصفيّة وفقاً لمتغيري الجنس والصف، وتم تطبيق تحليل التباين المتعدد الثنائي عديم التفاعل (MANOVA) للأبعاد، كما تم تطبيق تحليل التباين عديم التفاعل (ANOVA) للمقياس ككل للكشف عن الفروق في مستوى البيئة الصفيّة تعزى لمتغيري الجنس، والصف.

جدول (11) المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لأبعاد البيئة الصفيّة وفقاً لمتغيري الجنس والصف

أبعاد الدراسة	المتغير	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بعد التعاون	الجنس	ذكر	319	3.66	0.90
		أنثى	312	3.59	0.86
	الصف	حادي عشر	227	3.44	0.92
		تاسع	204	3.73	0.92
		سابع	200	3.73	0.75
بعد النظام ومشاركة الطلبة	الجنس	ذكر	319	3.07	0.73
		أنثى	312	3.13	0.73
	الصف	حادي عشر	227	2.92	0.71
		تاسع	204	3.13	0.73
		سابع	200	3.29	0.69
بعد مشاركة المعلم	الجنس	ذكر	319	4.15	0.79
		أنثى	312	4.23	0.70
	الصف	حادي عشر	227	4.03	0.79
		تاسع	204	4.23	0.73
		سابع	200	4.31	0.68
بعد دعم المعلم	الجنس	ذكر	319	3.49	0.95
		أنثى	312	3.50	0.95
	الصف	حادي عشر	227	3.29	0.91
		تاسع	204	3.55	0.94
		سابع	200	3.67	0.96
البيئة الصفيّة ككل	الجنس	ذكر	319	3.61	0.64
		أنثى	312	3.64	0.60
	الصف	حادي عشر	227	3.44	0.59
		تاسع	204	3.68	0.65
		سابع	200	3.78	0.57

إجابات أفراد عينة الدراسة على جميع أبعاد البيئة الصفية وفقاً لمتغيري الجنس، والصف، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم تطبيق تحليل التباين المتعدد عديم التفاعل (MANOVA) على جميع أبعاد البيئة الصفية، والجدول (12) يوضح ذلك.

الجدول (12) نتائج تحليل التباين المتعدد عديم التفاعل (MANOVA) للكشف عن الفروق على جميع أبعاد البيئة الصفيّة وفقاً لمتغيري الجنس والصف

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الجنس قيمة هوت لينج (0.009) F = 1.404 Sig. 0.231	بعد التعاون	1.279	1	1.279	1.680	0.195
	بعد النظام ومشاركة الطلبة	0.282	1	0.282	0.556	0.456
	بعد مشاركة المعلم	0.600	1	0.600	1.109	0.293
	بعد دعم المعلم	0.001	1	0.001	0.001	0.970
الصف قيمة وليكس (0.066) F = 5.116 Sig. 0.00	بعد التعاون	12.163	2	6.082	7.988	0.000
	بعد النظام ومشاركة الطلبة	14.640	2	7.320	14.416	0.000
	بعد مشاركة المعلم	8.673	2	4.336	8.014	0.000
	بعد دعم المعلم	16.557	2	8.279	9.406	0.000
الخطأ	بعد التعاون	477.348	627	0.761		
	بعد النظام ومشاركة الطلبة	318.366	627	0.508		
	بعد مشاركة المعلم	339.259	627	0.541		
	بعد دعم المعلم	551.876	627	0.880		
المجموع المصحح	بعد التعاون	490.357	630			
	بعد النظام ومشاركة الطلبة	333.570	630			
	بعد مشاركة المعلم	348.840	630			
	بعد دعم المعلم	568.476	630			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يظهر من جدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير الصف عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد البيئة الصفيّة (التعاون، والنظام ومشاركة الطلبة، ومشاركة المعلم، ودعم المعلم)، حيث بلغت قيمة (F) (7.988)(14.416) (8.014) (9.406) على التوالي، وبدلالة إحصائية (0.00). ولم تكشف نتائج الدراسة عن فروق دالة في أبعاد البيئة الصفية تعزى لمتغير الجنس.

وللتعرف على اتجاه الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، والجدول (13) يوضح ذلك.

الجدول (13) نتائج اختبار شيفيه (Scheffe)

للكشف عن الفروق في أبعاد البيئة الصفيّة وفقاً لمتغير الصف

بعد	الفئة	المتوسط الحسابي	حادي عشر	تاسع	سابع
بعد التعاون	حادي عشر	3.44	–	−0.29*	−0.29*
	تاسع	3.73		–	0.00
	سابع	3.73			–
بعد النظام ومشاركة الطلبة	الفئة	المتوسط الحسابي	حادي عشر	تاسع	سابع
	حادي عشر	2.92	–	−0.21	−0.37*
	تاسع	3.13		–	−0.16
	سابع	3.29			–
بعد مشاركة المعلم	الفئة	المتوسط الحسابي	حادي عشر	تاسع	سابع
	حادي عشر	4.03	-	−0.20	−0.28*
	تاسع	4.23		–	−0.08
	سابع	4.31			–
بعد دعم المعلم	الفئة	المتوسط الحسابي	حادي عشر	تاسع	سابع
	حادي عشر	3.29	-	−0.26	−0.38*
	تاسع	3.55		–	−0.12
	سابع	3.67			–

يظهر من الجدول (13) ما يلي:

- وجود فروق في بُعد التعاون وفقاً لمتغير الصف حيث كانت الفروق بين الصف (الحادي عشر) والصفين (التاسع، والسابع)، ولصالح الصفيين (السابع، والتاسع).
- وجود فروق في أبعاد البيئة الصفية (النظام، ومشاركة الطلبة، ومشاركة المعلم، ودعم المعلم) وفقاً لمتغير الصف، حيث كانت الفروق بين الصف (الحادي عشر) والصف (السابع)، ولصالح الصف (السابع).

ولمعرفة الفروق والدلالة الإحصائية لمستوى البيئة الصفيّة ككل تم تطبيق تحليل التباين الثنائي عديم التفاعل (ANOVA) على المقياس ككل، والجدول (14) يوضح ذلك.

الجدول (14) نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي عديم التفاعل(ANOVA) للكشف عن الفروق في مستوى البيئة الصفيّة وفقاً لمتغيري الجنس والصف

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.039	1	0.039	0.107	0.743
الصف	12.467	2	6.234	17.113	0.000
الخطأ	228.392	627	0.36		
المجموع المصحح	241.027	630			

ويظهر من الجدول (14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) في مستوى البيئة الصفيّة تعزى لمتغير الصف، حيث بلغت قيمة (F) (17.113) عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.00). كما يتضح من الجدول (12) عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الجنس.

وللكشف عن اتجاه الفروق تم تطبيق إختبار شيفيه (scheffe) للمقارنات البعدية، والجدول (13) يوضح ذلك.

الجدول (15) نتائج اختبار شيفية (Scheffe)

للكشف عن الفروق في مستوى البيئة الصفيّة وفقاً لمتغير الصف

الفئة	المتوسط الحسابي	أول ثانوي	تاسع	سابع
حادي عشر	3.44	-	−0.24	*−0.34
تاسع	3.68		-	−0.10
سابع	3.78			-

ويظهر من الجدول (15) وجود فروق في مستوى البيئة الصفيّة وفقاً لمتغير الصف حيث كانت الفروق بين الصف (الحادي عشر) والصف (السابع)، ولصالح الصف (السابع).

السؤال الرابع: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين التعلّم المنظّم ذاتياً والبيئة الصفيّة؟

للإجابة عن السؤال الخامس تم استخراج معامل ارتباط بيرسون (Correlation coefficient) بين أبعاد التعلّم المنظّم ذاتياً، وأبعاد البيئة الصفيّة. وتطبيق تحليل الانحدار المتعددRegression (Multiple) للكشف عن قوة التنبؤ التفسيرية لأبعاد البيئة الصفيّة مع الدرجة الكلية لمقياس التعلّم المنظّم ذاتياً، وفيما يلي عرض النتائج.

الجدول (16) معاملات الارتباط (Correlation coefficient)

بين أبعاد التعلّم المنظّم ذاتياً وأبعاد البيئة الصفيّة والمقياسين ككل

أبعاد التعلّم المنظّم ذاتياً	معامل الارتباط/ الدلالة الإحصائية	أبعاد البيئة الصفيّة				
		بعد التعاون	بعد النظام ومشاركة الطلبة	بعد مشاركة المعلم	بعد دعم المعلم	البيئة الصفيّة ككل
التكرار (التسميع)	معامل الارتباط	**0.319	**0.225	**0.366	**0.390	**0.438
بعد التوسعة (التفصيل)	معامل الارتباط	**0.294	**0.194	**0.270	**0.321	0.359
بعد الأهداف والتخطيط	معامل الارتباط	**0.265	**0.278	0.231	**0.377	**0.387

أبعاد التعلّم المنظّم ذاتياً	معامل الارتباط/ الدلالة الإحصائية	أبعاد البيئة الصفيّة				
		بعد التعاون	بعد النظام ومشاركة الطلبة	بعد مشاركة المعلم	بعد دعم المعلم	البيئة الصفيّة ككل
بعد المراقبة والتقييم الذاتي	معامل الارتباط	0.327**	0.305**	0.371**	0.416**	0.477**
بعد طلب المساعدة.	معامل الارتباط	0.325**	0.194**	0.286**	0.256**	0.350**
بعد ضبط البيئة	معامل الارتباط	0.245**	0.307**	0.357**	0.336**	0.422**
بعد تنظيم الجهد	معامل الارتباط	0.235**	0.270**	0.354**	0.320**	0.400**
التعلّم المنظّم ذاتياً ككل	معامل الارتباط	0.387**	0.351**	0.425**	0.472**	0.549**

** معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.01$)

يظهر من الجدول (16) أن معاملات الارتباط بين أبعاد التعلّم المنظّم ذاتياً، وأبعاد البيئة الصفيّة تراوحت بين (0.194− 0.416)، وكان أعلى معامل ارتباط بين بُعد (المراقبة والتقييم الذاتي) وبُعد (دعم المعلم)، حيث بلغ معامل الارتباط (0.416)، وجاء بعده معامل الارتباط بين بُعد (التكرار (التسميع) وبُعد (دعم المعلم) حيث بلغ (0.390)، بينما بلغ معامل الارتباط بين التعلّم المنظّم ذاتياً ككل، والبيئة الصفيّة ككل (0.549)، وهي علاقة موجبة؛ مما يدل على وجود ارتباط بين التعلّم المنظّم ذاتياً والبيئة الصفيّة.

الجدول (17) نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن قوة التنبؤ التفسيرية لأبعاد البيئة الصفيّة بالدرجة الكلية لمقياس التعلّم المنظّم ذاتياً

المجال	قيمة t	الدلالة الاحصائية	قيمة بيتا (β)	R	R^2	قيمة F	الدلالة الاحصائية
بعد التعاون	5.099	0.00	0.191	0.555	0.30	69.621	0.00
بعد النظام ومشاركة الطلبة	3.587	0.00	0.135				
بعد مشاركة المعلم	3.054	0.002	0.135				
بعد دعم المعلم	6.261	0.00	0.274				

يظهر من الجدول (17) أن جميع قيم (t) دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) مما يشير الى وجود أثر لجميع أبعاد مقياس البيئة الصفيّة على التعلّم المنظّم ذاتياً، وبلغت قيمة (F) (69.621) وبدلالة احصائية (0.00). أما قيمة (R) والتي تمثل معامل الارتباط الكلي بلغت (0.555) وهي قيمة مرتفعة وتدل على وجود علاقة مرتفعة لأبعاد مقياس البيئة الصفيّة على الدرجة الكلية لمقياس التعلّم المنظّم ذاتياً، وبلغت قيمة (R^2) (0.30) وهي تمثل القوة التفسيرية أو التنبؤية للتغير في الدرجة الكلية لمقياس التعلّم المنظّم ذاتياً تبعاً لأختلاف أبعاد مقياس البيئة الصفيّة، وبلغت قيمة (F) (69.621) وبدلالة احصائية (0.00) وهذا يدل على تأثير أبعاد مقياس البيئة الصفيّة مجتمعة على الدرجة الكلية لمقياس التعلّم المنظّم ذاتياً. وبالتالي يمكن القول بأن أبعاد مقياس البيئة الصفيّة لها قدرة تنبؤية مرتفعة بالتغير في الدرجة الكلية لمقياس التعلّم المنظّم ذاتياً.

مناقشة النتائج:

كشفت نتائج الدراسة عن فروق ذات دلالة إحصائية على بعد وضع الأهداف والتخطيط، تعزى لمتغير الجنس، ولصالح الإناث. إن هذه النتيجة تعكس حقيقة أن الذكور والإناث يظهرون ميولاً مختلفة في استراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً، إذ يبدو أن الإناث أكثر تأملاً ووعياً بخبراتهن التعلمية، وعليه سيكنّ أكثر وعياً بالاستراتيجيات المستخدمة في عملية التعلم. كما يمكن القول أن هذه الفروق هي نتاج للمعتقدات النمطية الجندرية والتي تتوقع من الإناث أن يكنّ أكثر وعياً وتنظيماً وإدارة بيئتهن بمهارة، كما يؤكد صحة هذه الفرضية استنتاج الباحثون بأن الفروق الجندرية في المتغيرات الأكاديمية كالفاعلية الذاتية مثلاً هي وظيفة للمعتقدات الجندرية التي يتبناها الطلبة أكثر من الجندر نفسه (Pajaras & Valiante, 2002) فعند ضبط المعتقدات الجندرية تتضائل، بل تختفي هذه الفروق الجندرية، وبمعنى آخر يبدو أن المعتقدات الجندرية تتوسط العلاقة بين الجندر والتعلّم المنظّم ذاتياً.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Ibrahim,1996)، التي أشارت نتائجها عن فروق بين الطلبة الذكور والإناث في أبعاد التعلّم المنظّم ذاتياً تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث، ودراسة ولترز وبنتريش (Wolters & Pintrich, 1998) التي أشارت نتائجها إلى فروق في الإستراتيجيات المعرفية بين الذكور والإناث تعزى لمتغير الجنس، ولصالح الإناث، واختلفت مع نتائج دراسة باباكني (Babakhani, 2014)، التي أشارت نتائجها إلى تفوق الطلبة الذكور على الإناث في جميع أبعاد التعلّم المنظّم ذاتياً.

وكشفت النتائج عن فروق في مستوى التعلّم المنظّم ذاتياً الكلي وأبعاده الفرعية: التوسعة، ووضع الأهداف والتخطيط، والمراقبة والتقييم الذاتي، وطلب المساعدة، وضبط البيئة، وتنظيم الجهد، تعزى لمتغير الصف ولصالح الصف السابع، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى تراجع إحساس الطلبة لكفاءتهم الذاتية والتي تعد شرطاً أساسياً لاستخدام استراتيجيات التعلم المنظم ذاتياً، كلما تقدموا في العمر، وخصوصاً في المدرسة الثانوية نتيجة للدرجات التنافسية ونمو احساسهم بأن القدرة هي سمة ثابتة (Zimmerman & Pons, 1990).

وقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة لي ورفاقه (Lee et al., 2003) التي كشفت عن فروق دالة في استراتيجيات التعلّم المنظّمة ذاتياً لصالح طلبة الصف السابع مقارنة بطلبة

الصفين الثامن والتاسع، واتفقت أيضاً مع دراسة زيمرمان وبونس (Zimmerman & Pons, 1990) والتي كشفت عن تفوق طلبة الصف الثامن على طلبة الصف الحادي عشر في استراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً.

كشفت نتائج الدراسة عن فروق دالة على بعد التعاون في البيئة الصفيّة تعزى لمتغير الصف ولصالح الصف السابع، ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن المراهق الصغير أكثر ميلاً واهتماماً لتبادل علاقات التعاون لمناقشتهم وحل واجباتهم المنزلية مع أصدقائه وأقرانه في البيئة الصفيّة، ومحاولة مساعدة بعضهم بعضاً لتوضيح أي غموض فيما يتعلمونه، والاستفادة من خبرات أقرانهم لتحسين وتطوير تعلمهم الأكاديمي.

كما كشفت النتائج عن فروق على أبعاد البيئة الصفيّة (بعد النظام ومشاركة الطلبة، وبعد مشاركة المعلم، وبعد دعم المعلم) لصالح الصف السابع، ويمكن عزو هذه النتيجة لطبيعة مرحلة المراهقة، حيث يقابل الصف السابع بداية مرحلة المراهقة فقد تتداخل في خصائصها مع مرحلة الطفولة المتأخرة، التي قد يكون فيها المراهق الصغير غالباً ما يفضل الالتزام بالنظام في الغرفة الصفيّة، وأكثر تقبل لنصائح وإرشادات معلمه، فقد يحتاج لتشجيع الآخرين، وخاصة المعلم الذي قد يرى فيه المثل والقدوة لتحقيق ذاته، أما في نهاية مرحلة المراهقة فغالباً ما يهتم المراهقون الأكبر سنا، وبتحقيق استقلاليتهم بالاعتماد على أنفسهم أكثر من اعتمادهم على الآخرين المحيطين بهم.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Lee et al., 2009) (EL-Muhtasseb, 2005 2005)، التي أشارت إلى وجود فروق في مستوى البيئة الصفيّة تعزى لمتغير الصف ولصالح الصفوف الأدنى. واتفقت جزئياً مع دراسة (Momany & Nawafleh, 2014) التي أظهرت نتائجها عن فروق في بعد العلاقة مع المعلم تعزى للمرحلة الدراسة ولصالح طلبة المرحلة الأساسية العليا (سابع، ثامن، تاسع، عاشر) مقارنة بطلبة المرحلة الثانوية.

أما العلاقة الموجبة الدالة إحصائياً بين البيئة الصفيّة، وأبعادها الفرعية وبين التعلّم المنظّم ذاتياً وأبعاده الفرعية فيمكن تفسيرها استناداً إلى نتائج الدراسات السابقة التي بحثت في العلاقة بين المتغيرين، إذ أن البيئة الصفيّة تؤثر بطريقة غير مباشرة في التعلّم المنظّم ذاتياً، من خلال المكونات الدافعية والتي تُعد شرطاً أساسياً لاستخدام الطلبة لاستراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً، كالفاعلية الذاتية وتوجهات الأهداف والدافعية الداخلية (Moreno, 2010).

ومما يبرهن على منطقية العلاقة بين المتغيرين المسار النمائي المتطابق تماماً لدى هذين المتغيرين والذي كشفت عنه نتائج الدراسة الحالية، إذ تناقص مستوى استراتيجيات التعلّم المنظّم لدى الطلبة ومدى إدراكهم الإيجابي لبيئتهم الصفيّة بجميع أبعادها، كلما تقدموا في الصفوف الدراسية.

وفيما يخص العلاقة الموجبة بين أبعاد البيئة الصفيّة والتعلّم المنظّم ذاتياً، يمكن القول بأن البيئة الصفيّة التي تمتاز (بالنظام) المتمثل بالانضباط الصفي والهدوء وعدم ازعاج الطلبة لبعضهم البعض على؛ الأرجح أن يرتقي بالتعلّم المنظّم ذاتياً، وما يصدق على بُعد النظام بصدق بالضرورة على بُعد (مشاركة المعلم) المتمثل بجدية المعلم وصبره وترتيب المعلم للوقت بشكل مناسب وتشجيع الطلبة على المراجعة قبل الاختبارات وبعدها يقدم نفسه نموذجاً للشخص المنظم ذاتياً ويساعد الطلبة على مراقبة تعلمهم ومدى تحقيقهم للأهداف، وهذا بالطبع ينسجم مع وجهة نظر فايجوتسكي (Vygotsky) حول العوامل المؤثرة في التعلّم المنظّم ذاتياً؛ إذ يعتقد أن تعرض الطلبة لنماذج منظمة ذاتياً يساعدهم على اكتساب مهارات التعلّم المنظّم ذاتياً.

أما عن العلاقة بين التعلّم المنظّم ذاتياً وكل من بعدي التعاون مع الأقران ودعم المعلم، فيمكن تفسيرها استناداً على نظرية (فايجوتسكي) في التطور المعرفي وخصوصاً مفهوم المساندة إذ أن الدعم المقدم من قبل المعلمين والأقران الأكثر خبرة، يمكّن الأطفال من الوصول إلى مستويات متقدمة من المعرفة (Driscoll, 1996). والتعلّم المنظّم ذاتياً مثالاً واقعياً لأفضل الطرق في الوصول إلى هذه المعرفة، علاوة على ذلك فقد أكد (فايجوتسكي) في نظريته على أن أي وظيفة نفسيه تظهر مرتين، مرة على المستوى الاجتماعي ومرة على المستوى الشخصي؛ وعليه يمكن القول أن الدعم المقدم من قبل المعلمين والأقران يمثلان الشرط الأساسي لحدوث التعلّم المنظّم ذاتياً؛ كما أن دعم المعلمين والأقران قد يرتقي بالفاعلية الذاتية الأكاديمية للطلبة والتي بدورها تشجع الطلبة على اكتساب استراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً.

وكشفت نتائج الدراسة الحالية، أن دعم المعلم أقوى أبعاد البيئة الصفية ارتباطا بالتعلّم المنظّم ذاتياً ، وهذا أمر متوقع ومنطقي، إذا تأملنا في هذا البعد الذي يتمثل بمساعدة المعلم للطلبة على وضع الأهداف وتشجيعهم على مراقبة ما إذا كانت طريقتهم في الدراسة مفيدة، ويقدم لهم استراتيجيات لتحسين تعلمهم، ولذلك فإن كل ما تقدم يمثل مساعدة حقيقة وتشجيعاً واضح للطبة على ممارسة استراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً، فضلاً عن الدور الأكثر فعالية الذي يؤديه المعلم في

الارتقاء بدافعية الطلبة مقارنة بأبعاد البيئة الصفيّة الأخرى (Khodair & Abu Gazal, 2016). وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Young, 2005) (Lee et al., 2009) التي أشارت نتائجها إلى وجود أثر إيجابي دال إحصائياً إلى المناخ الصفي الإيجابي على دافعية الطلبة للتعلم ومستوى التعلّم المنظّم ذاتياً.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة الحالية، يوصى بالآتي:

1. التأكيد على أهمية استخدام إستراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً والإرتقاء بالبيئة الصفيّة بشكل خاص لدى طلبة الصف التاسع، والصف الحادي عشر سيما أن نتائج الدراسة كشفت عن فروق دالة لصالح طلبة الصف السابع.
2. تشجيع الطلبة الذكور على استخدام استراتيجيات التعلّم المنظّم ذاتياً، سيما أن نتائج الدراسة كشف عن فروق دالة لصالح الإناث.
3. اهتمام المعلم بالبيئة الصفيّة بجميع أبعادها وفي كل الصفوف الدراسية، سيما أن نتائج الدراسة كشف عن علاقة موجبة دالة إحصائياً بينها وبين التعلّم المنظّم ذاتياً.
4. إجراء دراسات تبحث في العلاقة بين التعلّم المنظّم ذاتياً والبيئة الصفيّة لدى عينات أخرى كالطلبة الجامعيين.

Reference:

Adas, M. (1996). Competant teacher and effective teaching. Amman Daralfker.

Babakhani, N. (2014). Perception of class and sense of school belonging and self-regulated learning: A causal model. Journal of Procedia-social and Behavioral Sciences, 116, 1477-1482.

Boekaerts, M. (2006). Self- regulated and effort investment In W. Damon & R. lerner (Eds.) Handbook of child psychology (6^{th} ed). New york: Wiley.

Bronson, M. (2000). Self- regulation in early Childrenhood: Nature and nurture. New york: Guilford Press.

Driscoll, M. (1996). Psychology of learning for instruction. Allyn & Bacon. London.

El- Muhtasseb, S. (2005). Student`s perception of classroom environment in physic lesson & it`s relation to class level of study, sex and teacher`s dgree of knowledge about coustractivism theory. Jordan Journal Of Education Scienes. 1 (4) 253-264.

Ergen, B., & Kanadli. S. (2017) The effect of self- regulated learning strategies on academic achievement: A meta- analysis study. Eurasian journal of Education Research, 69, 55-74.

Gherasiam, L., Butnaru, S., & Mairean, C. (2012). Classroom environment achievement goals and maths performance: Gender differnces. Journal educational studies, 39 (1),1-12.

Ibrahim, L.(1996). Self- regulated learninr and its Relationship to self-Esteem, Scholar Achievement and the Academic Failure Tolerance. Journal of the Research Center at Qatar University. 5, (10), 199-238.

Kharrazi, A. & Kareshki, H. (2010). Environmental perceptions and motivational beliefs and Self-regulated learning by Iranian high school students. Journal of Procedia Social Behavioral Scince, 5(2), 2160-2164.

Khodair, R., & Abu Gazal, M.(2016). Reading motivation and it`s relationship to social classroom environment among intermediate basic stage student in Irbid governorate. Jordan Journal of Educational Sciences, 12 (3), 375-396

Lee, J., Frances, L., & Hin Wah, W. (2003). Development of a Classroom Environment Scale in Hong Kong. Educational Research and Evaluation, 9 (4), 317-344.

Lee, J., Yin, H., & Zhang, Z. (2009). Exploring the influence of the classroom environment on students' motivation and the self-regulated learninig in Hong Kong. Journal of Pacific Education Researcher, 18 (2), 219-232.

Leutwyler, B. & Merki, K. (2009). School effects on students self-regulated learning. Journal for Educational Online, 1 (1), 179-223.

Momani, F. & Nawafleh, B. (2014). The relationship between the classroom climate and academic self-efficacy in the English language course among the students of king Abdullah II Scgool excellence at Irbid governorate. Jordan Journal of Educational Sciences. 10 (2), 233-248.

Moreno, R. (2010). Educational Psychology. John wiley & sons Inc.

Odat, A. (2015). Self-regulates learning according to Big five factors of personality and academic motivation among yarmouk university students. Unpublished master thesis.

Ormrod, J. (2008). Human Learning. (5^{th} ed). Upper Saddle River, New jersy.

Ormrod, J. (2003). Educational psychology: Developing learners (4^{th} ed), New jersy.

Osterman, K. (2000). Students need for belonging in the school communiting. Reriew of Educational Research, 70.323-367.

Pajares, F., & Valiant, G. (2002). Studenr's Self-efficacy in their Self – regulated Learning Strategies. Adevelopmental Perspective. 45 (4), 211-221

Pintrich, P. & De Groot, E. (1990). Motivational and self- regulated learning components of classroom academic performance. Journal of Educational Psychology, 82, (1) 33-40.

Pintrich, R. (2000). The role of goal orientation in self- regulated learning. In. M. Boekaerts, P.R. Pintrich & M. Zeidner (Eds.) Handbook of self regudetion (pp. 451- 502) San Diego: Academic Press.

Ryan, A. & Patrick, H. (2001). The Classroom Social environment and changes in adolescents motivation and engagement during middle school. American Educational Research Journal, 38 (2) 437- 460.

Schunk D. (2012). Learning theories: An educational perspective. New York: Allyn & Bacon.

Schunk, D. & Zimmerman, B. (2006). Competence and control beliefs: Distinguishing the means and end In P.A. Alexander, & P.H. winne (Eds,), Handbook of educational psychology (2 nd ed.). Mahwah, Nj: Erlbaum.

Sungur, S., & Gungoren, S. (2009). The role of classroom environment perceptions in self-regulated learning and science achievement. Journal of Elementary Education Online, 8 (3), 883-900.

Wolters, A., & Pintrich, P. (1998). Contextual differences in student motivation and self-regulated learning in mathematics, english, and social studies classrooms. Journal of Instructional, 26 (1), 27-47.

Young, M. (2005). The motivational effects of the classroom environment in facilitating self-regulated learning. Journal of Marketing Education, 27 (1), 25-40.

Zimmerman, B. & Bandura, A. (1994). Impact of self- regulatory influences on writing course attainment American Educational Research Journal, 31 (4) 845- 862.

Zimmerman, B. (2002). Achieving self- tegulation: The erial and triumph of adolescence. In. F. Pajares & T urdan (Eds), Academic motivation of adolescents (pp.1-27). Greenwich, CT: Information Age Publishing.

Zimmerman, B. & Pons, M. (1990). Student differences in self- regulated learning: Relating grade sex, and giftedness to self-efficacy and strategy use. Journal of Educational Psychology, 82 (1) 51-59.

Zimmerman, B. (2002). Attaining self- regulation: A social cognitive perspective. In. M. Boekae, R. R. Pintrich, & M. Zeidner (Eds.), Handbook of self regulation (pp. 13-39). San Diego: Acade

تسول الأطفال في الأردن: دراسة ميدانية على مركز رعاية وتأهيل المتسولين/ مأدبا

روان علي الموازرة *

لبنى مخلد العضايلة

ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال المتسولين، وأسباب التسول التي تعود للطفل نفسه، من وجهة نظر الطفل المتسول، والأسباب التي تعود للأسرة وللمجتمع. ومن أجل تحقيق ذلك تم إجراء دراسة مسحية لكافة الأحداث المتسولين الموجودين في مركز رعاية وتأهيل المتسولين التابع لوزارة التنمية الاجتماعية؛ إذ بلغ عددهم (60) متسولاً ومتسولة، اختيروا بطريقة الحصر الشامل، خلال الفترة الممتدة ما بين (5-12-2016 و 29-1-2017)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج المسحي، وتم تطوير استبانة أعدت خصّيصاً للدراسة الكمية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي في العلوم الاجتماعية (SPSS) باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وتطبيق (T-test) لبيان الفروق والدلالات الإحصائية بين متوسطات المتغيرات، واستخدام التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA). وقد توصلت الدراسة إلى أن أبرز أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه من وجهة نظره، تتركز في الدرجة الأولى بأنهم يتسولون ليستطيعوا شراء ما يريدون، ولعدم إعطاء الطفل مصروف كافٍ، إضافة إلى عدم إجابة الوالدين للحاجات الترفيهية، وعدم ممانعة أحد الوالدين قيام الطفل بالتسول. وتبين اهم أسباب التسول التي تعود للأسرة، تتمثل في عدم استجابة الأسرة للحاجات المادية والمعنوية لأطفالها، وعدم وجود مصدر رزق من أي جهة للأسرة، ولعدم توفر فرصة عمل لرب الأسرة. أما فيما يتعلق بالأسباب التي تعود للمجتمع من وجهة نظر الطفل المتسول فكان أبرزها خروج الطفل من المركز بكفالة مالية قليلة، وأن عقوبة التسول غير رادعة، وارتفاع الأسعار، وعدم وجود برامج رعاية لاحقة، وقلة الأنشطة والبرامج التي تساعدهم على ترك التسول، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسة تعزى لمتغير مهنة ولي الأمر جاءت لصالح الطفل الذي يمارس والدة مهنة التسول ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تعزى إلى تعليم الوالدين، كانت لصالح الطفل الذي يقرأ ويكتب كلّ من والديه.

الكلمات الدالة: التسول، الأطفال.

---

* كلية الأميرة رحمة الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية.

تاريخ تقديم البحث: 2017/6/12 م. تاريخ قبول البحث: 2018/11/6 .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019م.

Child Beggars in Jordan: A Filed Study in the Rehabilitation and Welfare Center of Beggars in Madaba

Rawan Ali Almawazreh

Lubna Mokhled Aladaileh

Abstract

This study aims to investigate the social and economic characteristics of child beggars, the reasons of begging from children own perspective, and reasons related to community and family.

60 juveniles, who have been selected from Rehabilitation and Welfare Center (Ministry of Social Development in Jordan) between the periods from 5 Dec 2016 to 29 Jan 2017, were surveyed. The researcher relies on quantitative methods. The data were analyzed through Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) and T- test was applied to show statistical differences between the mean and the implications of the variables, and the use of one-way analysis of variance (ANOVA).

From his/her own perspective, child mainly ascribes begging to buy his/her needs, and no sufficient money. Additionally, the parents don`t entertain them as well as they don`t mind child begging. The study shows that one of the main reasons for begging is that family doesn`t respond to children`s physical and moral needs, no sustenance resource provided by any family member, no job opportunity for the father, and parents award child when begging if he/she gather more money. The release of child by less foster care, the penitentiary penalty which is not deterred, the jack up prices, the absent of post release program and the lack of activities and programs helpful to stop begging, are reasons related to community according to child`s perspective. Furthermore, the result shows statistical differences in the reasons related child begging ascribes to father`s job variance and level of parent`s education, which is in favor of child himself who have parents can read and write.

Keywords: Begging, Child.

مقدمة:

إن ظاهرة التسول في تزايد مستمر بالرغم من تزايد البحث العلمي الدقيق عنها والدراسات الميدانية التي تخصها، وما ينتج عن هذه الدراسات من نتائج وتوصيات وطرق للعلاج المناسب لمكافحتها من الجهات المعنية للحد من تزايدها وانتشارها، لكن المشكلة الأكبر في هذه الظاهرة أنها تستقطب شريحة مهمّة جداً من شرائح المجتمع وهي: "الأطفال" الذين أصبحوا يمارسون التسول بكافة الطرق والوسائل والأشكال، ولكي يتمكن المجتمع من تحقيق التطور والتنمية المستدامة لا بد أن تتوافر المعارف والتجارب والبحوث والدراسات التي توجه المجتمع ككل لسبل رعاية وحماية وتعليم وإكساب مهارات وسلوكيات هذا الطفل ؛ لأن ما من أمانة في عنق العالم تفوق في قدسيتها الأطفال، وما من واجب يعلو في أهميته احترام الجميع لحقوقه، ذلك لأنه مع ولادة طفل في أي مكان في العالم تتجدد آمال بني البشر وأحلامهم، ومما لا شك فيه أن الطفولة نواة المستقبل والأطفال صانعوه فبالوقت الذي لا بد من اعتبارهم ثروات الأمم نجعلهم وسيلة للكسب غير المشروع ونجعلهم عرضة لشتى أنواع: العنف والتشتت والتشرد والتسول والاضطهاد، ربما لا يعون ما يدور حولهم لكنهم يصرخون وترتجف قلوبهم التي لا تكاد أن تكون بحجم قبضتهم الصغيرة فالأطفال يختلفون في تأثرهم عن الكبار، لذلك هم بحاجة إلى الرعاية والتوجيه والاهتمام ليستطيعوا إكمال مسيرتهم في الحياة بما يضمن النمو الإنساني والبدني والعقلي والنفسي السوي والسليم خاصة أنّ هذه المرحلة من أهم المراحل العمرية في حياة الإنسان إذ تبنى فيها شخصية الإنسان مدى الحياة لذلك سعت الدراسة للبحث في ظاهرة التسول عند الأطفال ومحاولة معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهم والأسباب التي دفعتهم إلى التسول وهل هي أسباب تعود للطفل نفسه أم للأسرة أم للمجتمع ككل ؟

مشكلة الدراسة:

مع تنامي انتشار ظاهرة التسول في المجتمع الأردني بشكل ملحوظ، وخاصة بين الأطفال الصغار دون سن البلوغ واستغلال تلك الفئة بسبب ظروف الفقر والعوز لإقحامهم في العمل بالتسول كحل لمشاكلهم المادية، بالتالي حرمان الأطفال من حقوقهم بالتعليم والحياة الكريمة، بالمقابل تمّ استغلال مشاعر الناس المتعاطفة مع الأطفال لكونهم يثيرون مشاعر الشفقة والإحسان مما يزيد من تلك الظاهرة وانتشارها، وهذا الأمر الذي تؤكده الإحصائيات الصادرة من وزارة التنمية الاجتماعية إلى ارتفاع أعداد

المتسولين من سنة إلى أخرى، فقد أوضحت أن إجمالي عدد المتسولين الذين تم ضبطهم خلال عام 2013 بلغ (2355) متسولاً، وارتفع خلال عام 2014 ليبلغ عدد المتسولين (3200) متسوّلاً، ثم ارتفع خلال عام 2015 ليزيد عدد المتسولين عن (4000) متسولاً، ثم ارتفع ليصبح العدد (5664) متسولا منهم (3012) متسولا من الأطفال في إحصائية التسول لعام 2016 التي أعدتها وزارة التنمية الاجتماعية (Ministry of Social Development, 2016). وبناءاً على ما تقدم تأتي الدراسة بهدف الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال المتسولين وأسباب انتشار ظاهرة التسول بين الأطفال، لما لها آثارها السلبية على الطفل نفسه وعلى أسرته وعلى المجتمع ككل. وبصورة أوضح تتحدد مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤلات التالية:

السؤال الأول: ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال المتسولين؟

السؤال الثاني: ما أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه من وجهة نظر الطفل المتسول؟

السؤال الثالث: ما أسباب التسول التي تعود للأسرة من وجهة نظر الطفل المتسول؟

السؤال الرابع: ما أسباب التسول التي تعود للمجتمع من وجهة نظر الطفل المتسول؟

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تعزى للمتغيرات (الذهاب إلى المدرسة، ومهنة ولي الأمر، وتعليم الأم، ودخل الأسر)؟

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال ما يأتي:

الأهمية العلمية للدراسة: وتكمن الأهمية العلمية للدراسة فيما يأتي:

إن انتشار هذه الظاهرة يشير إلى أن هناك قصوراً في أدوار وظيفية في الأسرة والمجتمع في توجيه الأطفال، وأن عملية التطور والنهوض بالمجتمع وارتقائه واجهت عائقاً ما، وبالتالي فإنّ مشكلة ظاهرة التسول لا تنفصل عن سياسة الأسرة والمجتمع ككل، وعليه فإن هذه الدراسة تحاول الكشف عن أسباب ظاهرة التسول في الاردن من خلال استطلاع آراء الأطفال أنفسهم، مما يمكننا من الفهم العلمي لهذه الظاهرة والتشخيص الموضوعي والدقيق لها. وتعد إضافة جديدة للمكتبة العربية التي تحتاج إلى دراسة

مثل هذه الموضوعات التي لا تزال تتطلب جهود الباحثين، ولمساعدة الباحثين على الاضطلاع والبحث والتطوير في مواضيع أخرى تخص موضوع هذه الدراسة، وأن تسليط الضوء على أسباب الظاهرة من وجهة نظر الأطفال أنفسهم يعد حجر الزاوية لإيجاد حلول لهذا الموضوع للحد من انتشاره.

الأهمية العملية والتطبيقية للدراسة:

تبرز الأهمية العلمية والتطبيقية للدراسة من خلال:

تناولت الدراسة فئة مهمة من فئات المجتمع وهذه الفئة مارست التسول، وقد تتعرض حياة هؤلاء الأطفال للخطر وبالتالي أصبحت هذه الفئة غير منتجة وحجراً يتعثر به الناس في الشارع، لذا ستحاول هذه الدراسة الكشف عن الأسباب التي أدت إلى ذلك، ومعالجتها قدر الإمكان، وكذلك العمل على تقديم المعلومات اللازمة لوضع التوجيهات والسياسات الاجتماعية لمعالجة هذه الظاهرة والحد من انتشارها، كما أرجو أن تسهم نتائج هذه الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها في المعلومات الكافية للباحثين للإستفادة منها.

أهداف الدراسة:

1- التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال المتسولين.

2- التعرف إلى أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه من وجهة نظر الطفل المتسول.

3- التعرف إلى أسباب التسول التي تعود للأسرة من وجهة نظر الطفل المتسول.

4- التعرف إلى أسباب التسول التي تعود للمجتمع من وجهة نظر الطفل المتسول.

5- التعرف إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تعزى للمتغيرات (الذهاب إلى المدرسة، ومهنة ولي الأمر، وتعليم الأم، ودخل الأسر)

الأطار النظري والدراسات السابقة

تعريف التسول لغة واصطلاحاً:

التسول من الفعل سول، والتسول استرخاء البطن، يقال سول يسول إذا استرخى والتسويل تحسين الشيء وتزيينه وتحبيبه إلى الإنسان ليفعله أو يقوله وقال هو أعز بين النفس لما حرص عليه وتصوير القبيح منه بصورة الحسن وقال غيره التسول تفعيلة من السهول وأمنية الإنسان يتمناها فتزين لطالبها الباطل وغيره من غرور الأنا وسول له الشيطان أغواه قال تعالى "الشيطان سول لهم وأملى" (سورة محمد، 25) (Ibn Mandoor, 1311) هنا يدور المعنى اللغوي في إطار الإغواء والاسترخاء وتحسين الشيء القبيح وتزيينه في نظر الإنسان حتى يقدم عليه ويفعله. ونجده أيضاً في المعجم المحيط يعني استعطى أو استجدى وأشار المعجم إلى أن التسول يكثر في البلدان الفقيرة (Al-Jami et al., 1994)

وعرف (Hafez, 2005) التسول أنّه: سلوك يقوم على أساس استغلال عواطف الناس وقيمهم الدينية والأخلاقية كما أنه يوحي – وإن لم يكن صحيحاً – بأقصى درجات الفقر المدقع، ومع أن هناك العديد من الضوابط الرسمية (رجال الشرطة/ القوانين) وغير الرسمية (نظرة الناس واحتقارهم) تحد من نشاط المتسول، فإنه مضطر لعرض ذاته على مسرح الحياة اليومية ولا يستطيع أن يتخفى بل إنه يعمد إلى استخدام رموز معينة للتعريف بذاته كالملابس المهترئة، أو العاهات الحقيقية أو المصطنعة وقد يُظهر الشيخوخة والعجز وفي بعض الأحيان تدفع الأسرة أطفالها إلى الشارع كمتسولين وتلقنهم حكايات لتبرير تصرفهم.

ويعرف التسول ظاهرة اجتماعية يمارسها الفرد هرباً من مسؤوليات الحياه خاصة بالنسبة لمن ليس له الرغبة في مزاولة عمل شريف يدر عليه دخلاً يقيم قوت يومه ويحفظ له ماء وجهه من الاستجداء أو استدرار العطف (Abu Al-Maati, 2005)

أما تعريف المتسول كما ورد في قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 في المادة رقم(389): فهو كل من استعطى أو طلب الصدقة من الناس متذرعا إلى ذلك بعرض جروحه أو عاهة فيه أو بأي وسيلة أخرى، سواء أكان متجولا أو جالسا في محل عام، أو وجد يقود ولدا دون السادسة عشرة من عمره للتسول وجمع الصدقات أو يشجعه على ذلك.

ويعرف (Hamza, 2010) الطفل المتسول بأنه ذلك الطفل الذي لم يبلغ سن الثامنة عشرة بعد ويتخذ من استجداء الناس وسيلة للحصول على المال ويؤدي مظهره الشخصي إلى رثاء الآخرين وعطفهم عليه ويقوم بهذا السلوك عن قصد وبشكل متكرر ومنتظم ويحدث هذا السلوك نتيجة لإجبار الوالدين والقائمين على رعايته للعمل على التسول.

أسباب انتشار ظاهرة التسول:

للتسول أسباب كثيرة وعديدة، تنحصر في عدة محاور، ويبقى الهدف الأساسي الحصول على المال حتى لو أصبح المتسول من الأغنياء وبلغ من الكبر عتيا فإنه يبقى ملازما لهذه المهنة ولعل أهم أسباب إنتشار الظاهرة ما يأتي:

أولاً: أسباب ذاتية تعود للشخص نفسه:

إن ضعف ارتباط الفرد بقيم وعادات وتقاليد مجتمعه أحد أهم الأسباب الدافعة للتسول (Al-Said, 2001) مع عدم شعور الفرد بمكانته وكرامته ورسالته في الحياة وطغيان الجانب المادي عليه، وضعف الإيمان في نفوس الأفراد من خلال خوفهم على الحياة والرزق والبحث عنهما بأي وسيلة كانت، ولو لم تكن مباحة، إضافة إلى جشع المتسولين والنفسية المريضة التي يمتلكونها في أخذ أموال الغير باطلا واستمراء الكسل وحب العيش على الإحسان من الأسباب المهمة كذلك والدافعة للتسول (Hafez, 2005)

كما أن العزوف المبكر للأطفال والشباب عن متابعة الدراسة والتعليم سبب مهم جدا في ممارستهم للتسول (Ibn Idris, 2000)، فضلا عن وجود أسباب عضوية بيولوجية؛ إذ توجد تشوهات خلقية وعاهات جسمية مستديمة وأمراض مزمنة لدى بعض الأفراد قد تعوقهم عن الكسب والعمل، إضافة إلى الفشل واليأس والإحباط من استحالة أو إمكانية تحسين الظروف في المستقبل البعيد أو القريب، ناهيك عن الصراع بين ما يريد الفرد وما هو متاح من إمكانيات وغالبا ما تكون الإمكانيات أقل بكثير مما يسعى الفرد إلى تحقيقه والوصول إليه(Al-Said, 2001).

ثانياً: أسباب تعود للأسرة:

إن سوء الأوضاع والأحوال الاجتماعية في المناطق الهامشية وتدهور القيم والأخلاقيات أحد الأسباب المهمة في ممارسة التسول (Al-Said, 2001) وبالتالي زيادة حرمان الأسرة في ميدان البنية

التحتية كذلك والتعليم مما يؤدي ويساعد إلى حد كبير في خلق أجواء مناسبة لنشر الفقر والتسول (Ismail, 2013)، كما أن حجم الأسرة الكبير وما يلازمها من تدني دخلها يجعلها من أكثر الأسر عرضة للتسول، فهي لا تستطيع تلبية حاجاتها التي تختلف وتتنوع، كما أنه لزيادة ظاهرة المخدرات وما لها من تأثير فعال في تنامي ظاهرة التسول والانحراف خاصة إذا كان أحد الأبوين مدمناً وما يتخللها من سوء الوضع النفسي والانعزال الفردي عن المجتمع وعدم الرغبة في العمل والتخلي عن القيم الاجتماعية، كل هذه الملذات تهيّئ الفرد لممارسة التسول.

كما أن لجهل الأسرة وتفككها إما بالطلاق أو الانفصال أو الوفاة أو السجن الأثر الواضح في وجود سلوك مضطرب لدى الأفراد المتسولين، وكذلك ضعف أو انعدام من جانب هذه الأسرة المفككة في توجيههم، وما يصاحب ذلك أيضا من الحرمان في إشباع الحاجات الأولية والحرمان من الرعاية الوالدية إما بسبب موت أو طلاق أو وفاة أو انفصال أو سجن.

ويمتهن بعض الأفراد التسول كعامل وراثي فهو العمل المفضل لدى من هم قدوة لهم في حياتهم، فقد يكون الأب أو الأم أو أحد الإخوة ممّن يشجعونهم على التسول ويدربونهم على هذه المهنة كوسيلة للربح السريع حتى لو كان هناك يسر في حالتهم الاجتماعية والاقتصادية لما يدر عليهم التسول من أموال دون تعب أو كد يذكر، فقد أكدت الدراسات أن عقب المجرم قد يكونون مجرمين في الغالب (Hafez, 2005).

ثالثاً: أسباب تعود للمجتمع:

مما لا شك فيه أنّه ثمة زيادة مضطردة في عدد السكان بالإضافة إلى ضعف موارد الدولة، إذ تسعى الدولة ببرامج التنمية إلى الارتقاء بمستوى المعيشة ولكن الزيادة السكانية تلتهم كل الزيادة في الموارد مما يؤدي إلى لجوء البعض ممن لا يستطيعون تدبير مورد العيش إلى التسول وبمرور الوقت والكسب السريع بتلك الوسيلة يستمرون في العمل (Al-Said, 2001) . كما أنه لسوء الأوضاع الاقتصادية في كثير من المجتمعات وازدياد حدة الفقر واتساع رقعته وكثرة تكاليف الحياة وأعبائها، فضلا عن انعدام الفرص المتاحة للأفراد القادرين على العمل (Al-Zubayani, 2004).

وثمة من يتقدم بهم السن (المسنّون) ولا يجدون الرعاية وسط ذويهم، فينزلون للطرقات والشوارع للتسول وتؤهلهم لذلك حالتهم الصحية وكبر السن وحالتهم النفسية وظروفهم

الأســـرية (Al-Said, 2001) ويواصلون عملية التسول بسبب تشجيع المواطنين لها، على الرغم من تذمرهم قولا إلا أنهم سرعان ما يقدمون المال والعون لهم، فضلا عن أن العقوبات المقررة غير رادعة أو فعالة (Hafez, 2001).

كما تعد الأزمات الاقتصادية والحروب عاملا مؤثرا في تفاقم هذه الظاهرة بسبب ما ينتج عنها من اختلالات في ظروف المجتمع وقيمه وعوز اللاجئين وفقرهم المدقع وعدم وجود فرص لتشغيلهم مما يؤول بهم إلى ممارسة التسول. ولا يمكن غض النظر عن الفقر إذ يعد من بين أهم عوامل انتشار ظاهرة التسول في المجتمعات الفقيرة فالفقر لا ينفصل عن التسول وإنما يشتركان في صفة العوز المادي فأكثر المتسولين من ضحايا الحروب أو من غير القادرين على الحصول على لقمة العيش، فيقتنعون بكل ما يسد رمقهم، إذ إن لهيب الأسعار خاصة فيما يخص الحاجيات الأساسية يكون سببا في التسول من اجل سد رمق العيش (Ismail, 2013).

وكذلك تعد البطالة أحد الأسباب المؤدية إلى التسول خاصة وأنّ التسول أسهل وأوفر وأربح للمتسول من أن يعمل في أعمال يجد فيها مشقة أو تعبا لذا فهو يلقي الذنب على البطالة بأنها السبب وبالمقابل هو لا يرغب بالعمل وهنا يكون التقصير من المتسول نفسه، فهو يريد توفير الجهد للحصول على المال .

النظريات المفسرة لظاهرة التسول:

ثانياً: نظرية الدور The role Theory:

إن (نظرية الدور) تؤثرعلى ممارسة الخدمة الاجتماعية، وقد يتزايد استخدامها بشكل تدريجي في المؤسسات الاجتماعية، كون هذه النظرية تتميز بالثراء في مفاهيمها، وتقدم الأساليب المناسبة لدراسة وتحليل السلوك الاجتماعي سواء كانت هناك مشكلة أو لم تكن (Ahmad, 2002)، ويعرّف (الدور) بأنه جملة الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع من هيئاته وأفراده ممن يشغلون أوضاعاً اجتماعية في مواقف معينة، وهو مجموعة من التوقعات والسلوكيات المتناسبة مع الموقع في البناء الاجتماعي، وقد تأتي الأدوار من توقعاتنا أو توقعات الآخرين أو قد يتم انتسابها إلينا كنتيجة لظروف معينة أو قد تتحقق من خلال ممارسة بعض الأشياء التي يؤديها الشخص. (المرجع السابق)

ويعرّف (Robert Barkar) في قاموسه للخدمة الاجتماعية نظرية الدور بأنها:

مجموعة من المفاهيم تقوم على استقصاء الأسباب الثقافية الاجتماعية التي تتصل بالأسلوب الذي يتأثر به الناس وسلوكياتهم في تعدد مراكزهم الاجتماعية ومختلف التوقعات المصاحبة لتلك المراكز، ويشير الدور إلى السلوك المتوقع لشخص يشغل مكانة اجتماعية معينة أو مركزا اجتماعياً معينا في نسق اجتماعي، وكل فرد يشغل مراكز بداخل عدد من أنساق المكانة ونسق المكانة يمكن تصوره على أنه خارطة تحدد مواقع مختلفة المكانات في علاقة كل منها بالأخرى وكيف ترتبط ببعضها ومكانة الشخص تمثل بموقعه على تلك الخريطة والمكانة تصف الشخص فيما يتصل بمجموعة الحقوق والالتزامات أي الواجبات التي تنظم معاملاته مع أشخاص في مكانات أخرى (Hassan, 2015). ويتضمن الدور الاجتماعي أربعة عناصر تساعدنا في الحكم على أداء الشخص لدوره وهي:

- مجموعة الأنشطة، أو المظاهر السلوكية اللازمة والمطلوبة لمكانة معينة.
- موقف التفاعل فكل دور يتضمن واحداً، أو أكثر من الأفراد الآخرين.
- مجموعة التوقعات الاجتماعية، والمعايير الاجتماعية للأنشطة والتفاعلات بين الناس، ويجب أن ننتبه إلى حقيقة هامة، وهي أن التوقعات الخاصة بالسلوك المرغوب به تختلف من طبقة لأخرى، ومن ثقافة إلى أخرى، ومن فرد إلى آخر في نفس الأسرة حسب مكانتها فيه.
- مجموعة القيم الوجدانية والمشاعر الانفعالية والعاطفية في أنشطة الكائن الحي البشري وهذه القيم المقبولة لها صلة بتوقعات الدور عموما (Ahmad, 2002).

وتعتقد النظرية أن نجاح أي فرد في حياته يتوقف على قدرته في التوافق والانسجام بين الأدوار المختلفة، إذ إن كثيراً من المشاكل التي تواجهنا مرجعها عدم القدرة على إحداث هذا التوافق وهو ما نسميه صراع الأدوار أي أن الأدوار قد تكون متصارعة أو متناقضة أو متكاملة فقد يكون هناك صراع بين دورين أو أكثر (يحدث عند القيام بأكثر من دور نتيجة لتعارض الوقت والمسؤولية)، كما يتعرض الفرد في مواقف أخرى للصراع عند أدائه لدور معين (مثل أن يسلك سلوكا يختلف عن التوقعات التي يجمع الناس على أنها مناسبة أو غير مناسبة لدوره)، أو قد يأخذ الصراع صورة الانقطاع (أي انتقال الشخص من دور لآخر دون وجود خبرات تساعده على القيام بدوره الجديد). والتناقض عدم قدرة الفرد على أداء دوره بصورة جيدة وفعّالة وعدم قيام الفرد داخل المؤسسة في إدارة المهمات المطلوبة منه بتفاعل وإيجابية (Jumah, 2000) أما التكامل في الأدوار فيكون عندما يقوم الفرد بأدواره ومهامه بصورة

جيدة وبكفاءة مع عدم وجود تناقض في أدائه لدوره. ويستطيع الفرد من خلال دوره أن يتصل مع غيره من الأفراد والجماعات وكذلك المؤسسات بطريقة رسمية وغير رسمية. ويكون الاتصال مع هذه الفئات بصورة جيدة ومتفاعلة مع وجود الخبرات والتدريب على كيفية أداء الدور بصورة جيدة.

وبناء على ما سبق يمكن تفسير ظاهرة تسول لدى الأطفال بواسطة (نظرية الدور)، أي أن الطفل المتسول قد يقوم بممارسة دوره نتيجة ظروف معينة، وهذا السلوك غير المرغوب فيه قد يختلف من مجتمع لآخر حسب الثقافة السائدة فيه ومن فرد لآخر، كما يجعله يتصل مع غيره من الأفراد داخل المجتمع ليستجدي منهم، وأن هذا الطفل قد يكون لديه القدرة على التوافق والانسجام في أدائه لدوره يرتبط ذلك بأسباب كثيرة منها تشجيع أسرته له على ممارسة التسول بصورة تجعله ينسجم ويتفاعل معها بشكل طبيعي أو قد يكون هناك صراع وتناقض بين أداء دوره خاصة إذا كان مجبرا على سلوك التسول.

نظرية التفكك الاجتماعي:

يرى "روبرت سامبسون وبايرون جروفز Sampson & Groves" أن هناك أربعة مكونات للتفكك الاجتماعي هي: المكانة الاجتماعية المتدنية، الجماعات المختلفة، الحراك الاجتماعي المرتفع للمنطقة من حيث المغادرون منها أو القادمون إليها، البيوت المفككة، والعائلات المضطربة، ويؤكد العديد من رواد هذه النظرية أن الفقر والحراك السكاني واللاتجانس العرقي تؤدي إلى التفكك الاجتماعي وهذا التفكك يؤدي بدوره إلى حدوث الجريمة والانحراف (Sampson& Groves, 1989).

وقد حاول العالمان الأمريكيان "سيلدون والينور جلوك Sheldon & Glueck" أن يقدما نموذجا تفسيريا لتحديد العلاقة بين السلوك المنحرف والأسرة المفككة، من خلال العديد من الدراسات التي قاما بها في المجتمع الأمريكي، والتي خلصوا منها إلى التأكيد بأن المنحرفين ينحدرون في الغالب من أسر تتسم بعدة خصائص أبرزها التنقل الاجتماعي وغياب أحد الوالدين، وممارسة الآباء لبعض السلوكيات المنحرفة أو العادات السلوكية السيئة.

ووفقا لهذه النظرية فإن تسول الأطفال كسلوك منحرف يعد نتاجا للتفكك الاجتماعي والأسري الذي يعيشه هؤلاء الأطفال (Al-Harbi, 2011).

وبناءا على ما سبق يمكن تفسير التسول عند الطفل في المجتمع الأردني، وذلك من خلال أن الأسرة الأردنية طرأت عليها تغيرات جديدة سواء على مستوى تركيبها أو مفاهيمها، أو منظوماتها القيمية

والأخلاقية، وذلك بشكل واضح وهذا يعود إلى عوامل عديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية أدت الى تفكيك وإضعاف العلاقات وإخلال داخل الوحدة، فجميع هه العوامل أدت الى ظهور ظاهرة التسول عند الاطفال في المجتمع الأردني.

نظرية التحليل النفسي:

يرى فرويد أن الشخصية تتكون من ثلاثة أنظمة: الهو والأنا والأنا الأعلى. وقد اهتم بهذه الأنظمة الثلاثة كما اهتم ببعض المفاهيم عن الغريزة (الحياة والموت) والشخصية النفسية ومبدأ اللذة والألم، واعتبر هذه المفاهيم جزءا من ديناميات الشخصية، كما اهتم بالصراع بين الهو والأنا من جهة وبين الهو والأنا الأعلى من جهة أخرى، ويرى فرويد أن الجهاز النفسي لا بد أن يكون متوازنا حتى تسير الحياة سيرا سويا، ولذلك يحاول (الأنا) حل الصراع بين الهو والأنا الأعلى فإذا نجح كان الشخص سويا، وإذا أخفق ظهرت أعراض العصاب (Abu Gazaleh,1999).

وقد أكد كل من (أوتورانك) و(ألفريد آدلر) مفاهيم الشعور واللاشعور (مكمن المكبوتات)، وما قبل الشعور وصدمة الميلاد وعقدة النقص وأسلوب الحياة والغائية والإرادة والإرادة المضادة (الممنوع مرغوب)، ومن كل ما سبق يمكن اتخاذه أساسا لتفسير سلوك التسول على أن هذا السلوك يرجع إلى ضعف الأنا العليا، وانعدامها وتغلب الهو بغرائزها وشهواتها على (الأنـــا العليا) بقيمها ومثلها الأخلاقية، محاولة حل الصراع بين الهو والأنـــا الأعلى، ويظهر ذلك في إعطـــاء واجهة محببة لشخصيته حتى يستطيع أن يؤثر في الآخرين ويستغلهم، كما تظهر أيضا قدرته على منطقة الأمـــور بطريقة لا تخدع الآخرين فحسب، بل تخدع نفســـه أيضا ويظهر أيضا في ضعف الإرادة (Abu Gazaleh,1999)

نظرية الأزمة (Crisis Theory):

تعد نظرية الأزمة من أهم المداخل العلاجية لمساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة مشكلاتهم الطارئة، كما تعتبر الممارسين في فهم الديناميات والأفعال السلوكية المتوقعة من الناس الذين يتعرضون للأزمات والمواقف الطارئة في حياتهم، وتتميز هذه النظرية بأنها تثري الممارسين بالأهداف والإجراءات الخاصة المتميزة بكيفية تناول مثل هذه المواقف المتأزمة، سواء أكان ذلك في الدراسة أم التشخيص السريع والعلاج (Al-Sadeqi, 1991).

ويمكن توظيف نظرية الأزمة في ظاهرة تسول الأطفال في كونها تبين أن الفرد معرض لضغوط مختلفة إما داخلية أو خارجية في مراحل حياته المختلفة وخاصة مرحلة الطفولة والتي لها تأثير مهم وكبير على حياته المستقبلية، وأن تأثير الأحداث يؤدي إلى اضطراب التوازن في مكونات العناصر الإنسانية للفرد.

ومن خلال موقف الأزمة التي يمر بها الطفل يدرك الطفل أن هذا الموقف مصدر للتهديد لحاجاته الفطرية أو لقدرته على التحكم بذاته، وبالتالي يظهر هذا التهديد التوتر والقلق والإحساس بالضياع، وتعكس الأزمة صراع في الموقف الجاري لحياة الفرد وأنماط عدم الكفاية أو عدم التكيف التي قد تظهر نتيجة لضعف القدرة على التوافق في المستقبل.

وأن التدخل في الأزمة لا يعني صورة مختصرة للعلاج الطويل المدى، بل أنه شكل أو صورة خاصة من العلاج تتوافق وتتناسب مع الموقف الخطير أو المتأزم. ويتضمن التدخل تشخيصاً سريعاً ودقيقاً لعوامل الأزمة (أسباب ممارسة الطفل لسلوك التسول) من خلال: أسلوب الحياة السابقة على الأزمة والطرق الحالية لحل المشكلة وكذلك أنماط الحاجة والإشباع والاستجابة، ويتضمن التدخل أيضا التركيز على الأزمة ذاتها فمثلا التركيز أكثر على التفاعل في مواقف الأسرة أكثر من التركيز على مشكلات أفرادها، وأيضا تحديد أهداف محددة لحل الأزمة على أن تكون هذه الأهداف محددة وحاسمة وقاطعة ومرتبطة بالأزمة مباشرة ويمكن تحقيقها والسيطرة عليها.

الدراسات السابقة:

أجرت (Suleman, 2015) دراسة بعنوان "التسول مشكلة اجتماعية في المدينة السودانية"، إذ هدفت الدراسة التعرف إلى الأسباب الاقتصادية والطبيعية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي أدت إلى انتشار ظاهرة التسول في السودان من خلال مدينة (كريمة) كنموذج للمدينة في السودان، واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة ممثلة بـ (30) متسولاً ومتسولة، واستخدمت الباحثة الاستمارة كأداة لجمع بيانات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن التسول في مدينة (كريمة) يُعزى للفقر، وأن (63.3%) من المبحوثين ليس لديهم عمل، وأن (60%) منهم لن يتركوا التسول لأنها مهنة متوارثة في الأسرة عبر الأجيال.

أجرى (Al-Jerjawi & Al-Homs, 2014) دراسة بعنوان " دراسة تحليلية لظاهرة التسول في مدينة غزة وسبل علاجها " وقد هدفت إلى الكشف عن الأسباب النفسية لانتشار ظاهرة التسول في مدينة غزة ، ولهذا السبب استخدم الباحثان أداة المقابلة المنظمة المباشرة أداة لجمع البيانات هذه الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها ، واستخدم منهج المسح الإجتماعي بالعينة بحجم (33) متسولاً وجدوا في أماكن يكثر فيها تواجدهم كالأسواق والمحلات التجارية والمساجد والأماكن الخاصة كأبواب الجامعات، وتوصلت الدراسة إلى أنه ثمة هناك أسباب متعددة لهذه الظاهرة بناء على إجابة أفراد العينة الذين تمت مقابلتهم وأجمعوا على أهمية الأسباب النفسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة في مدينة غزة ، وأكدوا على مجموعة من المعطيات تؤدي بالإنسان إلى التسول، أغلبها غياب التوجيه والإرشاد الأسري والعناية والرعاية التي تقدم لهم وهذه أهم الأسباب التي جعلتهم يتسولون، وأن الشخصية النفسية للمتسول تتميز بمجموعة من المواصفات نابعة من الشعور بالتهميش.

أجرى (Al-Harbi, 2011) دراسة بعنوان "تسول الأطفال أسبابه وخصائص ممارسيه" وهدفت التعرف إلى الأسباب التي تدفع بالأطفال إلى ممارسة التسول في منطقة مكة المكرمة، والتعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأطفال ممارسي التسول والتعرف إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتسول على الأطفال ممارسيه، إضافة إلى محاولة تقديم تصور مقترح يمكن أن يسهم في معالجة ظاهرة تسول الأطفال والحد من تناميها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الكيفي في جمع البيانات وتحليلها، وكانت العينة مكونة من (56) طفلا وطفلة وهي عينة غير احتمالية (قصدية) وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الذكور، وأن السبب الرئيسي في تسول الأطفال يرجع إلى أسرهم حيث يدفعون بأطفالهم إلى ممارسة التسول، إضافة إلى أسباب أخرى ترجع للفقر والجهل والبطالة، كما أن الأطفال ممارسي التسول المقنع تزداد نسبتهم في الفئة العمرية (5–7 سنوات).

أجرى (Hamza, 2010) دراسة بعنوان "الأسرة المفككة وعلاقتها بخصائص وسمات شخصية المراهق المتسول" بهدف الكشف عن المحددات الاجتماعية التي تدفع هؤلاء الأبناء المراهقين إلى ممارسة التسول، والتعرف إلى الخصائص والسمات النفسية للمراهق المتسول والعادي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم الباحث أداة جمع البيانات وهي الاستبيان لدراسة التصدع الأسري، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من المراهقين المتسولين بلغت (61) وتراوحت أعمارهم بين (14 – 17سنة)، وتوصلت الدراسة إلى جملة نتائج أهمها: أن الأسرة أفضل مكان ، ولا مكان سواه يمكن أن

ينمو فيه الابن إلا أسرته، وأن الآباء يلعبون دورا مهما في توافق أبنائهم خصوصا فيما يتصل بنموهم وكينونتهم أي أن العلاقات الأبوية الحميمة تؤدي إلى التوافق النفسي لأبنائهم، وأن إهمال هذه العلاقة يؤدي إلى سوء التكيف والتوافق.

أجرت (Masbaih, 2009) دراسة بعنوان "التسول بين الحاجة والامتهان " حيث هدفت الدراسة من خلال مقابلات مع المبحوثات ومعايشتهن داخل عالم التسول، إلى محاولة الإلمام بالظاهرة والوقوف على أهم الأسباب المتصلة بها، والظروف المحيطة بها والنتائج المترتبة عنها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة الدراسة (16) من الإناث في الجزائر، وقد توصلت إلى نتائج أهمها: أن معظم المبحوثات كن متأثرات بواقعهن الاجتماعي الذي يعمل على تهميشهن وإقصائهن من المجتمع الذي يشعرهن بعدم تحقيق مكانتهن الداخلية، الأمر الذي يدفعهن إلى الإقبال على السلوك الانحرافي المتمثل في امتهان التسول لتحقيق التوافق النفسي والاندماج الاجتماعي، كما بينت الدراسة أن أغلب الحالات عشن في جو أسري هادئ ولكن مع مرور الوقت تزايدت المشاكل إلى ذروتها مما أدى إلى حدوث تفكك أو تصدع داخل الأسرة وذلك بفقدان العائل بشتى الحالات سواء طلاق أو هجر أو ترمل مما يؤدي إلى خروج المرأة للتسول، وأن التسول في المجتمع الجزائري يشمل جميع الفئات العمرية.

قام (Al-Qahtani, 2001)، بدراسة عنوانها "السياسة الجنائية لمكافحة التسول (دراسة تطبيقية على مدينة الرياض)"، بهدف معرفة دور المشاركة الشعبية في مكافحة التسول، وتحديد دوافع التسول وأشكال ممارسته، بالإضافة إلى التوصل إلى طرق العلاج والوقاية من التسول، وتحديد الأحكام الشرعية للتسول ومدى تناسب العقوبة الحالية وقدرتها على الحد من زيادة عدد المتسولين، واستخدم الباحث كأدوات للدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي، في حين أن عينة الدراسة تكونت من ثماني حالات من المتسولين وقضاياهم، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: أن الأجهزة المسؤولة عن مكافحة التسول بحاجة إلى دعم مادي وبشري، وأنه لا بد من تشديد العقوبات لردع المتسولين من تكرار التسول، وأوصت الدراسة بافتتاح أقسام لمكاتب مكافحة التسول في المدن الكبرى مدعمة بالإمكانيات المادية والبشرية، وتوعية الموقوفين بدور المكافحة وتبصيرهم بحكم المسألة دينيا ودنيويا.

كما أجرى (Al-Said, 2001) دراسة بعنوان "دراسة بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتسول في المجتمع المصري"، بهدف الوقوف على أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتسول في المجتمع المصري، واستخدم الباحث المنهج الوصفي لجمع البيانات اللازمة لإتمام

الدراسة، وكان حجم العينة (20) ذكراً و(20) أنثى، واستخدم الباحث المقابلات المقننة وغير المقننة كأداة للدراسة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن غالبية المتسولين كانوا في عداد الأمية وأن أكثر الطرق المتبعة في التسول كان أكثرها ارتداء ملابس مهلهلة قديمة لترقيق قلوب الناس، وأن غالبية الأطفال المتسولين لا يذهبون للمدرسة، وأن الأطفال المتسولين يمارسون التسول مع آخرين خارج نطاق الأسرة أو الأقارب أو الأصدقاء، وأن غالبيتهم يمارسون التسول منذ أكثر من عشر سنوات، كما أن أهم الأسباب التي تدفعهم إلى التسول كانت وجود أمراض مزمنة أو عاهة لدى الشخص تعجزه عن الكسب، وأكدت كذلك أن الحرمان والحاجة وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية الضرورية أحد أهم الأسباب التي دفعتهم إلى التسول، إضافة إلى وفاة أو انفصال أو سجن أحد الوالدين أو كلاهما.

أجرى (Al-Buqami, 2000) دراسة بعنوان "ظاهرة التسول في مدينة الرياض" بهدف التعرف إلى حجم ظاهرة التسول وأهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتسولين ودراسة العوامل المؤدية إلى التسول والوسائل المستخدمة فيه، واستخدم الباحث منهج المسح الإجتماعي وكان حجم مجتمع الدراسة (160) متسولا ومتسولة من مختلف الأعمار، وقد استخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات واقتصرت أساليب المعالجة الإحصائية على النسب والتكرارات، وخلصت الدراسة إلى أن معظم المتسولين المقبوض عليهم من الإناث وأن أكثر المتسولين يعيشون مع أسرهم وينتمون إلى بيئات حضرية وأكثر المتسولين من الذين تقع دخولهم الشهرية في الفئة (500 –1000) ريال سعودي أي ما يعادل الفئة (100 – 200) دينار أردني، وأن البطالة من أكثر الأسباب المؤدية للتسول، ومن أحد الأسباب كذلك إجبار أولياء الأمور ذويهم على التسول.

أجرت (Ismail, 2000) دراسة بعنوان "إساءة معاملة الأطفال (دراسة استطلاعية عن الأطفال المتسولين) " وهدفت التعرف إلى الأسباب التي دفعت هؤلاء الأطفال للعمل بمهنة التسول، والتعرف إلى الظروف الأسرية والنفسية والاجتماعية التي يوجد فيها الأطفال المتسولون، واستخدمت الباحثة المقابلة والاستبيان كأدوات للدراسة، وكان حجم عينة الدراسة (49) طفلاً وطفلة تتراوح أعمارهم بين (9–13) سنة، وخلصت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من المتسولين الأطفال أميّون بنسبة (75%) من عينة الدراسة، وأن المستوى التعليمي لأمهات المتسولين (أميات) بنسبة (85%)، وأكدت الدراسة على عدم وجود عاهات أو أمراض مزمنة بنسبة (87.5%)، وبينت الدراسة أن الطفل المتسول يعيش مع الأب والأم بنسبة (72.%) من أطفال عينة الدراسة، وأن (92.5%) من أطفال عينة الدراسة يتعرضون

للضرب من قبل الوالدين عند عدم إحضارهم للنقود بعد عودتهم من التسول، كما خلصت الدراسة إلى أن غالبية الأطفال المتسولين يتعرضون للطرد من قبل الوالدين عند عدم إحضارهم للنقود، وأن (97.5%) من الأطفال المتسولين يتعرضون للضرب إذا لم يقوموا بإحضار مبلغ مالي يسد حاجة أسرتهم اليومية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Stones, 2013)، بعنوان A psycho-social exploration of street begging: A qualitative study ، الاستكشاف النفسي والاجتماعي للمتسولين في الشوارع: دراسة نوعية، هدفت الدراسة التعرف إلى العوامل النفسية والاجتماعية لانتشار ظاهرة التسول في الشوارع في مدينة جوهانسبرج/جنوب أفريقيا، وتمثل مجتمع الدراسة في المتسولين في مدينة (جوهانسبرج) وبالتحديد منطقة (غوتنغ)، تم اختيار عينة عشوائية مكونة من متسولين مدينة (غوتنغ) وتم إجراء المقابلات معهم خلال أسبوعين، وذلك لأجل تحقيق أهدافها وغاياتها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لأجل تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها، وترتب على الدراسة مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن المتسولين يعانون من تعقيد الحياة العصرية، كما أنهم حاولوا العمل إلا أنهم اصطدموا بطبيعة العمل القاسية وأجوائه، والساعات الطويلة والأجور الزهيدة، وحسب وجهة نظرهم التجأوا إلى التسول من أجل تأمين متطلباتهم الشخصية المختلفة.

دراسة (Hassan, 2013) بعنوان "التسول لعنة على المجتمع" دراسة تجريبية، هدفت الدراسة التعرف إلى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية في الهند وقد تمثل مجتمع الدراسة في المتسولين الهنديين، وقد استخدم الباحث أداة الاستبانة التي عدّها من أسهل الطرق للحصول على البيانات من المتسولين، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي من أجل التحقق من أهداف الدراسة وإبراز نتائجها وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (200) متسول كانوا يتسولون في مدينة (ألجيارة)، وخرجت الدراسة بنتائج أهمها: شجع الإيمان الديني على التسول في الهند واستعطاف مشاعر الناس والحصول على المال منهم معتقدين إرضاء الله سبحانه وتعالى، وتوصل الباحث إلى أن ظاهرة التسول من المشكلات المتأزمة في المجتمع الهندي، كما بينت أن هناك الكثير من المشكلات التي تقود إلى ظاهرة التسول منها اجتماعية واقتصادية كالفقر والبطالة وكذلك مشاكل بيولوجية تتعلق بالشخص نفسه والعقيدة الدينية لدى بعض المتسولين.

دراسة (Gloria & Samuel, 2012) بعنوان The Prevalence of Street Begging in Nigeria and the counseling Intervention Strategies " انتشار التسول في شوارع نيجيريا واستراتيجيات التدخل" والتي هدفت التعرف إلى أسباب انتشار ظاهرة التسول، ولصعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة تم اختيار عينة عشوائية واعتمدت الدراسة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة للدراسة، واستخدمت برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وخلصت الدراسة إلى ما يأتي: أن ظاهرة التسول تعود لأسباب عديدة تختلف باختلاف ظروف المتسول وأن ظاهرة التسول لها أسباب تتعلق بالتشرد نظر للوضع الاقتصادي والظروف القاسية الاقتصادية التي يمر بها المجتمع وأن للمتسولين أسلوباً للتجارة، وثمّة أسباب نفسية تدعوهم إلى التسول، وأسباب صحية، وأسباب تعود لطبيعة سكنهم.

كما هدفت دراسة أجراها أحمدي (Ahmadi, 2012) A study of Beggars Characteristic and Attiude of People toward the phenomenon of Begging in the City of Shiraz الى التعرف عن خصائص المتسولين، واتجاهات الناس نحو ظاهرة التسول، تكونت عينة الدراسة من (33) متسولاً، و1000 فرد غير متسولين، ولتحقيق هدف الدراسة، طُبقت أستبانة مكونة من جزأين: يتضمن (25) فقرة على تدرج ليكرت الخماسي، حيث أظهرت النتائج أن (64.4) من المتسولين هم من دون سن العشرين، وهم من الأصحاء عقلياً وجسدياً ويعيش معظمهم في ضواحي المدن، وبينت الدراسة وجود علاقة أرتباطية داله تبين تدني مستوى التعليم والفقر والطبقة الاجتماعية، وبين اللجوء للتسول، كما أن أتجاهات الناس سلبية في عدا المتدينين يرون في التسول وسيلة لتلبية الأحتياجات.

وأجرى ابيبي (Abebe, 2010) دراسة Earning aliving on the Margins: Beggine, Street Work and the) (Socio-spatial Experience of Children in Addis Ababa هدفت إلى الكشف عن الخبرات اليومية للأطفال الذين يتسولون في شوارع أديس أبابا، وقد أستخدمت أداة المقابلة الشخصية مع عينة بلغت (28) طفلاً، حيث تمت متابعة الاطفال المتسولين لمدة تسعة شهور، وأظهرت النتائج أن الأطفال المتسولين ليسوا ضحايا ظروفهم فقط، بل هم لا يدركون خطورة التسول، كما يرى الأطفال أنفسهم بأنهم يقومون بالعمل لكسب الرزق، في حين ينظر إليهم المجتمع نظرة متدنية دون أعتبار للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي دفعتهم للتسول.

تناولت الدراسات السابقة دراسة ظاهرة التسول من جوانب متعددة ومختلفة، فقد تناولت بعض الدراسات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتسولين، ومن أبرز الدراسات التي بحثت في هذا الجانب: دراسة (Al, Harbi, 2011)، و دراسة (Hamza, 2010)، ودراسة (Al, Said, 2001)، ودراسة (Al, Buqami, 2000)، وكان من أبرز نتائجها: أن الأسرة أفضل مكان ولا مكان سواه يمكن أن ينمو فيه الابن إلا أسرته، وأن الآباء يلعبون دورا مهما في توافق أبنائهم، وأن أي خلل في العلاقات الأسرية يؤدي إلى سوء تكيف لدى كافة أفراد الأسرة، كما كانت أكثر الفئات العمرية تسولا الذين تقع أعمارهم بين (20–29) سنة، وأن أغلب المتسولين أميّون، وأن أكثر المتسولين يعيشون في بيئات حضرية، وأن أكثر المتسولين من الذين تبلغ دخولهم (100–200) دينار. وأن أهم أسباب التسول وجود أمراض مزمنة أو عاهة لدى الشخص تعجزه عن الكسب، وكذلك الحرمان والحاجة وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية الضرورية، إضافة إلى وفاة أو انفصال أو سجن أحد الوالدين أو كليهما.

وتناول آخرون العوامل والأسباب المؤدية لانتشار ظاهرة التسول مثل دراسة (Suleman, 2015)، ودراسة (Al-Jerjawi, & Al-Homs, 2014)، ودراسة (Hassan, 2013)، ودراسة(Stones, 2013)، ودراسة (Gloria, & Samuel, A 2012)، ودراسة (Al-Harbi, 2011)، ودراسة (Masbaih, 2009)، ودراسة (Al-Qahtani, 2001)، ودراسة (Al-Buqami, 2000)، وكانت أبرز نتائجها: تعقيد الحياة العصرية وما نشأ عنها أجواء عمل قاسية وساعات عمل طويلة وأجور قليلة أسباب دفعتهم للتسول، كما أن أبرز الأسباب كانت نتيجة التفكك الأسري كفقدان العائل للأسرة من طلاق أو هجر أو ترمل أو التصدع داخل الأسرة الواحدة، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى التسول كذلك الفقر والحاجة والعوز والبطالة والعامل الوراثي في الأسرة.

أما دراستنا هذه (تسول الأطفال في الأردن: دراسة ميدانية على مركز رعاية وتأهيل المتسولين في مأدبا) فإنها تتميز عن الدراسات السابقة في أن معظم الدراسات السابقة اهتمت بدراسة التسول من جوانب متعددة ومختلفة، فمنها ما تناول الأسباب والعوامل المؤدية للتسول، ومنها ما تناول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتسولين، وما يميز دراستنا هذه أنها أول رسالة ماجستير على حد علم الباحثة ستدرس تسول الأطفال في الأردن وهي دراسة ميدانية على مركز رعاية وتأهيل

المتسولين في مأدبا من جوانب متعددة: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال المتسولين، والأسباب التي دفعتهم للتسول من وجهة نظرهم وهل هي أسباب تعود للطفل نفسه أم للأسرة أم للمجتمع؟

وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Al-Harbi, 2011)، في التطرق إلى أسباب تسول الأطفال وخصائص ممارسيه، لكنها تختلف في تناولها أسباب تسول الأطفال وخصائص ممارسيه في منطقة مكة المكرمة، أما هذه الدراسة فتتناول أسباب تسول الأطفال والخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي يتميزون بها في المجتمع الأردني.

المفاهيم الإجرائية:

التسول هو سؤال الناس من أموال وهو الاستجداء من الغير في الطرق العامة أو المساجد أو وسائل المواصلات أو المحال العمومية إما بصورة متكررة أو متقطعة باستخدام كافة الأشكال والصور للحصول على المال أو الغذاء أو الملبس.

المتسول هو كل شخص يستخدم أسلوب العطف لاستجداء الناس، فيكون هذا الأسلوب طريقة معيشة له للحصول على الربح السريع.

الأطفال جمع طفل وهو الناعم من كل شيء وهو المرحلة العمرية منذ الولادة إلى الثامنة عشرة من عمر الإنسان.

الطفل المتسول هو ذلك الطفل الذي يعيش تحت سن الثامنة عشرة ويتخذ من استجداء الناس وسيلة سهله للحصول على المال ويكون قاصداً هذا السلوك إما برغبة شخصية أو نتيجة لإجبار الأهل (الوالدين) بسبب الفقر والعوز والحرمان، قاصداً إما بشكل متكرر أو في المناسبات والأعياد والمواسم.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة باستخدام المنهج المسحي: وقد استخدم هذا المنهج لاستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة "بتسول الأطفال في الأردن".

مجتمع الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على جميع الأطفال المتسولين المتواجدين في مركز رعاية وتأهيل المتسولين في مأدبا عند إجراء الدراسة، إذ يضم المركز الأطفال المتسولين الذين تم القبض عليهم من مختلف محافظات المملكة، وتّم تحويلهم بواسطة محكمة الأحداث إلى المركز والبالغ عددهم (60) متسولاً ومتسولة اختيروا بطريقة الحصر الشامل، خلال الفترة الممتدة بين (2016/12/5) إلى (2017/1/29)

أداة الدراسة "الاستبانة":

تكونت أداة الدراسة من جزئين:

الجزء الأول: البيانات الأولية

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال المتسولين، المكونة من (24) خاصية، وتشمل الجنس، والجنسية، والعمر، وبيئة السكن، ونوع السكن الذي يسكن فيه المتسول، وهل يذهب المتسول إلى المدرسة أم لا؟، والمستوى التعليمي للمتسول، والمستوى التعليمي للأب، والمستوى التعليمي للأم، وعدد أفراد الأسرة، ومهنة ولي أمر المتسول، ودخل الأسرة للمتسول، وحالة السكن، وعدد أيام العمل، وساعات العمل اليومي، وقيمة المال المجموع يومياً ، ومصير العائدات من التسول، وطريقة التسول.

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: يقيس أسئلة الدراسة المتعلقة بأسباب التسول الذي تعود للطفل نفسه من وجهة نظر الطفل المتسول، ويشمل الفقرات من (1-13).

المحور الثاني: أسباب التسول التي تعود للأسرة من وجهة نظر الطفل المتسول، ويشمل الفقرات من (14-34).

المحور الثالث: أسباب التسول التي تعود للمجتمع من وجهة نظر الطفل المتسول، ويشمل الفقرات من (35-49).

أولا: صدق محتوى أداة الدراسة:

لقد تم عرض الاستبانة على عدد(7) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في (الجامعة الأردنية) (ملحق رقم1) للتحقق من مدى صدق فقراتها، وقد استفادت الباحثة من ملاحظات المحكمين وذلك بأخذ الملاحظات التي تم الاتفاق عليها بنسبة (80%)، سواء كانت بالحذف أو الإضافة أو التعديل إلى أن ظهرت أداة الدراسة بشكلها النهائي موزعة على أربعة أقسام، وعدّت الباحثة آراء المحكمين وتعديلاتهم دلالة على صدق محتوى أداة الدراسة وملاءمة فقراتها وتنوعها، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة، تحقق التوازن بين مضامين أداة الدراسة في فقراتها مما يؤكد صدق المقياس.

ثبات أداة الدراسة:

للتعرف إلى إتّساق كل فقرة من الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، قامت الباحثة باستخدام معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في الاستبانة باستخدام معامل (ألفا كرونباخ) (Chronbach Alpha) ويبين الجدول (3) نتائج الاختبار، إذ كانت قيم (كرونباخ ألفا) لأداة الدراسة عامّة أعلى من (0.84) وهي نسبة مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية كما في الجدول (3):

الجدول (1) نتائج معاملات الثبات باستخدام معامل (كرونباخ ألفا)

محاور الدراسة	الفقرات	معامل الثبات باستخدام اختبار (كرونباخ ألفا)
أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه من وجهة نظر الطفل المتسول.	13-1	0.77
أسباب التسول التي تعود للأسرة من وجهة نظر الطفل المتسول.	33-14	0.88
أسباب التسول التي تعود للمجتمع من وجهة نظر الطفل المتسول.	49-34	0.80
الأداة ككل	(49-1)	0.84

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، فقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال المتسولين، وقد تم استخدام اختبار (Independent Sample T-test) واختبار كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات أداة الدراسة، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لقياس تشتت الإجابات عن المتوسط الحسابي.

مفتاح التصحيح للمقياس:

تم الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات والتي تشمل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع محاور الدراسة المستقلة والفقرات المكونة لكل محور، وقد تمت مراعاة أن يتدرج مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة كما يأتي:

موافق	محايد	معارض
3	2	1

وبناءً على ما تقدم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها على النحو الآتي: (2.34– فما فوق: مرتفع)، (1.67–2.33: متوسط)، (1.66 – فما دون: منخفض). وفقاً للمعادلة الآتية:

القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة على عدد المستويات، أي:

(3−1) / 3 = 2 / 3 = 0.66 وهذه القيمة تساوي طول الفئة.

وبذلك يكون المستوى المنخفض من التطبيق من 1 + 0.66 = 1.66

ويكون المستوى المتوسط من التطبيق من 1.67+ 0.66= 2.33

ويكون المستوى العالي من التطبيق من 2.34–3.00

نتائج الدراسة :

الجدول (2) الخصائص الاجتماعية للأطفال المتسولين

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	35	58.3
أنثى	25	41.7
العمر	التكرار	النسبة المئوية
10-7	14	23.3
14-11	28	46.7
18-15	18	30.0
نوع السكن	التكرار	النسبة المئوية
ملك	7	11.7
مستأجر	34	56.7
يعيش في خيمة أو بلا	19	31.7
هل تذهب للمدرسة؟	التكرار	النسبة المئوية
نعم	16	26.7
لا	44	73.3
المستوى التعليمي للمتسولين	التكرار	النسبة المئوية
أمي	24	40.0
يقرأ ويكتب	3	5.0
أساسي	32	53.3
ثانوي	1	1.7
المستوى التعليمي لآباء المتسولين	التكرار	النسبة المئوية
أمي	27	45.0
يقرأ ويكتب	13	21.7
أساسي	13	21.7
ثانوي	7	11.7

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
المجموع	60	100.0
المستوى التعليمي لأمهات المتسولين	التكرار	النسبة المئوية
أُميّة	35	58.3
تقرأ وتكتب	13	21.7
أساسي	7	11.7
ثانوي	3	5.0
بكالوريوس	2	3.3
المجموع	60	100.0
عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 أفراد	7	11.7
5–10 أفراد	39	65.0
أكثر من 10 أفراد	14	23.3
مهنة ولي أمر المتسول	التكرار	النسبة المئوية
لا يعمل	19	31.7
متسول	4	6.7
بائع	12	20.0
مهني	4	6.7
في الحكومة	6	10.0
في القطاع الخاص	9	15.0
مُتَوَفي	6	10.0
معدل دخل أسرة المتسول	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 100 دينار	25	41.7
100–200 دينار	24	40.0
أكثر من 200 دينار	11	18.3
ساعات عمل المتسولين	التكرار	النسبة المئوية
1–6 ساعات	34	56.7

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
أكثر من 6 ساعات	26	43.3
مصير العائدات من التسول	التكرار	النسبة المئوية
أنفق على نفسي	20	33.3
أعطيه لأحد أفراد أسرتي	39	65.0
أعطيه للشخص الذي أعمل معه	1	1.7
طريقة التسول	التكرار	النسبة المئوية
مد اليد	19	31.7
بيع السلع الرخيصة	39	65.0
مسح زجاج سيارات	2	3.3
عدد ساعات العمل		
1–6 ساعات	34	56.7
أكثر من 6 ساعات	26	43.3
أجمع من المال يومياً		
أقل من 10 دنانير	12	20.0
10 – 20 دينار	30	50.0
21–30 دينار	8	13.3
أكثر من 30 دينار	10	16.7
المجموع	60	%100

يلاحظ من بيانات الجدول (2) أن ما نسبته (58.3%) من الأطفال المتسولين في مركز رعاية وتأهيل المتسولين في مأدبا من الذكور، وما نسبته (41.7%) من الأطفال المتسولين في المركز نفسه هن من الإناث، وهذا يدل على تجانس المتسولين، وارتفاع نسبة الإناث وذلك لاستعطاف المجتمع للحصول على المال، إذ يُعدّ المجتمع الأردني من أكثر الشعوب تعاطفاً مع الحالات الصعبة، لا سيما التسول، فالأنثى مركز ضعف ويصعب على الكثير من أفراد المجتمع الحالات الخاصة بالمتسولات اللواتي يتذللن ويتوددن مقابل أن يحصلن على مرادهن وهو جمع المال، كما بينت النتائج أن ما نسبته

(23.3%) من الأطفال المتسولين في مركز رعاية وتأهيل المتسولين في مأدبا، من الفئة العمرية (7–10) سنوات، وما نسبته (46.7%) من الأطفال المتسولين من الفئة العمرية (11–14) سنة، وما نسبته (30%) من المتسولين، من الفئة العمرية (15–18) سنة، ويلاحظ أن النسبة الأعلى كانت للفئة (11–14) سنة وذلك بحسب ما أدلى به المتسولين أنّ هذا العمر هو العمر المناسب للبدء بممارستهم للتسول، واكتساب الخبرات الخاصة التي تتيح لهم إمتهان التسول. وأن ما نسبته (11.7%) من الأطفال المتسولين كانوا يملكون منازل أو ملكية المنازل تعود لآبائهم، وما نسبته (56.7%) من الأطفال المتسولين يستأجرون البيوت لإيوائهم، وما نسبته (31.7%) يعيشون في الخيم أو بلا أماكن تأويهم. وأن ما نسبته (26.7%) من الأطفال المتسولين في مركز رعاية وتأهيل المتسولين في مأدبا يذهبون إلى المدارس، ويمارسون مهنة التسول، وما نسبته (73.3%) لا يذهبون إلى المدارس، الأمر الذي يدفعهم إلى ممارسة مهنة التسول. أن ما نسبته (40%) من الأطفال المتسولين أُميّون، وما نسبته (5%) منهم يقرأون ويكتبون، وما نسبته (53.3%) منهم يتمتعون بالتعليم الأساسي، وما نسبته (1.7%) منهم كانوا في المرحلة التعليمية الثانوية. أن ما نسبته (45%) من آباء الأطفال المتسولين أميّون، وما نسبته (21.7%) آباؤهم يقرأون ويكتبون، وما نسبته (21.7%) أيضاً آباؤهم يتمتعون بالتعليم الأساسي، وما نسبته (11.7%) آباؤهم حاصلون على شهادة الثانوية العامة. وأن ما نسبته (58,3%) من الأطفال المتسولين في مركز رعاية وتأهيل المتسولين في مأدبا أمهاتهم أميات، وما نسبته (21.7%) أمهاتهم يقرأن ويكتبن، وما نسبته (11.7%) أمهاتهم يتمتعن بالتعليم الأساسي، وما نسبته (5%) أمهاتهم حاصلات على شهادة الثانوية العامة. واظهرت النتائج أن ما نسبته (11.7%) من الأطفال المتسولين عدد أفراد أسرهم أقل من (5) أفراد، وما نسبته (65%) عدد أفراد أسرتهم من (5–10) أفراد، وما نسبته (23.3%)، أفراد أسرتهم يتجاوز الـ (10) أفراد إذ إنّ حجم الأسرة الكبير وما يلازمها من تدني دخلها يعرضها للتسول، فهي لا تستطيع تلبية حاجات الأسرة. وأن ما نسبته (31.7%) من الأطفال المتسولين في مركز رعاية وتأهيل المتسولين في مأدبا أولياء أمورهم لا يعملون، وما نسبته (6.7%) آباؤهم متسولون، وما نسبته (20%) آباؤهم يعملون بمهنة بائع، وما نسبته (6,7%) يتمتع آباؤهم بمهنة عامل مهني، وبنسبة (10%) كان آباؤهم يعملون في القطاع الحكومي، ، ونسبة (10%) من المتسولين في

المركز كان أولياء أمورهم متَّوفين. أن ما نسبته (41.7%) من الأطفال المتسولين دخل أسرهم أقل من 100 دينار، وما نسبته (40%) منهم دخل أسرهم ما بين 100 و200 دينار، وما نسبته (18.3%) منهم دخل أسرهم أكثر من (200) دينار. وبينت أن ما نسبته (56.7%) من الأطفال المتسولين يعملون مدة (1–6) ساعات، وما نسبته (43.3%) يعملون أكثر من 6 ساعات يومياً. وأن ما نسبته (20%) من الأطفال المتسولين يجمعون يومياً (أقل من 10) دنانير، وما نسبته (50%) من أفراد عينة الدراسة يجمعون ما بين (10–20) ديناراً يومياً، وما نسبته (13.3%) من أفراد عينة الدراسة يجمعون ما يقارب (21–30) ديناراً يومياً، وما نسبته (16.7%) من أفراد عينة الدراسة يجمعون ما مقداره أكثر من (30) ديناراً يومياً، وأن (33.3%) من أفراد عينة الدراسة ينفقون على أنفسهم من العائدات من التسول، وما نسبته أيضاً (65%) من المتسولين يعطون لأحد أفراد أسرهم ما يجنوه من مال، وما نسبته (1.7%) من أفراد عينة الدراسة يعطون المال للشخص الذي يعملون لديه. وأن (31.7%) من أفراد عينة الدراسة يستخدمون مد اليد كطريقة للتسول، وما نسبته (65%) منهم يبيع السلع الرخيصة ويستخدمها كطريقة للتسول، وما نسبته (3.3%) منهم يمسح الزجاج ويستعطف الناس كطريقة للتسول. كما أظهرت النتائج أن ما نسبته (56.7%) من الأطفال المتسولين يعملون مدة (1–6) ساعات، وما نسبته (43.3%) يعملون أكثر من 6 ساعات يومياً. كما أن ما نسبته (20%) من الأطفال المتسولين يجمعون يومياً (أقل من 10) دنانير، وما نسبته (50%) من أفراد عينة الدراسة يجمعون ما بين (10–20) ديناراً يومياً، وما نسبته (13.3%) من أفراد عينة الدراسة يجمعون ما يقارب (21–30) ديناراً يومياً، وما نسبته (16.7%) من أفراد عينة الدراسة يجمعون ما مقداره أكثر من (30) ديناراً يومياً.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه من وجهة نظر الطفل المتسول؟

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور "أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه من وجهة نظر الطفل المتسول" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
6	أتسول لأشتري ما أريد.	2.93	0.36	1	مرتفع
13	أتسول لأحصل على المزيد من المال	2.92	0.38	2	مرتفع
1	عدم إعطائي مصروفاً كافياً يجعلني ألجأ إلى التسول.	2.80	0.61	3	مرتفع
12	عدم استجابة والدي لحاجاتي الترفيهية.	2.70	0.67	4	مرتفع
4	عدم ممانعة أحد من قيامي بالتسول.	2.60	0.81	5	مرتفع
8	لدي الكثير من المهارات التي تخولني للتسول.	2.40	0.89	6	مرتفع
9	التسول مهنة مريحة.	2.27	0.94	7	متوسط
7	كرهي للمدرسة دفعني إلى التسول.	1.82	0.97	8	متوسط
3	أتسول لأني أكبر إخوتي.	1.73	0.97	9	متوسط
11	حاجتي لمكان يقدم لي رعاية أفضل جعلني ألجأ للتسول.	1.70	0.94	10	متوسط
10	الفشل الدراسي جعلني أتسول.	1.58	0.89	11	منخفض
2	أتسول لوجود أمراض مزمنة لدي.	1.37	0.76	12	منخفض
5	أتسول لأني فاقد لأحد أطرافي	1.02	0.13	13	منخفض
	المتوسط الحسابي العام	2.14	0.27		متوسط

يتضح من نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لـ (أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه من وجهة نظر الطفل المتسول)، تراوحت ما بين (2.93 و1.02)، حيث جاءت الأسباب مرتفعة المستوى في العبارات (6، 13، 1، 12، 4، 8)، وقد حازت العبارة رقم (6) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.93)، وبانحراف معياري (0.36)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت العبارة على (أتسول لأشتري ما أريد)، وفي المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (13) بمتوسط حسابي (2.92) وبانحراف معياري (0.38) من المستوى المرتفع، إذ نصت العبارة على (أتسول لأحصل على المزيد من المال)، وهذا يدل على حاجة المتسول المادية لتوفير حاجاته الأساسية. وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (5) بمتوسط حسابي (1.02) وبانحراف معياري (0.13)، من المستوى المنخفض إذ نصت العبارة على (أتسول لأني فاقد لأحد أطرافي).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أسباب التسول التي تعود للأسرة من وجهة نظر الطفل المتسول؟

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن "أسباب التسول التي تعود للأسرة من وجهة نظر الطفل المتسول" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
31	عدم الاستجابة لحاجاتي المادية والمعنوية.	2.82	0.54	1	مرتفع
16	أتسول لشراء حاجات أسرتي اليومية.	2.73	0.69	2	مرتفع
30	عدم وجود مصدر رزق من أي جهة.	2.63	0.76	3	مرتفع
14	كبر حجم أسرتي دفعني أتسول.	2.45	0.89	4	مرتفع
15	عدم توفر فرصة عمل لرب أسرتي دفعني إلى التسول.	2.33	0.93	5	متوسط
32	والدي يُكافِئانني عندما أتسول وأجمع مبلغاً كبيراً.	2.30	0.94	6	متوسط
24	ورثت التسول من أهلي.	2.23	0.98	7	متوسط
27	أتسول لمرض أحد أفراد أسرتي لأشتري دواء.	2.10	0.99	8	متوسط
18	أتسول لمرض أحد والدي.	2.07	1.01	9	متوسط
26	أوامر والدي بالتسول جعلتني أتسول.	2.05	0.96	10	متوسط

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
25	قسوة ولي أمري تدفعني إلى التسول.	1.83	0.94	11	متوسط
34	كثرة المشاجرات بين والدي تجعلني أتسول.	1.78	0.96	12	متوسط
33	عدم وجود مأوى جعلني أتسول.	1.70	0.96	13	متوسط
17	أتسول لموت أحد والدي.	1.45	0.83	14	منخفض
29	رفض أبي الصرف على أسرتي.	1.42	0.79	15	منخفض
21	أتسول حتى لا أضرب من أهلي.	1.38	0.76	16	منخفض
28	انفصال والدتي عن والدي جعلني أتسول.	1.38	0.78	17	منخفض
23	أتسول حتى لا أحرم من النوم والأكل داخل البيت.	1.35	0.76	18	منخفض
22	أتسول حتى لا أطرد من المنزل.	1.23	0.62	19	منخفض
19	إدمان أحد والدي على المخدرات جعلني أتسول.	1.10	0.44	20	منخفض
20	إدمان أحد والدي على الكحول جعلني أتسول.	1.07	0.36	21	منخفض
	المتوسط الحسابي العام	1.88	0.32		متوسط

يتضح من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لـ (أسباب التسول التي تعود للأسرة من وجهة نظر الطفل المتسول)، قد تراوحت بين (2.82 و 1.07)، فقد حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (1.88)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت العبارة رقم (31) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (2.82)، وبانحراف معياري (0.54)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت العبارة على (عدم الاستجابة لحاجاتي المادية والمعنوية)، وفي المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (16) بمتوسط حسابي (2.73) وبانحراف معياري (0.69) وهو من المستوى المرتفع، إذ نصت العبارة على (أتسول لشراء حاجات أسرتي اليومية). وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (20) بمتوسط حسابي (1.07) وبانحراف معياري (0.36)، وهو من المستوى المنخفض إذ نصت العبارة على (إدمان أحد والدي على الكحول جعلني أتسول). وهذا يدل على أنّ أسباب التسول التي تعود للأسرة، أسباب مادية بالدرجة الأولى

للحصول على المال وتأمين الحاجات وعدم وجود مصدر دخل أو مصدر رزق يمكن للمتسول أن يؤمن حاجاته وأن يقلع عن التسول من وجهة نظر الطفل المتسول.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما أسباب التسول التي تعود للمجتمع من وجهة نظر الطفل المتسول؟

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن "أسباب التسول التي تعود للمجتمع من وجهة نظر الطفل المتسول" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
49	يشجعني على التسول خروجي من المركز بكفالة مالية قليلة.	2.90	0.40	1	مرتفع
48	عقوبة التسول غير رادعة مما يجعلني أقوم بالتسول.	2.88	0.45	2	مرتفع
35	ارتفاع الأسعار جعلني أتسول.	2.87	0.47	3	مرتفع
47	عدم وجود برامج رعاية لاحقة.	2.78	0.61	4	مرتفع
45	قلة الأنشطة التي أفرغ فيها طاقاتي جعلني ألجأ للتسول.	2.77	0.65	5	مرتفع
44	قلة البرامج التي تساعدني على ترك التسول.	2.75	0.63	6	مرتفع
46	عدم وجود أي نوع من أنواع التأهيل.	2.73	0.66	7	مرتفع
37	قلة التراحم بين أفراد المجتمع لسد حاجات أسرتي.	2.72	0.64	8	مرتفع
43	عطف وشفقة المواطنين علي كواجب ديني شجعني على التسول.	2.72	0.67	9	مرتفع
38	غياب دعم الجمعيات الخيرية لمساعدة الأسر المحتاجة.	2.68	0.72	10	مرتفع
42	عدم سعي أي جهة لإيجاد أي فرص عمل حقيقية لولي أمري.	2.52	0.83	11	مرتفع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
39	صعوبة وجود وظيفة ملائمة.	2.50	0.85	12	مرتفع
36	تقبل أفراد المجتمع لحاجات المتسولين.	2.48	0.83	13	مرتفع
41	أصدقائي يشجعوني على التسول.	2.17	0.98	14	متوسط
40	أحد أقاربي أجبرني على التسول.	1.95	1.00	15	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	2.63	0.40		مرتفع

يتضح من الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لـ (أسباب التسول التي تعود للمجتمع من وجهة نظر الطفل المتسول)، تراوحت ما بين (2.90 و1.95)، إذ جاءت الأسباب مرتفعة المستوى لمعظم عبارات المحور، فيما كانت الأسباب متوسطة المستوى في العبارات (41 و40) وقد حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (2.63)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت العبارة رقم (49) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (2.90)، وبانحراف معياري (0.40)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت العبارة على (يشجعني على التسول خروجي من المركز بكفالة مالية قليلة)، وفي المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (48) بمتوسط حسابي (2.88) وبانحراف معياري (0.45) وهو من المستوى المرتفع، إذ نصت العبارة على (عقوبة التسول غير رادعة مما يجعلني أقوم بالتسول)، وفي المرتبة الثالثة جاءت العبارة رقم (35) ، (47) بمتوسط حسابي (2,97) ، وهو من المستوى المرتفع، إذ نصت العبارة على (عدم وجود برامج رعاية لاحقة) و (عدم وجود أي نوع من أنواع التأهيل) وهذا يدل على الحاجة الماسة لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتسولين من توفير برامج لاحقة تعمل على تأهيلهم من خلال إرجاعهم إلى المدرسة إذ إنّ تنشئة الطفل غير الصحيحة لها الأثر البالغ في كل أدوار حياته ، فالطفل لا ينمو نموا نفسيا إلا اذا توافرت له بيئة طبيعية غنية واهتماما من قبل المدرسة والمسؤولين وخاصة من الدولة التي تعمل على تهيئة أسباب الحماية والرعاية لتعمل على توفير العناصر اللازمة لنموه وتطويره عن طريق تلبية احتياجاته بتوفير العناية والرعاية الصحية والتربوية. وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (40) بمتوسط حسابي (1.95) وبانحراف معياري (1.00)، وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت العبارة على (أحد أقاربي أجبرني على التسول).

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تعزى (للذهاب للمدرسة، ومهنة ولي الأمر، وتعليم الأم، ودخل الأسرة، ومجموع ما يجني المتسول، ومكان سكنه).

الذهاب للمدرسة:

الجدول (6) اختبار (Independent Sample T-test) للتعرف إلى التباين في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تُعزى لمتغير الذهاب للمدرسة

المصدر	الذهاب للمدرسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	درجات الحرية	قيمة (T)	الدلالة الإحصائية
أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه	يذهب	2.05	0.27	16	59	1.537-	0.130
	لا يذهب	2.17	0.27	44			

*ذات دلالة عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تُعزى لمتغير الذهاب للمدرسة، فقد بلغت قيمة الإحصائي (T) (1.537-)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أن الطفل المتسول الذي يذهب للمدرسة أو لا يذهب للمدرسة فلديه الدافع إلى التسول، والمدرسة ليست عائقاً أمامه في الذهاب وراء ممارسة التسول، ولكن من الملاحظ من الجدول (32) أن الأطفال الذين لا يذهبون للمدارس يمارسون مهنة التسول أكثر من الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس وذلك بارتفاع المتوسط الحسابي، والبالغ (2.17) فيما كانت ممارسة التسول لدى الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة (2.05)، ولكن الفروق بين المتوسطات الحسابية إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

مهنة ولي الأمر (الأب)

الجدول (7) اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA)للتعرف إلى مصدر الفروق في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تعزى لمهنة ولي الأمر

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
داخل المجموعات	1.084	6	0.181	2.945	0.015*
بين المجموعات	3.25	53	0.061		
المجموع	4.333	59			

* دالة عند مستوى (0.05) فأقل

يتضح من الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تعزى لمهنة ولي الأمر، إذ بلغت قيمة الإحصائي (F) (2.945) وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وللتعرف إلى مصدر الفروق في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه باختلاف مهنة ولي الأمر، تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية التي تظهر نتائجه في الجدول (8) الآتي:

الجدول (8) اختبار (LSD) للمقارنات البعدية للتعرف إلى مصدر الفروق في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تعزى لمهنة ولي الأمر

مهنة الأب	مهنة الأب (J)	بين المتوسطات (I-J)	الدلالة الاحصائية
لا يعمل	متسول	-.23684-	.088
	بائع	-.04453-	.628
	مهني	05162.	.706
	في الحكومة	12213.	.297
	في القطاع الخاص	13495.	.184
	مُتَوفًّى	34008.	.005
متسول	لا يعمل	23684.	.088
	بائع	19231.	.184
	مهني	28846.	.105

مهنة الأب	مهنة الأب (J)	بين المتوسطات (I-J)	الدلالة الاحصائية
	في الحكومة	35897.	.029
	في القطاع الخاص	37179.	.016
	مُتَوفًّى	57692.	.001
بائع	لا يعمل	04453.	.628
	متسول	19231.	.184
	مهني	09615.	.504
	في الحكومة	16667.	.184
	في القطاع الخاص	17949.	.106
	مُتَوفًّى	38462.	.003
مهني	لا يعمل	05162.	.706
	متسول	28846.	.105
	بائع	09615.	.504
	في الحكومة	07051.	.661
	في القطاع الخاص	08333.	.578
	مُتَوفًّى	28846.	.077
في الحكومة	لا يعمل	12213.	.297
	متسول	35897.	.029
	بائع	16667.	.184
	مهني	07051.	.661
	في القطاع الخاص	01282.	.922
	مُتَوفًّى	21795.	.133
في القطاع الخاص	لا يعمل	13495.	.184
	متسول	37179.	.016
	بائع	17949.	.106
	مهني	08333.	.578

مهنة الأب	مهنة الأب (J)	بين المتوسطات (I-J)	الدلالة الاحصائية
	في الحكومة	01282.	.922
	مُتَوفَّى	20513.	.122
مُتَوفَّى	لا يعمل	34008.	.005
	متسول	57692.	.001
	بائع	38462.	.003
	مهني	28846.	.077
	في الحكومة	21795.	.133
	في القطاع الخاص	20513.	.122

تظهر النتائج أن مصدر الفروق العائدة لأسباب التسول التي تعود للطفل نفسه باختلاف مهنة الأب، كانت لصالح الطفل الذي يمارس والده التسول كمهنة، ومن ثم لصالح الطفل الذي يمارس والده مهنة البائع، ومن ثم لصالح الطفل الذي والده لا يعمل.

تعليم الأم:

الجدول (9) اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف إلى مصدر الفروق في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تعزى إلى تعليم الأم

مجموع المربعات		درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
داخل المجموعات	0.819	4	0.205	3.203	0.02
بين المجموعات	3.515	55	0.064		
المجموع	4.333	59			

* دالة عند مستوى (0.05) فأقل

يتضح من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تعزى إلى تعليم الأم، إذ بلغت قيمة الإحصائي (F) (3.203) وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (0.05)،

وللتعرف إلى مصدر الفروق في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه باختلاف تعليم الأم، تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية والتي تظهر نتائجه في الجدول (10) الآتي:

الجدول (10) اختبار (LSD) للمقارنات البعدية للتعرف إلى مصدر الفروق في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تعزى إلى تعليم الأم

مستوى – تعليم – الأم (I)	مستوى – تعليم – الأم (J)	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الدلالة الاحصائية
أميّة	يكتب ويقرأ	14810.	.077
	أساسي	31209.	.004
	ثانوي	18755.	.223
	بكالوريوس	17143.	.355
تقرأ وتكتب	أمي	14810.	.077
	أساسي	16399.	.172
	ثانوي	03945.	.808
	بكالوريوس	31953.	.102
أساسي	أمي	31209.	.004
	تقرأ وتكتب	16399.	.172
	ثانوي	12454.	.478
	بكالوريوس	48352.	.021
ثانوي	أمي	18755.	.223
	تقرأ وتكتب	03945.	.808
	أساسي	12454.	.478
	بكالوريوس	35897.	.126
بكالوريوس	أمي	17143.	.355
	يكتب ويقرا	31953.	.102
	أساسي	48352.	.021
	ثانوي	35897.	.126

تظهر النتائج أن مصدر الفروق العائدة لأسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تختلف باختلاف المستوى التعليمي للأم، كانت لصالح الطفل الذي أمه أمية، فهو يمارس مهنة التسول أكثر من غيره.

مناقشة النتائج:

أظهرت النتائج أنّ أبرز أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه من وجهة نظر الطفل المتسول في مركز رعاية وتأهيل المتسولين/مأدبا تتركز بالدرجة الأولى في أنهم يتسولون رغبةً في شراء ما يريدون، وهذا يشير إلى فقدان الرعاية الأسرية والحرمان من تأمين متطلباتهم الأساسية مما يدفعهم إلى القيام بالتسول لشراء ما يحتاجونه من حاجيات تلبي رغباتهم وتشبعها فعلى سبيل المثال وبحسب ما صرح به بعض الأطفال المتسولون فإنهم كانوا يتسولون لشراء الألعاب والوسائل الترفيهية نظرا لكونهم محرومين منها، وهذا يتفق مع ما جاءت به نظرية الدور، إذ تشير إلى أنه يمكن للطفل أن يقوم بممارسة دوره نتيجة ظروف معينة، وهذا السلوك غير المرغوب به قد يختلف من مجتمع إلى آخر حسب الثقافة السائدة فيه ومن فرد لآخر، كما يجعله يتصل مع غيره من الأفراد داخل المجتمع ليستجدي منهم ليستطيع تأمين متطلباته الأساسية، وأن صراع الطفل في عدة أدوار له أسبابه التي يجب مراعاتها منذ البداية. ويليها على التوالي أن الأطفال يتسولون للحصول على المزيد من المال، بإعطاء الطفل مصروفاً كافياً ، إضافة إلى عدم استجابة الوالدين للحاجات الترفيهية ، وكذلك عدم ممانعة أحد من قيام الطفل بالتسول، ومن الأسباب المؤدية إلى التسول أن لدى الطفل كثير من المهارات التي تخوله للتسول، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Al-Harbi, 2011) التي أكدت أن السبب الرئيسي في تسول الأطفال يرجع إلى أنّ أسرهم تدفعهم إلى ممارسة التسول لأنها لا تعطيهم المصروف الكافي وتدفعهم إلى التسول لإشباع حاجاتهم الترفيهية، إضافةً إلى أسباب أخرى ترجع إلى الفقر والجهل والبطالة وهذا يدل على عدم ممانعة الأسر من قيام الطفل بالتسول بشكل متكرر، ممّا يتفق مع دراسة (Stones, 2013) التي أكدت أنّ المتسولين لجأوا إلى التسول لتأمين متطلباتهم الشخصية المختلفة.

ومما يلفت الانتباه أن الأطفال يحتاجون إلى مكان يقدم لهم رعاية أفضل بنسبة متوسطة، وبحسب ما أدلى به الأطفال المتسولون أنهم يهربون من الأجواء الأسرية التي تدفعهم إلى التسول والتشرد والتعرض إلى كافة أنواع التشتت والأذى والإذلال وجاءت هذه النتيجة مختلفة مع ما توصلت إليه دراسة (Hamza, 2010) التي أكدت أن الأسرة أفضل مكان، ولا مكان يمكن أن ينمو فيه الابن إلا أسرته وأن الآباء يلعبون دوراً مهماً في توافق أبنائهم خصوصا فيما يتصل بنموهم وكينونتهم أي أن العلاقات

الأبوية الحميمة تؤدي إلى التوافق النفسي لأبنائهم وأن إهمال هذه العلاقة يؤدي إلى سوء التكيف والتوافق.

ولعل أبرز الأسباب غير الفعّالة في التسول وجود أمراض مزمنة لدى الطفل المتسول، وهذا يدل على أن الغالبية العظمى لم يكن لديهم أمراض مزمنة وكانوا يتمتعون بصحة جيدة، ويمكن توظيف نظرية (الأزمة) هنا في أن الفرد معرض للضغوط الداخلية والخارجية في مراحل حياته المختلفة وخاصة الطفولة والتي لها تأثير مهم وكبير على حياته المستقبلية أي أن الطفل قد يرغم على سلوك التسول دون وجود عاهة تدفعه إلى القيام بالتسول، واتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Ismail, 2000) التي أكدت عدم وجود عاهات أو أمراض مزمنة تدفع الطفل إلى ممارسة التسول وذلك بنسبة (87.5%) ، فيما اختلفت النتيجة مع دراسة (Al-Said, 2001) التي أكدت أن من الأسباب التي تدفعهم للتسول وجود مرض مزمن أو عاهة تعجزه عن الكسب، ودراسة (Hassan, 2013) في أن أحد أسباب التسول وجود مشاكل بيولوجية تتعلق بالشخصية نفسها. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به نظرية التحليل النفسي التي تؤكد أن الشخصية تتكون من ثلاثة أنظمة: الهو والانا و الأنا الأعلى، وقد اهتم بهذه الأنظمة كما اهتم ببعض المفاهيم عن الغريزة (الحياة والموت) والشخصية النفسية ومبدأ اللذة والألم، واعتبر هذه المفاهيم جزءاً من ديناميات الشخصية كما اهتم بالصراع بين الهو والأنا من جهة وبين الهو والأنا الأعلى من جهة أخرى ويرى فرويد أن الجهاز التنفسي لابد أن يكون متوازناً حتى تسير الحياة سوياً ولذلك يحادث الأنا ظل الصراع بين الهو والأنا و الأنا الأعلى فإذا نجح كان شخصا سويا وإذا أخفق ظهرت أعراض العصاب.

كما بينت نتائج الدراسة أنّ أكثر أسباب التسول التي تعود للأسرة من وجهة نظر الطفل المتسول في مركز رعاية المتسولين في مأدبا تتمثل في المرتبة الأولى في عدم استجابة الأسرة للحاجات المادية والمعنوية لأطفالهم، فالأسرة في حالة يرثى لها، أسرة فقيرة، لا تستطيع تأمين متطلبات الحياة الأساسية وتوفير لقمة العيش، فكيف لها أن تقدم دعماً مادياً ومعنوياً لطفلها وهي في حالة الفقر الشديد هذه؟ فيحرم الأطفال من أبسط متطلبات الحياة الكريمة ويتعرضون إلى أنماط متنوعة من العنف والانتهاكات ويساقون إلى عالم التسول وبالتالي الانحراف والجريمة، وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في نتائج دراسة السيد (Al-Said, 2001) التي أكدت أن الحرمان والحاجة وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية الضرورية أحد أبرز الأسباب التي تدفعهم للتسول. كما تتفق هذه النتيجة كذلك مع ما جاءت به نظرية (الأزمة) في

ظاهرة تسول الأطفال؛ في كونها تبين أن الفرد معرض لضغوط مختلفة إما داخلية أو خارجية في مراحل حياته المختلفة وخاصة مرحلة الطفولة والتي لها تأثير مهم وكبير على حياته المستقبلية، وأن تأثير الأحداث تؤدي إلى اضطراب التوازن في مكونات العناصر الإنسانية للفرد. ومن خلال موقف الأزمة التي يمر بها الطفل يدرك الطفل أن هذا الموقف مصدر تهديد لحاجاته الفطرية أو لقدرته على التحكم بذاته، وبالتالي يظهر هذا التهديد التوتر والقلق والإحساس بالضياع، وتعكس الأزمة صراعاً في الموقف الجاري لحياة الفرد وأنماط عدم الكفاية أو عدم التكيف التي قد تظهر نتيجة ضعف القدرة على التوافق في المستقبل. يليها قيام الطفل بالتسول لشراء حاجات أسرته اليومية، وهذا يشير إلى سوء الوضع المعيشي الذي تعيشه أسرة هؤلاء الأطفال إذ يشكل هذا الطفل المصدر الرئيسي بالنسبة لها في تأمين حاجاتها اليومية وشرائها ولا سواه من معيل، فالطفل مسلوب الإرادة ولا يستطيع تقرير مصيره بنفسه، وأن الأبوين يقرران عنه بما يتوافق مع مصالحهم ويخدم تحقيق رغباتهم دون أن يضعا في الحسبان مدى تأثير ذلك القرار على مستقبله وإمكانية الإضرار بمصالحه، وبالتالي فإن الأسر تنظر إلى الأطفال على أنهم أعضاء مساعدون وفاعلون في الأسرة مما يعطيهم أهمية أكبر، وبالتالي يدفع للنظر للأطفال على أنهم مشاريع استثمارية لمستقبل الأسر"، وبينت نتائج الدراسة أنّ عدم وجود مصدر رزق من أي جهة للأسرة يعد ثالث أبرز الأسباب التي دفعت الطفل لممارسة التسول، ويعود ذلك لعدم شغل أحد أفراد الأسرة لعمل يدر على الأسرة دخلا يساندهم في معيشتهم، إضافة إلى عدم وجود مساعدات من أي جهة لهذه الأسرة مما يجعلها داخل دائرة الفقر الأمر الذي يدفع بأفرادها إلى التسول. وكشفت النتائج أنّ كبر حجم الأسرة يعد رابع أبرز الأسباب التي دفعت الطفل إلى ممارسة التسول، وهذا يشير إلى ضعف الروابط الأسرية في الأسر كبيرة الحجم وما ينتج عنها من الافتقار للنصح والإرشاد والتوجيه من قبل الأسرة لهذا الطفل، ناهيك عن نقص أو انعدام الرعاية من جانب الوالدين للطفل، إضافة إلى أن الأسر كبيرة الحجم تتطلب مستوى دخل أعلى من غيرها مقارنة بالأسر المتوسطة وصغيرة الحجم، لذلك فهي غير قادرة على إشباع حاجات الطفل الأساسية كل هذه التبريرات من شأنها الأخذ بالطفل إلى عالم التسول ليستطيع تأمين ما يلزمه من متطلبات لازمة لمواصلة مسيرة حياته و تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Al-Harbi, 2011) التي أكدت أن السبب الرئيسي في تسول الأطفال يرجع إلى أسرهم إذ يدفعون أطفالهم إلى ممارسة التسول. واختلفت أيضا مع دراسة حمزة (Hamza, 2010) التي أكدت أن الأسرة أفضل مكان ولا مكان سواه يمكن أن ينمو فيه الابن إلا أسرته وأنّ الآباء يلعبون دورا مهما في توافق أبنائهم خصوصا فيما يتصل بنموهم وكينونتهم أي أن العلاقات الأبوية الحميمة تؤدي إلى التوافق النفسي لدى أبنائهم. ولا بد

من الإشارة هنا إلى توافق هذه الأسباب مع ما جاءت به نظرية (التفكك الاجتماعي) التي قدمت نموذجا تفسيريا لتحديد العلاقة بين السلوك المنحرف والأسرة المفككة، إذ أكدت هذه النظرية أن المنحرفين ينحدرون في الغالب من أسر تتسم بعدة خصائص أبرزها التنقل الاجتماعي، وغياب أحد الوالدين، وممارسة الآباء لبعض السلوكيات المنحرفة، أو العادات السلوكية السيئة،

ويتضح من أسباب التسول التي تعود للمجتمع من وجهة نظر الطفل المتسول في مركز رعاية وتأهيل المتسولين في مأدبا أنها جاءت متنوعة ومتداخلة فقد جاءت مرتفعة المستوى وتتلخص في: أنّ ما مما يشجع على التسول، خروج الطفل من المركز بكفالة مالية قليلة، وأن عقوبة التسول غير رادعة، وهذا يدل على حاجة مركز رعاية وتأهيل المتسولين لقوانين وتشريعات جديدة تحد من ظاهرة التسول تشير النصوص التشريعية إلى ضعفها على الرغم من إجراء التعديلات عليها في الآونة الأخيرة، حيث تعتبر هذه التشريعات قديمة نسبيا ويجب إعادة النظر فيها بتعديلها أو تغييرها أو سن قوانين جديدة لمواجهة هذه الظاهرة، للحد من استمرار ازديادها وصعوبة السيطرة عليها وتغليظ العقوبات وتفعيلها للوصول إلى تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها والارتقاء بأفراد المجتمع بعيدا عن هذه الظاهرة غير الحضارية، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع ما توصلت إليه دراسة (Al-Radaydeh, 1979)، التي أشارت إلى أن رجال الضابطة العدلية يرون بأن القوانين المخصصة لمكافحة التسول في الأردن غير كافية وغير فعالة، واتفقت أيضا هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Al-Qahtani, 2001)، التي أكدت ضرورة تشديد العقوبات لردع المتسولين من تكرار التسول. يليها ارتفاع الأسعار من الأسباب التي دفعت الطفل إلى التسول، وهذا يشير إلى إحساس الطفل بضرورة خروجه من المنزل لمساعدة أسرته في تأمين الحاجات الأولية وإشباعها، ليستطيع مساعدة أسرته من ثقل أعباء الحياة القاسية وتكاليفها، إذ جاءت هذه النتيجة متفقة مع نتيجة دراسة (Stones, 2013) والتي أشارت إلى تعقيد الحياة العصرية وما ينجم من هذا التعقيد من ارتفاع أسر السلع الأساسية والضرورية. واتفقت كذلك مع دراسة (Gloria & Samuel, 2012) والتي أكدت أن ظاهرة التسول تختلف باختلاف ظروف المتسول وأن ظاهرة التسول لها أسباب تتعلق بالظروف القاسية الاقتصادية التي يمر بها المجتمع. ثم يليها عدم وجود برامج رعاية لاحقة وقلة الأنشطة والبرامج التي تساعد على ترك التسول وأيضا عدم وجود أي نوع من أنواع التأهيل، حيث تؤدي قلة أو انعدام البرامج والأنشطة التي تسهم في قضاء أوقات الفراغ لدى الطفل إلى وجود بذور التفكير الانحرافي حيث أكدت الدراسات أن أغلبية الأفعال الانحرافية يرتكبها الفرد أثناء

وقت الفراغ، وهذه النتائج تتفق مع دراسة (Al-Sherbini, 2011) التي أشارت إلى أنه ثمة ضعف في الاتصال بين المؤسسات المجتمعية والتعاون بين الوزارات المعنية كالداخلية وأقسام الشرطة في المؤسسة. وأن هذه المؤسسات لا تضع في سياستها برامج نافعة ومفيدة تسهم في ملء الفراغ الذي يتخلل حياة هؤلاء الأطفال. خاصة أنّ الغالبية العظمى حسب ما توصلنا إليه من نتائج لا يذهبون إلى المدرسة وهذا يشير على الفراغ الكبير القاتل الذي يعيشه هؤلاء الأطفال.

وكشفت النتائج أن أحد أهم الأسباب التي تدفع الأطفال للتسول تتمثل بالعطف والشفقة على المتسولين من قبل المواطنين، وهذا المؤشر يدل على ضعف دور مؤسسات المجتمع والمتمثلة في: (المدارس والإعلام والجامعات والمؤسسات المجتمعية والدينية) في تعديل اتجاهات المواطنين في كيفية التعامل مع هذه الظاهرة التي تزداد اتساعا بسبب ما يلاحظه المتسولون من استجابة من قبل المواطنين بتقديم النقود لهم، معتقدين أنهم يستجيبون بذلك لقوله تعالى: "فأما السائل فلا تنهر" الضحى (10) إذ يعتقد الناس أن معناها إعطاء المتسول عند طلبه المال في الشارع ولكن المقصود هنا هو السائل عن الشريعة والعلم فإذا سألك عن أمور الشريعة فمن الواجب عليك أن تبينها له ، وبالتالي يوجد خلط بين المعنى الحقيقي والمعنى المنتشر بين الناس السبب الذي يدفع الناس إلى التعاطف مع هذا المتسول وإعطائه مما يساعد على تفشي هذه الظاهرة، وبالتالي يجب توعية المواطنين بخطورة استجابتهم لمتطلبات المتسولين. كما وأظهرت النتائج أن غياب دعم الجمعيات الخيرية أو جهات أخرى لمساعدة الأسر المحتاجة، أحد أهم الأسباب الدافعة للتسول، إذ إنّ الدورَ الرئيسي لهذه الجمعيات الخيرية، المساعدةُ الفعالة للقضاء على المشكلات والأزمات التي يتعرض لها الفقراء والمعوزون وعندما يتراجع هذا الدور فإن ذلك سيؤدي إلى إشاعة الفقر والحاجة، وبالتالي انتشار وازدياد أعداد المتسولين بحثا عن المساعدات التي كان من المفترض أن توفرها لهم الجمعيات الخيرية. وبينت الدراسة أن أحد أبرز الأسباب الدافعة إلى التسول هي صعوبة وجود وظيفة ملائمة، وتشير هذه النتيجة إلى التقصير الكبير من قبل المؤسسات والدوائر الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، واتباعها سياسة الواسطة والمحسوبية لما لها من التأثير الكبير لارتفاع معدلات الفقر ومحاباة الأغنياء ومراكز النفوذ على حساب الفقراء حيث تؤكد الدراسات أن معظم حالات الفقر التي يعاني منها المواطنين تعود إلى عدم توفر العمل (البطالة). واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Al-Buqami, 2000)، والتي أشارت إلى أن أكثر الأسباب المؤدية للتسول هي البطالة

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تعزى لمتغير الذهاب للمدرسة، وهذا يدل على أن الطفل المتسول سواء أكان يذهب للمدرسة أو لا يذهب فلديه الدافع للتسول، أي أن المدرسة ليست عائقا أمامه في الذهاب وراء مهنة التسول.

كما بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تعزى لمتغير مهنة ولي الأمر، أي أن مصدر الفروق العائد لأسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تختلف باختلاف مهنة الأب، إذ كانت لصالح الطفل الذي يمارس والده مهنة التسول وهذا يؤكد ما تبين لا من نتائج أن التسول عمل وراثي من جانب الأهل، ومن ثم لصالح الطفل الذي يمارس والده مهنة بائع، ومن ثم لصالح الطفل الذي لا يعمل والده. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Suleman, 2015)، التي أشارت إلى أن أحد أسباب ممارسة الطفل للتسول، مهنة ولي الأمر في التسول وممارسته لها كمهنة متوارثة في الأسرة.

واتضح من الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب التسول تعود للطفل نفسه تعزى إلى تعليم الأم، إذ تظهر النتائج أن مصدر الفروق العائدة لأسباب التسول التي تعود للطفل نفسه تختلف باختلاف المستوى التعليمي للأم، كان لصالح الطفل الذي أمه أمية، فهو يمارس التسول أكثر من غيره.

توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة، توصلت الدراسة إلى التوصيات المقترحة الآتية:

1- إيجاد برامج تحمي الأطفال من الإساءة والاستغلال وتأمين حمايتهم بما يقتضي مفهوم الرعاية والحق في البقاء ونماء الأطفال وهذه المسؤولية مشتركة بين جميع أقطاب المعادلة بما يشمل الدولة والمجتمع ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأسر أنفسهم.

2- تفعيل دور مؤسسات المجتمع ووسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة التسول بشكل عام وظاهرة تسول الأطفال بشكل خاص، من خلال الحملات الإعلامية الهادفة والمستمرة؛ لترشيد المجتمع بأضرار التعاطف غير الواعي مع المتسولين، والتوعية بمخاطر هذه الظاهرة على الطفولة والأسرة والمجتمع. حيث أبانت الدراسة أنّ هذا السبب وثيق الصلة بزيادة قاعدة التسول في المجتمع.

3- سن قوانين وتشريعات تجرم من يقوم باستغلال الأطفال في التسول أو تشجيعهم على ممارستها بغض النظر عن صلة قرابتهم به.

4- ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية بمكافحة التسول وعلماء الدين لوضع قضية مكافحة التسول ضمن برامج التوعية الدينية وتوضيح أمثل الطرق لدفع أموال الزكاة للراغبين في إخراجها، وكذلك قيام رجال الوعظ والإرشاد الديني بالتوعية بدور العبادة والحث على العمل والرزق الحلال وتصحيح المفهوم الخاطئ والذي يربط بين الصدقات وبين العطاء الذي يشجع على التسول.

References:

Abu Al-Maati, M. (2005). Social Work in Social Defense, Egypt: publication and distribution of university books Center.

Al-Buqami, E. (2000). The phenomenon of begging in the city of Riyadh, unpublished master thesis, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

Al-Jerjawi, Z. & Al-Homs, A. (2014). Analytical study of the phenomenon of begging in Gaza City and ways of treatment. Tenth Congress Psychology in a Changing World, Tanta: 3: 22-24.

Al-Harbi, Kh. (2011). children begging the causes and characteristics of practitioners, police thought, 20 (77), 65-281.

Al-Hakak, W. (2012). Children begging in the streets of Baghdad City and their motivation towards academic achievement: a survey of the period from 1-17 / 11/2011, educational and psychological sciences, 92: 443-523.

Al-Said. K. (2001). Studying some social, economic and cultural characteristics of begging in Egyptian society, Education (Al-Azhar University), 101: 121-158.

Al-Shurfat, A. (2011). The phenomenon of begging its rule and its effects, the Jordanian Journal of Islamic Studies, p: (3).

Al-Zubayani, S. (2004). The phenomenon of begging and how to treat it in Islamic jurisprudence, Journal of Social Studies, (9), 139-168.

Al-Jami et al., (1994). Ocean, M2, Lebanon: Library of Lebanon.

Al-Siri, A. (2005). Child Employment and Deviation, Riyadh: Naif University for Security Sciences.

Al-Qahtani, A. (2001). Criminal Policy against Pest, Unpublished MA, Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh, Saudi Arabia.

Abebe, T. (2008). Earning aliving on the Margins: Beggine, Street Work and the Socio-spatial Experience of Children in Addis Ababa. Geogra Fiska Annaler: Series B, Human Georgraphy, 90(3), 271-274.

Ahmdi, A. (2010). A study of Beggars Characteristic and Attiude of People toward the phenomenon of Begging in the City of Shiraz, Journal of Applied Sociology. 39 (3), 135-148.

Badawi, A. (1977). Glossary of Social Terms, Beirut: Lebanon Library.

Hafez, N. (2005). The beggars: A survey of a sample of beggars in the city of Baghdad, Journal of the Faculty of Arts, University of Baghdad, 69:70: 503-532.

Hamza, J. (2005). Study of some personal dimensions of beggars' children, Educational Sciences, 13, 64-89.

Hamza, J. (2010). The disintegrated family and its relation to the characteristics and personality traits of adolescent beggar, psychology. Egypt, 13: 150-132

Hassan, T. (2013), Begging is A curse On Society: An empirical Study, International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences, 2 (7), 44-52.

Ibn Idris, J. (2000). Phenomenon of begging: Causes and consequences Treatment, Islamic awareness, 409, 80-81

Ibn Mandoor, J (D. 1311 e). Arabic language, Dar Sader, Beirut.

Ismail, I(2000). Child Abuse: An Exploratory Study of Pediatric Children, Psychology, 14, 24-53.

Ismail, R. (2013). The phenomenon of children begging a social field study in the city of Mosul, Iraq, Journal of conductive studies, 42: 175-200.

Masbaih, F. (2009). Begging between need and exhaustion, unpublished master's thesis. University of Blida, Algeria, Algeria.

Ministry of Social Development (2016). Mulltiy Information Anti-begging Unit Amman, Jordan, Center for Care and Rehabilitation of beggars.

Salem, S. (2010). Social Legislation. The Social Worker's Platform for Professional Practice, Irbid: The World of Modern Books.

Suleman, S. (2015). Begging a social problem in the Sudanese city, Karima city as a model, Journal of Humanities, University of Dongola, 13, 161-186.

Sherbini, M. (2011). Evaluate welfare services for beggars as an input to social justice. Twenty-fourth International Scientific Conference on Social Work (Social Service and Social Justice), 13, 6199-6260.

Stones, C. (2013). A Psycho-social exploration of street begging: A qualitative study, South African Journal of Psychology, 43(2), 157-166.

Osa-edoh, G. & Ayanosamue., (2012), The Prevalence of Street Begging in Nigeria and the counseling Intervention Strategies, Review of European Studies, 4(4), 1918-7181.

Robert, S & Byron, G. (1989): Community Structure And crime: testing social Disorganization Theory. Ajs : 774-80

معيقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر في دوائر القطاع العام بالأردن– دراسة ميدانية

حمدان محمد الحياصات*

سليمان حسين البشتاوي

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معيقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر في دوائر القطاع العام بالأردن البالغ عددها (55) دائرة والمدرجة في قانون الموازنة العامة للدولة رقم (1) لسنة (2018)؛ وتتمثل هذه المعيقات في الأساس النقدي المطبق حالياً في هذه الدوائر، والتشريعات المالية الناظمة لعملها، إضافةً إلى كفاءة الموظف المالي فيها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على جميع المديرين الماليين، ومديري الرقابة الداخلية، ورؤساء أقسام الرقابة المالية في هذه الدوائر، والبالغ عددهم (165) موظفاً إسترد منها(132) استبانة، كانت (117) استبانة منها صالحة للتحليل الإحصائي؛ أي بنسبة بلغت (70.9%) من الاستبانات الموزعة خضعت جميعها للتحليل باستخدام برنامج SPSS حيث تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تلائم طبيعة هذه الدراسة لتحليل بياناتها واختبار فرضياتها والمتمثلة في: الأساليب الوصفية، وإختبار الأنحدار الخطي البسيط، واختبار درجة المصداقية ألفا. هذا وقد خلصت الدراسة إلى أن الأساس النقدي المطبق حالياً في دوائر القطاع العام بالأردن، وكفاءة الموظف المالي فيها يعتبران من معيقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر، أما التشريعات المالية الناظمة لعمل هذه الدوائر فلا تعتبر معيقاً لتطبيق هذا المعيار، وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فقد أوصى الباحثان بعدة توصيات تمثل الحلول المقترحة لمعالجة المعيقات التي تواجه دوائر القطاع العام عند قيامها بتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر.

الكلمات الدالة: الأساس النقدي، التشريعات المالية، كفاءة الموظف المالي، دوائر القطاع العام، معيار المحاسبة الدولي العاشر.

* قسم المحاسبة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

تاريخ تقديم البحث: 2018/10/7 م. تاريخ قبول البحث: 2018/11/21 .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019م.

Obstacles of Appling the International Accounting Standard (IAS, 10) in the Public Sector in Jordan – Field Study

Hamdan Mohammed Al-Hiassat

Saliman Husien Al-Bistawi

Abstract

The paper aimed at identifying obstacles that may face applying the International Accounting Standard (IAS,10) in (55) department of the public sector departments in Jordan, which are listed in the State Budget Law No. (1) of (2018). These obstacles are the Cash Basis, basis currently applied in these Departments, and the financial legislation governing its work, in addition to the efficiency of its financial officer.

In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was distributed to all financial managers, internal audit managers and heads of the financial control departments in these departments a total of (165) questionnaires were distributed, (132) questionnaires returned, of which (117) were suitable for statistical analysis, (i.e. 70.9%) of the distributed questionnaires. Appropriate statistical methods, (SPSS) have been used to analyze the data and test their hypotheses:. Descriptive Statistic Measures, simple linear regression analysis and Reliability Analysis Alpha.

The study results showed that the cash basis currently applied in the public sector in Jordan and the efficiency of its financial officer are considered obstacles to the application of IAS 10, and the financial legislation regulating the work of these departments is not considered an obstacle to the application of this standard. The researchers suggested several recommendations that represent the proposed solutions to address the obstacles facing the public sector when applying IAS 10.

Keywords: Cash basis, financial legislation, employee financial efficiency, public sector services, IAS 10.

المقدمة:

تناولت العديد من الدراسات ظاهرة التضخم باعتبارها ظاهرة اقتصادية، حيث أن التضخم وتأثيره في المعلومات المحاسبية ليس بالقضية المستجدة على الفكر المحاسبي وأدبياته، وإنما تعود جذوره إلى فترات ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت ارتفاعاً في مستويات التضخم على المستوى الدولي. كما أن التضخم يؤثر على ملائمة المعلومات المحاسبية التي لم تعد قادرة على التعبير الصحيح عن واقعها، مما يؤدي إلى إنخفاض القيمة التنبؤية لتلك المعلومات وضعف قدرتها في تلبية احتياجات مستخدميها في اتخاذ قرارتهم. (Abdel-Aal & Yusuf, 2017. P.97).

هذا وقد قامت لجنة المحاسبة في الأتحاد الفيدرالي بتطوير مجموعة من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والتي من ضمنها المعيار العاشر الخاص بإعداد التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم. حيث لاحظت اللجنة العديد من الفوائد الجوهرية والتي يمكن تحقيقها من خلال العرض الملائم للبيانات المالية، ومن أهم هذه الفوائد توفير المعلومات حول الأداء المالي لدوائر القطاع العام ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، معتقدةً اللجنة أن تبني هذه المعايير من قبل الحكومات سوف يحسن نوعية البيانات المالية لدوائر القطاع العام وقابليتها للمقارنة.

كما أن إعداد التقارير المالية لدوائر القطاع العام بالأردن يتوقف على وجود تشريعات مالية ناظمة تجيز تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر في ظل اقتصاد ذو تضخم مرتفع، وكذلك اختيار الأساس المحاسبي الملائم الذي يحقق متطلبات تطبيق هذا المعيار بشكل صحيح في تلك الدوائر اعتماداً على كفاءة موظفيها الماليين، ولهذا جاءت هذه الدراسة للوقوف على معيقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر في دوائر القطاع العام بالأردن.

مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية تبني دوائر القطاع العام بالأردن للمعيار المحاسبي الدولي العاشر بهدف تحسين نوعية وقابلية تقاريرها المالية للمقارنة فإن الأمر يتطلب معرفة المعيقات التي قد تواجه هذه الدوائر

في تطبيق المعيار وتحول دون عرض تقاريرها المالية بشكل ملائم وقابل للمقارنة. مما يجعل توفر معلومات خاصة حول أداء هذه الدوائر، ومركزها المالي، وتدفقاتها النقدية في غاية الصعوبة، وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في الأجابة عن الأسئلة التالية:

1- هل يعتبر الأساس النقدي المطبق حالياً في دوائر القطاع العام بالأردن معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر؟

2- هل تعتبر التشريعات المالية الناظمة للعمل في دوائر القطاع العام بالأردن معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر؟

3– هل تعتبر كفاءة الموظف المالي في دوائر القطاع العام بالأردن معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من محاولتها معرفة المعيقات التي قد تواجه دوائر القطاع العام بالأردن عند قيامها بتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر والمعني بإعداد التقارير عن نتائج العمليات في تلك الدوائر ومركزها المالي في ظل اقتصاد ذو تضخم مرتفع لما له من أهمية بالغة في رسم السياسات والخطط المالية واتخاذ القرارات المتعلقة بها بالاعتماد على ثقة هذه التقارير وشفافيتها وموثوقيتها وقابليتها للمقارنة كونها غير مضللة ، وبالتالي تلبية متطلبات المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية مما يزيد من الثقة بها من قبل العديد من المؤسسات المحلية والدولية والمهنية.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى:

أولاً: التعرف على الأساس النقدي المطبق حالياً في أعداد البيانات المالية لدوائر القطاع العام بالأردن حيث يتوقف تطبيق المعيار المحاسبي الدولي العاشر على الأساس المحاسبي الواجب أتباعه.

ثانياً: التعرف على التشريعات المالية الناظمة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر في دوائر القطاع العام بالأردن والذي يتوقف تطبيقه على وجود نصوص تشريعية تجيز ذلك.

ثالثاً: التعرف على كفاءة الموظف المالي في دوائر القطاع العام بالأردن بغرض التأكد من كفاءته في تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر.

رابعاً: تقديم التوصيات العلمية لمتخذي القرار في دوائر القطاع العام بالأردن والمبنية على نتائج هذه الدراسة، للإستفادة منها في معرفة المعيقات التي قد تواجها هذه الدوائر عند قيامها بتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر، والحلول المقترحة لمعالجة تلك المعيقات؛ لما لذلك من أهمية بالغة في رسم السياسات والخطط المالية التي تنعكس على اتخاذ القرارات في تلك الدوائر.

الإطار النظري:

مفهوم المعيار المحاسبة الدولي العاشر للقطاع العام:

يمكن النظر إلى معيار المحاسبة الدولي العاشر على أنه المعيار المعني بإعداد التقارير المالية لدوائر القطاع العام في ظل الاقتصاد ذي التضخم المرتفع الذي تم تطويره واعادة صياغته عام (1994). (IPSASB, 2016, P.409)، ليتماشى بشكل رئيس مع معيار المحاسبة الدولي رقم (29). ووفقاً لمتطلبات المعيار الدولي رقم (10) يتوجب على دوائر القطاع العام إعادة تقدير بياناتها المالية وعرضها وهي: البيانات التي تم تسجيلها في كل من بيان المركز المالي، بيان التدفقات النقدية، وبيان الأداء المالي. وذلك من خلال إعادة تقدير المبالغ المسجلة وتعديلها وفقاً للمؤشر العام للأسعار؛ كون البيانات المالية في الاقتصاد ذي التضخم المرتفع تعتبر مفيدة إذا تم

التعبير عنها وفقاً لوحدة القياس الجارية في تاريخ التقرير. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا المعيار لا يحدد معدلاً مطلقاً لتعريف التضخم المرتفع حيث إن تحديد ذلك يخضع للحكم الشخصي إلا أن هنالك مؤشرات تدل على معدل التضخم المرتفع كتفضيل عامة الناس الاحتفاظ بمدخراتهم بعملة مستقرة نسبياً؛ غير عملة بلدهم الأصلية، إضافة إلى الاحتفاظ بمدخراتهم بأصول غير نقدية. (Zuhair, 2014, Pp 71-72). ولأغراض إعداد القوائم المالية لدوائر القطاع العام على النحو المحدد في هذا المعيار فأنه يتوجب عليها تبني أساس الاستحقاق في أثبات عملياتها المالية (IPSASB, 2016, P.421).

مع ظهور معالم التضخم فإن اعتماد التكلفة التاريخية أصبح يعاني قصوراً واضحاً إضافة إلى أن المعلومة المحاسبية الناتجة عن القياس بالاعتماد على هذه التكلفة أصبحت تفقد قيمتها وقدرتها على الإفصاح عن الوضعية الحقيقية لدوائر القطاع العام، وكذلك التقليل من محتوى التقارير المالية، حيث أن اعتماد التكلفة العادلة بديلاً عن التكلفة التاريخية سيؤدي إلى الارتقاء بمستوى التقارير المالية وإبلاغها المالي، وتوفير معلومات محاسبية ملائمة لمتخذ القرار. (Geely, 2013, Pp24-25). كما أن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعوائد المالية طويلة الآجل، وبالتالي انعكاساته السلبية على الأداء المالي والنمو الاقتصادي للقطاعات المحتلفة وبشكل قوي(Khan, 2006, p 67). مما سبق نلاحظ أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر في دوائر القطاع العام يعتمد على تبني هذه الدوائر أساس الاستحقاق في أثبات عملياتها المالية وفقاً لوحدة القياس الجارية في تاريخ التقرير عن هذه العمليات؛ وبالتالي تحقيق الهدف من تطبيق هذا المعيار، والمتمثل في تحسين كلاً من ملائمة تقاريرها المالية وقابليتها للمقارنة في تلك الدوائر.

معيقات تطبيق المعيار المحاسبة الدولي العاشرفي دوائر القطاع العام

فيما يلي معيقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر في دوائر القطاع العام كما تناولتها هذه الدراسة والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

أولاً: الأساس النقدي

يعد الأساس النقدي من أقدم الأسس التي تم استخدامها لمعالجة البيانات المحاسبية وقياس نتائج الأعمال في دوائر القطاع العام (Saleem, 2007,P.41). ويتم أثبات العمليات المالية وإعداد القوائم المالية لدوائر القطاع العام بالأردن وفقاً للأساس النقدي سنداً لأحكام المادة الرابعة من النظام المالي رقم (3) لسنة (1994)، وبموجب هذا الأساس يتم الاعتراف بالأيرادات عند القبض الفعلي للنقدية، والنفقات عند الدفع الفعلي للنقدية بغض النظر فيما إذا كانت تخص السنة الحالية أو السنوات السابقة أو التي تليها. (Abu- Ali , 2016, P.38)، مما سبق نلاحظ أن الأساس النقدي هو المطبق في دوائر القطاع العام بالأردن، وهو المعنى بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من خلال القبض والدفع الفعليين فقط. هذا ويواجه استخدام الأساس النقدي الكثير من الأنتقادات بسبب العيوب الناتجة عن تطبيقه والمتمثلة في عدم قدرة التقارير المالية في دوائر القطاع العام على تلبية احتياجات اصحاب المصالح المباشرة وغير المباشرة وخاصة فيما يتعلق بالتحليل المالي، وصعوبة أجراء المقارنة بين السنوات المختلفة، وتحديد مؤشرات الأداء، واكتشاف الانحرافات، ومعرفة أسبابها ومعالجتها (Al- Luqua, 2016, P.3) و(Biswas, et. al., 2015, p 469) .

ثانياً: التشريعات المالية

تعرف التشريعات المالية بأنها القواعد والأحكام والإجراءات المحددة في الدستور، والقوانين، والنظام المالي إضافة إلى التعليمات التطبيقية للشؤون المالية والتي يتوجب على دوائر القطاع العام الالتزام بأحكامها في تنظيم أعمالها المحاسبية (Shobaki & Abu Shammala, 2017, P.20) ونجد أن هنالك انعكاسات وتأثيرات مباشرة لأحكام هذه التشريعات المالية على المحاسبة الحكومية في دوائر القطاع العام وفي حال وجود تعارض بين الأحكام التشريعية ومعايير المحاسبة الدولية فإن الأولوية تكون للتقيد بالأحكام التشريعية. حيث نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من النظام المالي المعدل رقم (81) لسنة 2015 على "للوزير أن يقرر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في العمليات المالية للدائرة"

كما وأن من أهم متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية قيام دوائر القطاع العام بتطوير نظامها المحاسبي وفقاً لأسس قانونية تساعدها على تطبيق هذه المعايير (Geely, 2013, P.52).

ومما سبق يلاحظ أن التشريعات المالية الواجبة التطبيق في دوائر القطاع العام هي التي تحدد المعايير المحاسبية الواجب اتباعها، هذا وقد تم منح وزير المالية صلاحية جوازية وليست وجوبية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ثالثاً: كفاءة الموظف المالي

عرفت المادة الثانية من النظام المالي رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته الموظف المالي بأنه "كل موظف مناط به تسلم الأموال العامة أو حفظها أو إنفاقها أو مراقبتها أو القيام بتنظيم المستندات المالية أو إجراء القيود المحاسبية أو ترحيلها للسجلات والبطاقات والنماذج المقررة لذلك وكل موظف تناط به مهام إدارة المال العام وحسابات التكاليف والتحليل والتخطيط المالي". أما الكفاءة فتعني تنفيذ الأعمال المطلوبة بما يؤدي الى تحقيق النتائج التي تتفق مع الأهداف المحددة مسبقاً وذلك بأقل تكلفة ووقت وجهد ممكن (Al-Hiyasat , 2018, P.204). كما أن تطبيق الأسس والمعايير المحاسبية يحتاج إلى وجود الموظف المالي المؤهل والكفؤ في دوائر القطاع العام. والقادر على تطبيق هذه الأسس والمعايير بشكل صحيح ودون أية معيقات (Saleem, 2007, P.40). حيث أنه لا يمكن لدوائر القطاع العام أن تؤدي مهامها التي تسعى إلى تحقيقها إذا عجزت عن توفير الموظفين الأكفاء والمهنيين والمؤهلين لذلك .(Tichat, 2009, P.179) .

يلاحظ مما سبق بأن الموظف المالي في دوائر القطاع العام بالأردن يناط به العديد من المهام المتعلقة بإدارة المال العام من حيث التحليل والتخطيط المالي وتنظيم المستندات المالية وإجراء القيود المحاسبية، الأمر الذي يتطلب أن يتوفر لديه الكفاءة والتأهيل اللازمين للقيام بهذه المهام.

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرضاً لأهم الدراسات السابقة التي تم الأطلاع عليها والتي لها صلة بموضوع الدراسة:

- أجرى (Al-Neef et al., 2018) دراسة بعنوان "العلاقة بين عرض النقد والتضخم: تحليل قياسي على الاقتصاد الأردني" حيث هدفت الدراسة الى اختبار وتحليل العلاقة بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد الأردني وذلك خلال الفترة (1968– 2015) وقد قام الباحثون باستخدام المنهج التحليلي القياسي للسلاسل الزمنية معتمدين بذلك على التقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني لغرض التحليل القياسي للعلاقـــة بين عرض النقود ومعدل التضخم. هذا وقد تم استخدام الاختبارات الملائمـة لطبيعة هذه الدراسة والمتمثلـــة في اختبار (Dickey & Fuller) الموسع لعامي (1969 ,1997)، واختبار التكامل المشترك (Johansen & Juselius, 1990) ، واختبار (Granger, 1969) للعلاقة السببية وذلك لتحديد أتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، بالإضافة إلى بناء نموذج اقتصادي قياسي لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة وتفسير الأثر بينها، هذا وقد خلصت الدراسة الى أن عرض النقد يسبب التضخم في الأردن وليس العكس، كما أن التغير في عرض النقد يؤثر بشكل معنوي على التغير في الأسعار.

- أجرى (Abdel-Al, 2017) دراسة بعنوان "أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي (29) في تحليل القوائم المالية بواسطة النسب المالية – دراسة حالة "حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) في تحليل القوائم المالية من خلال استخدام النسب المالية التالية (نسب الهيكل المالي، المديونية، مصادر التمويل، السيولة، الربحية، النشاط، ونسب السوق)، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لإجراء المقارنة قبل وبعد تطبيق المعيار بين النسب المالية لقائمتي المركز المالي والدخل كما هي بتاريخ 31/12/2012 و 31/12/2013 والعائدة للشركة الأهلية للزيوت

النباتية في حماة إحدى المؤسسات المنبثقة عن منظمات العمل العربي المشترك والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ضمن القطاع الصناعي. حيث قام الباحث بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على القوائم المالية المنشورة للشركة باستخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI)، ومقارنة نتائج تعديل تلك القوائم من خلال النسب المالية وتفسير الاختلافات الناتجة عن تطبيق المعيار، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) المعني بالتقرير المالي في ظروف التضخم المرتفع سيؤدي إلى انخفاض نسب المديونية وارتفاع نسب التداول والربحية.

- أجرى (Rammash, 2017) دراسة بعنوان "أثر التضخم على القوائم المالية في ظل الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية – دراسة حالة" حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تأثير التضخم على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى الأسعار بصفة خاصة، وبالتالي تأثيره المباشر على المعلومات المالية للقوائم، وكيفية معالجة التضخم عند إعداد هذه القوائم_وأثره عليها وانعكاس ذلك على القرارات المتخذة. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحث باستخدام المنهجين الوصفي والاستقرائي لتعديل القوائم المالية وذلك حسب معدلات الأرقام القياسية للأسعار كما جاء في معيار المحاسبة الدولي رقم (29) وتضم هذه القوائم كل من قائمتي المركز المالي والدخل كما هي بتاريخ 31/12/2013 و 31/12/2014 والعائدة لمؤسسة نفطال فرع أم البواقي باعتبارها من المؤسسات الأوائل التي تبنت تطبيق معايير المحاسبة الدولية كما أنها تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، هذا وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: إن التضخم يؤثر في صحة القوائم المالية ومصداقيتها من خلال وجود معلومات مضللة فيها حيث تكون القرارات المتخذة بناء عليها غير سليمة، كما أن التضخم لا يعبر عن النتيجة النهائية لحال المؤسسة بحيث قد تكون هذه النتائج مضخمة وتعبر إما عن أرباح أو خسائر غير حقيقية مما يهدد رأس المال ويؤثر على اقتصاد الدولة باعتبار المؤسسة تساهم في القيمة المضافة للدولة.

- أجرى (Mrabit, 2016) دراسة بعنوان "اختبار فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول النامية" حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية سياسة استهداف التضخم المطبقة في الدول النامية في تحقيق استقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم على المدى الطويل، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي معتمداً على أسلوب التباين الأحادي لملائمته لطبيعة المتغيرات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة والمتمثل في المتغير المستقل سياسة استهداف التضخم باعتباره متغير إحصائي كيفي، والمتغير التابع والمتمثل في معدلات التضخم باعتباره متغير إحصائي كمي وذلك باختبار تساوي متوسطات مجموعتين من البيانات لعينة شملت (17) دولة نامية طبقت سياسة استهداف التضخم . حيث اشملت بيانات المجموعة الأولى على معدلات التضخم للفترة قبل تطبيق سياسة استهداف التضخم، والمجموعة الثانية اشتملت على معدلات التضخم للفترة ما بعد تطبيق هذه السياسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق سياسة استهداف التضخم أدى إلى انخفاض المتوسط العام لمعدلات التضخم للدول من 10.83 % في فترة ما قبل تطبيق هذه السياسة إلى 5.23% في الفترة التي تلت تطبيقها).
- أجرى (Rendon & Moya, 2014) دراسة بعنوان" Financial Information on the States of Mexico and Inflation a Reference to the Case of Baja California Sur"هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تقييم فاعلية إعداد المعلومات المالية للموازنة العامة للولايات المكسيكية وفقاً لأساس الاستحقاق، إضافة إلى تحديد فيما إذا كانت هذه الولايات تقوم بالإبلاغ عن المعلومات المالية للموازنة معدلة وفقاً للمعدل العام للأسعار (التضخم) كما جاء في المعيار رقم (10) من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام امتثالاً لمبادئ الشفافية والمساءلة المنصوص عليها في قانون المحاسبة الحكومية والذي يتطلب الالتزام بالاعتراف بأثر التضخم على المعلومات المالية للموازنة، ولأغراض تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد قام الباحثان باستخدام المنهجين الوصفي والاستقرائي لتحليل المعلومات المالية للموازنة العامة للسنة المالية (2013) من خلال إجراء المقارنة قبل وبعد

تطبيق المعيار بين النسب المالية للبنود النقدية وغير النقدية للموازنة مستهدفين بذلك عينة غير احتمالية تضمنت (32) ولاية من الولايات المكسيكية (بما في ذلك مكسيكو سيتي، المقاطعة الاتحادية). وخلصت الدراسة إلى أن الوحدات الإدارية المركزية والوحدات الحكومية التي تسيطر عليها حكومة الولاية لا تنشر المعلومات المالية على النحو المنصوص عليه في المعايير المعمول بها ولا يتم الاعتراف بأثر التضخم على بياناتها المالية.

- أجرى (Al-Jarrah, 2011)، دراسة بعنوان "مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية – دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود"، مستهدفاً الباحث بشكل أساسي تحليل وتقدير مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1970– 2007)، وذلك ضمن إطار نموذج العرض والطلب الكلي، مستخدماً لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من التقرير السنوي الرابع والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي، والإحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي المنهج القياسي الحديث لحدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن السياسة النقدية تؤدي دوراً مهماً في معدل التضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل، ولهذا السبب فالسياسة النقدية مطالبة بضبط معدل نمو السيولة بما لا يزيد على مجموع معدل نمو الدخل والتضخم.

ملخص الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين عرض النقد والتضخم وتحليله قياسياً على الاقتصاد، وبيان أثر التضخم على القوائم المالية وتحليلها بواسطة النسب المالية في ظل الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية، إضافة إلى اختبار فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول النامية ومصادر التضخم باستخدام مدخل اختبارات الحدود، وتقييم فاعلية إعداد المعلومات المالية للموازنة العامة وفقاً لأساس الأستحقاق كما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (10)، مستخدمةً المنهج الوصفي أو التحليلي القياسي أو الإستقرائي للوصول إلى نتائجها.

وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها دراسة ميدانية تناولت معيقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر في دوائر القطاع العام بالأردن والمتمثلة في (الأساس النقدي، والتشريعات المالية الناظمة، وكفاءة الموظف المالي) وذلك من ناحية إجرائية، وهو ما لم يتم تناوله في أي من الدراسات السابقة، وفقاً لما تم قياسه في الأسئلة الواردة بالاستبانة التي صممت خصيصاً لهذه الدراسة والتي تعتبر أداة القياس الرئيسية لها؛ كما ويوجد فروقات في مجتمع الدراسة وعينتها ومتغيراتها وبيئتها عما سبقها من دراسات.

منهجية الدراسة:

تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وصفي للظاهرة التي تناولتها هذه الدراسة، وتحليل بياناتها تحليلاً علمياً، وتفسيرها باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعتها.

أنموذج الدراسة:

يوضح أنموذج الدراسة مجموعة المتغيرات المستقلة، إضافة إلى المتغير التابع كما هو موضح في الشكل رقم (1) أدناه:

الشكل رقم (1)

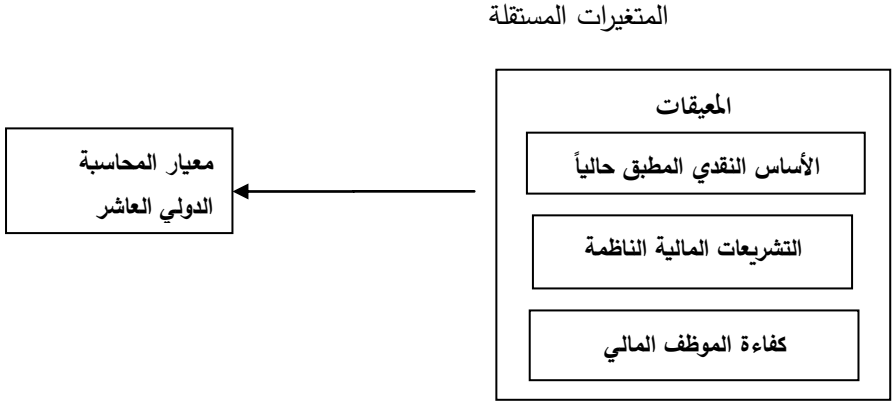

فرضيات الدراسة:

في ضوء أهداف هذه الدراسة وأهميتها، وبناءً على مشكلتها، والأسئلة التي تحاول الإجابة عنها، فقد تم صياغة فرضيات الدراسة بصيغتها المنفية على النحو التالي:

Ho1: لا يعتبر الأساس النقدي المطبق حالياً في دوائر القطاع العام بالأردن معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر.

H02: لا تعتبر التشريعات المالية الناظمة للعمل في دوائر القطاع العام بالأردن معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر.

H03: لا تعتبر كفاءة الموظف المالي في دوائر القطاع العام بالأردن معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع دوائر القطاع العام بالأردن والبالغ عددها (55) دائرة كما جاء في قانون الموازنة العامة للدولة رقم (1) لسنة (2018)، وقد عرفت المادة الثانية من نظام تطوير القطاع العام ومتابعة الأداء الحكومي رقم (2) لسنة (2005) دوائر القطاع العام بأنها "الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة"، أما عينة الدراسة فقد اشتملت على جميع المديرين الماليين، ومدراء الرقابة الداخلية، ورؤساء أقسام الرقابة المالية في هذه الدوائر، والبالغ عددهم(165) موظفاً. حيث وزع عليهم (165) استبانة إسترد منها(132) استبانة، كان117) استبانة منها صالحاً للتحليل الإحصائي، وبنسبة بلغت (70.9 %) من مجموع الاستبانات الموزعة.

أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحثان على مصدرين أساسيين في جمع البيانات، هما: (المصادر الثانوية)، والتي تتمثل فيما تناولته التشريعات الحكومية الأردنية، والمراجع العربية والأجنبية والدراسات والدوريات العلمية، ومواقع الإنترنت ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة وذلك لمعالجة الإطار النظري لهذه الدراسة. و (المصادر الأولية) وذلك لمعالجة الجانب التحليلي للبيانات الأساسية والتي تم الحصول

عليها من أجابات أفراد العينة عن اسئلة الأستبانة باعتبارها أداة القياس الرئيسية التي اشتملت على قسمين رئيسيين هما: القسم الأول و خصص لغايات جمع المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين قاموا بالإجابة عن أسئلة الاستبانة (الوظيفة الحالية، و المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وعدد_سنوات الخبرة المالية)، والتي تم قياسها من خلال الاسئلة (1–4). أما القسم الثاني فقد ضم الأسئلة التي تقيس الفرضيات الرئيسية والمتعلقة بموضوع الدراسة حيث تم تقسيم هذه الأسئلة الى جزأين : الجزء الأول والمتعلق بالمتغيرات المستقلة التي تتمثل في معيقات التطبيق وهي (الأساس النقدي المطبق حالياً، والتشريعات المالية الناظمة، وكفاءة الموظف المالي) والتي تم قياسها من خلال الاسئلة (5-13)، (22-14)، (23-28) على التوالي. أما الجزء الثاني والمتعلق بالمتغير التابع فقد تمثل في معيار المحاسبة الدولي العاشر فقد تم قياسه من خلال الأسئلة (29-36). ولغايات استخدام البيانات التي تم جمعها لخدمة أهداف هذه الدراسة فقد قام الباحثان بتصميم الاستبانة اعتماداً على مقياس (Five Point Likert Scal) بحيث قسمت فرضيات الدراسة الرئيسية وأسئلتها إلى وحدات تحليلية تتفق مع هذا المقياس بحيث تكون قاعدة القرار "تكون درجة الأجابة مقبولة معنوياً عندما يكون المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال يساوي (3) فأكثر". والجدول رقم (1) أدناه يوضح ذلك:

جدول (1) مقياس "ليكرت" الخماسي

بدائل الأجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن النسبي	1	2	3	4	5

هذا وقد تم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة على النحو التالي:

أولاً: استخدام الإستبانة لجمع البيانات، ولضمان سلامة فقراتها وارتباطها بأهداف الدراسة فقد تم قبل توزيعها عرضها على أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأردنية، وبعض المراقبين الماليين من غير المشمولين في عينة الدراسة، وذلك لاختبار الصدق الظاهري

للاستبانة، وأخذت جميع الملاحظات المهمة بعين الاعتبار وتم إجراء التعديلات اللازمة في ضوئها، للخروج بالاستبانة بصيغتها النهائية.

ثانياً: تم ايجاد صدق البناء لهذه الأداة بحساب معامل الأرتباط بين كل متغير من المتغيرات الأربعة والعلاقة الكلية لأداة الدراسة وكانت جميعها ذات دلالة احصائية عند مستوى ($0.05\geq a$) والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول (2) معامل الأرتباط بين كل متغير والعلاقة الكلية لأداة الدراسة

الرقم	المتغيرات	عدد الفقرات	معامل الأرتباط	قيمة (ألفا)
1	الأساس النقدي	9	0.816	0.000
2	التشريعات المالية الناظمة	9	0.797	0.000
3	كفاءة الموظف المالي	6	0.732	0.000
4	معيار المحاسبة الدولي العاشر	8	0.804	0.000

ثالثًا: تم التأكد من الثبات الكلي لأداة الدراسة من خلال احتساب معامل الإتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) للمتغيرات كافة، وقد بلغت نسبة أستجابات العينة لمتغيرات الدراسة (89.1%)، وتعكس هذه النسبة ثبات الأستبانة لغايات البحث العلمي والأعتماد على نتائج هذه الدراسة (Sekaran & Bougie, 2010, P.184).

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

تحليل خصائص عينة الدراسة

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (3) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

متغير الوظيفة الحالية	مدير مالي	مدير رقابة داخلية	رئيس قسم مالي	المجموع
التكرار	38	30	49	117
النسبة المئوية	%30.77	%23.93	%45.30	%100

يلاحظ من الجدول رقم (3) أعلاه، إلى أن الاستبانة قد تم الأجابة عليها من قبل عينة معنية بالتخطيط والأشراف والمتابعة والمسائلة بحكم وظيفتها، وبالتالي تمكنها من معرفة معيقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر في دوائر القطاع العام بالأردن. مما ينعكس أيجاباً على نتائج هذه الدراسة.

جدول (4) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

متغير المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
التكرار	0	96	3	10	8	117
النسبة المئوية	%0	%82.05	%2.56	%8.55	%6.84	%100

يلاحظ من الجدول (4) أعلاه، إلى أن الاستبانات قد تم الإجابة عليها من قبل عينة جميعها مؤهلة علمياً؛ حيث لا يوجد في العينة من يحمل أقل من درجة البكالوريوس. مما ينعكس إيجاباً على دقة نتائج هذه الدراسة وموضوعيتها.

جدول (5) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

متغير التخصص العلمي	محاسبة	أدارة مالية	أقتصاد	أدارة عامة	تخصصات أخرى	المجموع
التكرار	86	7	8	2	14	117
النسبة المئوية	%73.5	%6	%6.8	%1.7	%12	%100

يلاحظ من الجدول رقم (5) أعلاه، إلى أن الاستبانات قد تم الإجابة عليها من قبل عينة جميعها متخصصة علمياً وبشكل خاص في تخصص المحاسبة، مما يؤدي الى زيادة الثقة بهذه الدراسة وتعميم نتائجها.

جدول (6) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة المالية

متغيرعدد سنوات الخبرة المالية	من1–5 سنوات	من6– 11 سنة	11 سنة فأكثر	المجموع
التكرار	9	19	89	117
النسبة المئوية	%7.69	%16.24	%76.07	%100

يلاحظ من الجدول (6) أعلاه، ان خبرة أفراد عينة الدراسة في المجال المالي والرقابي مرتفعة المستوى مما ينعكس ايجاباً على ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج.

تحليل إجابات أسئلة فرضيات الدراسة

أولاً: الأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى

جدول(7) يبين الأوساط الحسابية

والأنحرافات المعيارية لأسئلة الاستبانة والمتعلقة بالأساس النقدي

تسلسل الفقرات	محتوى الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية النسبية
5	يسهم الأساس النقدي في معالجة القياس المحاسبي لدى دوائر القطاع العام في ظل التضخم.	1.019	0,502	9
6	يمكن أستخدام الأساس النقدي في دوائر القطاع العام من أثبات جميع عملياتها المالية.	2.185	1.626	3
7	يظهر الأساس النقدي الموقف المالي لدوائر القطاع العام بشكل سليم.	2.379	0.772	2
8	يسهم الأساس النقدي في تسهيل أقفال واعداد الحسابات الختامية لدوائر القطاع العام في نهاية السنة المالية.	4.226	0851	1
9	يبين الأساس النقدي المبالغ غيرالمعبر عنها في	1.668	0.743	8

تسلسل الفقرات	محتوى الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية النسبية
	تاريخ الموازنة العامة لدوائر القطاع العام بموجب وحدة القياس الجارية بأستخدام المؤشر العام للأسعار.			
10	تعكس البيانات المالية لدوائر القطاع العام المعدة وفقاً للأساس النقدي التغيرات في القوة الشرائية العامة.	1.949	0.657	7
11	يعكس الأساس النقدي الفروقات الناتجة عن تغيرات القوة الشرائية، وذلك من خلال التميز بين العناصر النقدية وغير النقدية.	2.003	1.091	6
12	يظهر الأساس النقدي الالتزامات غير المدفوعة والمترتبة على دوائر القطاع العام.	2.096	0.659	4
13	يسهل الأساس النقدي عملية المقارنة بين أيرادات دوائر القطاع العام ونفقاتها لسنوات مختلفة بشكل واضح ودقيق	2.014	0.714	5
المتوسط الحسابي الكلي للفقرات		2.171	0.872	

يلاحظ من الجدول (7) أعلاه أن الفقرة الثامنة" يسهم الأساس النقدي في تسهيل أقفال واعداد الحسابات الختامية لدوائر القطاع العام في نهاية السنة المالية" هي من أكثر الفقرات الموافق عليها، وذلك بمتوسط حسابي (4.226) وأنحراف معياري (0851) ، وأن الفقرة الخامسة "يسهم الأساس النقدي في معالجة القياس المحاسبي لدى دوائر القطاع العام في ظل التضخم"، هي من أقل الفقرات الموافقة عليها، وذلك بمتوسط حسابي (1.019) وأنحراف معياري (0,502). كما بلغ المتوسط الحسابي الكلي لأجابات أفراد عينة الدراسة على كافة الفقرات (2.171) وبانحراف معياري (0.872) ، وهو متوسط حسابي منخفض، وتفسر هذه النتيجة أن معيار المحاسبة الدولي العاشر يتوقف تطبيقه على الأساس المحاسبي الواجب أتباعه، وبالتالي فأن الأساس النقدي المتبع بشكل أساسي في أعداد البيانات المالية لدوائر القطاع العام بالأردن يعتبر عائقاً أمام تطبيق هذا المعيار.

ثانياً: الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثانية

جدول (8) يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة الاستبانة والمتعلقة بالتشريعات المالية الناظمة

تسلسل الفقرات	محتوى الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية النسبية
14	تتطلب التشريعات المالية الناظمة قيام دوائر القطاع العام بإظهار جميع الملاحظات والإيضاحات المتعلقة بحساباتها الختامية .	4.094	0.653	2
15	تتطلب التشريعات المالية أظهار المركز المالي لدوائر القطاع العام ضمن الحسابات الختامية التي يتوجب أصدارها في نهاية السنة المالية.	3.702	0.631	3
16	تتطلب التشريعات المالية بيان الأداء المالي لدوائر القطاع العام ضمن حساباتها الختامية في نهاية السنة المالية.	3.629	0.588	4
17	تتطلب التشريعات المالية بيان التغيرات في صافي الأصول لدوائر القطاع العام ضمن حساباتها الختامية في نهاية السنة المالية.	3.466	0.822	5
18	تتطلب التشريعات المالية بيان التدفق النقدي لدوائر القطاع العام ضمن حساباتها الختامية في نهاية السنة المالية.	3.216	0.596	6
19	تجبز التشريعات المالية لوزير المالية تحديد السجلات المحاسبية التي يتوجب على دوائر القطاع العام تنظيمها بالموجودات الثابتة وفقاً لأساس الأستحقاق.	3.107	0.738	8
20	تجيز التشريعات المالية استخدام دوائر القطاع العام القيد المزدوج في تنظيم حساباتها.	4.187	0.765	1
21	تجيز التشريعات المالية لوزير المالية تطبيق	3.177	0718	7

تسلسل الفقرات	محتوى الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية النسبية
	معايير المحاسبة الدولية في دوائر القطاع العام.			
22	تجبز التشريعات المالية لوزير المالية تحديد السجلات المحاسبية التي يتوجب على دوائر القطاع العام تنظيمها بالموجودات الثابتة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بذلك.	3.003	0.805	9
المتوسط الكلي		3.509	0.819	

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (8) أعلاه إلى أن الفقرة عشرين" تجيز التشريعات المالية استخدام دوائر القطاع العام القيد المزدوج في تنظيم حساباتها "هي من أكثر الفقرات الموافق عليها، وذلك بمتوسط حسابي (4.187) وأنحراف معياري (0.765)، وأن الفقرة الثانية والعشرين "تجبز التشريعات المالية لوزير المالية تحديد السجلات المحاسبية التي يتوجب على دوائر القطاع العام تنظيمها بالموجودات الثابتة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بذلك"، هي من أقل الفقرات الموافقة عليها، وذلك بمتوسط حسابي (3.003) وأنحراف معياري (0.805). كما بلغ المتوسط الحسابي الكلي لأجابات أفراد عينة الدراسة على كافة الفقرات (3.509) وبانحراف معياري(0.819)، وهو متوسط حسابي مرتفع، وتفسر هذه النتيجة أن التشريعات المالية الناظمة لعمل دوائر القطاع العام بالأردن لا تعتبر عائقاً أمام تطبيق هذا المعيار وذلك بما تضمنته من نصوص آمرة ونصوص تتصف بالمرونة من حيث ترك مجال للسلطة التقديرية لصاحب القرار لاتخاذ قراره بما يحقق المصلحة العامة ضمن قيود وضوابط وردت في هذه التشريعات المالية.

ثالثاً: الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثالثة

جدول (9) يبين الأوساط الحسابية

والانحرافات المعيارية لأسئلة الاستبانة والمتعلقة بكفاءة الموظف المالي

تسلسل الفقرات	محتوى الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية النسبية
23	يتوفر لدى الموظف المالي في دوائر القطاع العام الكفاءة المهنية الكافية لإعداد التقارير عن نتائج العمليات المالية في ظل إقتصاد ذو تضخم وذلك بأقل وقت وتكلفة ممكنين.	2.372	0.816	4
24	يحمل الموظف المالي في دوائر القطاع العام شهادة في تخصص المحاسبة وذلك كمتطلب أساسي لأشغال وظيفته.	2.876	0.662	2
25	يوجد لدى الموظف المالي في دوائر القطاع العام معرفة بمعايير المحاسبة الدولية.	1.503	0.704	6
26	يوجد لدى الموظف المالي في دوائر القطاع العام قدرة على تطبيق الأسس المحاسبية المختلفة.	2.017	0.592	5
27	يتوفر لدى الموظف المالي في دوائر القطاع العام خبرة طويلة في حقل المحاسبة.	3.011	0.721	1
28	تعمل دوائر القطاع العام على تهيئة الموظف المالي مهنياً وذلك من خلال الدورات التدريبية في مجال المحاسبة ومعاييرها الدولية.	2.802	0.696	3
المتوسط الحسابي الكلي للفقرات		2.430	0.745	

يلاحظ من الجدول (9) أعلاه أن الفقرة السابعة والعشرين" يتوفر لدى الموظف المالي في دوائر القطاع العام خبرة طويلة في حقل المحاسبة" هي من أكثر الفقرات الموافق عليها، وذلك بمتوسط حسابي (3.011) وأنحراف معياري (0.721)، وأن الفقرة الخامسة والعشرين "يوجد لدى الموظف

المالي في دوائر القطاع العام معرفة بمعايير المحاسبة الدولية"، هي من أقل الفقرات الموافقة عليها، وذلك بمتوسط حسابي (1.503) وأنحراف معياري (0.704). كما بلغ المتوسط الحسابي الكلي لأجابات أفراد عينة الدراسة على كافة الفقرات 2.430) وبانحراف معياري(0.745)، وهو متوسط حسابي منخفض، وتفسر هذه النتيجة بأن معيار المحاسبة الدولي العاشر يتوقف تطبيقه على كفاءة الموظف المالي في دوائر القطاع العام بالأردن، وبالتالي فإن كفاءة الموظف المالي تعتبر عائقاً أمام تطبيق هذا المعيار.

رابعاً: الأسئلة المتعلقة بالمتغير (التابع) معيار المحاسبة الدولي العاشر

جدول (10) المتوسطات الحسابية

والأنحرافات المعيارية لأسئلة المتغير التابع: معيار المحاسبة الدولي العاشر

تسلسل الفقرات	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية النسبية
29	يؤدي تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر إلى توفير معلومات حول الأداء المالي لدوائر القطاع العام بشكل سليم.	4.170	0.913	3
30	يسهم تطبيق هذا المعيار في تحسين نوعية البيانات المالية لدوائر القطاع العام؛ وبالتالي قابلية هذه البيانات للمقارنة.	4.026	0.872	4
31	يسهم تطبيق هذا المعيار في ربط معدلات الفائدة والأجور والأسعار بالمؤشر العام للأسعار.	3.727	0.768	5
32	لا يحدد هذا المعيار معدلاً مطلقاً ومحدداً لتعريف التضخم المرتفع.	3.090	0.692	8
33	يؤدي تطبيق هذا المعيار إلى أعداد وعرض البيانات المالية اعتماداً على أساس الأستحقاق.	4.612	0.779	1
34	يظهر تطبيق هذا المعيار الأفصاح عن مؤشر الأسعار بتاريخ أعداد الموازنة العامة.	3.602	0.703	6

تسلسل الفقرات	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية النسبية
35	يؤدي تطبيق هذا المعيار إلى الأفصاح عن حقيقة البيانات المالية والأرقام المقابلة للفترات السابقة معبراً عنها بوحدة القياس الجارية بتاريخ أعداد الموازنة العامة.	4.220	0.874	2
36	يؤدي تطبيق هذا المعيار إلى الأفصاح عن التغيرات في المؤشر العام للأسعار للفترتين الحالية والسابقة.	3.145	0.651	7
المتوسط الحسابي الكلي للفقرات		3.824	0.673	

يلاحظ من الجدول رقم (10) أعلاه أن الفقرة الثالثة والثلاثوين" يؤدي تطبيق هذا المعيار إلى أعداد وعرض البيانات المالية اعتماداً على أساس الأستحقاق" تعد من أكثر الفقرات الموافق عليها، وذلك بمتوسط حسابي (4.612) وأنحراف معياري (0.779)، وأن الفقرة الثانية والثلاثين" لا يحدد هذا المعيار معدلاً مطلقاً ومحدداً لتعريف التضخم المرتفع"، هي من أقل الفقرات الموافقة عليها، وذلك بمتوسط حسابي (3.090) وأنحراف معياري (0.692). علماً أن المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة على كافة الفقرات قد بلغ (3.824) وبانحراف معياري (0.673)، وهو متوسط حسابي مرتفع يظهر أهمية هذه الفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بشكل عام تجاه المتغير التابع معيار المحاسبة الدولي العاشر.

اختبار فرضية الدراسة الأولى:

Ho1: لا يعتبر الأساس النقدي المطبق حالياً في دوائر القطاع العام بالأردن معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر.

من الجدول (11) أدناه وباستخدام اختبار (Simple Linear Regression) يمكن تلخيص نتائج التحليل الإحصائي لفرضية الدراسة الأولى، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (11) نتائج اختبار الفرضية الأولى

B	الخطأ المعياري	(T) المحسوبة	Sig(T)*	(R)	(R2)	(F) المحسوبة	Sig(F)*	النتيجة
0.583	0.278	2.097	0.000	0.3176	0.1643	3.861	0.000	رفض

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05)

أظهرت نتائج اختبار فرضية الدراسة الأولى في الجدول أعلاه أن الأساس النقدي المطبق حالياً في دوائر القطاع العام بالأردن يعتبر معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر؛ حيث بلغت قيمة (F= 3.861)، ومستوى الدلالة (Sig=0.000)، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت R2 (=0.1643)، مما يدلل على أن الأساس النقدي المطبق حالياً في دوائر القطاع العام بالأردن يفسر ما نسبته (16.43 %) من التباين في معيار المحاسبة الدولي العاشر، كما بلغت قيمة معامل الانحدار (B= 0.583)، وقيمة (T=2.097)، ومستوى الدلالة (Sig=0.000) مما يعني وجود دلالة معنوية؛ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "يعتبر الأساس النقدي المطبق حالياً في دوائر القطاع العام بالأردن معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراستي (Al-Luqua, 2016) و (Biswas, et. al., 2015) من حيث العيوب الناتجة عن تطبيق الأساس النقدي والمتمثلة في عدم قدرة التقارير المالية في دوائر القطاع العام على تلبية احتياجات أصحاب المصالح المباشرة وغير المباشرة، وصعوبة إجراء المقارنة بين السنوات المختلفة، وتحديد مؤشرات الأداء، واكتشاف الانحرافات، ومعرفة أسبابها ومعالجتها.

ا

ختبار فرضية الدراسة الثانية

H02 : لا تعتبر التشريعات المالية الناظمة للعمل في دوائر القطاع العام بالأردن معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر.

من الجدول (12) أدناه وباستخدام اختبار (Simple Linear Regression) يمكن تلخيص نتائج التحليل الإحصائي لفرضية الدراسة الثانية، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (12) نتائج اختبار الفرضية الثانية

B	الخطأ المعياري	(T) المحسوبة	(T)* Sig	(R)	(R2)	(F) المحسوبة	Sig(F)*	النتيجة
0.226	0.114	1.982	0.591	0.8468	0.2983	2.774	0.591	قبول

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05)

أظهرت نتائج اختبار فرضية الدراسة الثانية في الجدول أعلاه أن التشريعات المالية الناظمة للعمل في دوائر القطاع العام بالأردن لا تعتبرمعيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر. حيث بلغت قيمة (F= 2.774)، ومستوى الدلالة (Sig=0.591)، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت R2 (=0.2983)، مما يدلل على أن التشريعات المالية الناظمة للعمل في دوائر القطاع العام بالأردن تفسر ما نسبته (29.83 %) من التباين في معيار المحاسبة الدولي العاشر، كما بلغت قيمة معامل الانحدار (B= 0.226)، وقيمة (T=1.9821)، ومستوى الدلالة (Sig=0.591) مما يعني عدم وجود دلالة معنوية؛ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية الثانية التي تنص على: "لا تعتبر التشريعات المالية الناظمة للعمل في دوائر القطاع العام بالأردن معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر". وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Geely, 2013) من حيث أن أهم متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في دوائر القطاع العام وجود أسس قانونية تساعدها على تطبيق هذه المعايير.

اختبار فرضية الدراسة الثالثة

H03 : لا تعتبر كفاءة الموظف المالي في دوائر القطاع العام بالأردن معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر.

من الجدول)3 أدناه وباستخدام اختبار (Simple Linear Regression) يمكن تلخيص نتائج التحليل الإحصائي لفرضية الدراسة الثالثة، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (13) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

B	الخطأ المعياري	(T) المحسوبة	Sig(T)*	(R)	(R2)	(F) المحسوبة	Sig(F)*	النتيجة
0.933	0.361	2.584	0.000	0.4438	0.2464	4.130	0.000	رفض

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\geq a$)

أظهرت نتائج اختبار فرضية الدراسة الثالثة في الجدول أعلاه أن كفاءة الموظف المالي في دوائر القطاع العام بالأردن تعتبر معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر. حيث بلغت قيمة (F= 4.130)، ومستوى الدلالة (Sig=0.000)، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت(R2 =0.2464)، مما يدلل على أن كفاءة الموظف المالي في دوائر القطاع العام بالأردن تفسر ما نسبته (24.64 %) من التباين في معيار المحاسبة الدولي العاشر، كما بلغت قيمة معامل الأنحدار (B= 0.933)، وقيمة (T=2.584)، ومستوى الدلالة (Sig=0.000) مما يعني وجود دلالة معنوية؛ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: " تعتبر كفاءة الموظف المالي في دوائر القطاع العام بالأردن معيقاً لتطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر"؛ وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Saleem, 2007). من حيث أن تطبيق الأسس والمعايير المحاسبية يحتاج إلى وجود الموظف المالي المؤهل والكفؤ في دوائر القطاع العام. والقادر على تطبيقها بشكل صحيح ودون أية معيقات، كما اتفقت مع نتائج دراسة

(Tichat, 2009) من حيث أنه لا يمكن لدوائر القطاع العام أن تؤدي مهامها التي تسعى إلى تحقيقها إذا عجزت عن توفير الموظفين الأكفياء والمهنيين والمؤهلين لذلك.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: بعد إجراء التحليل الإحصائي الملائم للبيانات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الأساس النقدي المتبع بشكل أساسي في أعداد البيانات المالية لدوائر القطاع العام بالأردن وعلى الرغم من أنه يسهم في تسهيل أقفال وإعداد الحسابات الختامية لهذه الدوائر في نهاية السنة المالية؛ إلا أنه يعتبر عائقاً أمام تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لأجابات أفراد العينة على كافة الفقرات المتعلقة بالأساس النقدي (2.171) وهو متوسط حسابي منخفض كما بلغ الإنحراف المعياري (0.872)، والجدول رقم (7) يبين ذلك.

2- بينت نتائج الدراسة أن التشريعات المالية الناظمة لعمل دوائر القطاع العام بالأردن بما تضمنته من نصوص آمرة و مرنة لا تعتبر عائقاً أمام تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لأجابات أفراد عينة الدراسة على كافة الفقرات المتعلقة بالتشريعات المالية الناظمة 3.509) ، وهو متوسط حسابي مرتفع، وانحراف معياري بلغ (0.819)، والجدول رقم (8) يبين ذلك.

3– دلت نتائج الدراسة إلى أن كفاءة الموظف المالي في دوائر القطاع العام بالأردن تعتبر عائقاً أمام تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لأجابات أفراد عينة الدراسة على كافة الفقرات المتعلقة بكفاءة الموظف المالي (2.430) وهو متوسط حسابي منخفض، وانحراف معياري بلغ (0.745)، والجدول رقم (9) يبين ذلك.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإنها توصي بما يلي:

1- قيام دوائر القطاع العام بإثبات عملياتها المالية وإعداد قوائمها وفقاً لأساس الأستحقاق وذلك تماشياً مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر.

2- تحسين كفاءة الموظف المالي في دوائر القطاع العام من خلال:

أ- تدريب الموظف المالي على إعداد التقارير عن نتائج العمليات المالية في ظل اقتصاد ذي تضخم مرتفع، وتأهيله مهنياً من خلال الدورات في مجال المحاسبة ومعاييرها الدولية بما يعزز من مقدرته على تطبيق الأسس المحاسبية المختلفة بكفاءة.

ب- اعتبار التخصص في مجال المحاسبة متطلب أساسي لأشغال الموظف المالي لوظيفته.

جـ- الاهتمام بالجانب المعرفي لدى الموظف المالي من خلال المعرفة بمعايير المحاسبة الدولية والإحاطة بمتطلبات تطبيقها بشكل كافٍ.

3- إجراء المزيد من الدراسات حول معيقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي العاشر، وتحديداً على المؤسسات والوحدات الحكومية ذات الاستقلال المالي والإداري والتي لم تتناولها هذه الدراسة.

Reference:

Abdel – Al- Aal, M. & Youssef. A. (2017) . The Effect of preparing Financial Statements in Hyperinflationary Economies on the Financial Analysis Through Ratios: Case Study . Al-Baath University, Al-Baath University Journal, , vol 39, No 76, 95-130.

Abu Ali, H. (2016). Government Accounting in accordance with International Accounting Standards in the Public Sector, Amman. Ahamed Publishing House, First Edition.

Hiyasat. H. (2018). Improving the Estimation Effectiveness Of Jordanian Central Government Budget Depending on Information Based on Final Account Statement – Field Study..International Journal Of Business & Management.Vol.13.No.5.Pp .201 -2 11.

Al-Jarrah M. (2011). The Sources of Inflation in the Kingdom of Saudi Arabia - A Standard Study Using the Entrance of Border Tests, University of Damascus, Journal of Economic and Legal Sciences, (27), No (1|),133-153.

Al- Luqua, A (2016). Using a full accrual basis rather than a cash basis in the accounting system of government and its impact on financial reporting. Gaza. Al-Azhar University, unpublished Master Thesis.

Al-Neef, K. & Shehhat. M & Al-Tayeb. S. (2018). The Relationship between Money Supply and Inflation: A Standard Analysis of the Jordanian Economy. Gaza .Islamic University Journal of Economic and Administrative Studies, 26 , No. (1), 78-62.

Biswas, M . Rahman S. Rahman, M. (2015). Effectiveness of accrual basis accounting as compared to cash basis accounting in financial reporting. International Journal of Multidisciplinary Research and Development, 2 .No. (10). 467-473.

Geely, E. (2013). Measurement and Disclosure of Accountants in the Public Sector - An Empirical Study of a Sample of Public Institutions in Werfallah ,Werfallah, Algeria. Qasidi Marbah University, unpublished Master Thesis.

International Public Sector Accounting Standard. (2016), Copyright by the International Federation of Accounts.

Khan, M. Senhadji, A. & Smith, B. (2006). Inflation and financial depth. Macroeconomic Dynamics, 10. No. (2) . 165-182.

Mrabit. A. (2016). Testing the Effectiveness of Inflation Targeting Policy in Developing Countries. Economic and Administrative Research, Mohammed Khudair Biskra University, (20).125-145.

Rammash, Y. (2017) .The Impact ofInflation on Financial Statements in Reliance on International Accounting Standards - Case Study. Umm

Al-Bouaqi, Algeria. Al-Arabi Bin Mehidi University ,Unpublished Master Thesis.

Rendón, E. & Moya, M. (2014) .Financial Information on the States of Mexico and Inflation a Reference to the Case of Baja California Sur . International Journal of Business and Social Science. 5, |(11). 76-83.

Saleem F, (2007). Effect of applying the monetary basis on the significance of accounting information for the decision makers in the municipalities of the Gaza Strip in Palestine. Gaza, Islamic University - Gaza ,unpublished master thesis.

Sekaran, & Bougie, R. (2010). Research Methods For Business: A skill Building Approach. FiFth Edition, New York, John Wiley and sons, Inc.

Shobaki Y. & Abu Shammala A. (2017). Government Accounting, Amman. Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution, second edition.

Tichat, S. (2009). The impact of public employment on the efficiency of employees in Algerian public administrations, Algeria. University of Amhamed Bougherra, Boumerdes, unpublished master thesis.

Zuhair, C. (2014). Prospects for reform of the rules of procedure of the international regime for the transfer of intellectual property. Boumerdes, Algeria., University of Amhamed Bougherra, Court, unpublished PhD.

Government legislations

The Hashemite Kingdom of Jordan, (1994). Financial bylaw No. 3 and its amendments, Official Newspaper No. (3951).

The Hashemite kingdom of Jordan. (2005). System of public Sector Development and governmental Performance Observing No 2, Official Newspaper No (4691).

The Hashemite kingdom of Jordan, the amended Financial bylaw No. 81 Official Newspaper No. (5356).

The Hashemite kingdom of Jordan. (2018). Public Budget Organization Law No 1 Official Newspaper.No (5496)

برنامج تدريبي مقترح لتطوير القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي

عبدالله بن أحمد سالم الزهراني*

ملخص

هدفت الدراسة لتقديم برنامج تدريبي مقترح لتطوير القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، وذلك بتحديد المتطلبات التطويريه وتحليل الفروق الإحصائية حولها تبعاً لبعض المتغيرات مثل (الرتبة الأكاديمية، وسنوات الخدمة، ومدة المشاركة في البرامج الداعمة للمعرفة)، استخدم الباحث المنهج الوصفي وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى وتم أخذ عينة غرضية من الخبراء المشاركين في البرامج الداعمة للمعرفة وبلغ عددهم (48) خبيرا لاستطلاع آرائهم حول ابرز متطلبات تطوير القيادات الأكاديمية لتواكب التحول نحو الاقتصاد المعرفي. واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات حيث تم تصميمها وفقا لأسئلة وأهداف الدراسة حيث تضمنت فقرات تمثل محوري الدراسة الخاصة بـ (متطلبات تطوير الكفاءة الإدارية للقيادات، متطلبات تطوير المهارات الذاتية). وكان من أبرز النتائج، أن أهم متطلبات تطوير الكفاءة الإدارية للقيادات كان مجال الإبداع المعرفي حيث بلغ متوسط فقراته (4.37) ويقابل درجة أهمية عالية جداً. كما أن أهم متطلبات تطوير الكفاءة المهنية للقيادات كان مجال كفاءة البحث العلمي حيث بلغ متوسط فقراته (4.18) ويقابل درجة أهمية عالية. واتضح عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة حول متطلبات تطوير الكفاءة الإدارية تبعاً لمتغيرات (الرتبة الأكاديمية، وسنوات الخدمة، ومدة المشاركة في البرامج الداعمة للمعرفة). وعدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة حول متطلبات تطوير الكفاءة المهنية تبعاً لمتغيري (سنوات الخدمة، ومدة المشاركة في البرامج الداعمة للمعرفة)، ووجود فروق في استجابات أفراد العينة حول متطلبات تطوير الكفاءة المهنية تبعا لمتغير (الرتبة الأكاديمية)، وتم التوصل لرؤية مقترحة لتطوير القيادات الأكاديمية بما يتفق مع التحول نحو الاقتصاد المعرفي تضمنت برنامجا تدريبيا شمل حلقات النقاش والبحوث والتقارير العلمية والمحاضرات والتدريب الميداني والدروس التطبيقية والزيارات التبادلية، كما أوصت الدراسة بضرورة تبني البرنامج التدريبي المقترح الذي قدمته الدراسة ومراجعته وتقييمه وتطويره من قبل خبراء الإدارة التربوية والتخطيط، وقيام وزارة التعليم بتوفير بنية تحتية متكاملة للبرنامج التدريبي وتقديم المتطلبات الداعمة التي تساعد على تحقيق أبعاده التطويرية بهدف رفع الكفاءة الإدارية والمهنية للقيادات الأكاديمية. تعزيز دور القيادات الأكاديمية في تطوير الكفاءة الإدارية من خلال تطوير مهارات الإبداع المعرفي نظرا لظهورها بدرجة الأهمية الأولى. والعناية بتطوير كفاءة البحث العلمي باعتباره أهم مؤشرات الكفاءة المهنية لدى القيادات الأكاديمية ودعم دوره الهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات الدالة: تطوير ، القيادات الأكاديمية، الاقتصاد المعرفي

---

* كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

تاريخ تقديم البحث: 2018/4/16 م. تاريخ قبول البحث: 2019/1/12 .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019م.

A proposed training program for the development of academic leadership at Umm Al Qura University

Abdullah Ahmed Salem Alzahrani

Abstract

The aim of the study is to provide in the light of the national strategy for the transition towards the knowledge economy by identifying the developmental requirements and analyzing the statistical differences around them according to some variables such as (academic grade, years of service and duration of participation in knowledge support program). The researcher used the descriptive approach. The study community consisted of faculty members at Umm Al-Qura University. A sample of the experts participating in the programs in support of knowledge was collected and their number reached (48) experts to explore their views on the most important requirements for the development of academic leadership to cope with the shift towards the knowledge economy. The study was based on the questionnaire as a tool for collecting information. It was designed according to the questions and objectives of the study. One of the most important results was that the most important requirements for the development of administrative competency of leaders was the field of knowledge creation, with an average of (4.37) and a very high degree of importance. The most important requirements for the development of the professional competence of the leaders was the field of efficiency of scientific research, where the average of its paragraphs (4.18) and offset so high importance. There were no differences in the responses of the sample members on the requirements for developing managerial competency according to the variables (academic rank, years of service, duration of participation in knowledge support programs). And the absence of differences in the responses of the sample members on the requirements of professional development according to variables (years of service, duration of participation in knowledge support programs), and there were differences in the responses of the sample members on the requirements of developing professional competence according to the variable (academic level) academy The study recommended that the proposed training program should be adopted, reviewed, evaluated and developed by experts of educational administration and planning. The Ministry of Education should provide an integrated infrastructure for the training program and provide supporting requirements that will help achieve its developmental dimensions in order to raise the administrative and professional efficiency of academic leaders. Enhancing the role of academic leaders in the development of managerial competence through the development of skills of knowledge creation due to the emergence of the importance of the first. And taking care of the development of the efficiency of scientific research as the most important indicators of professional competence of academic leaders and support its important role in economic and social development.

Keywords: Development, Academic leaderships, Knowledge economy.

المقدمة:

تعيش المجتمعات المعاصرة جملة من التحولات التي فرضت أدواراً جديدة للمؤسسات المختلفة ومنها المؤسسات التعليمية، حيث استدعى ذلك ظهور الحاجة لتغيير جوهري في الفكر والممارسة من الاطر التقليدية إلى نماذج جديدة تواكب التطورات والمستجدات، ومن أبرز تلك التحولات التحول نحو الاقتصاد المعرفي كرافد للتنمية الشاملة ومرتكز هام في بناء مجتمع المعرفة وفي هذا الاطار اكد نيلسون (Nelson, 2010: 468) أن "مفهوم الاقتصاد المعرفي يبرز كتوجه جديد لمواجهة المجتمعات لتحديات حديثة تعتمد على المعرفة، وجعلها مصدراً للثروة ومؤشراً للقوة ولا يتوقف ذلك فقط عبر تحويل معطياتها لمنتجات متطورة عالية المردود الاقتصادي والاستراتيجي بل أيضاً لكينونة المعرفة ذاتها بوصفها عنصر تنمية لأي أمة تطمح إلى مكان لائق في عالم اليوم ولكل مجتمع ينشد أفراده الانسجام مع شروط العصر انطلاقاً من التوجه نحو التحول إلى الاقتصاد المعرفي". أما ديموك وجو (Dimmock & Goh, 2011) فأكدا على أن ذلك يتطلب مزيداً من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال باعتبارهم رأس المال البشري، وتوافر استراتيجيات تنظيمية وقواعد بيانات معرفية باعتبارها رأس المال الثقافي في العمل ووسيلة حتمية للمنافسة الدولية فالاقتصاد المعرفي نظام هدفه تمكين الأفراد من الحصول على المعرفة والمشاركة فيها وإنتاجها واستخدامها من أجل تحسين نوعية الحياة. وتأسيساً على ما سبق يقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي مسؤولية إعداد الكوادر والخبراء المساهمين في تحقيق الاقتصاد المعرفي وهنا يبرز دور القيادات الأكاديمية كأهم عناصر أعضاء المنظومة الجامعية، حيث أكد ستراك (Strack, 2004) على "أن القيادات الأكاديمية في المؤسسات الجامعية، ممثلة بمختلف كلياتها وأقسامها، تتسم بخصائص وسمات تجعلها تختلف كلياً عن القيادات في المؤسسات الخدمية الأخرى، الأمر الذى يظهر تأثيره على معايير وآليات اختيار تلك القيادات". وتزداد أهمية الدور المتوقع من القيادات الأكاديمية في الجامعات مع توجه المملكة العربية السعودية نحو الاقتصاد المعرفي حيث أشار التقرير الذي يرصد تقدم اقتصاد المعرفة في المملكة لعام 2014م بالتعاون بين وزارة الاقتصاد والتخطيط ومدينة الملك عبدالعزيز للعوم والتقنية، الى ضرورة التحول إلى اقتصاد معرفي في جميع المجالات ومنها التعليم العالي، ويؤدي ذلك إلى أحداث نقلة نوعية على صعيد القدرات الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد

يتصاعد على أثرها النمو الاقتصادي (Ministry of Economy & Planning, 1435). وبذلك أصبح تطوير القيادات الأكاديمية وإكسابهم الكفاءات والمهارات التي تتناسب مع التحول للاقتصاد المعرفي مطلب هام ركزت عليه هذه الدراسة بطرحها لبرنامج تدريبي لتطوير القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

من المشاهدات الهامة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة أن الدول المتقدمة استكملت عملية التحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة من خلال رسم البرامج والخطط اللازمة لذلك عن طريق تفعيل دور المؤسسات التعليمية ورفع كفاءتها. وفي ذات الإطار سعت المملكة العربية السعودية لمواكبة تلك التحولات العالمية، فقد صدر أمر ملكي بتاريخ 1433هـ بتشكيل لجنة مهمتها الخروج باستراتيجية وطنية شاملة وعملية للتحول إلى مجتمع المعرفة مدعومة ببرامج تنفيذية وزمنية محددة التكلفة، وتضمنت الاستراتيجية الوطنية أهدافا تلقي بمسؤوليتها على الجامعات من أهمها إعداد قدرات بشرية متطورة من خلال نظام عالمي لتنمية الموارد البشرية، يتمتع بدرجة عالية من التنوع والديناميكية والابتكار والتطوير الذاتي (Ministry of Economy & Planning, 1435). وتحقيقا لذلك سعت وزارة التعليم في المملكة لتطوير وتعزيز كفاءة التعليم العالي وصياغة مستقبلة والارتفاع بمكوناته على النحو الذي يمكنه من الاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة ويتمثل ذلك الاهتمام من خلال مشاريع تطويرية لعل ابرزها مشروع الخطة المستقبلية للتعليم العالي "آفاق". ويأتي ذلك استجابة للاستراتيجية الوطنية السعودية لبناء مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة التي تنطلق من الرؤية الوطنية 2030 بأن تصبح المملكة مجتمعاً معرفياً مزدهرا ومتنوع المصادر والإمكانات في ظل اقتصاد معرفي قائم على المعرفة تقوده القدرات البشرية المنتجة والقطاع الخاص ويوفر مستوى معيشياً مرتفعاً، ونوعية حياة كريمة ومكانة دولية مرموقة (Ministry of Education, 1436). وقد أكدت دراسات علمية عديدة على ضرورة تطوير القيادات الأكاديمية للبناء والمشاركة في مجتمع المعرفة ومنها دراسة الصائغ، (Al-Saiygh, 2013)، ودراسة (Salem, 2014)، ودراسة عيد (Eid, 2015)، ودراسة آل درع

(Al-Deraa, 2016) ودراسة الربابعة وهياجنة (Al-Rabab' & Hiyajneh, 2017)، كما أكدت توصيات عدد من المؤتمرات وورش العمل على ذلك، ومنها ومؤتمر التعليم العالي (Higher Education conference, 2012) والمؤتمر العربي الثالث (Third Arab Conference, 2013) ضمان جودة التعليم العالي، وتوصيات ورشة العمل الاقليمية (2012) حوكمة الجامعات وضمان الجودة والتي عقدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO)، وفي اطار جامعة أم القرى تم تقديم مجموعة من البرامج التدريبية الداعمة للتحول للاقتصاد المعرفي وجهت للكادر الأكاديمي والإداري، ورغم ذلك فهناك ندرة في البرامج التدريبية الموجهة للقيادات الأكاديمية برغم الاهمية الكبيرة لدورها في تحقيق الطموحات المستقبلية للتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع قائم على اقتصاد المعرفة مما يفرض على الجامعة مزيداً من العناية بتطوير أداءهم ورفع الكفاءة الادارية والمهنية لديهم وهذا ما تسعى إليه الدراسة التي تتحدد في السؤال الرئيس التالي: كيف يمكن بناء برنامج تدريبي مقترح لتطوير القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي؟ وتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما أهم متطلبات تطوير الكفاءة الادارية للقيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى لمجالي (تكنولوجيا المعلومات، الإبداع المعرفي) في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر الخبراء المشاركين في البرامج الداعمة للاقتصاد المعرفي؟
2. ما أهم متطلبات تطوير الكفاءة المهنية للقيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى لمجالات (كفاءة التدريس، كفاءة البحث العلمي، كفاءة خدمة المجتمع) في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر الخبراء المشاركين ببرامج الداعمة للاقتصاد المعرفي؟
3. هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات العينة حول متطلبات تطوير القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى، تبعا لمتغيرات (الرتبة الأكاديمية، سنوات الخدمة، مدة المشاركة؟

4. ما لبرنامج التدريبي الذي يمكن أن يحقق تطوير القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي؟

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة بناء برنامج تدريبي مقترح لتطوير القيادات الأكاديمية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، وتطلب تحقيق ذلك الهدف أن يتم تحديد أهم متطلبات تطوير الكفاءة الادارية والمهنية، للقيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، والتعرف على الفروق الإحصائية بين إجابات العينة حول متطلبات تطوير القيادات الأكاديمية تبعا لمتغيرات الرتبة الأكاديمية، وسنوات الخدمة، ومدة المشاركة في البرامج الداعمة للمعرفة، ومن ثم طرح خطوات ومكونات البرنامج التدريبي.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية دور الجامعات وكوادرها البشرية في التنمية الإدارية والاقتصادية للمجتمع السعودي وخصوصا في ظل الاقتصاد المعرفي الذي يعتبر من المواضيع ذات الأهمية البالغة في الوقت الحاضر خاصة في ظل التقدم العلمي الهائل والانفجار المعرفي والتطوير في مختلف مجالاته حيث تسعى الدراسة لتحديد متطلبات تطوير الكفاءة الادارية والمهنية للقيادات الأكاديمية باعتبارها المحرك الرئيس للعمل الإداري والأكاديمي بالجامعة وأساس نجاحها في تحقيق الأهداف، ومن الناحية المعرفية تسهم الدراسة بزيادة رصيد المعرفة التراكمية حول مهارات تطبيق الاقتصاد المعرفي في التعليم العالي، مما قد يساعد على فتح الطريق أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات الادارية التي تركز على التطبيقات والبرامج التطويرية بمجال الاقتصاد المعرفي. وتبرز الاهمية التطبيقية للدراسة من خلال تقديمها رؤية مقترحة تتمثل في برنامج تدريبي لتطوير تطوير القيادات الأكاديمية قد يستفيد منها القادة انفسهم لرفع مستوى الأداء لديهم. وقد يستفيد فريق التخطيط الاستراتيجي بالجامعة مما تقدمة الدراسة من توصيات ومقترحات يمكن توظيفها للاستفادة منها في برامج وخطط التطوير الجامعي لكافة منسوبي جامعة أم القرى.

مصطلحات الدراسة:

الاقتصاد المعرفي– يعرفه الطويسي (Altuwisi, 2014) بأنه "شكل من أشكال الاقتصاد القائم على استخدام المعرفة من قبل العامل البشري المسيطر والمستخدم، حيث أنه الأساس في توليد المعرفة واستثمارها من أجل توفير الثروة وبنائها". ويقصد به عملية تحويل المعرفة النظرية في جامعة أم القرى لأنشطة انتاجية تخدم التنمية الاقتصادية للمجتمع وذلك باستثمارً رأس المال البشري وتوظيف العقول المبتكرة ذات المهارات الفكرية العالية.

البرامج الداعمة للمعرفة:

حددتها وكالة الجامعة (University of Umm Al - Qura University for Development and Academic Accreditation, 1437) بأنها "مجموعة البرامج التطويرية الداعمة للمعرفة في الجامعة والمجتمع والتي يقوم بتنفيذها مجموعة من الأعضاء بجامعة أم القرى من الخبراء بالتطوير والتدريب، من خلال مشاركتهم ببرامج عمادة التطوير الجامعي وعمادة كلية خدمة المجتمع. وقد تضمنت عينة الدراسة الحالية مجموعة من اولئك الخبراء".

الكفاءة الإدارية:

عرفها إبراهيم (Ibrahim, 2010) بأنها "الدقة والسرعة في أداء الأعمال الإدارية مع الاتجاهات الإيجابية التي تؤدي إلى نواتج مرغوب فيها"، ويقصد بها في هذه الدراسة المتطلبات اللازمة لتطوير الكفاءة الإدارية للقائد الأكاديمي والممثلة في الاستبانة بمجالي (مهارة تكنولوجيا المعلومات، مهارة الإبداع والابتكار).

الكفاءة المهنية:

عرفها الحكمي (Al-Hakami, 2004) بأنها "مجموعة القدرات والمعارف والمهارات والاتجاهات التي يمتلكها ويمارسها الأستاذ الجامعي وتمكنه من أداء عمله وأدواره ومسؤولياته والتي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على العملية التعليمية ويلاحظها ويقيمها طلابه".

ويقصد بها في هذه الدراسة المتطلبات اللازمة لتطوير الكفاءة المهنية للقادة الأكاديميين والممثلة في الاستبانة بالمجالات التالية (كفاءة التدريس، كفاءة البحث العلمي، كفاءة خدمة المجتمع).

القيادات الأكاديمية:

عرفها عساف (Assaf, 2010) بقوله "هم العاملون في الإدارة العليا للمؤسسات التي تضم ما لا يقل عن ثلاث كليات جامعية، وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح الدرجة العلمية الأولى، والقادرون على التأثير في مرؤوسيهم لتحقيق أهداف المؤسسة الجامعية". والقيادات الأكاديمية إجرائياً هم أعضاء هيئة التدريس بجامعة ام القرى الذين يكلفون بأعمال إدارية حيث يقصد بهم في هذه الدراسة (عمداء وعميدات الكليات، ووكلاءها ووكيلاتها، ورؤساء ووكيلات الأقسام الأكاديمية).

الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى الاقتصاد المعرفي:

هي منهج تقصي القضايا الجوهرية وحل المشكلات من خلال تقويم الوضع الراهن في المملكة وإعادة تقويم التحديات التي تواجهها في مجال التحول إلى مجتمع المعرفة، ومن ثم توفير خارطة طريق استراتيجية تفصيلية، صممت خصيصاً لسد الفجوة بين الوضع الراهن ومجتمع المعرفة المنشود والرؤية بعيدة المدى في السياق الوطني التي تقوم على السياسة الوطنية للعلوم والتقنية والخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات والاستراتيجية الوطنية للصناعة، والخطة المستقبلية للتعليم الجامعي–آفاق– واستراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار " Ministry of Econemy & Planning, 1435).

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة بحدود موضوعية تتمثل في برنامج تدريبي مقترح لتطوير القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي. كما تتحدد زمانيا ومكانيا بتطبيقها بجامعة أم القرى بمكة المكرمة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 1439هـ. أما الحدود البشرية فتتحدد بتطبيقها على عينة غرضية مختارة من الخبراء المشاركين في البرامج الداعمة للمعرفة بجامعة أم القرى.

الاطار النظري والدراسات السابقة:

يشير مفهوم الاقتصاد المعرفي الى مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي المنطلق من استخدامات المعرفة، وقد عرّفه محمود (Mahmoud, 2011) بأنه "مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي، تكون فيها المعرفة سلعة اقتصادية، وعامل من عوامل الإنتاج، ومورد اقتصادي غير ناضب ومتجدد، ويزيد بالاستخدام، وتدخل المعرفة في جميع القطاعات الاقتصادية وتؤدي دوراً مهما في النمو والتنمية الاقتصادية". كما أورد الملا (Mulla, 2016) تعريف البنك الدولي لاقتصاد المعرفة على أنه "الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة" وتأسيساً على ما سبق فإن الاقتصاد المعرفي ينظر إلى الإنسان بوصفه رأس مال فكري منتجاً للمعرفة. وفي إطار هذا الاقتصاد تشكل "المعرفة" مصدراً رئيسا للثروة وبشكل أهم بكثير من بقية المصادر، إذ أكد السنوسي (El-Senoussi, 2012) أن اقتصاد المعرفة هو" الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد، تشكل مكونًا أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال". وتأكيدا لقوة علاقة المعرفة والاقتصاد ذكر أبو الشامات (Abu Al-Shamat, 2012) أن الاقتصاد أصبح يرتكز بشكل أساسي ورئيس على المعرفة والتي أصبحت موردًا اقتصاديًا مهمًا، وعنصرًا أساسيًا من عناصر الإنتاج، وأصبحت الأساس والأهم في الاستثمارات القائمة على رأس المال المعرفي الذي يتضح من خلال الأصول غير المادية وغير الملموسة التي تنتج منتجات غير مادية، وأصبحت تعتبر المعرفة سر نجاح المنظمات، وسر بقائها واستمراريتها في المستقبل. وتعد المعرفة ومكونات اقتصاد المعرفة الأخرى من المواد غير الملموسة التي من الصعب قياسها، لذا ظهرت الحاجة إلى وجود مؤشرات لقياس الاقتصاد القائم على المعرفة وأعدت بعض الدول مؤشرات لقياسه ومن هذه المؤشرات، مؤشرات البنك الدولي(World Bank) حيث طور منهجية لقياس وتحليل المعرفة واقتصاد المعرفة تسمى منهجية قياس المعرفة ((KAM (Knowledge Assessment Methodology) ومؤشر

الاقتصاد المعرفي (KAE) ، تختص بقياس القدرة على إنتاج وتبني ونشر المعرفة، ووفقا إلى KAMيبحث المؤشر في أداء الحوافز الاقتصادية والحاكمية الرشيدة ،والتعليم، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتم استخدام برنامج تفاعلي شبكي طور لهذا الغرض معد للاستخدام العام وتضم أربعة وثمانين(84) مؤشرا مقسمة على أربعة ركائز لقياس القدرة على إنتاج وتبني ونشر المعرفة في سبيل التحول إلى الاقتصاد المعرفي (World Bank, 2012). ومما سبق يتضح أن مفهوم الاقتصاد المعرفي يشير الى النواتج التطبيقية للتعليم وتحويل المعرفة الى تطبيقات صناعية وتقنية خادمة للتنمية الوطنية وداعمه لها.

خصائص الاقتصاد المعرفي:

يتميز الاقتصاد المعرفي بأن المعرفة تشكل أهم المكونات التي يتضمنها أي عمل أو نشاط، وخاصة ما يتصل بالاقتصاد والمجتمع والثقافة، وكافة الأنشطة الإنسـانية الأخرى التي أصبحت معتمدة على توافر كـم هائل من المعرفة والمعلومـات وحينما نطلق وصف المعرفة على مجتمع فهـذا يعني أن النشـاطات المعرفية هي مركز التميز المطلـوب في هـذا المجتـمع (Al-Fantoukh, 2013). وفي اطار التغيرات المعاصرة وما تحتمه من ضرورة التطوير أشار المنير (Al-Munir, 2009) إلى عدد من خصائص الاقتصاد المعرفي ومنها:

1. الانفجار المعرفي: حيث يعيش العالم انفجارًا معرفيًا غير مسبوق.
2. التسارع: فالتغير كان وما زال سنة الكون وقانون الوجود الأبرز.
3. التطور التكنولوجي: من خلال ما تقدمه للمجتمعات من خدمات غير مسبوقة.
4. انهيار الفواصل الجغرافية للتنافس الاقتصادي والتقني بين الشعوب.
5. ارتفاع المكونات المعرفية وتضاؤل المكونات المادية.

وفي مجال التربية والتعليم أورد حيدر (Haidar, 2004) مجموعة من خصائص الاقتصاد المعرفي منها:

1- المعرفة التخصصية (Specialized knowledge) لكي تكون المعرفة ذات أثر إيجابي يجب أن تكون على درجة كبيرة من التخصص، أما المعرفة الحرة فلا تسمى معرفة.

2- منظمات التعلم (Learning organizations) وهم مجموعة من الأفراد يعملون كفريق ضمن مؤسسة يشعرون بالانتماء إليها، وفيها تتاح لهم الفرص لاكتشاف المعرفة وإنتاجها.
3- العمل في فريق (Team Work): وهذا ما دعت إليه الدراسات الدولية المقارنة ودراسات سوق العمل التي أوصت بالعمل كمجموعات متعاونة، وتعديل أساليب التعلم والتعليم.
4- الاستقصاء (Inquiry): حيث يتسم مجتمع المعرفة بأنه منتج للمعرفة ومستخدم لها ولا يمكن أن يكون منتجًا للمعرفة بدون توظيف الاستقصاء توظيفًا محكمًا.
5- التعلم المستمر (Continuous Learning): إذ يتم تقوية برامج التعلم المستمر بحيث يصبح رديفًا للتعليم النظامي ويقوم بمساعدة المهنيين لتجديد معارفهم وتحديثها باستمرار.
6- تقنيات الاتصالات والمعلومات (ICT): فمن أبرز سمات الاقتصاد المعرفي التقدم الذي حدث في ميدان الاتصالات وتقنيات المعلومات، التي فرضت نفسها في كل مناحي الحياة.

ومن الخصائص السابقة يتضح أن الاقتصاد المعرفي يحقق للمؤسسات والأفراد العاملين بها عملية التوافق مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها العصر وبخاصة مستجدات التربية والتعليم وما أنتجته التقنية من ابتكارات تختصر الوقت والجهد وتحقق كفاءة عالية وجودة تعليمية مميزه.

تطوير التعليم في المملكة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي: منذ اطلاق الرؤية الوطنية للملكة العربية السعودية (2030) في 2016/6/6م بدأت وزارة التعليم بطرح البرامج والخطط اللازمة لتحقيق مستهدفات التحول الوطني نحو الرؤية، ومن ذلك ما أورده العيسى (Al-Issa, 1437) أن الاستراتيجية الوطنية حددت أدوار الجهات الحكومية والهيئات التي ستعمل جنباً إلى جنب، في طريق التحول الوطني الشامل والمتكامل، وصولاً إلى الأهداف الاستراتيجية والتفصيلية التي رسمتها الروية. ومن هذه الجهات وزارة التعليم، ممثلة في منظومتي التعليم العام والتعليم العالي، والتي جاء من التزاماتها وفق رؤية المملكة 2030، بناء تعليم يُسهم في دفع عجلة الاقتصاد من خلال سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وأن من أهدافها أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل 200 جامعة دولية بحلول عام 2030م. وتعتبر الجامعات السعودية من المؤسسات الرئيسة المؤمل منها الاسهام في تحقيق الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى الاقتصاد

المعرفي، وفي هذا الإطار أوضحت الموسى (Al-Mousa, 2012) أن وزارة التعليم قامت بتطبيق استراتيجيات وإطلاق مبادرات عدة لتطوير العملية التعليمية وتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس والبحث العملي وذلك لتنمية الموارد البشرية وتشجيع الاكتشـافات والابتكارات العلمية والتقنية الرائدة لدفع عجلة المملكة للتحـــول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة. ومن جانبه أكد الربـــاط (Rabat, 2015) "أن الجامعات السعودية بدأت خلال العقد الأخير بتبني هذا التوجه، وليس أدل على ذلك من تأسيسها لأودية التقنية وحاضنات الابتكار في العديد من الجامعات، الأمر الذي يحتاج إلى تعزيز هذا التوجه ليؤتي ثماره". وفي نفس السياق أوضحت دراسة الذبياني (Aldhabianiu, 2012) أن "دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية يتشكل من ثلاث ركائز أساسية هي: إنتاج المعرفة، توظيف المعرفة، نشر المعرفة وأنه وكان من الضرورة إعادة النظر في العملـــيات المنظمة للبحث العلمـــي في الجامعات الســـعودية لتكون أكـــثر قتدرة علي الإنتاج والتطبيق المعرف". وأورد الزهرانـــي (Al-Zahrani, 2013) أهم الأدوار التي قامت بها الجامعات السعودية للتحول إلى الاقتصاد المعرفي ومنها، التوعية والتدريب وحفز الابتكار والشراكة مع الصناعة والتوجه للبحث المنتج للتقنية والحلول العملية لمشاكل التنمية، والاحتضان والمساعدة في نقل التقنية للسوق وحماية حقوق المبتكرين والإسهام في قياس وتقويم الأداء الحكومي في هذا المجال، وتقديم الحلول لمعوقات التحول لمجتمع المعرفة. والتركيز على الميزة النسبية. كما ذكر (Gallarotti, 2013) أن من أبرز مبادرات ومشاريع وزارة التعليم العالي في السعودية مشروع آفاق، والمؤتمر والمعرض الدولي للتعليم العالي، والتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد والمكتبة الرقمية السعودية، كما تعد تجربة جامعة الملك سعود من أبرز الخطط الرائدة في الجامعات السعودية نحو دعم التحول إلى اقتصاد المعرفة والتي تمثلت في إنشاء منظومة صناعة المعرفة، وتحسين مخرجات البحث، وإنشاء مراكز التميز ومنها الطاقة المستدامة والسكري والتقنيات المتقدمة، وأمن المعلومات، والتقنية الحيوية وإنشاء شركة وادي الرياض، وبالمثل قامت جامعة الملك عبدالعزيز في جدة بتأسيس شركة وادي جدة وهي شركة مملوكة للجامعة، حيث ركزت على الاستثمارات القائمة على المعرفة، ومن الأمثلة على تطبيق الاقتصاد المعرفي مبادرة جامعة الملك فهد للبترول التي أنشئت مؤخراً شركة الظهران تكنو

فالي (DTV) بوجود مجموعة من رجال الأعمال في مدينة الظهران. ويلخص الشكل التالي أدوار الجامعات في ظل الاقتصاد المعرفي.

الشكل (1) تطور دور الجامعات في ظل اقتصاد المعرفة

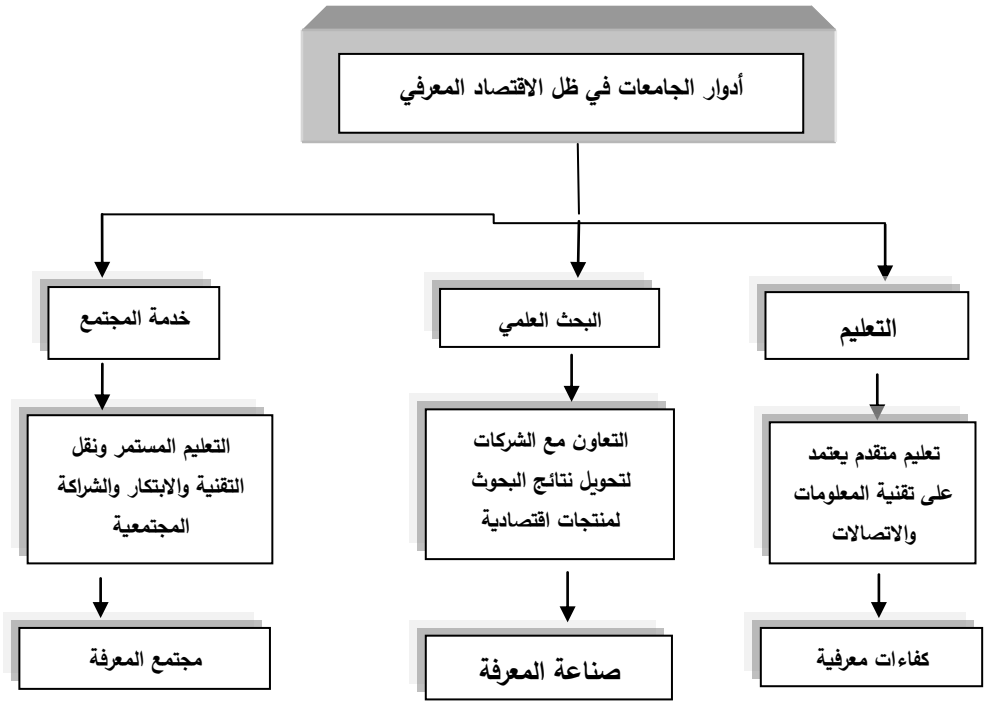

تصميم الباحث:

ومن العرض السابق يتضح أنه رغم التحسين والتطوير ببيئة العمل الجامعي والإمكانات الهائلة التي وفرتها المملكة العربية السعودية للتعليم العالي، إلا أنه بأمس الحاجة الى قيادات أكاديمية يتمتعون بمهارات وخصائص تتوافق مع الطموح بالتحول للاقتصاد المعرفي.

الاستراتيجية الوطنية للتحول لاقتصاد المعرفة: من المعلوم أن توجه الدول نحو امتلاك زمام العلم والمعرفة ليس بالشيء الجديد، فقد بدأ السباق بين الدول في ذلك منذ الربع الأخير من القرن الماضي. وفي هذا الاطار تشهد المملكة العربية السعودية حالياً حراكاً مجتمعيًا واسعًا، وهي تمضي بخطىً واثقة نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعاً، بحيث ينطوي على محتوىً معرفي أعلى، بعيداً عن الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية. ورغم ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات الكبيرة التي ينبغي على المملكة تجاوزها، لضمان المضي قدماً نحو تحقيق رؤيتها المستقبلية بعيدة المدى. فعلى الرغم مما تمتلكه المملكة من أصول وموارد استراتيجية، هناك العديد من المشكلات الهيكلية والمؤسسية التي ينبغي مواجهتها، وقد عملت وزارة الاقتصاد والتخطيط على صياغة استراتيجية وطنية للتحول إلى المجتمع المعرفي تؤسس لمرحلة ما بعد النفط مستغلةً ركائز قوتها مبنية على ما هو قائم من استراتيجيات وسياسات تعتمد على القدرة الوطنية للابتكار وكفاءة الإنتاج والتنافسية العالمية لتحقيق تنمية مستدامة من خلال بناء ثروة بشرية مبدعة، وتوفير بيئة تقنية متطورة، وإنشاء بنية تحتية حديثة ومحفزة للأبداع المعرفي والابتكار (Ministry of Planning and Economy, 2014) . ومنذ أن أطلقت المملكة العربية السعودية رؤيتها الطموحة 2030 وهي ساعية لتحقيق رؤيتها من خلال المبادرات والبرامج التي تشترك فيها مؤسسات الدولة جميعها، ويعد برنامج التحول الوطني أحد البرامج التنفيذية المنبثقة من رؤية المملكة ، والذي يُعدّ الأجهزة الحكومية للمشاركة لأداء الدور المناط بها من خلال وضع أهدافها ومستهدفاتها المرحلية التي ترغب في الوصول إليها بحلول العام 2030، كجزء من تحقيق أهداف ومستهدفات الرؤية، ومن ثم وضع المبادرات لها وربطها بمؤشرات قياس أداء لضبط فاعلية الأثر المتوقع من البرنامج (National Transition Program, 2016). ويمثل برنامج التحول الوطني جسرًا لنقل التقنية، واستثمار تنافسية الاقتصاد السعودي، الذي يتميز بمقومات في قطاعاته المختلفة وفي مقدمتها قطاعي التعليم وتكنولوجيا المعلومات اللذين يمكن أن يكونا الأكثر نمواً وخلقًا للوظائف النوعية (Ministry of Education, 1436). والتزاماً بتوجه الرؤية لدعم المرونة في العمل الحكومي، ساهم برنامج التحوّل الوطني كذلك في رفع وتيرة التنسيق والعمل المشترك، عبر تحديد بعض الأهداف المشتركة للجهات العامّة بناء على الأولويات الوطنية، والدفع نحو التخطيط المشترك ونقل

الخبرات بين الجهات العامّة، وإشراك القطاعين الخاص وغير الربحي في عملية تحديد التحديات وابتكار الحلول وأساليب التمويل والتنفيذ، والمساهمة في المتابعة وتقييم الأداء (National Transition Program, 2016). وفي مجال التعليم يوفر برنامج التحول الوطني الفرص الداعمة لتطوير التعليم في المملكة، والإرادة الجادة في تحقيق التطوير والتنمية المستدامة لجميع مراحل التعليم، تمثل في وجود رؤية مستقبلية وخطة استراتيجية لتطوير التعليم، وإنشاء شركة تطوير التعليم القابضة وإناطة تنفيذ مشاريع تطوير التعليم لها، وتوفر الخبرات الوطنية المؤهلة والقدرة على استقطاب أفضل الخبرات العالمية، وتوفر الإمكانيات والحلول المالية، والتقدم التقني الذي يسمح بنشر ثقافة التطوير والجودة بفاعلية وبتكلفة منخفضة (Al-Amor & Al-Hayzan)، ويتمثل دور وزارة التعليم في تفعيل برنامج التحول الوطني من خلال تبنيها لاستراتيجية تفصيلية تتضمن سعيها لتحقيق أهداف عامة أشار إليها الداود (Al-Dawood, 1438):

1. ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
2. تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم.
3. تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار.
4. تطوير المناهج وأساليب التعليم والتقويم.
5. تعزيز القيم والمهارات الأساسية للطلبة.
6. تعزيز قدرة نظام التعليم والتدريب لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
7. تنويع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم.
8. رفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم والتدريب".

ومن الأهداف السابقة يمكن القول إن من أهم مقومات نجاح برنامج التحول الوطني، إحداث تغيير جذري للأنظمة التقليدية التي كانت تحكم ممارساتها وتعيق الانطلاق نحو الابداع والابتكار، كما أنه من المهم للمؤسسات التعليمية وبالذات الجامعات أن تربط خططها التشغيلية، وأهدافها التنفيذية بالأهداف العامة للرؤية ممثلة في برنامج التحول الوطني ومستهدفاته، بحيث تكون كل

الممارسات الفنية والإجراءات الإدارية داخلها منطلقةً من هذا التوجه، ولتحقيق ذلك لا بد من إعداد وتدريب القيادات الأكاديمية لتكون مؤهلة وقادرة على القيام بأدوارها المتعددة لتحقيق التحول الوطني.

الكفايات القيادية المطلوبة للاقتصاد المعرفي: لقد حفلت الادبيات المتعلقة بالقيادة الأكاديمية بكثير من الكتابات والآراء التي استعرضت الصفات والمهارات الواجب توافرها لدى القيادات الأكاديمية وفيما يلي توضيح لتلك الكفايات والمهارات التي تعزز عملية التحوّل نحو الاقتصاد المعرفي، فقد أشار الثمالي (Thamali, 2011) إلى بعض الكفايات والمهارات الضرورية منها ما يتعلق بالعلاقات الشخصية مع القدرة على العمل بشكل فعال مع المرؤوسين والطلاب والجدية والالتزام بقواعد العمل الجماعي وقدرات اتصال جيدة القدرة على تبني أساليب قيادية مختلفة على البحث المستمر عن عناصر القوة التي تتوفر لديه وكيفية استخدامها لتحفيز المرؤوسين لتحقيق أهداف الكلية التي يعمل بها. وفي ذات الإطار أورد حسان وعلي (Hassan & Ali, 2010) مجموعة قواعد أساسية ينبغي للقائد الفعّال التعامل معها لتحقيق أفضل نتائج التوافق مع متطلبات الاقتصاد المعرفي منها المثابرة على التعلم والتطور والتجربة الناجحة والممارسة السليمة، ووضع الأهداف والبرامج العلمية وإصدار الأوامر بطريقة ايجابية وتنظيم العمل والاتصال المقنع والفعّال والتأكيد على دور الأفراد في تحقيق الأهداف اضافة الى التوقع الصحيح لمتطلبات الأفراد وحوافزهم وضبط التصرفات والأدوار حسب المتطلبات. وقد صنّف بعض الباحثين ومنهم حسان وعلي (Hassan & Ali, 2010)، و(Al-Mughmasi, 2004) و(Dia'aldyin, 2007) أهم الخصائص والصفات والمهارات القيادية التي يجب أن تمتلكها القيادات الأكاديمية في ثلاثة أبعاد تتفق مع متطلبات الاقتصاد المعرفي وهي:

1. البعد الأخلاقي: كالعدل والامانة والاخلاص والشورى والثقة والالتزام برؤية ورسالة الكلية وتهيئة المناخ الملائم للتطوير بحيث يشعر فيه أعضاء هيئة التدريس بالأمن والاطمئنان ويوفر لهم فرص الإبداع والابتكار وحرية الرأي وحرية الفكر مع العناية بتفعيل الأفكار والأساليب التطويرية.

2. البعد الاجتماعي: ويُحدد هذا البعد نوعية العلاقات بين القادة والعاملين، وهو الذي يساعد على استثارة دافعية العاملين وحفزهم على مزيد من العمل المثمر المنتج، وزيادة الجودة في أدائهم وهذا يعنى أن الممارسات الإدارية للقادة لابد أن تتم في إطار اجتماعي إيجابي.
3. البعد المعرفي والعقلي: ويشير هذا البعد إلى مجموعة من الاستعدادات الفكرية والعادات الذهنية والاعتقادات الأساسية لدى القادة، من خلال القدرة على الترحيب بكل فكر جديد ومفيد يستند إلى المنطق والمرونة العقلية والأصالة، والتحرر من الجمود، بما ينعكس على عملية تطوير كلياتهم.

ومن خلال تلك الأبعاد يمكن القول أن الكفايات المطلوب توافرها في القيادات الأكاديمية للمواءمة مع متطلبات الاقتصاد المعرفي، تحتاج الى برامج تدريبية متقدمة وبالأخص فيما يتعلق بالبعد المعرفي والمهارات الادراكية نظراً لارتباطه بما تركز عليه الدراسة في محور تطوير الكفاءة الادارية للقيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى والمتعلق بمجالي (تكنولوجيا المعلومات، الإبداع المعرفي) وهما من أهم مقومات الاقتصاد المعرفي بمفهومه الحديث.

الدراسات السابقة: اتجهت أنظار الباحثين والمهتمين في الآونة الاخيرة نحو الدراسات والابحاث العلمية المتعلقة بالاقتصاد المعرفي، حيث عثر الباحث على عدد وافر من تلك الدراسات فقد اجرت الصائغ (Al-Ssayigh, 2013) دراسة بعنوان "دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام والكشف عن أثر كل من مكان عمل رئيس القسم وجنسه وخبرته في الحكم على الدور ومعيقات التفعيل، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لهذا الغرض، وقد تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (99) رئيس قسم في الجامعات السعودية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية كان مرتفعا، كما أظهرت وجود اتفاق كبير بين رؤساء الأقسام في تحديد معيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية، وأظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات عينة الدراسة لدور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات ومعيقات

تفعيله وفقاً لمتغيرات الدارسة الثلاثة، مكان عمل رئيس القســـم، وجنســـه، وخبرته. وأجرت الخماش(Al- Khamash, 2013) دراسة بعنوان "التحول نحو الجامعة الذكية وفقا لمتطلبات اقتصاد المعرفة – تصور مقترح لمؤسسات التعليم العالي السعودي"، هدفت إلى الكشف عن تصور لجامعة سعودية ذكية من خلال آليات الاقتصاد المعرفي ووضع تصور مقترح لتطوير نظم التعليم الجامعي لتلبية متطلبات الاقتصاد المعرفي والتعرف على الآثار المترتبة والإيجابيات على المجتمعات من جراء تبني فكر الاقتصاد المعرفي وسياساته، واعتمدت الدراسة المنهج عن بعد (دلفي) من خلال مسح لآراء خبراء ومديري الجامعات ورؤساء الأقسام بها إضافة إلى رؤساء مراكز البحث العلمي فيها حول متطلبات الاقتصاد المعرفي، وكان من اهم نتائج الدراسة جعل مراكز وأقسام الجامعات وحدات لإنتاج المعرفة وتوليدها والانتقال من مرحلة اكتساب المعرفة الى مرحلة توظيف المعرفة لمعالجة المشكلات الواقعية. وهدفت دراسة (Salem, 2014) إلى التعرف على دور الجامعات في بناء اقتصاد قائم على المعرفة في المملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث التحليل والنقد للدور الهام الذي تلعبه الجامعات في بناء اقتصاد قائم على المعرفة من خلال الابتكار والتسويق والبحوث، ونقل التكنولوجيا، وسياسات التنمية الاقتصادية، والتعرف على دور الجامعات في بناء اقتصاد قائم على المعرفة وتؤكد نتائج الدراسة على أهمية الجامعات السعودية ككيان مساهم بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف النمو الاقتصاد والتنمية المستدامة. وكانت دراسة نقادي (Niqadi, 2014) بعنوان "مؤشرات قياس دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي: نموذج مقترح بالإشارة إلى الاقتصاد السعودي" وهدفت الدراسة إلى اقتراح نموذج بمؤشرات قياس دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي يرتكز على مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي المستخدمة على المستوى العالمي، وقد اعتمد الباحث على منهج التحليل الوصفي من خلال الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد المعرفي وسبل قياسه، وتحليل أهم مناهج المؤشرات الدولية المستخدمة في قياس إنجازات الاقتصاد المعرفي وإسهامات الجامعات في الاقتصاد المعرفي في إطار تلك المؤشرات فضلاً عن مؤشرات قياس إسهاماتها في نقل المعرفة للأعمال والصناعة، ومن ثم استخلاص دليل لمؤشرات قياس إسهام الجامعات في الاقتصاد المعرفي. وقد خلصت الدراسة إلى نموذج مقترح يمثل دليلاً للمؤشرات الكمية التي يمكن استخدامها لقياس مدى نقل المعرفة من الجامعات إلى الأعمال والصناعة، وإسهامها في

الاقتصاد المعرفي حيث تضمنت مؤشرات القياس المقترحة جوانب قياس المخرجات، ومؤشرات النتائج والآثار المترتبة، على تلك المخرجات والنتائج وما أحدثته من فرق في المجتمع والاقتصاد الوطني ويساعد في التعرف على مؤشرات الاقتصاد المعرفي اقتراح مقاييس محددة لإسهام الجامعة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ووضع الأسس لتوفير قاعدة بيانات على المستوى الوطني والمؤسسي بما فيها الجامعات. أما دراسة البربري (Barbari, 2016) فكانت حول "تطوير سياسات التعليم العالي في مصر لمواكبة الاقتصاد المعرفي: بالإفادة من خبرتي سنغافورة وماليزيا"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على سبل تطوير سياسات التعليم العالي لمواكبة الاقتصاد المعرفي، من خلال التعرف على طبيعة الاقتصاد المعرفي، وإسهام التعليم العالي فيه ومظاهر تطوير سياسات التعليم العالي في كل من سنغافورة وماليزيا، ومدى استجابة سياسات التعليم العالي المصري لمرتكزات الاقتصاد المعرفي ولتحقيق ذلك قامت الدراسة بتوضيح ماهية الاقتصاد المعرفي، ودور سياسات التعليم العالي في تحقيق متطلباته. وباستخدام المنهج المقارن بمدخله الوصفي والتحليلي وقفت الدراسة على أوجه التشابه والاختلاف بكل من سنغافورة وماليزيا فرصدت مميزات سياسات التعليم العالي بدولتي المقارنة، ومدى مواءمتها لبناء الاقتصاد المعرفي وبعد تحليل واقع سياسات التعليم العالي المصري ورصد أهم التحديات والإشكالات التي تعوقها عن تحقيق متطلبات الاقتصاد المعرفي طرحت الدراسة تصوراً مقترحاً لتطوير سياسات التعليم العالي المصري لمواكبته. أما دراسة العويني (Al-Awaini, 2016) فكانت بعنوان "استراتيجية مقترحة لتحويل الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة"، هدفت الدراسة إلى التوصل إلى استراتيجية مقترحة لتحويل الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، واعتمدت الدراسة المنهج البنائي، والمنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من جميع العمداء ونواب العمداء ورؤساء الأقسام بالجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة، والبالغ عددهم (166) وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها بلغت الدرجة الكلية للاستبانة موافقة بدرجة متوسطة بوزن نسبي يبلغ (51و66%)، ووجود فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات تقديرات أفراد العينة لدرجة توافر متطلبات التحول نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة

تعزي لمتغير الجامعة ومتغير سنوات الخدمة باستثناء متغير، التخصص، المنصب الإداري، بينما لا توجد فروق دالة إحصائيـــاً حسب الرتبة العلمية، وتم وضـــع استراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضـــوء متطلبات اقتصاد المعرفة. أما دراسة الأغـــا (Al-Aghg, 1436) فكانت عن "واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي". هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الاستبانة على أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة، وعددهم (391) عضواً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان بدرجة عالية حيث بلغ الوزن النسبي لها (82.60%) واتضح عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسط درجات تقديرات أفراد العينة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير الجنس، وعدم وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات تقديرات أفراد العينة لواقع الثقافة الداعمة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة، والتخطيط تعزى لمتغير المؤهـــــل العلمـــــي، ووجود فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات تقديرات أفراد العينة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي بالجامعة تعزى لمتغير سنوات الخدمة، والفرع التعليمي. وكانت دراسة آل درع (Al-Deraa, 2016) بعنون "تحول إدارات الجامعات نحو اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية، رؤية استراتيجية"، وهدفت الدراسة الى تشخيص واقع تحول إدارات الجامعات نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية وإلى تحديد المعوقات التي تحد من فاعلية تحول إدارات الجامعة نحو الاقتصاد المعرفي، وأيضا الى تحديد متطلبات تحول إدارات الجامعات نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر الخبراء وبناء رؤية استراتيجية لهذا التحول، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد في إجراءاته على الاستبانة كأداة أساسية لجمع المعلومات وعلى المقابلة مع الخبراء ومن نتائج الدراسة ان محور واقع تحول إدارات الجامعات نحو الاقتصاد المعرفي جاءت درجته كبيرة، وقد قدمت الدراسة رؤية استراتيجية لتحول إدارات الجامعات نحو الاقتصاد المعرفي ودعم تحول الجامعات إلى الإبـــداع والابتكـــار. وأجرت غبور

(Ghabbour, 2017) دراسة عنوانها "تصور مقترح لتحقيق التميز الاستراتيجي في اتخاذ القرارات الإدارية بالجامعات المصرية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة" هدفت إلى بناء تصور مقترح لتحقيق التميز الاستراتيجي في اتخاذ القرارات الإدارية بالجامعات المصرية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة. من خلال استطلاع رأي القيادات والخبراء بجامعة المنصورة بمصر، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (88) ومن أبرز النتائج المتعلقة بمتطلبات اتخاذ القرارات الإدارية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة امتلاك وتطوير الميزة التنافسية، وتعديل الأنظمة الإدارية والتشريعات وتنشيط نظام الاتصالات الألكترونية ودمج التقنية بالعمليات الإدارية، ووجود رؤية استراتيجية واضحة بالجامعة حول توظيف المعلومات في اتخاذ القرارات واعتراف الجامعة بالمعرفة ورأس مال الفكري، وتوجه وتقييم أنشطة الجامعة لضمان تحقيق استراتيجيات اقتصاد المعرفة واستقطاب رأس المال الفكري المتنوع معرفياً وتوظيفه وتغيير الهيكل التنظيمي للتكيف مع متغيرات مجتمع المعرفة، وتطوير البنية التحتية للتكنلوجيا المعلومات للاقتصاد المعرفي، كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق دالة إحصائياً في تقدير المتطلبات تُعزى للجنس والخبرة والكلية. وأجرى الربابعة وهياجنة (Al-Rabab' & Hiyajneh, 2017) دراسة هدفت إلى "تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين العملية التعليمية وتحدياته المعاصرة في الجامعات الأردنية" بالإضافة إلى الكشف عن تحديات تطبيقه لدى عينة من أعضاء هيئة تدريس، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام استبانة واسفرت النتائج عن وجود مستوى متوسط لدور الاقتصاد المعرفي في تدعيم مكونات التعليم الجامعي، حيث كان الدور الأكبر للاقتصاد المعرفي في مجال تمكين المنهاج، ثم المدرس، تلاهما الطالب، وأخيراً إدارة التعليم، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم دور الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص الرتبة الأكاديمية) بالمقابل كشفت النتائج عن وجود مستوى مرتفع من تحديات الاقتصاد المعرفي في التعليم الجامعي، حيث كانت أكثرها التحديات الإدارية، ثم الاقتصادية، تلاهما البشرية كما لم تظهر النتائج وجود فروق في مستوى التحديات في حين كان هناك فروق في التحديات الاقتصادية تعزى للتخصص. وأجرت لبـــان (liban, 2017) دراسة استهدفت "تطوير أدوار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في

ضوء اقتصاد المعرفة «تصور مقترح»" وذلك من خلال الوقوف على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية لأدوارهم في مجالات: (البحث التطبيقي، الشراكة المجتمعية، الكراسي العلمية، الدورات التدريبية، تقديم الاستشارات) في ضوء اقتصاد المعرفة. والكشف عن الفروق الإحصائية في درجة (ممارسة– تطوير) أعضاء هيئة التدريس لأدوارهم تبعاً للمتغيرات (سنوات الخبرة، الجنس، التخصص، الجامعة، الرتبة الأكاديمية). وتكونت عينة الدراسة من (527) عضو وتكونت عينة المقابلة من (20) عميدا ورئيس قسم، وتضمنت الاستبانه (33) فقرة موزعة على خمسة أبعاد. والثانية: مقابلة مع عمداء ورؤساء بعض كليات الجامعات السعودية. وتوصلت الدراسة الى أن المتوسط الحسابي ككل بلغ (3.09) بدرجة متوسطة وحصل مجال (البحث التطبيقي) على المرتبة الأولى بينما حصل مجال (الكراسي العلمية) على المرتبة الأخيرة. وأن المتوسط الحسابي لدرجة تطوير أعضاء هيئة التدريس لأدوارهم في ضوء اقتصاد المعرفة ككل بلغ (3.40) بدرجة متوسطة حيث حصل مجال (الشراكة المجتمعية) على المرتبة الأولى بينما حصل مجال (الكراسي العلمية) على المرتبة الأخيرة. وأنه يوجد فروق ذات إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغيرات الجامعة والتخصص وسنوات الخبرة والتخصص والجنس وعدد سنوات الخبرة، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغير الجامعة.

التعليق على الدراسات السابقة: من العرض السابق تبين أهمية الاقتصاد المعرفي ومبررات التحول نحوه وزيادة إسهام الجامعات في تطبيقه، ومن استقراء الدراسات السابقة يتضح أن بعضها قد ركز على دراسة واقع تحول الجامعات نحو الاقتصاد المعرفي كدراسة آل درع (Al-Deraa, 2016)، ودراسة الأغا (Al-Agha, 1436) في حين تناولت دراسات أخرى دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات كدراسة الصائغ (Al-Ssayigh, 2013) ودراسة سالم (Salem, 2014)، وقدمت دراسات أخرى كدراسة الخماش (Al-Khamash, 2013) ودراسة العويني (Al-Awaini, 2016) تطبيقات وصيغ جديدة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي كمفهوم الجامعة الذكية، في حين اتجهت دراسات أخرى لطرح مقترحات واستراتيجيات لتطوير الأنظمة والسياسات للتوافق مع متطلبات الاقتصاد المعرفي كدراسة البربري (Barbari, 2016)،

ودراسة لبان(liban, 2017)، ودراسة (Ghabbour, 2017) واهتمت دراسات أخرى بمؤشرات قياس وتقييم الاقتصاد المعرفي بالجامعات كدراسة نقادي (Niqadi, 2014) ودراسة الربابعة وهياجنة (Al-Rababa & Hiyajneh, 2017)، وتشابهت الدّراسة الحالية مع الدّراسات السابقة في موضوعها واستفادت منها في تحديد مشكلة الدراسة وبلورة الإطار النظري وبناء أداة الدراسة والربط والتحليل ومقارنة نتائج. لكنها تختلف عن الدّراسات السابقة في أنها ركزت على حصر متطلبات تحقيق الاقتصاد المعرفة لدى القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي وأنها تنفرد ببناء برنامج تدريبي تناولت كمدخل تطويري للقيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى، حيث سيكون ذلك إضافة علمية جديدة يجعلها مفتاحًا لدراسات علمية مستقبلية.

إجراءات الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لمناسبته لأغراض الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، وبالنظر لما تستهدفه الدراسة فقد تم اخذ عينة غرضية ممن شاركوا في البرامج الداعمة للاقتصاد المعرفي وبلغ عددهم (48) خبيراً، تم التواصل معهم بطريقة مباشرة لضمان اكتمال اجاباتهم على الاستبانة، واستطلاع رأيهم حول متطلبات تطوير القيادات الأكاديمية التي تواكب الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي.

جدول(1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصها

متغيرات الدراسة	فئات المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	18	%5,37
	أستاذ مشارك	18	%5,37
	أستاذ	12	%25
	المجموع	48	%100
سنوات الخدمة	أقل من 10 سنوات	6	%12.5
	من 10 إلى 20 سنة	18	%5,37
	أكثر من 20 سنة	24	%50
	المجموع	48	%100
مدة المشاركة في البرامج الداعمة للمعرفة	أقل من سنتين	9	8,18
	من سنتين إلى أربع سنوات	12	%25
	أكثر من 4 سنوات	27	56,2
	المجموع	48	%100

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد العينة، وقد تم بناؤها وفقا لأهداف الدراسة بعد الرجوع للدراسات السابقة التي تضمنت بعض الجوانب التي تستهدفها الدراسة وبعد النظر لمستهدفات الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي لتكون الاستبانة انعكاسا لمؤشراتها وتكونت مبدئيا من (65) فقرة تم طرحها للتحكيم العلمي بعرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة كلية التربية بجامعة أم القرى، لطلب آرائهم ومقترحاتهم حول فقرات الأداة ومدى مناسبتها لأهداف الدراسة وصحة صياغتها وتم تعديل الاستبانة بناء على اقتراحاتهم، حيث تم حذف ست فقرات لعدم ارتباطها بحسب آراء المحكمين، وتم اختصارها بعد التحكيم الى (59) فقرة تقيس استجابة أفراد عينة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي، واشتملت على ثلاثة أجزاء رئيسة تضمن الجزء الأول معلومات أفراد العينة حول خصائصهم الديموغرافية. وتضمن الجزء الثاني (28) فقرة

تمثل محور الكفاءة الادارية للقيادات، منها (15) فقرة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات و(13) فقره تتعلق بالإبداع والابتكار، أما الجزء الثالث فتضمن (31) فقرة تمثل محور الكفاءة المهنية، منها (16) فقرة متعلقة بكفاءة التدريس، و(7) بالبحث العلمي، و(8) بخدمة المجتمع.

صدق وثبات أداة الدراسة:

وتم الَتحقُّق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات مجالات الاستبانة، بحساب معاملات ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه.

جدول (2) معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرة والدرجة الكلية للمجال

الكفاءة الادارية				الكفاءة المهنية					
تكنولوجيا المعلومات		الابداع والابتكار		التدريس		البحث العلمي		خدمة المجتمع	
رقم	معامل	رقم	معامل	رقم	معامل	رقم	معامل	رقم	معامل
1	**0,79	16	**0,68	29	**0,63	45	**0,70	52	**0,82
2	**0,73	17	**0,64	30	**0,74	46	**0,67	53	**0,79
3	**0,68	18	**0,73	31	**0,69	47	**0,74	54	**0,87
4	**0,65	19	**0,65	32	**0,64	48	**0,75	55	**0,73
5	**0,78	20	**0,70	33	**0,68	49	**0,68	56	**0,83
6	**0,82	21	**0,67	34	**0,64	50	**0,66	57	**0,65
7	**0,62	22	**0,61	35	**0,60	51	**0,73	58	**0,72
8	**0,63	23	**0,81	36	**0,67			59	**0,77
9	**0,68	24	**0,62	37	**0,68				
10	**0,69	25	**0,70	38	**0,70				
11	**0,77	26	**0,65	39	**0,75				
12	**0,72	27	**0,79	40	**0,72				
13	**0,76	28	**0,73	41	**0,69				
14	**0,80			42	**0,70				
15	**0,68			43	**0,76				
				44	**0,65				

** دال عند مستوى الدلالة 0.01

وللتحقق من ثبات الأداة تم حساب ثبات فقرات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ لمحوري الدراسة (الكفاءة الإدارية – الكفاءة المهنية) ومجالات كل منهما، واستخراج ثبات الاداة ككل كما يلي:

جدول (3) معاملات ثبات الاتساق الداخلي الفا كورنباخ

محاور الاستبانة	المجالات	معامل الثبات الفا كورنباخ
الكفاءة الادارية	تكنولوجيا المعلومات	0,91
	الإبداع والابتكار	0,88
الكفاءة المهنية	التدريس	0,93
	البحث العلمي	0,73
	خدمة المجتمع	0,78
الأداة ككل	0,92	

وتدل النتائج السابقة للثبات والصدق الموضحة بالجدولين (2–3)على إمكانية الوثوق بأداة الدراسة وقدرتها على تحقيق أهدافها، حيث يتم تطبيقها على عينة الدراسة واستخلاص نتائج الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية وذلك للإجابة عن السؤالين الأول والثاني. واختبار (كروسكال – والاس) لتحديد الفروق الإحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة وذلك للإجابة على السؤال الثالث، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة وفقا لمحاورها ومجالاتها، حيث تم اعتماد المحك المعياري المعروف بمعيار المدى: 0,80=5/(1-5) واضافة هذه القيمة لرتب المقياس، ومن ثم يتم قراءة وتصنيف النتائج بناءاً عليه.

– نتائج السؤال الأول:

أهم متطلبات تطوير الكفاءة الإدارية للقيادات الأكاديمية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى الاقتصاد المعرفي، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالي (تقنية المعلومات، الإبداع المعرفي)، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (4) الترتيب التنازلي لنتائج محور متطلبات تطوير الكفاءة الإدارية للقيادات الأكاديمية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف	التقدير
الإبداع المعرفي	4.37	0,866	عالية جداً
تقنية المعلومات	4.18	0.891	عالية
المتوسط الكلي	4،275	عالية جداً	عالية جداً

يتضح من الجدول (4) أن المتوسط الكلي للمحور بلغ (4،275) وهو يقابل درجة تقدير عالية جدا، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن رؤية العينة لمتطلبات تطوير هذا المجال عالية جداً وتعكس احتياجا شديدا للتدريب على معارف ومهارات وقدرات هامة للوصول إلى مستوى يواكب مواصفات القائد الأكاديمي الذي يحقق التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وظهر مجال الابداع المعرفي بمتوسط قدره (4.37) بدرجة تقدير عالية جدا وبانحراف معياري (0,866)، وهو ما يبدو موافقا لتأكيدات المهتمين ومنهم (إحسان وعلي، 2010) وآخرون، على أن البعد العقلي المعرفي يعتبر من أهم الخصائص والمهارات القيادية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، في حين ظهر مجال تقنية المعلومات بمتوسط قدره (4.18) بدرجة تقدير عالية وبانحراف معياري (0.891)، وتعكس هذه النتيجة أهمية بالغة لتطوير الكفاءة الإدارية للقيادات الأكاديمية بما يتلاءم مع الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي والتي ركزت في هدفها الثالث على "تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار" وهذا يلقي بالمسؤولية على الإدارة العليا لجامعة أم القرى في تبني الخطط والبرامج الداعمة لتطوير جوانب الإبداع المعرفي لدى القيادات الأكاديمية بالإفادة من تقنية المعلومات، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الصائغ (Al-Ssayigh, 2013) ، ودراسة الأغا (Al-Agha, 1436) ودراسة آل درع (Al-Deraa, 2016)، في حين تختلف مع دراسة العويني (Al-Awaini, 2016) التي جاءت بدرجة متوسطة. وفيما يلي عرض النتائج التفصيلية لمحور تطوير الكفاءة الإدارية ومجالاته وجاءت على النحو التالي:

جدول (5) متطلبات تطوير الكفاءة الادارية للقيادات الأكاديمية:

	متطلبات تطوير الكفاءة الادارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تقنية المعلومات	3. اجادة استخدام تطبيقات الحاسب المتعددة في مجال العمل.	4,31	0.589	عالية جداً
	8. توظيف وسائل التقنية الحديثة في تطوير مهاراته الذاتية.	4,25	0,667	عالية
	13. التمكن من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.	4,25	0,837	عالية
	1.اتقان استخدام برمج الحاسب الألي الادارية	4.18	0,641	عالية
	9. استخدام وسائل التقنية الحديثة في تنمية قدراته الذاتية	4.18	1,02	عالية
	2. اجادة استخدام برامج النشر المكتبي	4,06	0,908	عالية
	4. اجادة التعامل مع التصميمات الالكترونية المختلفة.	4,06	0,755	عالية
	7.الاسهام في توليد وتطوير ونشر المعرفة بالوسائل التقنية.	4,06	0,908	عالية
	5. استخدام التكنولوجيا في جمع المعلومات ونقلها.	4,00	0,945	عالية
	10. استخدام الأساليب الكمية في عملية اتخاذ القرارات.	3,93	0,835	عالية
	12. استخدام عناصر الإنترنت والبريد الإلكتروني للتواصل.	3,87	0,866	عالية
	15. استغلال فرصة الاستماع لآراء الآخرين للإثراء المعرفي.	3,87	0,936	عالية
	14. اتقان مهارة التبادل المعرفي عبر الحوارات الإلكترونية.	3,87	0,334	عالية
	6. استخدام وسائط التخزين الإلكتروني لحفظ المعلومات واسترجاعها	3,87	0,936	عالية
	11. اتقان مهارة تحديث المعلومات إلكترونياً.	3,87	0,936	عالية
	المتوسط الكلي للمجال	4.18	0.891	عالية
الإبداع المعرفي	21. الغاء الحدود المكانية والزمانية بهدف تبادل المعرفة.	4,43	0,615	عالية جداً
	26. تحقيق التميز في ادارة البرامج المتعلقة بالإبداع المعرفي.	4,31	0,776	عالية جداً
	24. التمكن من ادارة الابتكارات وبراءات الاختراع.	4,25	0,910	عالية جداً
	19. اجادة التحفيز نحو الأعمال الابتكارية.	4.18	0,733	عالية
	27. القدرة على قيادة العمليات التطويرية.	4.18	0,891	عالية
	22. تحقيق التحول من تلقي المعرفة لإنتاجها.	4.18	0,816	عالية
	20. القدرة على تحويل المعرفة الى تطبيقات اقتصاديه.	4.18	1,14	عالية
	18. تعزيز المساهمات الفكرية المبدعة.	4,12	0,866	عالية
	28. القدرة على توظيف التقنية في صناعة واتخاذ القرارات.	4,00	0,714	عالية
	17. اتقان التفكير العلمي الإبداعي.	4,00	0,798	عالية
	16. القدرة على قيادة فرق الابداع المعرفي.	4,00	0,798	عالية
	25. متابعة المستجدات والتطورات الادارية الحديثة.	3.81	0,394	عالية
	23. القدرة على مواكبة التوجهات المعاصرة في الابداع المعرفي.	3,75	0,668	عالية
	المتوسط الكلي للمجال	4.37	0,866	عالية جداً

ومن خلال الجدول (5) يتبين أن ترتيب فقراته اجمالا تراوحت بين درجة أهمية عالية وعالية جداً وهذه نتيجة منطقية نظرا لأهمية التطوير في هذه المجالات، ففي مجال الإبداع المعرفي احتلت العبارات (الغاء الحدود المكانية والزمانية بهدف تبادل المعرفة، وتحقيق التميز في ادارة برامج وورش العمل المتعلقة بالإبداع المعرفي، والتمكن من إدرة الابتكارات وبراءات الاختراع) الأهمية الأعلى في متطلبات هذا المجال، حيث تؤكد تلك النتائج أهمية هذه المتطلبات المتعلقة بالإبداع المعرفي واولويتها التطويرية، بينما احتلت العبارات (متابعة المستجدات والتطورات الإدارية الحديثة، والقدرة على مواكبة التوجهات المعاصرة في الإبداع المعرفي) الأهمية أقل في متطلبات هذا المجال. أما في جانب تكنولوجيا المعلومات فقد احتلت العبارات (اجادة استخدام تطبيقات الحاسب المتعددة في مجال تخصصه، وتوظيف وسائل التقنية الحديثة في تطوير مهاراته الذاتية والتمكن من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة) الأهمية الأعلى في متطلبات هذا المجال حيث تعكس هذه النتائج أهمية تطوير مهارات القيادات الأكاديمية في التعامل مع تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة، في حين احتلت عبارات (إتقان مهارة تبادل المعارف مع الآخرين عبر الحوارات الإلكترونية، واستخدام وسائط التخزين الإلكترونية لحفظ المعلومات واسترجاعها واتقان مهارة تحديث المعلومات إلكترونياً) أهمية أقل في متطلبات هذا المجال. ومن مؤشرات النتائج السابقة يمكن القول بأن دور جامعة أم القرى في عملية التحول لمجتمع قائم على الاقتصاد المعرفي وفق الاستراتيجية الوطنية ذات أهمية كبيرة وأن متطلبات تفعيل ذلك الدور عالية الأهمية وبخاصة رفع مستوى الكفاءة الإدارية لتعزيز دور القيادات الأكاديمية لتتمتع بمستوى عالٍ من التعليم والتدريب استغلال التقنية والتركيز على التعليم الذاتي المستمر والإبداع واتخاذ القرارات وحل المشكلات، وانعكاس ذلك على الموارد البشرية للجامعة ومخرجاتها، حيث تُعد الجامعة مسؤولة عن رأس المال الفكري واعداد القوى البشرية للمجتمع، وأن عليها العمل على الاستمرار في التطوير ودعم المشاركة في التنمية والتطوير، ومن نتائج هذا المجال يمكن التوصل للاستنتاجات التالية:

1. الأهمية القصوى للإبداع المعرفي وأنه أصبح التوجه المستقبلي لتطوير القيادات الأكاديمية

2. أن عملية تطوير القدرة على الإبداع المعرفي تعتمد على تفعيل دور تقنية المعلومات والقدرة على الإفادة من تسهيلاتها وخدماتها وتوظيفها في عملية الإبداع والابتكار.
3. أن أصحاب المواهب والابتكارات العلمية بحاجة إلى رعاية ودعم لتحويل منتجاتهم الفكرية لإنتاج فعلي يخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة العربية.
4. أهمية الاستفادة من البرامج الإلكترونية في عمليات التواصل الداخلية والخارجية بما يسهم في تطوير مهارات القيادات الأكاديمية المتعلقة بالاقتصاد المعرفي.

- نتائج السؤال الثاني:

أهم متطلبات تطوير الكفاءة المهنية للقيادات الأكاديمية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى الاقتصاد المعرفي، حيث تم حساب المتوسطات والانحرافات، لمجالات (كفاءة التدريس، كفاءة البحث العلمي، كفاءة خدمة المجتمع) وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (6) الترتيب التنازلي لمحور متطلبات تطوير الكفاءة المهنية للقيادات الأكاديمية

المجـــــال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
كفاءة البحث العلمي	4,18	0,891	عالية
كفاءة التدريس	4,12	0,866	عالية
كفاءة خدمة المجتمع	4,06	0,976	عالية
المتوسط الكلي للمحور	4,12		عالية

يتضح من الجدول (6) أن المتوسط الكلي لمحور متطلبات تطوير الكفاءة المهنية للقيادات الأكاديمية قد بلغ (4,12) ويقابل درجة تقدير عالية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن رؤية العينة لمتطلبات تطوير هذا المجال عالية وتعكس احتياجا شديدا للتدريب على معارف ومهارات وقدرات هذا المحور للخروج من الإطار التقليدي الذي عرف به الأستاذ الجامعي بما فيهم القيادات عبر العقود الماضية وذلك بهدف مواكبة التحول نحو الاقتصاد المعرفي، من خلال الجدول السابق يتبين أن متطلبات تطوير الكفاءة المهنية للقيادات الأكاديمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تحددت

بالمرتبة الأولى في مجال كفاءة البحث العلمي بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0,891) وهو يعكس درجة أهمية عالية، واحتل مجال كفاءة التدريس المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.12) وبانحراف معياري (0.866) وهو يعكس درجة أهمية عالية وأخيراً مجال كفاءة خدمة المجتمع، المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.06) وبانحراف معياري (0.976) وهو يعكس أيضاً درجة أهمية عالية. وتعكس هذه النتيجة أهمية عالية لتطوير الكفاءة المهنية للقيادات الأكاديمية بما يتلاءم مع الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي وخصوصا في مجال البحث العلمي بما له من دور رئيس لقيادة عمليات التنمية والتطوير، فقد أكدت الخطط الخمسية من 2015–2024 على أن تصبح المملكة العربية السعودية دولة رائدة في العلوم والتقنية والابتكار والبحث العلمي، والحصول على مكانة على مستوى العالم في هذا المجال من خلال التحول إلى الاقتصاد المعرفي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الأغا (Al-Agha, 1436) ودراسة آل درع (Al-Deraa, 2016) بينما تختلف مع دراسة (liban, 2017) والربابعة وهياجنة (Al-Rababa & Hiyajneh, 2017) التي توصلت الى نتيجة متوسطة في مجالات الكفاءة المهنية. وفيما يلي عرض النتائج التفصيلية لمحور تطوير الكفاءة المهنية ومجالاتها وجاءت على النحو التالي:

جدول (7) متطلبات تطوير الكفاءة المهنية للقيادات الأكاديمية

	متطلبات تطوير الكفاءة المهنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
كفاءة التدريس	5. غرس أهمية التعلم الذاتي لدى الطلاب	4,25	0,668	عالية جداً
	1. القدرة على اعداد الخطط العلمية في ضوء مستجدات العصر	4.18	0,891	عالية
	10. توجيه الاساتذة والطلاب نحو مصادر المعلومات الإلكترونية	4,12	0,788	عالية
	3. القيام بدور الموجه للمعرفة من خلال الأنشطة التعليمية	4,12	0,866	عالية
	13.مراعاة الفروق الفردية التكنولوجية والمعرفية بين	4,12	0,714	عالية

	متطلبات تطوير الكفاءة المهنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
	الطلاب			
	6. اجادة استخدام محركات البحث العلمي بأنواعها	4,04	0,875	عالية
	2. القدرة على مساعدة الاساتذة والطلاب لامتلاك مفاتيح المعرفة	3,94	1,01	عالية
	7. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطور المقررات	3,93	0,755.	عالية
	9. تعزيز الحوار والمناقشة مع الطلاب عبر وسائل التواصل	3,87	0,788	عالية
	16. التمكن من وضع خطط علاجية في ضوء نتائج عملية التقييم	3,87	0,866	عالية
	11. امتلاك التفكير الناقد والتفكير الإبداعي	3.82	0,890	عالية
	12. ممارسة اساليب وطرق التطوير المعرفي	3.81	0,890	عالية
	15. اتقان عملية التقييم المعرفي	3.80	0,891	عالية
	4. اتقان مهارة تدريب الطلاب على العمل الجماعي	3,77	0,978	عالية
	14.استخدام الاختبارات الإلكترونية في تقييم الطلاب	3,75	0,564	عالية
	9. استخدام برمجيات تحفز الاعضاء والطلاب للاكتشاف المعرفي	3,62	1,00	عالية
	المجموع الكلي للبعد	4,12	0,866	عالية
كفاءة البحث العلمي	19.التمكن من البحث في قواعد المعلومات الالكترونية.	4,31	0,689	عالية جداً
	23. متابعة المستجدات الإلكترونية في مجال البحث العلمي	4,12	0,936	عالية
	18.القدرة على استخدام البرامج الإحصائية المساندة للنشر العلمي	4,00	0,618	عالية
	22. امتلاك مهارات العمل ضمن فرق علمية في مجال البحث	3,87	0,605	عالية

	متطلبات تطوير الكفاءة المهنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
	17. الالمام بالمصطلحات التقنية للنشر الإلكتروني وتطبيقاته	3.81	0,816	عالية
	21. القدرة على تبادل المعلومات والأبحاث العلمية إلكترونياً	3.80	0,641	عالية
	20. المشاركة في المؤتمرات الإلكترونية (المرئية والمسموعة)	3,68	0,689	عالية
	المجموع الكلي للبعد	4,18	0,891	عالية
كفاءة خدمة المجتمع	إدرة لتقديم المقترحات والحلول لمشكلات المجتمع	4,12	0,703	عالية
	30.المشاركة في المؤتمرات والندوات الخاصة بمشكلات المجتمع	4,06	0,755	عالية
	31.المشاركة في تقديم الاستشارات التي يحتاجها المجتمع	4,00	0,945	عالية
	28.الاهتمام بدراسة احتياجات المجتمع والبحث عن سبل تلبيتها	3،94	0,915	عالية
	27.الاسهام في إحداث التغيرات الإيجابية في المجتمع	3،91	0,875	عالية
	24.القدرة على توجيه عملية الاتصال والتواصل مع المجتمع	3,87	0,866	عالية
	25.امتلاك القدرة على التواصـــــل مع وسائل الإعلام	3.81	0,959	عالية
	29.التمكن من ادارة الحوارات الثقافية الإلكترونية	3,62	1,00	عالية
	المجموع الكلي لمحور تطوير الكفاءة المهنية	4,06	0.976	عالية

ومن خلال الجدول (7) يتبين أن ترتيب فقرات المحور اجمالا تراوحت بين درجة أهمية عالية وعالية جداً وهذه نتيجة تعكس أهمية التطوير في هذه المجالات، وجاء مجال كفاءة البحث العلمي بالمرتبة الأولى من حيث المتوسط واحتلت العبارات (التمكن من البحث في قواعد المعلومات والمكتبات على شبكة الإنترنت، ومتابعة المستجدات الإلكترونية في مجال البحث العلمي، القدرة على استخدام البرامج الإحصائية المساندة للنشر العلمي) الأهمية الأعلى في متطلبات هذا المجال، حيث تؤكد تلك النتائج على أهمية تطوير مهارات البحث الإلكتروني لدى القيادات الأكاديمية وتطوير قدرتهم على الاستفادة من مواقع المكتبات العالمية ومصادر المعلومات في دعم وتطوير الانتاج العلمي لهم ولبقية مرؤوسيهم من أعضاء هيئة التدريس. في حين احتلت عبارات (القدرة على تبادل المعلومات والأبحاث العلمية إلكترونياً مع الآخرين والمشاركة في المؤتمرات الإلكترونية (المرئية والمسموعة) الدرجة الأقل أهمية في هذا المجال، أما متطلبات تطوير مجال التدريس فحلت ثانيا وجاءت العبارات (غرس أهمية التعلم الذاتي لدى الطلاب، والقدرة على إعداد الخطط العلمية في ضوء مستجدات العصر) الأهمية الأعلى في متطلبات هذا المجال حيث يعكس ذلك أهمية دور القيادات في تنمية وتطوير مهارات الطلاب وخطط وبرامج التعلم بما يتفق مع تطورات العصر المتسارعة، وجاءت عبارات (استخدام الاختبارات الإلكترونية في تقييم الطلاب، واستخدام برمجيات تحفز الأعضاء والطلاب للاكتشاف المعرفي) بدرجة أقل أهمية من متطلبات المجال. وأخيراً حصل مجال كفاءة خدمة المجتمع على المرتبة الثالثة من الأهمية واحتلت العبارة (مبادرة الأستاذ الجامعي ومشاركته في تقديم المقترحات والحلول لمشكلات المجتمع) الأهمية الأعلى في هذا البعد، بينما احتل مؤشر (تفاعله مع الآخرين وتبادل الآراء عبر الحوارات الثقافية الإلكتروني) الدرجة الأقل من الأهمية. ومن مؤشرات النتائج السابقة يمكن القول أن الحاجة أصبحت ماسة في ظل استراتيجية المملكة العربية السعودية للتحول إلى مجتمع قائم على المعرفة من خلال قيادات أكاديمية تتميز بالكفاءة المهنية المتطورة من طرق تدريس حديثة، وبحث علمي متميز وخدمة مجتمعية تفاعلية بما يتلاءم مع متطلبات عصر المعرفة، فالجامعات إحدى مؤسسات الدولة التي يقع على عاتقها دور هام في استراتيجية تحول المملكة إلى مجتمع قائم على اقتصاد المعرفة، فهي المسؤولة عن إعداد وتأهيل جيل قادر على استخدام أسلوب التفكير العلمي ولديه المهارة في الحصول على المعرفة

وتوظيفها وتوليد معرفة جديدة، وقادر في ذات الوقت على الإبداع والابتكار لمواكبة التغيرات السريعة التي يشهدها العالم. واجمالا يمكن تفسير نتيجة السؤالين السابقين بأن القيادات الأكاديمية في الغالب ليست متخصصة في الإدارة وأنها تتولى مراكزها الوظيفية دون إعداد وتدريب مسبق، وعليه ظهرت متطلبات التطوير بين عالية وعالية جدا، وهذا يؤكد الحاجة الى برنامج تدريبي متطور يتضمن جملة من المعارف والمهارات والسلوكيات القيادية التي تتوفق ومتطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في مجالات العمل الجامعي الأساسية التدريس والبحث وخدمة المجتمع.

- نتائج السؤال الثالث:

لتحديد درجة الفروق الإحصائية بين استجابات العينة حول متطلبات تطوير القيادات الأكاديمية اللازمة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي بحسب متغيرات الرتبة الأكاديمية سنوات الخدمة مدة المشاركة تم استخدام اختبار كروسكال – والاس، وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول (8) اختبار كروسكال– والاس دلالة الفروق الإحصائية حول متطلبات التطوير

أولا– متطلبات تطوير الكفاءة الادارية					
مصدر التباين	التكرار	متوسط الرتب	درجة الحرية	كروسكال–والاس	مستوى الدلالة
متغير الرتبة الأكاديمية					
أستاذ	12	24,00	2	5,250	0.072
أستاذ مشارك	18	21,42			
أستاذ مساعد	18	27,92			
متغير سنوات الخدمة					
أقل من 10 سنوات	6	25.87	2	2,303	0.316
من 10 إلى 20 سنة	18	26,38			
أكثر من 20 سنة	24	22,63			
متغير مدة المشاركة في البرامج الداعمة للمعرفة					
أقل من سنتين	9	20,33	2	1,012	0,315
من 2 إلى 4 سنوات	12	28,25			
أكثر من 4 سنوات	27	24,22			
ثانيا– متطلبات تطوير الكفاءة المهنية					

مصادر التباين	التكرار	متوسط الرتب	درجة الحرية	كروسكال–والاس	مستوى الدلالة
الرتبة الأكاديمية					
أستاذ	12	35,00	2	12,100	0.002
أستاذ مشارك	18	19,00			
أستاذ مساعد	18	23,00			
سنوات الخدمة					
أقل من 10 سنوات	6	20.87	2	0.943	0.836
من 10 إلى 20 سنة	18	26,88			
أكثر من 20 سنة	24	29,13			
مدة المشاركة في البرامج الداعمة للمعرفة					
أقل من سنتين	9	25,50	2	0,747	0.688
من 2 إلى 4 سنوات	12	26,75			
أكثر من 4 سنوات	27	23,17			

وتشير نتائج الجدول (8) إلى أن الفروق الإحصائية لدرجات استجابات أفراد العينة حول متطلبات تطوير الكفاءة الادارية من خلال قيمة اختبار كروسكال– والاس لمتغير الرتبة الأكاديمية (5,250) بدرجة حرية (2) وقيمة مستوى دلالة (0.072) أي أكبر من قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي يتبين عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة حسب الرتب الأكاديمية الثلاثة، في حين بلغت قيمة اختبار كروسكال– والاس لمتغير سنوات الخدمة (2,303) بدرجة حرية (2) وقيمة مستوى دلالة (0.316) أي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي يتبين عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة مع اختلاف سنوات الخدمة، بينما بلغت قيمة اختبار كروسكال– والاس لمتغير مدة المشاركة في قيادة البرامج الداعمة للمعرفة (1,012) بدرجة حرية (2) وقيمة مستوى دلالة (0,315) أي أكبر من قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي يتبين عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة مع اختلاف مدة المشاركة في قيادة البرامج الداعمة للمعرفة وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة غبور (Ghabbour, 2017) ودراسة الربابعة، وهياجنة (Al-Rababa & Hiyajneh, 2017). الصائغ (Al-Sayigh, 2013). كما يتضح أن الفروق الإحصائية لاستجابات أفراد العينة حول متطلبات تطوير الكفاءة المهنية من خلال قيمة اختبار

كروسكال– والاس لمتغير الرتبة الأكاديمية (12.100) بدرجة حرية (2) وقيمة مستوى دلالة (0.002) أي أصغر من قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي يتبين وجود فروق في استجابات أفراد العينة حسب الرتب الأكاديمية لصالح رتبة أستاذ تعزى للخبرة الأكاديمية الكبيرة التي يحملونها وتتفق هذه النتيجة مع دراسة لبان (liban, 2017) بينما تختلف مع دراسة العويني (Al-Awaini, 2016) ، بينما بلغت قيمة اختبار كروسكال– والاس لمتغير سنوات الخدمة (0.943) بدرجة حرية (2) وقيمة مستوى دلالة (0.836) أي أكبر من قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي يتبين عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة مع اختلاف سنوات الخدمة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة غبور (Ghabbour, 2017) بينما تختلف هذه النتيجة مع دراسة الأغا (Al-Agha, 1436) ودراسة العويني (Al-Awaini, 2016) ودراسة لبان (liban, 2017). في حين بلغت قيمة اختبار كروسكال– والاس لمتغير مدة المشاركة في قيادة البرامج الداعمة للمعرفة (0.747) بدرجة حرية (2) وقيمة مستوى دلالة (0.688) أي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وتبين عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة مع اختلاف مدة المشاركة في قيادة البرامج الداعمة للمعرفة وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة غبور (Ghabbour, 2017) ودراسة الربابعة وهياجنة (Al-Rababa & Hiyajneh, 2017). الصائغ (Al-Sayigh, 2013).

- نتائج السؤال الرابع:

يمثل البرنامج التدريبي رؤية مقترحة لتطوير القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي تتمثل، فإذا كنا ننظر إلى القيادة بوصفها ركيزة هامة للتنمية المهنية والإدارية لبقية العاملين بالجامعة، وجب علينا أن نؤكد على أهمية برامج التطوير الإداري للقيادات الأكاديمية. فمن خلال استعراض الأدبيات النظرية والنتائج الميدانية للدراسة، يتم اقتراح البرنامج التدريبي التالي لتطوير أداء القيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى وفقا للخطوات العلمية التالية:

1. ترتيب أعلى عشر متطلبات تطويرية.

2. تحديد الاحتياجات التدريبية.
3. تصميم الأهداف التدريبية.
4. طرح محتوى البرنامج التدريبي.
5. وضع الإجراءات التدريبية المطلوبة.

أولا: ترتيب أعلى عشر متطلبات تطويرية وذلك باختيار اعلى المتوسطات الحسابية التي أظهرتها النتائج لكي تكون ركيزة يستند عليها في بناء البرنامج التدريبي المقترح، حيث تؤكد هذه المتطلبات شدة احتياج القيادات إليها بما يتفق مع الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، وقد جاء ترتيب هذه المتطلبات التطويرية اجمالا على النحو التالي:

جدول (9) أهم عشر متطلبات تطويرية للقيادات الأكاديمية

الترتيب	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاهمية
1	الغاء الحدود المكانية والزمانية بهدف تبادل المعرفة	4,43	0,615	عالية جداً
2	اجادة استخدام تطبيقات الحاسب المتعددة في مجال تخصصه	4,31	0.589	عالية جداً
3	التمكن من البحث في قواعد المعلومات الالكترونية.	4,31	0,689	عالية جداً
4	تحقيق التميز في ادارة البرامج المتعلقة بالإبداع المـعرفي	4,31	0,776	عالية جداً
5	توظيف وسائل التقنية الحديثة في تطوير مهاراته الذاتية	4,25	0,667	عالية جداً
6	غرس أهمية التعلم الذاتي لدى الطلاب	4,25	0,668	عالية جداً
7	التمكن من استخدام وسائل التواصل الاجتـــماعي المختلفة	4,25	0,837	عالية جداً
8	التمكن من ادارة الابتكارات وبراءات الاختراع	4,25	0,910	عالية جداً
9	اجادة استخدام تطبيقات الحاسب المتعددة في مجال تخصصه	4.18	0,641	عالية
10	اجادة التحفيز نحو الأعمال الابتكارية	4.18	0,733	عالية

يتضح من الجدول (9) أهم عشر متطلبات تطويرية للقيادات، حيث جاءت ثمان متطلبات بدرجة أهمية "عالية جدا"، إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (4,25–4,43) في حين جاء متطلبين بدرجة أهمية "عالية" بلغ متوسطاتها (4.18)، وبناءً على تلك المتطلبات التطويرية تتحدد الخطوة التالية لبناء البرنامج التدريبي لتطوير القيادات الأكاديمية.

ثانياً: تحديد الاحتياجات التدريبية أن التخطيط للبرنامج التدريبي ينطلق من التحديد السابق لحاجات التطوير من خلال ثلاث قنوات هي: البناء وفقاً لمؤشرات الأداء وما تبرزه من فجوات كمية وكيفية وتحليل الوظيفة عبر الوصف الوظيفي الحديث والذي تتحدد من خلاله هدف ومجال ومسئوليات ومهام الوظيفة القيادية، وأخيراً تحليل المهام بالاعتماد على المعايير المهنية ومؤشراتها التي تقيس الأداء المهني. حيث تتكامل فيما بينها في تصميم المحتوى التدريبي تبعاً لتنوع تلك القنوات وبشكل مستمر ومتناغم مع الاحتياجات التطويرية من أجل نجاح عمليات التدريب أثناء التنفيذ والتطبيق.

ثالثاً: تصميم الأهداف التدريبية في ضوء الاحتياجات التدريبية في الخطوة السابقة يمكن صياغة الغاية من البرنامج التدريبي في هدف رئيس هو: (تنمية مهارات التطوير الإداري والمهني اللازمة القيادات الأكاديمية لتحقيق أهداف الاقتصاد المعرفي بكفاءة وفاعلية). ويشتق منه الأهداف التالية:

1. إكساب القائد الأكاديمي المعارف والمهارات الأساسية اللازمة لأداء مهامه الوظيفية بفاعلية.
2. تنمية قدرات القائد الأكاديمي على التعامل مع طبيعة المهام والمسئوليات في ضوء استراتيجية التحول الاقتصاد المعرفة.
3. إكساب القائد الأكاديمي أساليب ومقومات الابداع المعرفي لكي يتمكن من قيادة الفريق نحوه.
4. توظيف البحث العلمي للربط بين احتياجات المجتمع التنموية ومخرجات الاقتصاد المعرفي.
5. تعزيز قدرة القائد الأكاديمي على توظيف التقنية لدعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي.

رابعاً: محتوى البرنامج التدريبي فيما يلي رصد مقنن للموضوعات التي تقترح الدراسة تضمينها محتوى البرنامج التدريبي في ضوء ما قدمته نتائج الدراسة الميدانية، حيث تضمن محتوى برنامج التطوير الإداري المقترح (10) وحدات تدريبية، يتمكن من خلالها المتدرب من إثراء حصيلته وخبراته بالمعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية وفقاً للأهداف المحددة في مجال العمل الإداري. وتمثل كل وحدة مدخل يُنمي مهارة من مهارات التطوير الإداري، حيث يشمل مجموعة من المفاهيم والاتجاهات الإدارية الحديثة التي برزت في جانب مضمون الوحدة بالإضافة للتطبيقات Implications والأنشطة العملية التي يمكن ممارستها خلال فترة التدريب، ولتقدير زمن كل وحدة تدريبية تم تقدير الزمن العام للبرنامج التدريبي بمقدار (10) أيام وبمعدل تقريبي (6) ساعات يومياً، وعليه يكون زمن البرنامج (60) ساعة تدريبية. وبعد حذف (30 دقيقة) من كل يوم تدريبي كزمن للاستراحة، يصبح الزمن الفعلي للتدريب (55) ساعة تدريبية كما يتضح في الشكل التالي:

شكل رقم (2)

$$\text{الزمن الفعلي للوحدات التدريبية} = \frac{\sum \text{(الزمن الفعلي للتدريب)}}{\sum \text{(عدد أيام التدريب)}} = \frac{55}{10} = 5.5$$

$$\text{الزمن المحدد لكل وحدة} = \frac{\text{الزمن الفعلي للوحدات التدريبية}}{\text{المتوسط الحسابي الكلي}} = \frac{5.5}{3.20} = 1.7 \text{ ساعة}$$

يتضح من المعادلة السابقة أن الزمن المحدد لكل وحدة تدريبية تحدد بـ (1.7)، ولحساب الزمن الفعلي لكل وحدة تدريبية من وحدات البرنامج نستخدم العملية الحسابية الآتية:

الزمن المقدر= المتوسط الحسابي × الزمن المحدد لكل وحدة (1.7)

وبضرب المتوسط الحسابي في ناتج الزمن المحدد لكل وحدة يتضح الزمن التقريبي الذي تتطلبه الوحدة التدريبية نظرياً وعملياً، بحيث يتم تصميم البرنامج التدريبي بناء على هذه القاعدة.

ويوضح الجدول التالي ناتج العملية الحسابية لمتطلبات التطوير الإداري والمهني للقيادات الأكاديمية بجامعة أم القرى والزمن التقريبي المقدر بالساعات.

جدول (10) محتويات برنامج التطوير وعدد ساعات التدريب

م	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الزمن المقدر	الزمن بالساعات
1	الغاء الحدود المكانية والزمانية بهدف تبادل المعرفة	4,43	7,53 = 1.7 × 4,43	8
2	اجادة استخدام تطبيقات الحاسب المتعددة في مجال تخصصه	4,31	7,327 =1.7 × 4,31	7
3	التمكن من البحث في قواعد المعلومات الالكترونية.	4,31	7,327 = 1.7 × 4,31	7
4	تحقيق التميز في ادارة البرامج المتعلقة بالإبداع المعرفي	4,31	7,327 =1.7 × 4,31	7
5	توظيف وسائل التقنية الحديثة في تطوير مهاراته الذاتية	4,25	7,225 =1.7 × 4,25	7
6	غرس أهمية التعلم الذاتي لدى الطلاب	4,25	7,225 =1.7 × 4,25	7
7	التمكن من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة	4,25	7,225 =1.7 × 4,25	7
8	التمكن من ادارة الابتكارات وبراءات الاختراع	4,25	7,225 =1.7 × 4,25	7
9	اتقان استخدام برمج الحاسب الآلي الادارية	4.18	7,106 =1.7 ×4.18	7
10	اجادة التحفيز نحو الأعمال الابتكارية	4.18	7,106 =1.7 × 4.18	7
المجموع			70 ساعة تدريبية	

خامساً: إجراءات التدريب ان تنفيذ البرامج التدريبية المتطورة يتطلب إجراءات مقننة لكي يتم الاستفادة منها بشكل كبير، ولكون البرنامج الذي اقترحته الدراسة موجه لفئة تتمتع بمستوى كبير واستعدادات عالية المستوى، فإن من الضروري وضع البرنامج في قالب اجرائي محدد يصف العمليات ويحدد أساليب التنفيذ بدقة متناهية، لذلك فمن المهم بعد تحديد مكان عقد البرنامج التدريبي أن يتم تحديد الوقت المناسب للتنفيذ، ومن ثم تطبيق الإجراءات التدريبية التالية:

جدول (11) إجراءات التدريب

نوع الإجراء	الوصف
المقومات البشرية	أولاً: المدربين: وهم نخبة من أصحاب الخبرات الأكاديمية المتميزة ممن لديهم تجارب ناجحة في مجال التطوير الإداري للقيادة، بالإضافة للخبرات الإدارية ذوي الكفاءة المتميزة في مجال الإدارة والتي يمكن أن تساهم في فعاليات البرنامج التدريبي وتنفيذ نشاطاته. ثانياً: المتدربين: وهم الفئة المستهدفة بالتطوير من القيادات الأكاديمية بالجامعة.
الأساليب التدريبية	التدريب النظري: ويشمل المحاضرات وحلقات النقاش والبحوث والتقارير العلمية. التدريب التطبيقي: ويشمل ورش العمل والتدريب الميداني والدروس التطبيقية والزيارات
التقييم	يتم إجراء التقييم بعد نهاية كل وحدة تدريبية من خلال ثلاث قنوات تتمثل في التالي: - المصداقية الداخلية: تركز على مدى تحقق أهداف الأداء ومقدار النتائج التي تم تحقيقها في الوحدة التدريبية ويمكن تطبيقها من خلال تصميم الاختبارات الموضوعية. - المصداقية الخارجية: تركز على مرحلة التطبيق ويتم من خلالها التأكد من أن فجوة الأداء قد تم تجسيرها من خلال حزمة البرامج التدريبية، حيث تركز هذه المرحلة على تطبيق أهداف الأداء والمفحوصة أثناء عملية المصداقية الداخلية. - الرقابة والمتابعة: من أهم الأساليب المتبعة في تنفيذ البرامج التدريبية الناجحة لضمان أكبر قدر من الاستمرارية نحو تحقيق الأهداف، وتتم بطريقتين تتمثل في الآتي: 1- الرقابة المرتجعة 2- الرقابة المعلوماتية. - التقويم النهائي للبرنامج: بعد الانتهاء من الورش التدريبية كاملة يتم توزيع استبانة تقويم على المتدربين لتحديد نقاط القوة والضعف ومدى الاستفادة من البرنامج.

التوصيات:

1. تبني البرنامج التدريبي المقترح الذي اقترحته الدراسة ومراجعته وتقييمه وتطويره من قبل خبراء الإدارة التربوية والتخطيط، ومن ثم تعميمه على الجامعات.
2. ضرورة قيام وزارة التعليم بتوفير بنية تحتية متكاملة للبرنامج التدريبي وتقديم المتطلبات الداعمة التي تساعد على تحقيق أبعاده التطويرية بهدف رفع الكفاءة الإدارية للقيادات.
3. تعزيز دور القيادات الأكاديمية في تطوير الكفاءة الإدارية من خلال تطوير مهارات الإبداع المعرفي نظرا لظهورها بدرجة أهمية عالية جداً.
4. العناية بتطوير كفاءة البحث العلمي باعتباره أهم مؤشرات الكفاءة المهنية لدى القيادات الأكاديمية ودعم دوره الهام في تحقيق الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المقترحات:

1. إجراء الدراسات المستقبلية الخاصة بوضع تصور متكامل للأدوار المتوقعة من القيادات الأكاديمية في ظل الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو اقتصاد المعرفة.
2. إجراء دراسة مقارنة بين عدة جامعات سعودية وعربية لمقارنة برامج تطوير القيادات الأكاديمية بها وفقا لمتطلبات الاقتصاد المعرفي.
3. إجراء دراسة علمية لتحليل معوقات الإبداع الإداري لدى القادة الأكاديميين في الجامعات.

Reference:

Abu Al-Shamat, M. (2012). Trends of Knowledge Economy in the Arab Countries, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences .28(1), 591-611.

Al-Agha, I. (1436). The Reality of the Transformation towards the Knowledge Economy at Al-Quds Open University and its Relationship to Organizational Climate, Master Thesis, Al-Azhar University, Gaza

Al-Amro, S. & Al-Hayzan,O. (1437). Privatization of Education, Riyadh Newspaper, No. 17461 Thursday, 14 April 2016, http://www.alriyadh.com/1146660. Date of recitation: 16/11/1438 e.

Al-Awaini, A. (2016). A proposed strategy to transform Palestinian universities towards the Smart University in light of the requirements of the knowledge economy, Master Thesis. The Islamic University of Gaza, Faculty of Education,.

Al-Dawood, A. (1438). Saudi Universities' Responsibility to Achieve the Vision of the Kingdom 2030 in light of the objectives of the Education Policy and Horizons Plan, "The Role of Saudi Universities in Activating Vision 2030", Qassim University, 13-14 / 2 / 1438H.

Al-Deraa, M. (2016). University Departments Towards a Knowledge Economy in the Kingdom of Saudi Arabia "Strategic Vision" Thesis published, King Saud University, King Fahd Library, Riyadh.

Aldhabianiu, M. (2012). The role of Saudi universities in building the knowledge society as a strategic choice for Saudi Arabia. "Gulf Message Magazine - Saudi Arabia 33 (124).

Al-Fantoukh, A. (2013). "Institutions of Higher Education and its Role in the Knowledge Economy", Knowledge-Based Economy Symposium, Qassim University, December 24.

Al-Hakami, I. (2004). "The Professional Competencies Requiring the University Professor from the Point of View of His Students and their Relation to Some Variables". Journal of the Gulf Message. Riyadh.

Al-Issa, A. (1437). Fifth International Education Forum and Exhibition, Ministry of Education, 5-7 Rajab 1437, Al-Ma'arefa Magazine Saudi Arabia, Riyadh, No. 247, April 2016, Rajab 1437H.

Al-Khamash, R. (2013). Transforming the Smart University in accordance with the requirements of the knowledge economy (a proposed vision for Saudi higher education institutions), unpublished PhD thesis, Umm Al Qura University, Makkah.

Al-Mousa, M. (2012). "Saudi Arabia: The Transformation into the Knowledge Economy", unpublished working paper, Ministry of Higher Education. Riyadh Higher Education Conference and Exhibition.

Al-Mughmasi, S. (2004). Educational Leadership and Leadership Skills for Leaders of Educational Institutions, Mansoura College of Education Journal, (54), 1, Mansoura University Egypt.

Al-Munir, H. (2009). Knowledge Economy: Present and Future, Visit December 12, 2017, available at: http://www.an-nour.com/index.php

Al-Rabab'a, H. & Hiyajneh, W. (2017). "Assessing the role of the economy in knowledge in the empowerment of the educational process and its contemporary challenges in Jordanian universities". Journal of the

Islamic University for Educational and Psychological Studies - Scientific Research and Graduate Studies at the Islamic University - Gaza – Palestine.

Alssayigh, N. (2013). "The Role of the Knowledge Economy in the Development of Saudi Universities and Impeding its Activation from the Point of View of the Heads of Departments". International Specialized Educational Journal. 2(9). 841-860.

Altuwisi, A. (2014). "The Degree of Practicing Professional Education Teachers on the Competencies of the Knowledge Economy from the Point of View of Educational Supervisors in Jordan. Jordanian Journal of Educational Sciences. 10(1). P. 37-54.

Al-Zahrani, R. (2013). "The Role of Saudi Universities in Enhancing the Knowledge Economy: King Saud University - Case Study. Knowledge Economy Symposium, Qassim University, December 24.

Assaf, M. (2010). A proposed training program for the development of Palestinian university leadership in Gaza Governorate, unpublished doctoral thesis, Al-Azhar University, Gaza

Barbari, M. (2016). Developing Higher Education Policies in Egypt to Relate to the Knowledge Economy Using the Experience of Singapore and Malaysia, Journal of the Faculty of Education (Banha University), Egypt, 27, p 106.

Dia' aldiyn, Z. (2007). (Editor). The Future of Arab University Education - Developmental Perspectives, Scientific Research and Academic Activities, Part 2, Alexandria, The Modern University Office.

Dimmock, C. & Goh, J. (2011). "Transformative pedagogy, leadership and school organization for the twenty-first-century knowledge-based economy: the case of Singapore". School Leadership & Management, 31(3). 215-234.

Eid, H. (2015). "A Proposal to Achieve Creative Leadership among University Leaders in Saudi Arabia". Arabic Studies in Education and Psychology - Saudi Arabia (61)

El-Senoussi, M. (2012). Knowledge Economy from a Geo-Economical Perspective, Working Paper for the Arab International Conference on the Role of the Private Sector in Technological Development, 6-8 June 2012, National Center for Scientific and Technical Research, Rabat, Morocco.

Gallarotti, G. (2013). "Smart Development: Saudi Arabia's Quest For Knowledge Economy", unpublished study, Wesleyan University, USA. http://www.dr-saud-a.com/vb/showthread.php?76513

Ghabbour, A. (2017). A Proposal to Achieve Strategic Excellence in Administrative Decision Making in Egyptian Universities in the Light of the Introduction to the Knowledge Economy. "Future of Arab Education, Egypt, p.

Haidar, H. (2004). "The New Management of Education Institutions in the Arab World in the Knowledge Society", Journal of the College of Education, UAE University, vol. 19, p.

Hassan, M. & Ali, A. (2010). The Dimensions of University Leadership among the Deans of Colleges of Education and their Relation to

Institutional Development ", Journal of the Faculty of Education, Mansoura University, Mansoura University, Egypt (73).

Higher Education Conference (2012) held at Zarqa Private University, Jordan

Ibrahim, B. (2010). "Building a Training Program to Enhance the Efficiency of Information Management Teachers under the Knowledge Economy Project in Jordan". Unpublished PhD thesis, University of Jordan, Amman

Liban, M. (2017). Developing the roles of faculty members in Saudi universities in the light of the knowledge economy «View the proposal of PhD thesis Faculty of Education Umm Al-Qura University

Mahmoud, M. (2011). Knowledge Economy, First Edition, Amman: Academics for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Ministry of Economy and Planning, (1435H). National Strategy on the link: National Strategy for the Transition to Knowledge Society, 1 http://www.mep.gov.sa/

Ministry of Education (1436H). Vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030, Ministry of Education, Riyadh, Saudi Arabia

Ministry of Planning and Economy (2014). Transition to Knowledge Society in Saudi Arabia - Report on Knowledge Economy in Saudi Arabia, Riyadh: Saudi Arabia.

Mulla, K. (2016). Knowledge Economy Integrated Concept, First Edition, Amman: Dar Azmina Publishing and Distribution.

National Transition Program Document Vision 2030 (2016) Chapter 2: Objectives and Targets for Participating Authorities, Ministry of Education Available on the website http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_en.pdf

Nelson, M. (2010)."The adjustment of national education systems to a knowledge-based economy: a new approach", Comparative Education, 46(4), 463-486.

Niqadi, A. (2014). Indicators of Measuring the Role of Universities in the Economy Knowledge: Proposed Model: Referring to the Saudi Economy. "Journal of Business Research (Faculty of Commerce - Zagazig University) - Egypt, 36, (2)

Rabat, B. (2015). Curriculum and Future Directions, Modern Book House, Cairo, Egypt.

Salem, M. (2014). "The Role Of Universities In Building A Knowledge-Based Economy In Saudi Arabia", International Business & Economics Research Journal – September/October .13,(5),1047- 1056.

Strack, R. (2004). Studies in Educational Management, Amman: Dar Wael Publishing and Distribution.

Thamali, Kh. (2011). Development of the Administrative Performance of the University Leaders in King Abdul Aziz University in the Light of Change Management Entrance, Unpublished Master Thesis, Cairo University

The workshop is interdisciplinary (2012). University Governance and Academic and Administrative Quality Assurance Morocco: Rabat,

held by the Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization (ISESCO) in cooperation with the World Bank.

Third Arab Conference (2013). entitled "Quality Assurance of Higher Education", Jordan Zaytoonah University, Amman: Jordan.

University of Umm Al - Qura University for Development and Academic Accreditation (1437H) Guide to Academic Development Programs Umm Al - Qura University Press

World Bank. (2012). The four pillars of a knowledge economy. Knowledge Assessment Methodology, June 21.
http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM Knowledge Assessment Methodology.2012. from http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/WBI/WBIPROGRAMS/KFDLP/EXTUNIKAM/0,,contentMDK:20584250~pagePK:64168427~piPK:64168435~theSitePK:1414721,00.h ml.

Kazim, Th. (2016). "Obstacles to the Empowerment of Women in Iraqi Society, a Field Study in the University of Qadisiyah", Journal of the University of Babylon, Humanities, 24 (2).956-972.

Othman, H. (2006). "Jordanian Women's Participation in Human Development: Realities and Constraints," Mutah Journal for Research and Studies, Humanities and Social, 21(2), 11-32.

Rawashdeh, A. & Asma'a, A.(2016). "The obstacles that limit the participation of Jordanian women in political life in the light of some social variables," Dirasat, a series of Humanities and Social Sciences, University of Jordan . 43 (Supplement 3), 1353-1373.

Salameh, M. T. & Shdouh, E. (2018), "Feminist Elites in Democratic Jordan 1989–2016", in Ram Alagan , Seela Aladuwaka (ed.) Environment, Politics, and Society (Research in Political Sociology, Volume 25) , Bingley, West Yorkshire, England,Emerald Publishing Limited, pp.181 – 201.

Al-Zaghel, A. (2003). "The status of women in Jordanian society: A Case Study of Citizen Attitudes of northern Jordan ", Abhath Al-Yarmouk, Yarmouk University, Humanities, 19, (1b), 429-474.

Websites:

- http://www.alghad.com/articles, (Al-Ghad Jordanian newspaper, March, 8, 2016)
- UNIFEM, 2007, pp.33, 44,
- http://raseef22.com/economy/2015/01/03/women-issues-in jordan
- www.gerasanews.com/article/245640 .

References:

Adaileh, A. (1998). Administrative Problems Facing Women Employed in the Public Sector of Jordan: An Empirical Study. Abhath Al-Yarmouk, humanities and social sciences, 14 (4): 123-140.

Alian, I (2014). Participationt Crisis of the Palestinian Working Women (levels and Obstacles). Journal of Social Science, University of Kuwait , 42(3):151-188

Azzaghal, A. (2003). The status of women in Jordanian society: A Case Study of Citizen Attitudes of northern Jordan. Abhath Al-Yarmouk, Yarmouk University, Humanities, 19 (1 b):

Badawi, F. (1997). Women's leadership and sustained development. Journal of Arab Studies, 33 (9/10), 37-60.

Barakat, H. (1984). Contemporary Arab community: social exploratory research. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Bullough, A. (2008). Global Factors Affecting Women's Participation in Leadership, Ph.D. Thesis, Florida International University, Florida.

Douglas, L. (2014). Factors Impeding Political participation and Representation of Women in Kenya. Humanities and Social Sciences, 2(6),173-181.

The Egyptian Ministry of Planning (2001). Women's role in the Administrative Development and the Level of Their Success in the Governmental and Private Business Management. paper presented to the Arab Conference in management, the Conference of Creative Leadership in the Face of Contemporary Arab Management Challenges, the Arab League, Arab Organization for Administrative Development, Cairo, October 6-8.

Hora, E. (2014). Factors that affect Women Participation in Leadership and Decision Making Position. Asian Journal of Humanity, Art and Literature, 1 (2):97-118.

Kassa, Sh. (2015). Challenges and Opportunities of Women Political Participation in Ethiopia. Journal of Global Economics. 3 (4), 162-169.

9. Adopt governmental policies and programs that promote women's representation in all political organs of power, and allocate percentage of seats for women in senior management positions in various state institutions, thus enabling women to participate in decision-making that can weaken the dominance of men. In addition, this enables women to prove themselves, and strengthen their confidence of having the opportunity to occupy senior leadership positions, and to fair competition with men.
10. Revise the political parties' law to ensures the inclusion of certain number of women in the constituent membership of political parties, and in the candidate lists for the House of Representatives and municipal councils. Such policy will decrease the domination of males on decision making process inside the parties, and enhance the participation of ambitious women in political parties' activities, which enable them to participate in the party decision-making.
11. Revision of some legislation and laws to correct some of the distortions relating to the status of women in society, if any, where those legislations need to be amended from time to time depending on the requirements of life and evolution.

family in playing positive and active role in the social and political socialization process.

3. Adopt media policy addressed to all segments of society that explains the importance of women's role in the overall development process, enhances the role of women and their confidence in them-selves, and changes the behavioral patterns of the community in a positive way toward the participation of women.
4. Develop an integrated and simplified curriculum particularly for women's political and legal education, since political and legal education makes women more aware of their rights and duties, thus enhancing their confidence in themselves and making them more courageous in claiming and defending their rights, and enabling them to engage more in political and social life. This will open up the horizon in front of their access to different political and administrative positions.
5. Reformulating school curricula in a way that changes the stereotype that reflects women as an incubator for children, emotional, and subordinate to men, and this is because the school curriculum plays an important role in the social and political socialization process that refine human personality, and strengthen the values system in society.
6. Increase the effectiveness of women's organizations educational programs that raise the level of political awareness among women about the importance of their participation in all walks of life, especially in the overall development process.
7. Establishing training center on the national level to prepare women leaders in various fields and disciplines, and provide them with career opportunities appropriate to their abilities that will help them gain access to leadership positions, and make qualified women leaders available to public and private sectors.
8. Ensure the principle of equal opportunities in recruitment, promotion and training procedures in public and private institutions of the state, which works at raising women's efficiency and capacity, and ensures them proportional income to their efficiency, and thus enhances their financial independence.

A brief look at these results show that they were compatible with the results of many previous studies in terms of the status level of women is still below the level of ambition, especially with regard to women's economic status, as well as existence of obstacles hindering women's access to top political and administrative positions and decision-making positions. However, this study differed with the majority of what came in the results of previous studies in terms of order of the importance of those obstacles, since the economic and subjective obstacles came at the top list of those obstacles, while the political, legislative, regulatory and social obstacles were less important. This is different from the results of previous studies which reported that social, legislative, political and cultural obstacles are more important than economic and personal constraints, with the exception of the Othman study (2006) which attributes obstacles to women's participation to structural, cultural and economic factors rather than legislative or legal factors.

Recommendations:

In the light of the aforementioned findings, a number of recommendations can be provided, and the most important of which are:

1. It is necessary to allocate government support fund to provide financial and technical assistant to women to enable them to own small investment projects, as well as the provision of subsidized economic programs to enhance the economic position of women, because financial independence is a cornerstone in the process of participation of women, especially in the political and social activities. These solutions are capable of overcoming this economic obstacle.
2. As the positive socialization of women since childhood is important in promoting women's self-confidence, and in building their capabilities and effectiveness at work, and because it weakens the dominance of the traditional social inheritance biased for males, this promotes gender equality, and thus enhances the participation of women in all walks of life, and increases their access to senior political and administrative positions; so it is necessary to stimulate the Jordanian

the political, legislative and organizational, the social, and then came the economic status in fourth and last place.

2. The sample's estimates were positive about all the obstacles to women's access to top political and administrative positions, and were at medium level, which indicates the impacts of obstacles on women's access to top political and administrative positions in Jordan. The hierarchy of the importance of these obstacles came in descending order as follows: economic, subjective, social and then political and legislative obstacles. In addition, the results of the study reported failure of the media in highlighting the importance of women's work, where the respondents believe that the media in Jordan do not give a positive image of the political participation of women; and the respondents' estimates was at medium level to this obstacle.

3. The results also indicate that there are statistically significant differences between variables of gender, age, education level, and monthly income and the status of women in favor of males, young people, the educated and those with higher-income. In the sense that the sample estimates were more positive among males, younger people and the more educated and those with more income. In contrast, results reported no relationship between variables of party's membership, civil society's membership, and the place of residence and the status of women.

4. As for the relationship between demographic characteristics and estimates of respondents to obstacles that hinder women's access to top political and administrative positions in Jordan, the results revealed that there were no statistically significant differences, which means that the sample's estimates about obstacles facing women's access to the top political and administrative positions, regardless of the demographic characteristics, were identical.

5. The results indicate that the sample's estimates were positive about the proposed solutions to overcome obstacles that hinder women's access to top political and administrative positions in Jordan. This means that the respondents believe in the importance of these solutions to overcome obstacles that hinder women's access to top political and administrative positions in Jordan. However, the economic solutions came in the forefront of the proposed solutions.

Serial Number	Proposed solutions	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
	number of women in the constituent membership of political parties, and in the candidate lists for the House of Representatives and municipal councils				
10	Revision of the legislation and laws to correct some of the distortions relating to the status of women in society	3,76	0,98	High	10
11	The allocation of a percentage of seats for women in senior management positions in various state institutions	3,75	1,09	High	11
12	Increase the quota of seats for women in the House of Representatives	3,67	1,15	Medium	12

Conclusion:

In light of the data analysis, the study findings show that:

1. The sample's estimates were positive in favor of political, legislative, organizational, social and subjective status of women, and were at medium level, while they were at very low level in respect to the women economic status. The hierarchy of the variables of the status of Jordanian women came in descending order as follows: the subjective,

Serial Number	Proposed solutions	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
	institutions of the state, and ensure financial independence for women				
5	Increase the efficiency of women's organizations in their educational programs that raise the level of political awareness among women, by conducting training courses for its staff	3,98	0,99	High	5
6	Apply objective principles in the nomination process for senior managerial positions	3,97	0,92	High	6
7	Reformulating school curricula in a way that changes the stereotype that reflects women as an incubator for children, emotional, and subordinate to men	3,94	1,06	High	7
8	Develop an integrated and simplified curriculum particularly for women's political and legal education	3,88	1,02	High	8
9	Develop a provision in the law of political parties ensures the inclusion of a certain	3,78	1,04	High	9

Serial Number	Proposed solutions	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
	small investment projects				
2	Stimulate the Jordanian family role to play an active role in the process of social and political socialization manner that reduces the dominance of the traditional social heritage and the promotion of democratic behavior within the family	4,06	1,01	High	2
3	Adopt media policy addressed to the segments of the society of the importance of women's role in the overall development process, and change the behavioral patterns of the community in a positive way toward women, and the promotion of women's self-confidence	4,03	0,96	High	3
4	Ensure the principle of equal opportunities in recruitment, promotion and training procedures in public and private	4,00	1,00	High	4

distortions relating to the status of women in society , where those legislations need to be amended from time to time depending on the requirements of life and evolution.

11. “Allocate percentage of seats for women in senior management positions in various state institutions”. This came with an arithmetic mean of 3.75 and a standard deviation of 1.09. This may be due to biased practices of some top officials towards males during hiring persons to fill top administrative job vacancies, and not applying objectivity and principle of equal opportunity. Thus it becomes necessary to reserve seats for women that give them chance to prove their qualifications, and weaken the negative view that sees women as being not qualified to such posts’ responsibilities. The respondents’ estimate for this proposed solution came to confirm that public decision-making should not be dominated by males, and that women should be provided an opportunity to overcome many obstacles and difficulties that hinder their access to leadership positions, and hence enable them to participation in decision making process.

12. "Increase the quota of seats for women in the House of Representatives". This came with an arithmetic mean of 3.67 and a standard deviation of 1.15. This proposed solution registered a medium level according to respondents’ estimates, but came at the end of the list of priorities of the proposed solutions. This is perhaps due to the fact that the election law already provides for the women's quota, as well as to the weak performance of parliamentarian women in the previous councils which justify respondents’ belief of quota system irrelevance.

Table (28) Shows respondents’ estimate of the proposed solutions to address the obstacles faced by women's access to the highest political and administrative sites

Serial Number	Proposed solutions	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
1	The allocation of a fund to support a government mission financial and technical support to women to enable them to own a	4,20	0,95	High	1

refines the human personality, and strengthen the values system in society.

8. "Develop an integrated and simplified curriculum particularly for women's political and legal education". This came with an arithmetic mean of 3.88 and a standard deviation of 1.02. The political and legal education for women makes them more aware of their rights and duties, hence, enhances their confidence in themselves and makes them more courageous in claiming and defending their rights, enable them to engage more in political and social life, and enhance their status, thus open up the horizon in front of their access to different political and administrative positions.
9. "Reform the law of political parties to ensure the inclusion of a certain number of women in constituent membership of the political parties, and in the candidate lists for the House of Representatives and municipal councils". This came with an arithmetic mean of 3.78 and a standard deviation of 1.04. Respondents' confirmation of the importance of this solution may be due to the low participation of women in political parties, and the low level of their access to leadership positions, which is confirmed by the records of political parties in terms of the poor representation of women in constituent membership of the political parties, as well as the low level of their presence in leadership positions. Therefore, provision into the law of political parties which ensures women's quota in constituent membership of the political parties will decrease the male domination of decision-making within the parties, and enhances the participation of ambitious women in parties' activities, enabling them to participate in decision-making within the party.
10. "Revise some legislations and laws to correct some of the distortions relating to the status of women in society". This came with an arithmetic mean of 3.76 and a standard deviation of 0,98. Although the respondents did not see in the legislation and laws that regulate members of Jordanian society as an important constraint that hinders women's access to political and administrative positions since they in total do not discriminate between males and females, but they see the need to revise some of legislation and laws to correct minor

process, the change of behavioral patterns of the community in a positive way toward women, and the promotion of women's self-confidence". This came with an arithmetic mean of 4.03 and standard deviation of 0.96. Respondents' estimates in this area stress the importance of adopting media policy that explains the importance of the role women can play alongside with men in the areas of social, economic and political development, as well as in the achievement of comprehensive development of the society.

4. "Ensure the principle of equal opportunities in recruitment, promotion and training procedures in public and private institutions of the state, and ensure financial independence for women". This came with an arithmetic mean of 4.00 and standard deviation of 1.00. The adoption of governmental policy based on the principle of equal opportunities in recruitment, promotion and training procedures works to raise women's efficiency and capacity, and ensures women income proportional to their efficiency, and thus enhances women's financial independence.

5. "Increase the efficiency of women's organizations in their educational programs that raise the level of political awareness among women, by conducting training courses for its staff". This came with an arithmetic mean of 3.98 and a standard deviation of 0.99.

6. "Apply objective principles in the nomination process for senior managerial positions ". This came with an arithmetic mean of 3.97 and a standard deviation of 0.92. Respondents' estimates stress the importance of this proposal to overcome the difficulties and obstacles faced by women on their occupation of senior leadership and administrative, where it is necessary to adopt scientific and objective principles when evaluating and choosing the most suitable person to occupy political and administrative positions, whether that was a man or a woman.

7. "The necessity to reform school curricula in a way that changes the stereotype that reflects women as an incubator for children, emotional, and subordinate to men". This came with an arithmetic mean of 3.94 and a standard deviation of 1.06. Respondents' estimates concerning this solution emphasize the importance of school curriculum that plays an important role in social and political socialization process that

of which were at high level with the exception of the paragraph about the quota system for women in the House of Representatives of which the respondents' estimate of that was at medium level. These estimates came in line with the respondents estimates of the status of women, and the obstacles facing women's access to top political and administrative positions, where the economic solution came in the forefront the proposed solutions, followed by the solutions for subjective obstacles, and then for social obstacles, and then came the solutions concerning the legislative, political and regulatory obstacles. The arithmetic mean of the proposed solutions range between 3,67 and 4,20, and are listed in descending order as follows:

1." The allocation of government support fund to provide financial and technical assistant to women to enable them to own small investment projects". This came with an arithmetic mean of 4.20 and a standard deviation of 0.95. Respondents' estimates for this proposed solution emphasize the importance of economic obstacle facing women in their access to top political and administrative positions on the grounds that the economic obstacles of the most important obstacles, and therefore it is necessary to overcome this constraint by providing subsidized projects and programs that strengthen the economic status of women, since financial independence is cornerstone in the process of participation of women, especially in the political and social activities.

2. "Stimulate the Jordanian family role to play an active role in the process of social and political socialization manner that reduces the dominance of the traditional social heritage and the promotion of democratic behavior within the family". This came with an arithmetic mean of 4.06 and a standard deviation of 1.01. Respondents' estimates in this area stresses the importance of the role of the family in the socialization of women since childhood, and their importance in promoting women's self-confidence and capabilities and efficiency at work, because such upbringing weakens the dominance of traditional social inheritance which is biased to male, thus enhancing gender equality and the participation of women in all walks of life, and also increasing their access to top political and administrative positions.

3. "Adopting media policy addressed to the segments of society that expresses the importance of women's role in the overall development

Table (25) Test of compared mean trends (T-Test)
Shows the relationship between membership in the institutions of civil society variable and respondents' estimates of the obstacles of women's access to political and administrative positions

	Levene's test for equality of Variances		t-test for equality of means		
	F	Sig.	t value	df value	Sig (2-tailed)
Equal variance assumed	0,611	0,435	0,934	1498	0,350
Equal variance not assumed	-	-	0,970	144,01	0,334

Table (26) (one sample ANOVA test)
Shows the relationship between the monthly household income variable and respondents' estimates of the obstacles of women's access to political and administrative high positions

Sources of variation	Sum of squares	Degree of freedom	Mean square	F value	Sig.(p)
Between groups	0,212	4	0,053	0,239	0,916
Within groups	330,46	1495	0,221		
Total	330,46	1499			

Table (27) (one sample ANOVA test)
Shows the relationship between the place of residence in the region(provinces) variable and respondents' estimates of the obstacles of women's access to political and administrative high positions

Sources of variation	Sum of squares	Degree of freedom	Mean square	F value	Sig.(p)
Between groups	0,744	2	0,372	1,68	0,185
Within groups	329,93	1497	0,220		
Total	330,68	1499			

The fifth theme: Proposed solutions to cope with obstacles facing women's access to top political and administrative positions.

The statistical data contained in the table (28) below describes the respondents' estimates of the proposed solutions to cope with obstacles, all

Table No (22) (one sample ANOVA test)
Shows the relationship between the age variable and respondents' estimates of the obstacles of women's access to political and administrative high positions

Sources of variation	Sum of squares	Degree of freedom	Mean square	F value	Sig.(p)
Between groups	1,276	4	0,319	1,44	0,216
Within groups	329,49	1449	0,220		
Total	330,68	1499			

Table (23) (one sample ANOVA test)
Shows the relationship between the education level variable and respondents' estimates of the obstacles of women's access to political and administrative high positions

Sources of variation	Sum of squares	Degree of freedom	Mean square	F value	Sig.(p)
Between groups	0,328	2	0,164	4,743	0,476
Within groups	330,35	1497	0,221		
Total	330,68	1499			

Table (24) Test of compared mean trends (T-Test)
Shows the relationship between political party membership variable and respondents' estimates of the obstacles of women's access to political and administrative high positions

	Levene's test for equality of Variances		t-test for equality of means		
	F	Sig.	t value	df value	Sig (2-tailed)
Equal variance assumed	0,099	0,753	0,624	1498	0,532
Equal variance not assumed	-	-	0,533	11,12	0,604

7. Place of residence:

According to the results of table (19), one sample ANOVA test, there is no statistically significant differences between variable of place of residence in the province and indicators of the status of women.

Table (20) (ANOVA test) It shows the relationship between the place of residence in the region (provinces) variable and the indicators of status of women

Sources of variation	Sum of squares	Degree of freedom	Mean square	F value	Sig.(p)
Between groups	0,861	2	313,80	2,59	0,075
Within groups	248,10	1497	120,82		
Total	248,96	1499			

Second: the relationship between demographic characteristics and respondents' estimates of obstacles facing women's access to political and administrative high positions:

1. According to the results of (t-test) and (one sample ANOVA test) there is no relationship between the demographic characteristics of respondents and their estimates of the obstacles of women's access to top political and administrative positions, as the following tables show:

Table (21) Test of compared mean trends (T-Test)
Shows the relationship between gender variable and respondents' estimates of the obstacles of women's access to political and administrative high positions

	Levene's test for equality of Variances		t-test for equality of means		
	F	Sig.	t value	df value	Sig (2-tailed)
Equal variance assumed	2,86	0,091	0,951	1498	0,342
Equal variance not assumed	-	-	0,945	1399,89	0,345

5. Education level:

According to the results of table (18), one sample ANOVA test, there is a statistically significant relationship at the level of importance of 0,003 between the education level variable and the indicators of status of women in favor of those most educated. This means that the educated individuals have more positive estimates about the status of women than the least-educated counterparts.

Table (18) (ANOVA test) Shows the relationship between the education level variable and the indicators of status of women

Sources of variation	Sum of squares	Degree of freedom	Mean square	F value	Sig.(p)
Between groups	4,12	4	1,030	6,28	0,003
Within groups	244,84	1495	0,164		
Total	248,96	1499			

6. Monthly household income:

According to the results of table (19), one sample ANOVA test, there is a statistically significant relationship at the level of importance of 0,000 between the monthly household income variable and the indicators of status of women in favor of those of upper-income category, which means that the upper-income individuals have more positive estimates about the status of women than the lower-income counterparts.

Table (19) (ANOVA test)
Shows the relationship between the monthly household income variable and the indicators of status of women

Sources of variation	Sum of squares	Degree of freedom	Mean square	F value	Sig.(p)
Between groups	4,12	4	1,030	6,28	0,000
Within groups	244,84	1495	0,164		
Total	248,96	1499			

Table No (15), (ANOVA test) Shows the relationship between the age variable and the indicators of status of women

Sources of variation	Sum of squares	Degree of freedom	Mean square	F value	Sig.(p)
Between groups	1485,62	4	461,40	3,84	0,004
Within groups	179649,2	1495	120,17		
Total	181494,8	1499			

3. Membership in political parties:

According to the results of table (16), test of compared mean trends T-test, there are no statistically significant differences between the variable of membership in political parties and indicators of the status of women.

Table (16) Test of compared mean trends (T-Test) It shows the relationship between political party membership variable and indicators of women's status

	Levene's test for equality of Variances		t-test for equality of means		
	F	Sig.	t value	df value	Sig (2-tailed)
Equal variance assumed	6,69	0,010	-1,68	1498	0,093
Equal variance not assumed	-	-	−1,04	11,06	0,318

4. Membership in the civil society institutions:

According to the results of table (17), test of compared mean trends (T-Test), there are no statistically significant differences between the variable of membership in civil society institutions and indicators of the status of women.

Table (17) Test of compared mean trends (T-Test) Shows the relationship between membership in the institutions of civil society Variable and indicators of the status of women

	Levene's test for equality of Variances		t-test for equality of means		
	F	Sig.	t value	df value	Sig (2-tailed)
Equal variance assumed	1,39	0,239	-0,439	1498	0,661
Equal variance not assumed	-	-	−0,479	146,91	0,634

and the obstacles to their access to the high political and administrative positions:

First: the relationship between demographic characteristics and respondents' estimates of Jordanian women's status:

The statistical data contained in the following tables describes the relationship between sample's demographic characteristics and respondents' estimates for the status of Jordanian women as follows:

1. Gender (sex):

According to the results of Table (14), test of compared mean trends (T-Test), there is a statistically significant relationship at the level of importance (0,000) between the gender variable and the status of women in favor of males, which means that the male estimates of the status of women, is more positive than the female's estimates.

Table (14), Test of compared mean trends (T-Test) It shows the relationship between gender variable and indicators of women's status

Levene's test for equality of Variances			t-test for equality of means		
	F	Sig.	t value	df value	Sig (2tailed)
Equal variance assumed	7,58	0,006	−7,76	1498	0,000
Equal variance not assumed	-	-	−7,81	1473,33	0,000

2. Age:

According to the results of (one sample ANOVA test) contained in the table (15), there is a statistically significant relationship at the level of importance of 0,004 between the age variable and status of women in favor of the younger groups (age groups 30-39 and 18-29), which means that the sample estimates of the status of women was more positive among younger people category.

Serial Number	Indicators of obstacles to women's access to political and administrative high positions	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
	making and management of political and economic affairs and to assume overall responsibility as the man				
17	Women do not have enough time available to engage in political activities due to preoccupation with matters of family burdens, and their traditional role as wife and mother	3,08	1,17	Medium	20
18	Stereotype which enshrines the inferiority of women in Jordanian society contribute to women's frustration and declining political willingness to work, and to the occupancy of the highest political and administrative positions	3,39	1,10	Medium	16
19	Political parties in Jordan do not work to motivate and encourage women's political participation, except perhaps use them as voters	3,51	0,99	Medium	9
20	Women's lack of support for women in their quest to reach the top positions of leadership	3,58	1,12	Medium	6
21	The lack of opportunities for women's access to financial resources and to work on an equal footing with men	3,95	0,96	High	1

The fourth theme: The relationship between demographic characteristics and estimates of the respondents for each of the Jordanian women's status

Serial Number	Indicators of obstacles to women's access to political and administrative high positions	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
	chances of acceptance into electoral blocs				
11	Women's lack of awareness of the need for their participation in political activities	3,46	1,10	Medium	13
12	The domination of men over the decision-making and senior management positions make women unable to impose specific measures for their participation in political action	3,53	1,10	Medium	7
13	Management practices in different state institutions, and non-objective criteria for nomination form an obstacle in the face of the rise of women's appropriate numbers to senior management positions	3,46	1,06	Medium	14
14	Women's reluctance to engage in political action is a major cause of the low level of their political participation	3,52	0,98	Medium	8
15	The nature of the family system in the Jordanian society does not provide a framework for democratic thinking within the family, which enhances the subordination of women to men	3,49	1,07	Medium	11
16	Women are not eligible to participate in the decision-	2,60	1,25	Medium	21

Serial Number	Indicators of obstacles to women's access to political and administrative high positions	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
	legislations restrict women's access to decision-making posts and senior management positions				
4	Jordanian society bias against women	3,43	1,17	Medium	15
5	the media in Jordan do not give a positive image of the political participation of women	3,23	1,10	Medium	17
6	Women's lack of economic independence and dependence on a husband or parents economically makes them likely to be subject to their decisions	3,70	0,95	High	2
7	Delinquency of women in the area of political empowerment	3,60	1,07	Medium	5
8	The work requirements such as late working hours and far distant of workplace weaken the chances of women occupancy to senior administrative positions	3,66	1,10	Medium	4
9	The Lack of Jordanian society's confidence, in general, in the ability of women to decision-making and to bear the burdens of senior leadership positions	3,50	1,12	Medium	10
10	The current electoral law (2016) decreases women opportunities to reasonable political competition, enhances the clan which does not allow women to represent her tribe, and negatively affects their	3,47	1,15	Medium	12

Paragraphs of political, legislative and administrative obstacles	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
not allow women to represent her tribe, and negatively affects their chances of acceptance into electoral blocs				
Management practices in different state institutions, and non-objective criteria for nomination form an obstacle in the face of the rise of women's appropriate numbers to senior management positions	3,46	1,06	Medium	Fourth
Jordanian laws and legislations restrict women's access to decision-making posts and senior management positions	3,16	1,08	Medium	Fifth
Overall political, legislative and administrative obstacles	2,866	0,601	Medium	-

Table (13) The sample estimates of the paragraphs of obstacles to women's access to political and administrative high positions

Serial Number	Indicators of obstacles to women's access to political and administrative high positions	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
1	The lack of material and moral promotional incentives able to drive women to progress, innovation and development in practicing their work	3,88	0,97	High	3
2	Jordanian society perceived inferiority to working women in politics, and in leadership and high administrative positions.	3,22	1,10	Medium	18
3	Jordanian laws and	3,16	1,08	Medium	19

of acceptance into electoral blocs, and it came with an arithmetic mean 3,47 and standard deviation of 1,15.

- The management practices in different state institutions, and non-objective criteria for nomination form an obstacle in the face of the rise of women's appropriate numbers to senior management positions, and this came with an arithmetic mean 3,46 and standard deviation of 1,06.
- Jordanian laws and legislations restrict women's access to decision-making posts and senior management positions, and this came with an arithmetic mean 3,16 and standard deviation of 1,08.

In addition to these political, legislative and administrative obstacles, there is another obstacle related to the mass media, where respondents see "that the media in Jordan does not give positive image to the political participation of women ". The sample's estimates for this constraint was at medium level, with an arithmetic mean of 3,23 and standard deviation of 1,10.

Table (12) The sample estimates of the paragraphs of the field of political, legislative and administrative obstacles

Paragraphs of political, legislative and administrative obstacles	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
The domination of men over the decision-making and senior management positions make women unable to impose specific measures for their participation in political action	3,53	1,10	Medium	First
Political parties in Jordan do not work to motivate and encourage women's political participation, except perhaps use them as voters	3,51	0,99	Medium	Second
The current electoral law (2016) decreases women opportunities to reasonable political competition, enhances the clan which does	3,47	1,15	Medium	Third

Paragraphs of social obstacles	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
women to men				
Jordanian society bias against women	3,43	1,17	Medium	Third
Stereotype which enshrines the inferiority of women in Jordanian society contributes to women's frustration and declines political willingness to work, and to the occupancy of the highest political and administrative positions	3,39	1,10	Medium	Fourth
Jordanian society perceived inferiority working women in politics, and in leadership and high administrative positions.	3,22	1,10	Medium	Fifth
The sum of social obstacles	2,867	0,585	Medium	-

4. Sample's estimates of political, legislative and administrative obstacles:

Statistical data contained in table (12) shows that the sample estimates for the overall of this area was at medium level, with an arithmetic mean of 2,866 and a standard deviation of 0,601. The arithmetic mean of the paragraphs of this area ranged between 3,16 and 3,53, all were of a medium level, and are arranged in descending order as follows:

- The domination of men over the decision-making and senior management positions make women unable to impose specific measures for their participation in political action, and this came with an arithmetic mean 3,53 and standard deviation of 1,10.
- Political parties in Jordan do not work to motivate and encourage women's political participation, except perhaps it uses them as voters, and this came with an arithmetic mean 3,51 and standard deviation of 0,99.
- The current electoral law (2016) decreases women opportunities to reasonable political competition, and enhances the clan which does not allow women to represent. This negatively affects women chances

3. Sample's estimates of social obstacles:

Statistical data contained in table (11) shows that the sample estimates for the overall of this area was at medium level, and came with an arithmetic mean of 2,867 and a standard deviation of 0,585. The arithmetic means of the paragraphs of this area ranged between 3,22 and 3,50, all were of a medium level, and are arranged in descending order as follows:

- The poor confidence of Jordanian society's in the ability of women to decision-making and to bear the burdens of senior leadership positions came with arithmetic mean of 3,50 and standard deviation of 1,12.
- The nature of the family system in the Jordanian society does not provide a framework for democratic thinking within the family, which enhances the subordination of women to men, and came with an arithmetic mean of 3,49 and standard deviation of 1,07.
- Jordanian society bias against women came with an arithmetic mean of 3,43 and standard deviation of 1,17.
- Stereotype which enshrines the inferiority of women in Jordanian society contributes to women's frustration and decline political willingness to work, and to the occupancy of the highest political and administrative positions, and came with an arithmetic mean 3,39 and standard deviation of 1,10.
- Jordanian society views women working in politics and senior leadership positions as inferior, with an average of 3.22 and a standard deviation of 1.10.

Table (11) Sample's estimates of the paragraphs of the field of social obstacles

Paragraphs of social obstacles	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
The Lack of Jordanian society's confidence in the ability of women to decision-making and to bear the burdens of senior leadership positions	3,50	1,12	Medium	First
The nature of the family system in the Jordanian society does not provide a framework for democratic thinking within the family, which enhances the subordination of	3,49	1,07	Medium	Second

- Women who do not have enough time available to engage in political activities due to preoccupation with matters of family burdens, and their traditional role as wife and mother came with an arithmetic mean 3,08 and standard deviation of 1,17.
- Women who are not eligible to participate in the decision-making and management of political and economic affairs, and to assume overall responsibility as the man came with an arithmetic mean of 2,60 and standard deviation of 1, 25.

Table (10) Sample's estimates of the paragraphs of the field of subjective obstacles

Paragraphs of subjective obstacles	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
The business requirements such as late working hours and far distant of workplace weaken the chances of women occupancy to senior administrative positions	3,66	1,10	medium	First
Delinquency of women in the area of political empowerment	3,60	1,07	medium	Second
Women's lack of support for women in their quest to reach the top positions of leadership	3,58	1,12	medium	Third
Women's reluctance to engage in political action is a major cause of the low level of their political participation	3,52	0,98	medium	Fourth
Women's lack of awareness of the need for their participation in political action	3,46	1,10	medium	Fifth
Women do not have enough time available to engage in political activities due to preoccupation with matters of family burdens, and their traditional role as wife and mother	3,08	1,17	medium	Sixth
Women are not eligible to participate in the decision-making and management of political and economic affairs and to assume overall responsibility as the man	2,60	1,25	medium	Seventh
The sum of subjective obstacles	2,92	0,547	medium	-

Table (9) Sample's estimates to the paragraphs of the field of economic obstacles

Paragraphs of economic obstacles	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
The lack of opportunities for women's access to financial resources and to work on equal footing with men	3,95	0,96	High	First
Women's lack of economic independence and dependence on a husband or parents economically makes them likely to be subject to their decisions	3,90	0,95	High	Second
The lack of material and moral promotional incentives is able to drive women to progress, innovation and development in practicing their work	3,88	0,97	High	Third
The sum of economic obstacles	3,28	0,483	Medium	-

2. Sample's estimates of subjective obstacles:

Statistical data contained in table (10) shows that the sample estimates for the overall of this area was at medium level, with an arithmetic mean of 2,92 and a standard deviation of 0,513. The arithmetic mean of the paragraphs of this area ranged between 2,60 and 3,66, all were of a medium level, and are arranged in descending order as follows:

- Work requirements such as late working hours and the far away working place weaken the chances of women to occupy senior administrative positions, and came with an arithmetic mean of 3,66 and standard deviation of 1,10.
- Women's own failure in political empowerment came with an average of 3.60 and a standard deviation of 1.07.
- Women's weak support for women in their quest to reach the top positions of leadership came with an arithmetic mean of 3,58 and standard deviation of 1,12.
- Women's reluctance to engage in political action is a major cause of the low level of their political participation came with an arithmetic mean of 3,52 and standard deviation of 0,98.
- Women's lack of awareness of the need for their participation in political action came with an arithmetic mean of 3,46 and standard deviation of 1,10.

Table (8) sample's estimates of the overall obstacles to women's access to top political and administrative positions

Obstacles	Arithmetic means	Standard deviation	Level	Rank
Economic obstacles	3,030	0,513	Medium	First
Subjective obstacles	2,923	0,547	Medium	Second
Social obstacles	2,867	0,585	Medium	Third
Political and legislative obstacles	2,866	0,601	Medium	Fourth
The sum of overall obstacles	3,28	0,483	Medium	-

To shed more light on obstacles to women's access to political leadership and senior positions, we will discuss the sample's estimates for the areas of all obstacles, which include economic, subjective, social, political and legislative and administrative, as follows:

1. Sample's estimates of economic constraints:

Statistical data contained in table (9) shows that the sample estimates for the overall of this area was at medium level, with an arithmetic mean of 3,03 and a standard deviation of 0,513. The arithmetic mean of the paragraphs of this area ranged between 3,88 and 3,95, all were of a high level, and are arranged in descending order as follows:

- Lack of opportunities of women's access to financial resources and to work on an equal footing with men, and came with an arithmetic mean of 3,95 and standard deviation of 0,96.
- women's lack of economic independence , and their dependence on the husband or parents economically, makes them more likely to be subject to husband or parents decisions, and came with an arithmetic mean of 3,90 and standard deviation of 0,95.
- The lack of financial and moral promotional incentives able to drive women to progress, innovation and development in practicing their work, and came with an arithmetic mean of 3,88 and standard deviation of 0,97.

Serial Number	Indicators of status of women	Arithmetic means	Standard deviation	Level
	male- biased culture			
25	The laws and legislations in Jordan ensure equal rights for men and women	3,40	1,01	Medium
26	The teaching curriculum is still focused on the role of women as an incubator for children, and as emotional, sensitive and delicate, at a time when the man is portrayed as the leader and breadwinner and guardian and who has the wise decision	3,67	1,14	Medium
27	Women's work, especially in the political sphere, negatively impacts on their role in the upbringing of children and attention to family matters	2,30	1,14	Low

The third theme: Obstacles to women's access to top political and administrative positions

Despite the political, legislative, social, economic and cultural developments, which came with several societal changes reflected positively on women's status and role in political, family and work life alike, women continue to suffer from some obstacles to access to senior political and administrative positions.

The statistical data presented in Table 8 below shows that the overall sample estimates of the obstacles to women's access to top political and administrative positions was at medium level and with an arithmetic mean of 3,28, and standard deviation of 0,483. The economic constraints have topped the list of obstacles coming in the first place, followed by self-constraints on women in the second place, while social obstacles come in the third place and in the fourth and final place come political, legislative and regulatory obstacles. The sample estimates of the obstacles to women's access to political and administrative positions are in line to a large extent, with their estimates for that of the status of women.

Serial Number	Indicators of status of women	Arithmetic means	Standard deviation	Level
	still protecting societal values that emphasize their secondary role in society			
13	Jordanian women are politically cultured	3,37	1,06	Medium
14	The contribution of men in housework and childcare is defective since these are works for women	2,31	1,35	Low
15	Women's access to financial resources and to work is available on an equal footing with men	2,26	1,05	Low
16	Women are able to harmonize the responsibilities of work and family responsibilities	3,82	1,04	High
17	Society's perception to the employment of women is negative, and marred by hesitancy and caution	3,22	1,21	Medium
18	I believe in the reduction of punishment of honor in the Jordanian law	2,15	1,37	Low
19	High leadership and judicial positions fit men more than women	3,14	1,34	Medium
20	I refuse to be a member of a political party headed by a woman	2,72	1,32	Medium
21	Working women are more aware and conscious of their social, economic and political roles than non-working women	3,89	1,12	High
22	Men are better than women in the performance of various work positions	2,93	1,27	Medium
23	Labor legislations in Jordan equalize between men and women in terms of wages and salaries and other labor rights	3,69	1,10	High
24	The dominant culture of society glorifies the authority of the father and guardian, and it is	3,72	0,98	High

Table (7) Estimates of the study sample for the women status indicators

Serial Number	Indicators of status of women	Arithmetic means	Standard deviation	Level
1	Men are smarter than women	2,66	1,41	Medium
2	Women are less self-confident than men	3,83	1,03	High
3	The function of men in the family is working and earning, and while the women to serve her husband and children	2,71	1,39	Medium
4	The home is the natural place for women, and that the jobs should be limited to men	2,32	1,22	Low
5	Jordanian society equalizes between men and women in rights and obligations	2,16	1,20	Low
6	Most of the troubles of life are caused by women	2,15	1,33	Low
7	Jordanian working women is not free in spending her monthly salary because the parents or spouse are really decide how to spend this salary being included in the family budget	2,35	1,26	Medium
8	Government special rehabilitation and training programs of young people for the labor market is biased in favor of males	3,12	1,05	Medium
9	Government institutions are not concerned with the provision of the facilities necessary to help women in the areas of labor and services, investment, and legal and consulting services	2,75	1,20	Medium
10	Women's participation in the public and private labor market is still low especially when compared with the education and investment levels	3,68	1,05	High
11	Jordanian family is still biased in raising their children in favor of males	3,68	1,21	High
12	Jordanian women in general are	3,69	1,01	High

of husband and children", and "Higher and judicial leadership positions are better suited to men than women" and "men perform better than women at different workplaces", most respondents reject the argument that "the home is the natural place for women, and jobs must be limited to men" and "the contribution of men to housework and childcare is flawed because it is the work of women", "most of problems in life are caused by women" and " women's work , especially in the political sphere, negatively affect their role in the upbringing of children and attention to family affairs".

In spite of respondents estimate that the social culture is biased to the male side, most respondents reject the idea of the distinction between male and female. This rejection maybe due to the impact of political and legislative reforms, and government attempts to empower women's political, economic and cultural aspects, as well as to the success of government policies causing developments in favor of social, political and economic status of women, along with the impact of international transformations and international policies in the field of democratization and empowerment of women that have contributed to strengthening the role of governments and civil society organizations in developing countries to push for the adoption of women's empowerment policies.

Table (6) Sample's estimates of social status of Jordanian women

Paragraphs relating to social status	Arithmetic means	Standard deviation	Level
The culture of the dominant society glorifies the authority of the father and guardian; and it is male biased culture	3,72	0,98	High
Jordanian family is still biased in raising their children in favor of males	3,68	1,21	High
Society's perception to the employment of women is negative, and marred by hesitancy and caution	3,22	1,21	medium
Supreme judicial leadership positions fit men more than women	3,14	1,34	medium

Paragraphs relating to the legislative, political and organizational status of the women	Arithmetic means	Stand ard deviation	Level
facilities necessary to help women in the areas of labor and services, investment, and legal and consulting services			
I refuse to be a member of a political party headed by a woman	2,72	1,32	Medium
I believe in the reduction of punishment of honor in the Jordanian law	2,15	1,37	Low
The sum variable of women's political, legislative and regulatory status	2,62	0,482	Medium

4. Sample's estimates of the social status of Jordanian women:

The low level of respondents' estimates of paragraph: "Jordanian society equalizes between men and women in rights and obligations" listed in Table 6 below indicates that despite government and Jordanian civil societies attempts to push forward the status of women, the Jordanian society in general is still affected to some extent by biased culture in favor of the male; hence the attempts of the successive Jordanian governments for legislative and political reforms have not been able to adopt significant achievements in penetrating the male-biased culture by the required speed. This means the need to focus on rebuilding contemporary social culture by the government to guarantee realizing its ambitions in this field.

The respondents' estimates of paragraphs: " the Jordanian family is still biased in favor of males in upbringing its children " and "the culture of the dominant society glorifies the authority of the father and guardian, and it is male biased culture" were at high levels, in the sense that most of the respondents believe that the culture of Jordanian society continues to strengthen the role of patriarchal authority and is biased in favor of males.

While the respondents' estimates were at an average level of the following paragraphs: "The society's view of the work of women is negative and it is characterized by hesitancy and caution" and "the function of men in the family is work and earning, while the function of women is the service

In addition, sample's estimates of the first paragraph: "labor legislation in Jordan equally treats men and women in terms of wages and salaries and other labor rights," registered a high level, and the overall estimates of respondents reflect positive attitudes towards political, legislative, and regulatory status of women, though they were not up to the ambitious level. These positive estimates maybe due to the political and legislative reforms and to the ongoing civil society organizations' attempts to empower women.

Unlike the rest of the paragraphs, the respondents' estimates to paragraph seven: "I believe in the reduction of punishment of honor in the Jordanian law", were at low level, which means that most of the respondents refuse the reduction of the punishment of honor contained in the Jordanian Penal Code, and this indicates that the issue of honor is still rooted in the culture of Jordanian society.

Table (5) Sample's estimates of political, legislative and regulatory status of Jordanian women

Paragraphs relating to the legislative, political and organizational status of the women	Arithmetic means	Stand ard deviation	Level
Labor legislations in Jordan equally treat men and women in terms of wages and salaries and other labor rights	3,69	1,10	High
The teaching curriculum is still focused on the role of women as an incubator for children, and as an emotional, sensitive and delicate, at a time when the man portrayed as the leader and breadwinner and guardian and who has the wise decision	3,67	1,14	Medium
The laws and regulations in Jordan ensure equal rights for men and women	3,40	1,01	Medium
Government special rehabilitation and training programs of young people for the labor market biased in favor of males	3,12	1,05	Medium
Government institutions are not concerned with the provision of the	2,75	1,20	Medium

Table (4) Sample's estimates of the subjective status of Jordanian women

Paragraphs relating to the subjective status of the women	Arithmetic means	Standard deviation	Level
Working women are more aware and conscious of their social, economic and political roles than non-working women	3.89	1.12	High
Women are less self-confidence than men	3.83	1.03	High
Women are able to harmonize the responsibilities of work and family responsibilities	3.82	1.04	High
Jordanian women in general are still protecting societal values that emphasize their secondary role in society	3.69	1.01	High
Jordanian women are politically cultured	3.37	1.06	Medium
Men are smarter than women	2.66	1.41	Medium
The sum variable of women's subjective status	3.00	0.434	Medium

3. The sample's estimates of the political, legislative and regulatory status of Jordanian women:

Statistical data presented in Table 5 below shows that the sample's overall estimates for areas of political, legislative and regulatory status are at medium level. It also shows that sample's estimates for five of the seven paragraphs are at a medium level. These paragraphs are: " the laws and regulations in Jordan ensure equal rights for men and women", " government special rehabilitation and training programs of young people for labor market are biased in favor of males", " government institutions are not concerned with the provision of facilities necessary to help women in the areas of labor and services, investment, and legal and consulting services", " the teaching curriculum is still focused on the role of women as an incubator for children, and as emotional, sensitive and delicate, at a time when the man portrayed as the leader and breadwinner and guardian and who has the wise decision", and " I refuse to be a member of a political party lead by woman".

negatively on her access to the high political and administrative positions in society.

The medium level the sample's estimates for the fourth paragraph "Jordanian women enjoy political culture " indicates that besides those who believe that the Jordanian women enjoy political culture, still others believe otherwise. This means that political culture among women is still weak, which could have negative impact on the level of their political awareness of the need for a participatory role in public life, and thus have negative impact on their access to top political and administrative positions.

With regard to paragraph five "Women are able to harmonize work responsibilities and the responsibilities of the family" the high level of the respondents' estimates of the paragraph indicates respondents trust in the ability of the Jordanian women on the harmonization between work and family responsibilities, which means that family responsibilities do not constitute an obstacle to the establishment of women's work responsibilities, and that women are able to reconcile work responsibilities with family

The high level estimates of the sample for the sixth paragraph "working women are more aware and conscious of their social, economic and political roles than non-working women" indicates that Jordanian working women are more aware of their social, economic, and political roles than those non-working women, and thus of the need for their participation in all aspects of life. The Jordanian labor market reflects low rates of women employment in the public and private sectors compared to that of the men; the women's employment constitutes one tenth of the men's employment. This means that nonworking women are much more than working women, hence, large number of women lack sufficient awareness for the need to political and administrative participation; this weakens women's access to top political an

To overcome this obstacle, it is necessary to provide more job opportunities for women and raise the level of required employment which will raise their level of participation and increase their access to top political and administrative positions, hence increasing their role in decision making process.

2. Sample's estimates of the subjective status of Jordanian women:

The medium level of the estimates of the respondents (male and female) to the first paragraph "the males are smarter than women " and listed in Table 4 below indicates that Jordanian society has not been freed entirely from its inferior perception to the intelligence of women; the society in general still conceives women as less intelligent than men. This view however, may not reflect the reality of the case, since the females' scientific attainment in the universities is often more than that of the male's counterparts, and this is based on the researcher's evaluation through his personal experience in teaching at universities for more than 35 years.

The negative perception of community towards women's intelligence is a product of false societal culture, and requires correction and reform since it has negative impact on the morale of women about their participation in public life of the community, and makes them less self-confident than men, and more reluctant to political and administrative participation, and thus hinders women chances of arriving at political and senior management positions. Add to that, this negative perception could make different business sectors to prefer the employment of men rather than women, which reflects negatively on women's employment opportunities.

As for the high level of estimates of respondents (male and female) for the second paragraph "woman is less confident in herself than the man" clearly points to the weakness of women's self-confidence in general. The culture of Jordanian society may have played a major role in perpetuating this view, particularly with regard to strengthening the role of masculine jurisdiction and the protection of women, which strengthens women's reliance upon the male, even in the simplest details of their life and therefore impairs her independence and self-confidence and keeps her captive of dependency upon the male.

The high level to the estimates of the respondents for the third paragraph "Jordanian women in general are still protecting societal values that emphasize their secondary role in society" indicates that Jordanian woman herself still contributes to the strengthening of secondary role of women in society, and protecting societal values that emphasize such secondary role. This behavior of woman, which is the product of a system of community culture, reflected negatively on her self-confidence and makes her more reluctant to participate in political and administrative roles, and reflects

therefore on the chances of their occupation of high political and administrative positions.

The low sample's estimates of the third paragraph "women's access to financial resources and to work is not on an equal footing with men," clearly indicate that women's access to financial resources and to work is not available on an equal footing with men. This also weakens the economic position of women, which will reflect negatively on their chances and access to the highest political and administrative positions. This is despite the fact that labor legislation in Jordan equally treats men and women in terms of wages and salaries and other labor rights. Thus, the low participation of women in the labor market and their limited access to financial resources and to work could be a result of officials and decision-makers' practices in various work institutions, and their hegemony over decision-making process rather than legislations, because the practices on the ground, especially in many developing countries, including Jordan, may not always be in line with the legislations.

Table (3) Sample's estimates of the economic status of Jordanian women

Paragraphs relating to economic status	Arithmetic mean	Standard deviation	The level
Women's participation in the public and private labor market is still low especially when compared with the education and investment levels	3,68	1,05	High
Working women are not free in spending her monthly salary because the parents or spouse really decide how to spend this salary being included in the family budget	2,35	1,26	Medium
Women's access to financial resources and to work is not available on an equal footing with men	2,26	1,05	Low
The sum variable of women economic status	2,26	0,585	Low

Table (2) Sample's estimates of the variables of the Jordanian women's status

Status of Women	Arithmetic Mean	Standard Deviation	Level	Rank
Subjective status	3,00	0,434	Medium	1st
legislative, political and organizational status	2,62	0,482	Medium	2nd
Social status	2,61	0,604	Medium	3rd
Economic status	2,26	0,585	Low	4th
The sum variables of women status	2,84	0,407	Medium	-

To shed more light on the status of women, we will discuss the sample's estimates of the areas of economic, social, political and legislative and regulatory, and subjective status of women as follows:
1. Sample's estimates of the economic status of Jordanian women:

The medium level of the sample's estimates of the first paragraph "working woman is not free in spending her monthly salary because the parents or the husband really decide how to spend this salary which is included in the family budget," contained in the table (3) below indicates that Jordanian women are still suffering in part from the parents or spouse interventions in financial affairs, and very often she is not free to spend her monthly salary the way she wants since it is often included in the family budget, and such lack of independence weakens the economic status of women and thus may reflect negatively on the ability of women to reach top political and administrative positions, since access to these positions requires economic potentials and financial independence.

The high level of respondents' estimates of the second paragraph: "the participation of women in public and private labor market remains especially low when compared with the education and investment levels," clearly reflects to the low level of participation of women in the labor market in the public and private sectors, and this comes in line with the actual Jordanian women's employment rates at the marketplace according to the Department of Statistics reports which shows that the percentage of women's participation in the Jordanian labor force in 2014 constituted only 12.6%, and it is the lowest in the world, and that there is only one woman worker for every three men. (Jordanian Al-Ghad newspaper, March 8 /2016). This is reflected negatively on the economic status of women, and

The second theme: social, political, legislative, regulatory, economic and subjective indicators of the status of women:

Based on the grades of Likert pentagram scale used in the study questionnaire, the level of respondents' estimates to the status of women were divided into three levels according to equation (n - 1) ÷ 3, where n constitutes the grades of the pentagram scale (5 grades), and thus the range for each level is 1.33, and hence the low level ranges from 1 to 2.33, and the middle level ranges from 2.34 to 3.67, and the high level ranges from 3.68 to 5.00.

The statistical data in Table (2) below show that the sample estimates for the overall responses were in favor of the position of women in general, with an arithmetic mean of 2.84 and a standard deviation of 0.407. With the exception of the economic status of women in which the level of the estimates of the sample was low and with an arithmetic mean of 2.26, the sample estimates for the other components (the subjective status, the political, legislative, organizational statuses, and the social status) were medium and by arithmetic mean of 3.00, 2.62 and 2.61 respectively.

The subjective status of women topped all other statuses, which ranked first in the sample's estimates of the status of women, while the political and legislative status ranked in the second place, and the social status in third place, and in the fourth and final place came the economic status.

These data clearly indicate that most respondents believe that the economic status of Jordanian women is low, which reflects negatively on the political empowerment of women, and is considered the main impediment to women's access to political leadership and top positions, since these activities require economic potentials and economic independence as well. As for the subjective, the political, the legislative and the social statuses, the estimates of the respondents were more positive, which means they do not constitute real obstacles as is the case for the economic status.

Table (1) The demographic characteristics of the study sample

Variables		Freq.	Percentage
Gender	Male	705	55.0
	Female	795	45.0
	Total	1500	100
Age	18-29 yrs.	532	35.2
	30-39 yrs.	471	32.1
	40-49 yrs.	348	23.2
	50-59 yrs.	112	7.7
	60 yrs. and older	27	1.8
	Total	1500	100
educational level	Secondary educational level or below	646	43.1
	Junior college and university	777	51.8
	Graduate	77	5.1
	Total	1500	100
Membership of political parties	Member	12	0.8
	Not member	1488	99.2
	Total	1500	100
Membership of civil societies	Member	121	8.1
	Not member	1379	91.9
	Total	1500	100
Monthly household income	less than 200 Dinars	265	17.7
	200-499	606	40.4
	500-699	357	23.8
	700-899	170	11.3
	900 and above	102	6.8
	Total	1500	100
Place of Residence (Governorates):	The capital	600	40.0
	Zerqa	215	14.3
	Balqa	87	5.8
	Madaba	35	2.3
	Total	1500	100
	Irbid	280	18.7
	Mafraq	72	4.8
	Jerash	40	2.7
	Ajloun	40	2.7
	Total	1500	100
	Karak	50	3.3
	Aqaba	30	2.0
	Maan	26	1.7
	Tafeileh	25	1.7
	Total	1500	100

involvement in political parties, the level of affiliation to civil society organizations, trade unions and clubs of all kinds are much higher, amounting to almost 8.1%. Although the membership of the respondents of civil society organizations ten times more than their membership in political parties, but this still low and inadequate, this may be due to the nature of the Jordanian tribal society which provide safety and support system for its members, hence, decreasing their needs to civil societies. The huge political role the tribal institutions play is clearly evident in the times of parliamentary and municipal elections. This is in addition to other reasons noted above.

5. Monthly household income level:

The data show that respondents with monthly income less than (200 dinars) account for 17.7% of the sample, and those whose income ranging between (200-499 dinars) constitute 40.4%, and those whose income ranging between (500-699 dinars) constitute 23.8%, and those whose income ranging between (700-899 dinars) constitute 11.3%, while those with income of 900 dinars and above form only 6.8% of the total sample. A glance at these figures shows that about 93.0% of the sample earn less than 900 dinars monthly, and if we take into account that the level of the declared formal poverty line in the year 2014 is about 850 Jordanian dinars, it means that the vast majority of the people of Jordan earn modest and limited monthly income and below the poverty line, and this is consistent with what has been declared by official reports on poverty in Jordan.

6. Place of Residence (governorates):

Respondents in the Central province form 62.4% as follows: Capital Governorate 40.0%, Zarqa 14.3%, Balqa 5.8%, and Madaba 2.3%. In the North province respondents constitute 28.9% as follows: the governorate of Irbid 18.7%, Mafraq 4.8%, and 2.7% for each of Jerash and Ajloun. While in the South province respondents form only 8.7% in the following manner: Karak 3.3% , Aqaba 2.0% , and 1.7% for each of Maan and Tafila governorates. These ratios came to represent a large extent the actual population of these areas.

males, not females in Jordanian society, usually answer door ringer in case they are at home, so they have a chance of filling the questionnaire more than females.

2. Age Groups:

The results also showed that members of the first age group ratio (18-29 years) has formed 35.2%, or slightly more than one-third of the sample, while members of the second group was (30-39 years) 32.1%. This brings the total ratios of first and second categories to 67.3%, and this is a little more than two-thirds of respondents. While the ratios of other member groups decreased as their age is increased, as the ratio of the third age group (40-49 years) formed of 23.2%, which is nearly fifth of the sample, while the fourth age group (50-59 years) and the fifth age group (60 years and older) constitute a total of only 9.5% or about tenth of the sample. This shows that the sum of the first three age groups or those younger than fifty years have formed 90.5% or about nine-tenths of the total respondents. These percentages reflect the reality of population structure of Jordanian society, and a clear indicator that the Jordanian society is a young society.

3. The level of education:

With regard to educational qualification, it has been shown that those with high school credential and below constitutes 43.1% of the total sample, while junior college and university category constitutes 51.8%, and this is a little more than half of the sample; the graduate's category constitutes 5,1% only. These ratios clearly indicate that the Jordanian society is educated society in general.

4. Membership in political parties and civil society organizations:

The membership of respondents in political parties, as data shows, is significantly low where the percentage of those engaged in parties is 0.8% only. The reason of this low percentage is due to individuals' poor confidence in political parties and their leaderships, and their negative perception of political parties and its worth, as well as to their feeling that engagement in party work may expose them and their businesses to the harassment of the security forces, and may endanger their future. Unlike the low level of the sample's

9. Study obstacles:

There were not noteworthy difficulties where the response of the respondents high in terms of filling the questionnaires. Only 10 cases of refusal to fill the questionnaires were recorded, along with only 15 cases were not at home when distributing the questionnaires which accounted for just 0017 of the total study sample and was dealt with by taking neighboring families of those cases as an alternative.

Display and analysis of the results:

This study aimed to identify the economic, political, social, cultural and subjective status of women, to detect obstacles to women's access to political and administrative top positions, as well as proposed solutions to overcome these obstacles. To facilitate the study control and access to the results of the study envisaged by the researcher, the data of the study is divided into five main themes, namely: The first is the personal characteristics of the study sample; the second is the status of women; the third is the constraints that limit women's access to the highest political and administrative positions; the fourth is the relationship between demographic variables of respondents and the status of women on the one hand and between them and the obstacles to women's access to senior political and administrative positions on the other hand; and the fifth and final area is the solutions proposed to address these obstacles. The estimates of respondents towards the variables of the study are sorted according to the arithmetic means and standard deviations accounts as follows:

The first theme: the demographic characteristics of the respondents:

Table (1) shows demographic data of the sample consisting of 1,500 cases as follows:

1. Gender (sex):

Statistical data in table (1) indicate that the percentage of males in the study sample formed (55.0%), compared with (45.0%) were females. These ratios reflect the reality of gender population structure to a large extent, which is reflected in Jordan's official statistics for 2015. The official census found that the proportion of males is higher than the proportion of females and constitute (53.0%) compared to (47.0%) of females (Gerasanews agency, www.gerasanews.com/article/245640). This simple difference between the males and females representation in the sample may be due to the fact that

The study sample:

The study sample consisted of 1,500 cases (0.0004 of a number of Jordanians population of about 4 million people aged 18 years and older), and inclusive of all governorates of the Kingdom and distributed to all regions according to population number, which formed about 63% in the central region, and the Northern region 28.0%, and the Southern region 9.0%. A random cluster sample was selected from the three regions, according to the census of 2015, whose neighborhoods were arranged in each region according to urban, rural and remote areas, so as to ensure that there is representation of all segments of the Jordanian society. Then households sample were selected in a random and systematic manner in each neighborhood, after that one individual aged eighteen years or more was chosen from each household to collect the data from. In the case one of the families refused to respond to the team, or in the event of their absence, a neighboring alternative family was considered.

To calculate the share of each neighborhood of the questionnaires prescribed for each governorate, the number of questionnaires was divided on the total number of individuals living in all the neighborhoods that were selected, and then the resulted figure was multiplied by the number of houses in each neighborhood. The resulted number forms the share of each neighborhood of the questionnaires.

8. Statistical procedures:

The SPSS program package has been used to extract the required statistical results, along with a number of statistical and mathematical tools such as percentages and frequencies, and the arithmetic means of the trends, standard deviation, (ANOVA), and T-test. As has been the formation of results tables of the five themes, namely: the personal characteristics of the study sample, the status of women, the constraints that limit women's access to senior political and administrative positions, the relationship between demographic characteristics and the estimates of respondents towards the status of women, the constraints of their access to political and administrative top positions, and the solutions proposed to address these obstacles.

Research Methodology:

The study method:

Since the present study is a survey study seeking to reveal the citizens' attitudes towards the Jordanian women's status and constraints facing their access to decision-making positions, the best suited method for this kind of study is the descriptive analytical approach which focuses on the practical side to the phenomena, investigates it, describes its size, interprets it, and presents and analyze its results.

The study tool:

For the purposes of this study, the researcher designed a special questionnaire aimed at collecting data and information of the sample. It contains two main parts: the first contains the initial data (demographic characteristics) for members of the sample, such as sex, age, educational attainment, membership in political parties and civil society organizations, and the level of monthly household income, and place of residence (governorates). The second part comprises three areas: the first area includes clauses relating to economic, political, legal, social and subjective statuses; the second area includes paragraphs relating to economic, political, legal, social and self-constraints that limit the access of women to top political and administrative posts; and the third area contains a number of proposed solutions that address these obstacles to enable the respondents to determine the priority of these obstacles from their point of view.

To ensure the validity of the measuring instrument, the designed questionnaire was sent to a number of scholars of different disciplines in the fields of politics, sociology and economics at the Jordan and Yarmouk University to assess the degree of gradation, accuracy, simplicity, and comprehensiveness of paragraphs of the questionnaire, and to assess its suitability for the purposes of the study.

As for the reliability of the tool, it was measured by using the self-consistency (Cronbach's alpha) through the distribution of 30 of the questionnaires on a group of respondents in two time periods separate by ten-days from each other as an initial exploratory sample (pilot study), the reliability coefficient for this study was 89%. To implement the sample survey, a work team was used after being trained on this job.

required level despite the significant improvement in the last two decades of the last century. The study attributed this to the following reasons:

1. The negative view of society towards women's work, and especially toward occupancy of senior leadership positions.
2. The inability of women to reconcile work commitments and family obligations.
3. Harassment of men to women in the field of work.
4. The social pressures of husband, parents and relatives.
5. The general political situation, and the monopoly of men for decision-making positions, and insufficient and unfair laws against women sometimes, especially those related to political rights.

- Adaileh's study (1998) attempted to detect administrative problems suffered by women employed in the public sector in Jordan, and revealed a number of challenges, including:

1. Inequities of women in the work because of the man's preference, and the lack of objective methods used in the promotion, training, rehabilitation and the bias in favor of men.
2. The subordination of women to men reinforced by socialization, customs and traditions.
3. The negative perception of the community leadership role of women.
4. The monopoly of men to places of decision-making positions.
5. Sexual harassment and personal hazing against women in the work environment which abuse them psychologically, morally and socially.

- Badawi's study (1997) entitled "Leading Women and Sustainable Development", identified a number of obstacles facing the progress of women and their career advancement in Lebanon. The most important of these were the inequality between men and women, whether in rehabilitation, training or promotion; and the bias of society in favor of men at the expense of women.

The present survey study therefore adds to the previous studies in that it seeks to diagnose the Jordanian women's status on all the social, political, economic, administrative and subjective levels, and to identify obstacles facing women's access to top political and administrative posts and to interpret these constraints, and to provide proposed solutions to them.

1. Human and economic development is central to the advancement of women.
2. Political and economic freedoms and women's empowerment policies have a significant role in increasing the number of women leaders in all fields.
3. Cultural standards that support the values of hard work, personal achievement, individuality, willingness to risk and participatory leadership are important indicators of women's participation in leadership positions.

- Othman's study (2006) entitled "the Participation of Jordanian Women in Human Development: Realities and Constraints" is a theoretical study that aimed to investigate the reality of the participation of Jordanian women in human development in its social, economic and political aspects, as well as obstacles facing such participation. The study reported that gender is one of the key variables that can determine an individual's participation and its role in social, economic and political development. The study also revealed that despite women great educational achievement, but the chances of their advancement in economic and political fields are still low and limited. One of the important findings of the study is that the obstacles to the participation of women are due to structural and cultural factors, and not to the legislative or legal factors..

- Al-zaghal's study (2003) tried to detect the citizens' trends in the north of Jordan toward the status of women in the Jordanian society, and the extent of the influence of some social factors on these trends. The study reported that the general trend of respondents about the status of women in society was positive; however, female, urban residents, young persons, those with higher education and higher monthly income scored more positive attitudes than male counterparts, villagers, elders, less educated and lower income persons.

- A study prepared by the Egyptian Ministry of Planning (2001) dealt with the status of Egyptian women in the administrative work and leadership as well as the role of Arab women in the administrative development and the impediments to their success. The study concluded that the role of Arab women, including Egyptian women in development processes and in the administrative and regulatory business is still modest and below the

Kenya has the challenge of identifying and implementing mechanisms – policies and practices - so as to achieve gender equity. To overcome such obstacles, the study suggests the following recommendations:

1. Political parties ought to develop internal democratic structures and mechanisms to ensure that they encourage and have more female candidates on the ballot. Political party laws and legislation related to election should not directly or indirectly disadvantage women participation.
2. The Independent Electoral and Boundaries Commission (IEBC) must hold political parties accountable to law to practice internal democracy by instituting affirmative action to support the historically marginalized groups such as women in decision-making bodies within the same parties.

- Hora's study (2014) is a survey study aimed to identify status of women in Bedele town administration in Ethiopia, as well to investigate factors hindering women from participating in the public sector. The study revealed that the major factors that hinder women's participation in public leadership and decision making positions are various and interrelated. These include lack of adequate educational status required from women; absence of commitment by the concerned decision making body; lack of clear enforcement mechanisms to implement affirmative actions uniformly across the public institutions; backward socio-cultural attitudes; lack of sufficient experiences from women to hold the leading positions; overburden of domestic responsibilities; and negative attitudes of men towards women, as well as lack of confidence from women themselves.

To overcome such obstacles, the study proposed some possible solutions, such as:

1. The need to activate the national strategies and policies designed to promote women's participation and assume leadership and political positions.
2. Promote political and social awareness of the importance of laws and strategies on women issues and the importance of women participation for comprehensive national development.

- Bullough's study (2008) aimed at identifying factors that hinder or support women's access to leadership positions in business and politics. The most important findings of the study are:

2. Social culture, customs and traditions not only discourage women's political and leadership roles, but also pose as an obstacle to women's participation in political life.
3. Some legislation and Laws are inactive in dealing with women's issues.
4. The lack of women's economic independence, and their reliance on men.
5. Media focus on the traditional social roles of women and its neglect to their role in political life hinder women awareness and sense of responsibility toward participation in political activities and actions.

- Kassa's study (2015) "Challenges and Opportunities of Women Political Participation in Ethiopia" examined the challenges and opportunities of women political participation in Ethiopia. This study asserts that political participation has been recognized internationally as an important measure of the status of women in any particular country; and it revealed that economic, religious, social and cultural factors contributed to women's poor political participation in the country. The study further revealed that women in Ethiopia lack access to political decision- making positions as compared to their male counter parts at all levels of government. The study assured that women's equal participation in decision-making and politics is not only a demand for simple justice or democracy, but a necessary pre-condition for women's interests to be taken into account.

- Alian's study (2014) aimed at detecting the levels of political participation of Palestinian women and constraints facing such participation. The study reached a number of conclusions, such as:

1. The political participation of Palestinian women is relatively low.
2. Importance of obstacles to political participation of Palestinian women were as follows: religious, political, social, cultural, and finally economic.

- Douglas's study (2014) "Factors Impeding Political Participation and Representation of Women in Kenya". addresses gender inequality in political representation and decision making, and investigated factors that impede women participation in politics and decision making in Kenya. The study revealed that lack of political will is the biggest obstacle in addressing gender imbalance in the country, and the government of

- Bani Salameh & Shdouh's (2018) "Feminist Elites in Democratic Jordan 1989–2016", a study sought to determine the features and characteristics of female elite and their recruitment in official political posts, as well as to identify the role of a number of demographic characteristics, such as the profession, the educational level and the social class, in such recruitment. The study assumed a direct correlation between the mechanism of recruiting feminist elites and their characteristics, Attributed to the criterion of class differentiation based on social status and financial wealth. Two major approaches were used by the study, the elite approach, which is especially important due to its ability to convert arguments into measurable variables, and the comparative approach to compare the features and characteristics of feminist elites during the reigns of King Hussein and king Abdullah. The study showed that feminist elites are characterized by caste and wealth, high educational level, and mostly were Western universities' graduates. The study also found that the recruitment rate of political feminist elites dramatically increased in the reign of King Abdullah compared with their recruitment rate during the reign of king Hussein.

- Kazem's study (2016) "Obstacles to empower women in Iraqi society, a field study in the University of Qadisiyah" aimed to identify the most important obstacles facing the empowerment of Iraqi women into the service and development of its society and how these constraints differ according to their types. The study results show that the most factors interfering with the empowerment of women are social factors, followed by economic and political factors, and finally subjective factors. One of the important recommendations made by the study is the need to correct prevailing image of women in society through the provision of curriculum and TV, media provision that raise the value of women and their role; and work to strengthen women's candidacy in political life and political and leadership positions, and design training programs to increase women's confidence and administrative capabilities in order to enhance their empowerment in economic, social and political fields.

- Rawashda and Arab (2016), aimed to investigate obstacles that hinder the participation of Jordanian women in political life. The study revealed that the most important obstacles were:

    1. The lack of awareness of women's role and weak confidence in their abilities in political action.

4. Investigating the impact of demographic characteristics such as gender, age, educational level, membership of the party, membership in civil society organizations, monthly income of the family and place of residence on the attitudes of citizens towards political, legislative, organizational, economic, social, cultural, and subjective statuses of Jordanian women.

Hypotheses of the study:

This study attempts to test the following hypotheses:

1. Jordanian attitudes are generally negative towards the political, legislative, organizational, economic, social and subjective statuses of Jordanian women.
2. There are no statistically significant differences between the respondents' estimates of the status of women attributed to demographic variables such as gender, age, education, party membership and membership in civil society institutions and monthly income and place of residence.
3. There are no statistically significant differences between the respondents' estimates of the political, legislative, organizational, economic, social and personal obstacles facing women's occupation of top political and administrative positions due to demographic variables such as gender, age, education, party membership, membership in civil society institutions, monthly income and place of residence.

Literature Review:

There is almost unanimity among researchers who have dealt with women's issues with regard to women's under representation in political, senior management and decision-making positions, the lack of equality of opportunities between men and women, and the negative attitude towards women in the workplace. This can be attributed to several reasons, including social, cultural, economic, political, legal and subjective reasons related to women themselves.

Many studies have attempted to address diverse women's issues, especially those related to political participation and empowerment, as well as obstacles related to such issues. Hence, it is important to review some of the leading among these studies:

The importance of the study:

The importance of the study stems from the fact that it is a survey study that reflects the attitudes of the Jordanian society towards women status and obstacles to their access to high political and administrative posts. These overall trends have an impact on what people think is true, desirable, good and appropriate, and the importance of these beliefs can have an impact on many people's values and on their actual behaviors. Add to the importance role trends in the structural change of society, positive trends may promote change and thus social construction, on the one hand, while negative trends may hinder the change in the construction of that community, on the other.

Unlike many theoretical and general studies, this study deals with women's political, legislative, organizational, economic, social, cultural and subjective statuses in Jordanian society, and the obstacles to their access to political and administrative positions, which still attract local and international attention.

Also, this study hopes to increase the theoretical knowledge in the subject, and provide an information platform that will be useful to the decision-maker in planning, implementing and following up the comprehensive development programs, socially, economically and politically. On the other hand, recommendations suggested in this study may be helpful to policy makers interested in women empowerment and integration in all walks of life.

Objectives of the study:

This exploratory study aims to identify the attitudes of citizens towards the political, legislative, organizational, economic, social and subjective statuses of Jordanian women, and the impact of a number of demographic variables on these trends. It also aims at uncovering the most important obstacles facing women in political and economic empowerment and access to decision-making and senior management positions in the State through:

1. Revealing the trends of citizens regarding the political, legislative, organizational, economic, social and subjective statuses of Jordanian women, as these trends have an impact on the behavior of individuals.
2. Revealing the opinions of citizens towards the most important obstacles facing Jordanian women's occupation to high political and administrative positions.
3. Identifying the views of citizens about the most important solutions proposed to address these obstacles.

The problem of the study:

Barakat (1984), a well known Arab sociologist, through his study of contemporary Arab society, asserts that the gender of the individual is one of the very important foundations for identifying and distributing the work and roles that the individual can play in society. It is the political and economic power, which is often in the hands of men, that determines the roles and actions of members of society based on sexual differences, and therefore the sexual identity of the individual male or female play a fundamental role in his life and subsequent roles.

The Arab family, as Barakat believes, has a hierarchical structure in which the father occupies the top of the pyramid, and the division of labor, power and social status are based on sex and age. Since the family is a fundamental pillar in the process of socialization in terms of the attitudes, values, behavior and models of sexual roles, this stereotypical framework often extends to many roles outside the family and the larger society.

Gender is a socially and culturally constructed factor that is pegged on gender roles. It refers to social, cultural, and psychological traits linked to males and females through socialization. Gender is a social tool responsible for distribution of roles based on femininity and masculinity. Hence, the allocation of gender roles is reinforced through socialization which in essence gives an individual his/her identity in the social structures. And in Arab societies, gender roles have tended to favor men as a result of the patriarchal and stereotypical nature such societies.

According to this diagnosis, it is certain that Arab and Jordanian women face many challenges and constraints that limit their active participation in political and community life, as well as from active participation in the wheel of social, economic and political development, and face obstacles to their political and economic empowerment, access to high political and administrative posts, and decision-making positions.

Hence, the problem of this study lies in the inability of successive Jordanian governments, despite their continued efforts, to improve the status of women and increase their level of integration in various political and administrative positions, given the many social, economic, political, legislative and subjective challenges.

General background to the study:

Globalization and the accompanying economic and political changes have put great pressure on the governments of countries, especially the developing countries, and have urged these governments to adopt some economic and political reforms in response to these pressures. It also have made Governments aware that particular importance should be given to the economic and political empowerment of a broad sector of society, the women sector, that had been somewhat marginalized before such transformations. Empowering this sector means exploiting women's capabilities and talents alongside men so that they can overcome their economic and political hardships.

For this, the Jordanian political leadership gave women's issues special attention, sought to improve their position and integrate them into various development projects, and worked on the creation of favorable conditions for their education and rehabilitation, and hired them in various areas of work, including those that were reserved for men, such as the armed forces and General Security Service and the judiciary ... etc. The political leadership also accelerated the pace of political and legal reforms on women's rights, with the aim of activating their role in all walks of life and their integration into decision-making processes and public policy, which encouraged women societies and organizations to promote activities aimed to empower women politically and economically, and to overcome the obstacles to their political and economic empowerment. However, their attempts have not achieved the desired aspirations. Women have continued to suffer from the obstacles that still hinder their access to high political and leadership positions in the country. For example, the percentage of women participating in the membership of the constituent bodies of all political parties account for only 7.1%, and among the parties' leadership is 5.3%, while the participation of women in political parties does not exceed 20%. Also women occupation of political posts and senior leadership positions is still weak as well, the proportion of women in the parliament is about 20%, in the judiciary 18%, and 18% in the diplomatic corps of which most of them are concentrated in middle positions as first, second and third secretaries, and about 6.3% of the ambassadors are females. As for senior government leadership positions, the proportion of women does not exceed 1.1%, and in the first category jobs about 6.3% (UNIFEM, 2007, pp. 38 and 44). In addition, women role in policy-making is still marginal, and their activities in the general elections are still largely subject to the family, clan and male domination.

واقع مكانة المرأة الأردنية ومعوقات وصولها إلى المواقع السياسية والإدارية العليا في الدولة الأردنية: دراسة استطلاعية

عبدالمجيد علي العزام

ملخص

جاءت هذه الدراسة الاستطلاعية لتكشف عن واقع مكانة المرأة الأردنية ومعوقات وصولها إلى المواقع السياسية والإدارية العليا في الدولة الأردنية، وذلك بهدف تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تواجه تبؤ المرأة للمواقع السياسية والإدارية العليا ومناصب صنع القرار، وكيفية تذليل تلك المعوقات لتعزيز فرص المرأة في المشاركة السياسية والاجتماعية لما في ذلك من أهمية في تحقيق تنمية شاملة وحقيقية وناجحة.

ولأغراض هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وبعض الأدوات الاحصائية والعمليات الحسابية البسيطة مثل النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري. ولجمع البيانات تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة عشوائية وطنية (N=1500) ممثلة لفئات المجتمع الأردني كافة.

والفرضية الرئيسة التي تقوم عليها الدراسة هي: أن اتجاهات الأردنيين سلبية، بشكل عام، نحو المكانة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية والتنظيمية والذاتية للمرأة الأردنية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن تقديرات أفراد العينة كانت إيجابية لصالح مكانة المرأة الذاتية، والتشريعية والسياسية والتنظيمية، والاجتماعية ، بينما كانت سلبية لمكانة المرأة الاقتصادية.

وقدمت الدراسة بناء على ما توصلت إليه من نتائج عدداً من التوصيات أهمها:

- تخصيص صندوق دعم حكومي مهمته الدعم المالي والفني للمرأة لتمكينها من امتلاك مشاريع استثمارية صغيرة ، وتوفير برامج اقتصادية مدعومة لتعزيز المكانة الاقتصادية للمرأة لأن الاستقلالية المالية حجر الزاوية في عملية مشاركة المرأة وخاصة في النشاطات السياسية والاجتماعية.
- تبني سياسات وبرامج حكومية لتعزيز تمثيل النساء في كل أجهزة السلطة السياسية، وتخصيص نسبة من المقاعد للمرأة في مواقع الإدارة العليا في مؤسسات الدولة المختلفة، وذلك يمكن المرأة من المشاركة في صنع القرار وإضعاف هيمنة الرجل عليه. كما يمكن المرأة من إثبات ذاتها ويعزز الثقة لديها بان فرصة وصولها الى المواقع القيادية العليا جيدة ويمكنها من المنافسة العادلة مع الرجل.

The Status of Jordanian Women and Obstacles of their Access to High Political and Administrative Posts: an Exploratory Study

Abdulmajeed Ali A-Azaam *

Abstract

This survey study aims at highlighting the actual status of Jordanian women in order to uncover the most important obstacles to their access to high political and administrative posts as well as senior decision-making positions. The study aims also to provide solutions to overcome these obstacles, hence enhancing the political and social participation of women, which is very important in achieving comprehensive and successful development.For the purpose of this study, an analytical descriptive method, statistical tools and simple calculations were used such as percentages, frequencies, arithmetic mean and standard deviation.

To collect the data, a questionnaire was designed and distributed to a national random sample (1500=N) representative of all categories of the Jordanian society.

The main hypothesis of the study is that: Jordanians' trends in general are negative towards Jordanian women's economic, social, political, legislative, organizational and subjective statuses.

One of the most important findings of the study is that the sample's estimates were positive in favor of political, legislative, organizational, social and subjective status of women, while they were negative in respect to the women economic status.

Based on the findings, the study suggests a number of recommendations, including the following:

- The allocation of government support fund to provide financial and technical assistant to women to enable them to own small investment projects, and the provision of supported economic programs to enhance the economic status of women and grant them financial independence which is the cornerstone in the process of their political, organizational and social participation.
- Adopting policies and programs by the government to promote the representation of women in all branches of authority, and to allocate seats to women in senior management positions in different state institutions which enable women to participate in decision-making, hence weakening men's dominance, and enhancing women belief that they can be able to compete justly with men.

Keywords: status of Jordanian women, obstacles to women's participation, feminism.

* **قسم العلوم السياسية، كلية الأمير حسن بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية.**

تاريخ تقديم البحث: 2018/7/11م. **تاريخ قبول البحث: 2019/2/5 .**

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019م.

more conservative?" Journal of accounting and economics, 29 (3), 287-320.

Jan, Ching-Lih, & Ou, J. (2011). "Negative-Book-Value Firms and Their Valuation." Accounting Horizons, 26 (1), 91–110.

Jiang, W. & Stark, A. (2013). "Dividends, Research and Development Expenditures, and the Value Relevance of Book Value for UK Loss-Making Firms." The British Accounting Review, 45 (2), 112–24.

Jiang., Soares, & Stark, (2016). "Loss Persistence and Returns in the UK." Accounting and Business Research, 46 (3), 221–42.

Joos, P. & Plesko. G. (2005). "Valuing Loss Firms." The Accounting Review, 80 (3), 847–70.

Klein, A. & Marquardt, C. (2006). "Fundamentals of Accounting Losses." The Accounting Review, 81 (1), 179–206.

Kothari, S., So, E., & Verdi, R. (2016). "Analysts' forecasts and asset pricing: A survey", Annual Review of Financial Economics, 8, 197-219.

Li, K. (2011). "How Well Do Investors Understand Loss Persistence?" Review of Accounting Studies, 16 (3), 630–67.

Martikainen, M., (1997). "Accounting Losses and Earnings Response Coefficients: The Impact of Leverage and Growth Opportunities", Journal of Business Finance & Accounting, 24 (2), 272-292.

Pinnuck, M. & Lillis, A. (2007). "Profits versus losses: Does reporting an accounting loss act as a heuristic trigger to exercise the abandonment option and divest employees?", The Accounting Review, 82 (4), 1031-1053.

Samara, A. (2014). "Assessing the Relevance of Deferred Tax Items: Evidence from Loss Firms during the Financial Crisis." The Journal of Economic Asymmetries, 11, 138–45.

Wang, Y., Ji, Y., Chen, X. & Song, C. (2014). "Inflation, operating cycle, and cash holdings", China Journal of accounting Research, 7 (4), 263-276.

References:

Aier, J. (2013). "Insider trading in loss firms", Advances in Accounting, 29 (1), 12-26.

Atwood, T., Drake, M. Myers, J. & Myers, L. (2011). "Do earnings reported under IFRS tell us more about future earnings and cash flows?", Journal of accounting and public policy, 30 (2), 103-121.

Balkrishna, H., Coulton, J. & Taylor, S. (2007). "Accounting Losses and Earnings Conservatism: Evidence from Australian Generally Accepted Accounting Principles, Accounting & Finance, 47 (3), 381-400.

Barth, M., Beaver, W. & Landsman, W. (1998). "Relative valuation roles of equity book value and net income as a function of financial health", Journal of Accounting and Economics, 25 (1), 1-34.

Carpentier, C., Romon, F. & Suret, J. (2017). "Are Investors Rational When Valuing Loss Firms?", Journal of Behavioural Finance, 17 (1), 1-13.

Ciftci, M. & Masako, D. (2015). "What Explains the Valuation Difference between Intangible-Intensive Profit and Loss Firms?" Journal of Business Finance & Accounting, 42 (1–2), 138–66.

Collins, D., Edward L. & Ira, S. (1997). "Changes in the Value-Relevance of Earnings and Book Values over the Past Forty Years." Journal of Accounting and Economics, 24 (1), 39–67.

Darrough, M. & Ye, J. (2007). "Valuation of Loss Firms in a Knowledge-Based Economy." Review of Accounting Studies, 12 (1), 61–93.

Dechow, P. (1994). "Accounting Earnings and Cash Flows as Measures of Firm Performance: The Role of Accounting Accruals." Journal of Accounting and Economics, 18 (1), 3–42.

Dhaliwal, D., Kaplan, S., Laux, R. & Weisbrod, E. (2013). "The Information Content of Tax Expense for Firms Reporting Losses." Journal of Accounting Research, 51 (1), 135–64.

Fama, E. & French, K. (2004). "New lists: Fundamentals and survival rates", Journal of financial Economics, 73 (2), 229-269.

Fama, E. & French, K. (2001). "Disappearing Dividends: Changing Firm Characteristics or Lower Propensity to Pay?" Journal of Financial Economics, 60 (1), 3–43.

Givoly, D. & Hayn, C. (2000). "The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become

resulting in frozen assets and lack of cash. This leads to missing many demand opportunities and the inability of growth and expansion. The results also show that actual performance is the major explanatory factor for losses. Firms that are not functioning as planned and not meeting their performance targets are more likely to report losses. Actually, when comparing the coefficients size of the variables, actual performance, measured by operating cash flows and cash sales, plays a dominant role in explaining losses, much more than size and long operating cycles. Therefore, even for small size firms, with long operating cycles, can report profits if they focus on achieving their target performances. Consequently, when they start reporting persistent profits, they can seize opportunities for growth and become more efficient in managing their operating cycles.

The paper provides useful insights to investors. The market should not discard loss firms when making investment decisions before examining the underlying reasons for losses. Doing so might result in losing profitable investment opportunities. If investors understand the reasons for losses and decide to invest in these firms because they expect a loss revert in the foreseen future, they will accomplish significant returns.

Future research should examine on other non-accounting factors, such as macro and micro economic variables. More specifically, business cycle and macroeconomic productivity. Moreover, future papers could also examine the effect of labor size and the ability to acquire sufficient financing and funds. These factors can shed more light on the underlying reasons of losses.

enhanced control systems on their costs and diversifying their operations. However, this is not always the case; firms that are smaller than their competitors and suffer from lengthy operating cycles will not have much flexibility to enhance their actual performance. As a result, they will most likely report losses.

Conclusion:

The purpose of this paper is examine the effect of non-accounting factors on losses. Non-accounting factors are paly a more dominant role in explaining losses. Firms reporting losses are considered interesting from a valuation point of view. Investors assess the components of losses and are interested in the reasons that causes losses to assess whether these firms are able to revert their losses. The reason is, if firms revert losses the market then overreacts, and the value of the firm increases substantially (Carpentier et al., 2017; Joos &Plesko, 2005). Consequently, investors will achieve significant returns. Profit reporting firms on the other hand, are valued mainly on their earnings and the components of earnings (i.e. accounting factors). Many studies valued profit firms according to the accrual component of earnings to assess the persistency of earnings in the future. However, for loss firms accounting proprieties, such as accruals, become irrelevant for loss firms (Klein & Marquerett, 2006).

This paper examines the underlying reasons for loss reporting firms. The sample includes all companies listed in the Amman Stock Exchange (excluding financial listed firms). The paper examines the effect of firm size, the length of the operating cycle, and actual performance of firms on the probability of losses. The paper applies a logit model because the dependent variable is an indicator that equals 1 if a firms reports a loss any period from 2001 to 2016, and 0 otherwise. Thus, the model only incorporates loss reporting firms.

Results show that small size firms are more likely to report losses. Small size firms lack adequate control systems and have small market shares which makes them generate lower revenues that is inadequate to cover their costs. Additionally, larger firms benefit from economies of scale, a luxury that is unavailable for smaller firms. Moreover, results show that firms suffering from long operating cycles are more likely to report losses. The reason is because they require longer periods of time from the point of producing and selling goods to the point of collecting from their customer

Results of H1: the results show a significant positive effect of small size firms and losses. This result is concurrent with expectations; small size firms report losses more frequently compared to large firms. Small firms compete in smaller markets shares and cannot benefit from economies of scale. Additionally, they lack adequate or mature control systems over their operations and costs. This, along with the inability to generate sufficient revenues, contributes more to the probability of reporting losses.

Results of H2: the results show that as the operating cycle becomes longer, the probability of reporting losses increases as well. Longer operating cycles means that more time is needed to sale goods and collect cash from receivables leading to frozen assets, in the form of frozen cash. Therefore, Firms suffering from lengthy cycles occur higher opportunity costs because of the shortage of cash. These firms miss many demand opportunities in addition to the inability to expand their operations. Firms with lengthy cycles will need much more time to increase in size and will remain smaller than other firms. As result, they are more likely to report losses more frequently.

Results of H3 and H4: both hypothesis test the relationship between actual performance and losses. Actual performance is measured as operating cash flows and cash sales because they are less subject to managers' manipulation. The expectation of this paper is that there is a negative effect of actual performance on losses. Both coefficients of operating cash flows and cash sales are negatively significant (-6.9 and -0.897 respectively). Thus, as firms enhance and improve their actual performance the lower the probability of reporting losses. Moreover, the coefficient of both variables are the largest compared to the other coefficients of the model; meaning that actual performance is the major explanatory factor for losses.

To summarize, the coefficient scores of the variables show that in explaining firms' losses, actual performance (operating cash flows and cash sales) is the main explanatory factor in explaining losses. Size (i.e. small firms) comes in the second place; and finally, the length of the operating cycle has the lowest effect on firms reporting losses. In other words, small size firms that suffer from lengthy operating cycles, but are achieving high performance in their activities, have a higher probability to report profits. Therefore, firms must focus mainly on their operations through applying

accounting factors because they are the focus of this paper. The Pseudo R^2 is 16% (Pseudo R^2 is used in logistic regressions instead of ordinary R^2).

Table (4) Results of logistic regression model

	Coefficient	Std. error	z-value	p-value
Small $_{it}$	0.793	0.161	4.94	0.000
Opercycle $_{it}$	0.415	0.192	2.16	0.031
Cfo $_{it}$	-6.901	0.711	-9.70	0.000
Cash sales $_{it}$	-0.897	0.179	-5.00	0.000
Consv $_{it}$	-0.172	0.714	-8.81	0.000
Constant term (α_0)	-0.172	0.130	-1.32	0.186

Pseudo R^2 =16%

$$Loss_{it} = a_0 + a_1 Small_{it} + a_2 Oprcycle_{it} + a_3 CFO_{it} + a_4 Cash\ Sales_{it} + a_5 Consv_{it} + \varepsilon_{it}$$

$loss_{it}$: is an indicator variable and equals 1 if firm (i) reports a loss in period (t), 0 otherwise.

$Small_{it}$: The measure for small-size firms, and measured as firms with total assets lower than the 25th percentile with the value of 1, large firms above the 25th percentile have the value of 0.

$Oprcycle_{it}$: is the measure for the length of the operating cycle for firm (i) in period (t). Measured as time needed for selling goods plus time needed to collect cash from receivables and equals 1 if the operating cycle is longer than 365 days, 0 otherwise.

CFO_{it}: operating cash flow for firm (i) in period (t). It's a measure for actual performance, scaled by total assets.

$Cash\ Sales_{it}$: Cash sales for firm (i) in period (t). It's another measure for actual performance, scaled by total assets.

$Consv_{it}$: measured by non-operating accruals; a control variable to measure conservatism for firm (i) in period (t) and assumed to be constant.

$loss_{it}$: is an indicator variable and equals 1 if firm (i) reports a loss in period (t), 0 otherwise. Number of loss firms from 2001 to 2016 is 635

$Small_{it}$: The measure for small-size firms, and measured as firms with total assets lower than the 25th percentile with the value of 1, large firms above the 25th percentile have the value of 0.

$Oprcycle_{it}$: is the measure for the length of the operating cycle for firm (i) in period (t). Measured as time needed for selling goods plus time needed to collect cash from receivables and equals 1 if the operating cycle is longer than 365 days, 0 otherwise. Number of firms with long cycles 188 firms from 2001-2016.

CFO_{it}: operating cash flow for firm (i) in period (t). It's a measure for actual performance, scaled by total assets.

$Cash\ Sales_{it}$: Cash sales for firm (i) in period (t). Another measure for actual performance, scaled by total assets.

$Consv_{it}$: measured by non-operating accruals; a control variable to measure conservatism for firm (i) in period (t) and assumed to be constant.

Table (3) Correlation matrix

Loss it		**Small it**	**Opercycle it**	**Cfo it**
Loss it	-			
Small it	0.19	-		
Opercycle it	0.18	0.23	-	
Cfo it	-0.24	-0.085	-0.12	
Cash sales it	-0.21	-0.045	-0.28	0.165
Consv it	-0.15	0.008	0.013	-0.35

The following table displays the results for the logit regression model applied to test the hypotheses of this paper. All variables are significant. Non-operating accruals, the measure of conservatism, is also significant but negative. However, conservatism is included in the model as a control variable to limit its effect, which provides a better examination of the non-

These percentages highlights the significance of the increasing number of firms reporting losses each year. Thus, the contribution of this paper is to understand the underlying reasons of losses for the listed companies in the ASE. Panel (B) illustrates the percentage of loss firms compared to firms reporting profits. Notice that the highest year listed firms reported profits is in 2004 and 2005. The average percentage of firms reporting profits in all years is around 66%.

Table (2) displays descriptive results for the main variables of the paper. The mean of operating cycle is around 215 days. This shows that the average operating cycle for listed firms in the ASE is quite lengthy. In other words, on average, firms have approximately 1.6 operating cycles in a given fiscal year, which is considered long cycles. This contributes furthermore in explaining the reasons behind losses. Firms are generating revenues at a pace much slower than occurring costs, which leads to frozen assets (e.g. inventory) and an increase in opportunities costs. Cash sales is larger than operating cash flows, both variables represent actual (real) performance. Non-operating accruals, the measure of conservatism, is negative and relatively small (0.003). Table (3) represents the correlation matrix. The two measures of actual performance are negatively correlated with losses and concurrent with expectations. In different words, the better a firm's performance the lower the probability of reporting losses becomes. The variables Small and oprcycle are correlated with losses but at a lower score than actual performance levels (24% & 20.5% compared to 19% & 18% respectively). Non-operating accruals (the accounting variable) have the lowest correlation with losses. This emphasis further of the importance of non-accounting factors in explaining losses.

Table (2) Descriptive statistics

Variable	Mean value	St. deviation
$Loss_{it}$	0.289	0.454
$Small_{it}$	0.214	0.410
$Opercycle_{it}$	214.9	170.3
Cfo_{it}	0.0442	0.137
$Cash\ sales_{it}$	0.532	0.479
$Consv_{it}$	-0.003	0.138

year	number of loss firms	% of loss firms	number of profit firms	% of profit firms
2008	47	35.1%	87	64.9%
2007	32	24.4%	98	74.8%
2006	43	35.2%	77	63.1%
2005	18	17.3%	86	82.7%
2004	18	17.8%	83	82.2%
2003	29	30.2%	67	69.8%
2002	33	34.4%	63	65.6%
2001	33	35.5%	59	63.4%

Panel B: Percentage of loss firms compared to profit firms

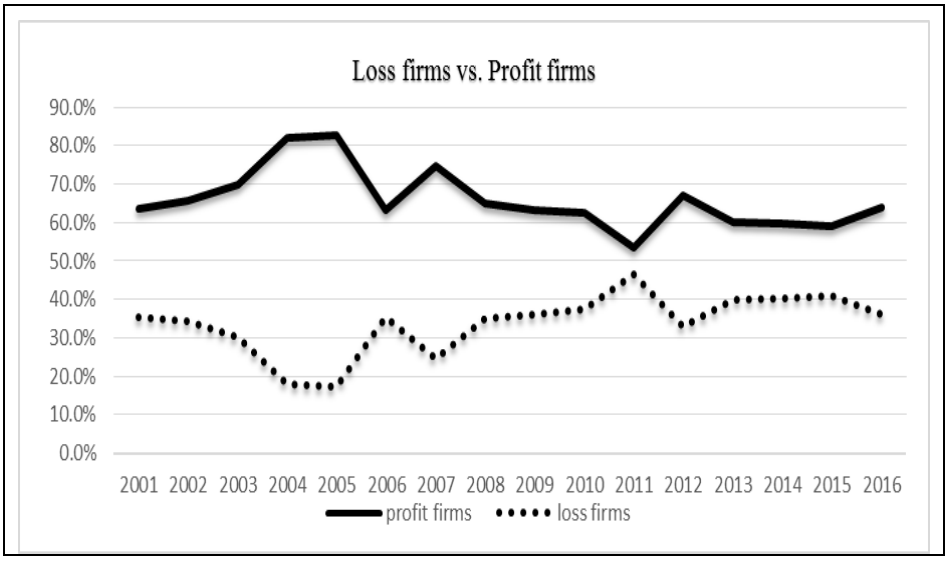

$Oprcycle_{it}$: is the measure for the length of the operating cycle for firm (i) in period (t). Measured as time needed for selling goods plus time needed to collect cash from receivables and equals 1 if the operating cycle is longer than 365 days, 0 otherwise.

CFO_{it}: operating cash flow for firm (i) in period (t). It's a measure for actual performance, scaled by total assets.

$Cash\ Sales_{it}$: Cash sales for firm (i) in period (t). It's another measure for actual performance, scaled by total assets.

$Consv_{it}$: measured by non-operating accruals; a control variable to measure conservatism for firm (i) in period (t) and assumed to be constant.

Results

Panel (A) of the following table illustrates the number and percentages of firms reporting losses and profits in each year from 2001 to 2016. The average of loss firms compared to firms reporting profits in all years included in the sample is roughly 34%. The lowest percent is in 2

004 and 2005 (17%) and the highest percentage is recorded in 2011 (46.4%).

Table (1) Panel A: Number and percentage of firms reporting profits vs. losses each year

year	number of loss firms	% of loss firms	number of profit firms	% of profit firms
2016	42	36.2%	74	63.8%
2015	49	40.8%	71	59.2%
2014	48	40.3%	71	59.7%
2013	49	39.8%	74	60.2%
2012	41	33.1%	83	66.9%
2011	58	46.4%	67	53.6%
2010	47	37.6%	78	62.4%
2009	48	36.1%	84	63.2%

Following Givoly and Hayn (2000) conservatism is measured as non-operating accruals because they represent gains and losses from non-operating assets, bad debt expenses, write downs and R&D expenses.

$$(NI_{it} - CFO_{it}) - (\Delta AR_{it} + \Delta Inv_{it} + \Delta prepaid_{it} - \Delta AP_{it}) + dep_{it}$$

Where NI is net income, CFO is operating cash flows, AR is change in accounts receivable, Inv is change in inventory, prepaid is change in pre-paid expenses, AP is change is accounts payable and dep is depreciation expense. All items are for firm (i) in period (t).

Operating cycle is measured as time needed for selling goods plus time needed to collect cash from receivables, otherwise known as the cash conversion cycle. This variable also measures actual performance of the company.

$$operating\ cycle = days\ sale\ of\ goods + days\ sales\ outstanding$$
$$= \left(Avg\ receivalbes\ X\ \frac{365}{sales}\right) + \left(Avg\ inventories\ X\ \frac{365}{COGS}\right) - \left(Avg\ purchases\ X\ \frac{365}{sales}\right)$$

To test the non-accounting variables effect on losses, this paper applies the following model. The regression framework is a logit model because the dependent variable (losses) is an indicator variable. The firm-year variables cover the period from 2001 to 2016. The model is applied using cross-sectional data.

$$Loss_{it} = a_0 + a_1 Small_{it} + a_2 Oprcycle_{it} + a_3 CFO_{it} + a_4 Cash\ Sales_{it} + a_5 Consv_{it} + \varepsilon_{it}$$

where:

$loss_{it}$: is an indicator variable and equals 1 if firm (i) reports a loss in period (t), 0 otherwise.

$Small_{it}$: The measure for small-size firms, and measured as firms with total assets lower than the 25th percentile with the value of 1, large firms above the 25th percentile have the value of 0.

H3: There is a significant negative effect of operating cash flows on losses.

Cash sales is a proxy for real sales, which is the actual performance to generate revenues.

H4: There is a significant negative effect of cash sales on losses.

Conservatism:

Accounting conservatism recognizes losses before they actually occur. However, it is an accounting measure and is used only as a control variable and assumed to be constant. This paper includes conservatism for better examination of the non-accounting variables.

Sample, measurement of variables and model:

The sample consists all non-financial firms listed in Amman Stock Exchange (ASE) with available data from 2001 to 2016. Firms are selected from different sectors to examine losses according to the variables of this study. The selected sample generates 2192 firm-year observations. Financial firms are excluded because of the unique measurement of size, operating cycle and actual performance in these firms; which is substantially different from the measurement of the variables in all other firms.

Losses are measured as an indicator variable and equals (1) if a company reports a loss in any period from the year 2001 to 2016; and (0) otherwise. Consequently, since the dependent variable (losses) is a dummy variable, the model of this paper is a logit model. Small firms are measured as firms with total assets lower than the 25^{th} percentile. Small firms are expected to report losses more frequently than large firms. Operating cash flows are measured as depreciation added back to net income after adjusting for changes in working capital items. Cash sales are measured as total sales minus change in receivables since the latter is a proxy for credit sales (Kothari et al., 2016; Dechow et al., 1994):

$$Total\ Sales_{it} = credit\ sales_{it} + cash\ sales_{it}$$

$$cash\ sales_{it} = Total\ Sales_{it} + \Delta\ accounts\ receivables_{it}$$

Cash sales is a measure of actual performance of the company because credit sales are subject to managers' discretion and manipulation.

Small firms (size):

In comparison, smaller firms are more likely to report losses than larger firms. Because smaller firms face fierce competition coming from large firms and they strive to compete in a limited market share, which results in lower revenues (Fama & French, 2004). Additionally, they are less likely to have adequate control systems on operations which lead to increasing costs. Moreover, and most significantly, small firms do not have the luxury of profiting from economies of scale.

H1: There is a significant positive effect of small size firms on losses.

Operating cycle:

The length of the operating cycle plays a major role in determining losses. Firms suffering from lengthy cycles are more likely to report losses. Longer operating cycles takes more time from the point of purchasing raw materials to producing and selling products. Accordingly, the longer the cycle the slower the turnover of sales and the recovery of receivables. This leads to frozen assets resulting in losing demand opportunities (Wang et al. 2014; Dechow, 1994).

H2: There is a significant positive effect of long operating cycles on losses.

Real (Actual) performance:

Losses can be explained by the actual performance of a firm. Actual performance relates to the firm's target, which is generating sufficient revenues from their operations to at least cover all expenses and costs. Thus, firms' actual performance will translate into either reporting profits or losses. Accordingly, this paper postulates that there is a negative relationship between actual performance and losses. Actual performance is measured by using two variable; operating cash flows and cash sales. Although operating cash flows and cash sales are accounting measures, they are nonetheless indicators of real (actual) performance and are less subject to management manipulation.

Investors examine the cash flow and accrual components of losses to assess the likelihood of reversing losses in the future (Joos & Plesko, 2005). The persistence of losses can be defined through value drivers such as non-recurring items, growth strategy and R&D (Darrough & Ye, 2007). The presence and increase in R & D contributes to valuing firms with losses and negative book value (Jan & Ou, 2012). Moreover, the book value of equity becomes more prominent as the recognized intangible assets increases in firms. In other words, high technological firms that invest heavily in research and maintain high development in intangible assets are more likely to report losses; for these firms book value of equity is more significant than reported income (Ciftci & Darrough, 2015). Accordingly, since accounting properties play an important role in losses and persistence of losses, the accounting principles and methods also have a similar role. For example, losses under IFRS are less persistent than losses under US GAAP (Atwood et al., 2011).

Based on the above, both accounting and non-accounting factors systematically explain losses; however the non-accounting factors are more dominant and more useful in explaining losses and the persistence of losses (Klein & Marquerett, 2006). Additionally, when analyzing losses one must keep in mind that the size of the firm attributes to the frequency of losses since smaller firms generally report lower earnings than larger firms (Fama & French, 2004; Fama & French, 2001).

Hypothesis:

Losses can be explained through accounting and non-accounting factors. This paper focuses on the non-accounting factors because past studies have shown that non-accounting factors play a more vital role in explaining losses. Generally, firms report losses due to problems relating to their actual performance. As their performance becomes more efficient, firms generate higher revenues while controlling expenses and limiting waste and downtimes. Therefore, this paper will focus on examining the effect of non-accounting factors in order to explain losses for firms listed in the Amman Stock Exchange (ASE).

reporting losses. Moreover, this paper aims to provide useful insights for investors when valuing loss firms.

Literature on accounting losses:

Studies examined the effect of losses and its relation to various outcomes such as firm value and stock returns. They show that non-earnings information (e.g., book value of equity) becomes more relevant for loss firms compared to profit firms (Joos &Plesko, 2005; Barth et al., 1998; Collins et al., 1997). Book value of equity for loss firms is a strong indicator of firm value (Jiang &Stark, 2013). Moreover, the impact of losses on the earnings response coefficient (ERC) is greater for growth firms but becomes even more significant for firms reversing from a loss in the previous year (Martikainen, 1997). Furthermore, labor size is negatively related to losses since firms reporting a loss or series of losses forces management to reduce labor size in their companies (Pinnuck &Lillis, 2007). Studies find that investors usually assume that losses are transitory even for loss-persistent firms and are surprised when these firms announce negative earnings (Li, 2011). The reason is that the market does not fully incorporate relevant information into the pricing and valuation of loss firms and keeps getting surprised by the items of earnings (Jiang et al., 2016). Therefore, managers provide private incremental information about the persistence of losses by using various means, such as the valuation allowance for deferred tax assets (Dhaliwal et al., 2013). Based on that, many investors examine tax items for loss firms in order to predict the persistence of losses in the future. For example, deferred tax liabilities negatively relate to stock prices in loss firms (Samara, 2014). Consequently, information asymmetry is more significant in loss firms, especially because managers do not sell their private stocks before the announcement of any bad news to avoid any trading allegations (Aier, 2013).

Another group of studies examined the effect of accounting properties on losses. Givoly and Hayn (2000) explain the drastic decrease in ROA through the increase of conservatism reflected by non-operating accruals. The increase of conditional conservatism is the main reason for the increase of the frequency of losses, and the probability of loss reversal declines monotonically as the history of losses extends (Balkrishna et al., 2007).

Introduction:

Generally, listed companies are valued based on their performance. Naturally, investors are drawn to firms that report profits, and they assess the persistency of these profits. However, they discard firms reporting losses in fear of losing their money. But if losses are related to accounting factors, such as high accruals and high investments in intangible assets, they might consider them as investment opportunities, anticipating that these firms will revert from losses to profits in the near future. However, if the underlying reasons for losses are not related to accounting factors, the market will ignore loss firms in any investment decision. This might result in missing-out on significant returns. Based on that, loss reporting firms are interesting from an investing perceptive, because when firms reverse their losses to profits, the market overreacts leading to significant returns (Carpentier et al., 2017).

This paper examines the underlying reasons for loss reporting firms that are listed in the Amman Stock Exchange (ASE). Specifically, the paper examines the effect of small size, long operating cycles and actual performance to explain losses and the probability of reporting losses. The paper forms three main expectations. First, there is a positive relationship between losses and small size firms. Because smaller firms do not have adequate control systems and are not able to compete with larger firms. Second, there is a positive relationship between losses and long operating cycles; the longer the operating cycle, the more difficult it becomes for firms to seize investment opportunities, resulting in lost investments. Third, there is a negative relationship between losses and actual performance. Firms that are achieving their target performance are less likely to report losses.

The paper applies a logit model because the dependent variable is an indicator variable that equals 1 if a firm listed in the ASE reports a loss in any period from 2001 to 2016, and equals 0 otherwise. The sample excludes financial listed firms because of their unique measures of size, operating cycle and real performance. For example, banks operating cycle are measured differently from merchandising and manufacturing companies.

The objectives of this paper is to examine loss firms and study the number of loss reporting companies in the ASE. Additionally, this paper aims to examine the effect of non-accounting factors on the probability of

أثر العوامل الغير محاسبية على الخسائر المحاسبية

طارق زكي مشوقة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تفحص خصائص الخسائر المحاسبية من خلال دراسة أثر العوامل الغير محاسبية في الشركات التي تفصح عن خسائر والمدرجة في سوق عمان المالي. العوامل الغير محاسبية مثل حجم الشركة، طول الدورة التشغيلية، والأداء الحقيقي، جميعاً يلعبون الدور الأهم لتقييم الشركات الخاسرة. حيث أظهرت نتائج الدراسة إن الشركات ذات الحجم الصغير، والشركات التي تعاني من طول الدورة التشغيلية، والأداء الفعلي للشركة هم الأسباب الرئيسية لخسائر الشركات المدرجة في سوق عمان المالي. كما توصلت الدراسة إلى أهمية تقييم الشركات الخاسرة كفرصة استثمارية من خلال دراسة اسباب الخسائر لمعرفة احتمالية استمرارها في المستقبل.

الكلمات الدالة: الخسائر المحاسبية، حجم الشركة، الدورة التشغيلية، الاداء الحقيقي.

The Effect of Non-Accounting Factors on Accounting Losses

Tareq Zaki Mashoka *

Abstract

The focus of this paper is examining the fundamentals of accounting losses. Specifically, the paper examines the effect of non-accounting factors on accounting losses for listed firms in the ASE. Non-accounting factors such as size, the length of the operating cycle and actual performance are more relevant in valuing loss firms. The paper finds that small size firms, long operating cycles and actual (real) performance explain losses for listed firms in the ASE. The results suggest that these non-accounting factors play a dominant role for valuing firms reporting losses. The paper concludes that investors must recognize the underlying reasons of losses before discarding loss firms as an investment alternative.

Keywords: accounting losses, small firms, operating cycle, performance.

* قسم المحاسبة، جامعة مؤتة.

تاريخ تقديم البحث: 2018/5/24 م. تاريخ قبول البحث: 2018/10/31 .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019م.

Contents

*	Expiation of Eating or Drinking During the Day in Ramadan **Ali Mahloud Alzugaili**	13-38
*	The Effect of Training Program Using Resistance Training to Improve the Speed and Speed Endurance among International Football Referees in Jordan **Mohammad Adel Maqableh, Shafe Suleman Telfah, Moad Adel Maqableh, Ahmad Abidhadi Albatainh**	39-74
*	The Effectiveness of a Group Counseling Program Based on Multi-Method Approach in Improving Adaptation to Life among a Sample of New Students at Mu'tah University **Ibrahem Mohammed Alsarayreh, Lamia Saleh Alhawari**	75-110
*	Basic School Teachers' Thinking during Their Teaching in the Basic Classes Which Include Students with Learning Disabilities in Amman City: Current Situation and Future Directions **Mohammed Abid Alsakarneh**	111-138
*	The Relationship between Self-Regulated Learning and Classroom Environment among Adolescent Students **Moawiah Mahmoud Abu Ghazal, Amal Mohammed Ali Alnawal**	139-180
*	Child Beggars in Jordan: A Filed Study in the Rehabilitation and Welfare Center of Beggars in Madaba **Rawan Ali Almawazreh, Lubna Mokhled Aladaileh**	181-228
*	Obstacles of Appling the International Accounting Standard (IAS, 10) in the Public Sector in Jordan – Field Study **Hamdan Mohammed Al-Hiassat, Saliman Husien Al-Bistawi**	229-261
*	A proposed training program for the development of academic leadership at Umm Al Qura University **Abdullah Ahmed Salem Alzahrani**	263-312
*	The Effect of Non-Accounting Factors on Accounting Losses **Tareq Zaki Mashoka**	13-30
*	The Status of Jordanian Women and Obstacles of their Access to High Political and Administrative Posts: an Exploratory Study **Abdulmajeed Ali A-Azaam**	31-88

Mu'tah Lil-Buḥūth wad-Dirāsāt
A Refereed and Indexed Journal Published by
The Deanship of Scientific Research
Mu'tah University, Jordan

Subscription Form

I would like to subscribe to this Journal (Please, select):

- ☐ **Humanities and Social Sciences Series.**
- ☐ **Natural and Applied Sciences Series**.

For each volume; effective:
Name of Subscriber:

Address:
Method of Payment:
☐ Cheque ☐ Banknote ☐ Mail Money Order

No.: Date:

Signature: Date:

Annual Subscription Rate (JD):
The value of the annual subscription for each series (J.D. or Equivalent):

Inside Jordan			
- Individuals	J.D (9)	Establishments	J.D (11)
Outside Jordan	$ 30		
Postal Fees Added			

Editor-in-Chief
Mu'tah Lil-Buhuth wad-Dirasat
Deanship of Sientifice Research
P.O. Box (19)
Mu'tah University, Mu'tah (61710),
Karak, Jordan.

Tel: . +962-3-2372380 Ext. 6117
Fax. +962-3-2370706
Email: **Darmutah@mutah.edu.jo**
https://www.mutah.edu.jo/dar

study; 2) critically contribute to the manuscript writing and revision or 3) have seen and approved the final version of the manuscript and agreed to submit it for publication.

6. Disclosure and Conflict of Interest: Authors must report any conflict of interest that can have an impact on the manuscript and its reviewing process. Examples of potential conflicts of interest to be disclosed such as personal or professional relationships, affiliations, and knowledge of the subject or material discussed in the manuscript.
7. Hazards of Material, Human, or Animal Data: If the research involves the use of chemicals, procedures, or equipment that may have any unusual risks, the authors must clearly identify them in their work. In addition, if it involves the use or experimentation of humans or animals, the authors must ensure that all actions have been carried out in accordance with the relevant laws and regulations and that the authors have obtained prior approval of these contributions. Moreover, the privacy rights of human must also be considered.
8. Cooperation: Authors must fully cooperate and respond promptly to the requests of the Editorial Board for clarifications, corrections, proof of ethical approvals, patient approvals, and copyright permissions.
9. Fundamental Errors in Submitted or Published Work: If authors find significant errors or inaccuracies in their submitted or published manuscripts, they must immediately notify the Editorial Board to take the action of correcting or withdrawing their work.

Editorial Correspondence
Editor-in-Chief
Prof Dr. Osama Mohawesh
Mu'tah Lil-Buhuth wad-Dirasat
Deanship of Sientifice Research
Mu'tah University, Mu'tah (61710),
Karak, Jordan.
Tel: . +962-3-2372380 Ext. 6117
Fax. +962-3-2370706
Email: **Darmutah@mutah.edu.jo**
https://www.mutah.edu.jo/dar

7. The author must make the suggested corrections of the reviewers within a maximum period of two weeks. Failing to meet this requirement will stop the procedure of publishing the manuscript.
8. If the reviewer rejects the required corrections, the author will be given a period of two weeks to make the necessary corrections, otherwise, the paper will be rejected.
9. Even if the reviewers approve the required corrections, the author(s) must abide by completing the essential technical specifications to be eligible to obtain the letter of acceptance.
10. The accepted manuscripts in the Journal are arranged for publication in accordance with the policy of the Journal.
11. What is published in the journal reflects the point of view of the author(s) and does not necessarily represent the views of Mutah University or the Editorial Board.

4. Publication Ethics

First: Duties of the Editorial Board

1. Justice and independence: the Editorial Board evaluates the manuscripts submitted for publication on the basis of importance, originality, validity, clarity and relevance of the journal, regardless of the gender of the authors, their nationality or religious belief, so that they have full authority over the entire editorial content and timing of publication.
2. Confidentiality: the Editorial Board and editorial staff are responsible for the confidentiality of any information about the submitted manuscripts and not to disclose this information to anyone other than the author, reviewers, and publishers, as appropriate.
3. Disclosure and Conflicts of Interest: the Editorial Board and editorial staff are responsible for the non-use of unpublished information contained in the research submitted for publication without the written consent of the authors. The Editorial Board themselves avoid considering research with which they have conflict of interest, such as competitive, cooperative, or other relationships with any of the authors.
4. Publishing Decisions: the Editorial Board shall ensure that all manuscripts submitted for publication are subject to reviewing by at least two reviewers who are experts in the field of manuscript. The Board is responsible for determining which of the research papers will be published, after verifying their relevance to researchers and readers, and the comments of the reviewers.

Second: Duties of the Reviewers

1. Contributing to the decisions of the Editorial Board.
2. Punctuality: Any reviewer who is unable to review the submitted manuscript for any reason should immediately notify the Editorial Board, so that other reviewers can be contacted.
3. Confidentiality: Any manuscript received by the Journal for reviewing and publishing is confidential; it should not appear or discussed with others unless authorized by the Editorial Board. This also applies to the invited reviewers who have rejected the invitation for reviewing.
4. Objectivity: The reviewing process of the submitted manuscript should be objective and the reviewer comments should be clearly formulated with the supporting arguments so that the authors can use them to improve the quality of their manuscript away from the personal criticism of the author(s).
5. Disclosure and Conflict of Interests: Any invited reviewer must immediately notify the Editorial Board that he/she has a conflict of interest resulting from competitive, cooperative or other relations with any of the authors so that other reviewers may be contacted.
6. The confidentiality of information or ideas that are not published and have been disclosed in the manuscript submitted for reviewing should not be used without a written permission from the author(s). This applies also to the invited reviewers who refuse the reviewing invitation.

Third: Duties of the Authors

1. Manuscript preparation: Authors should abide by publishing rules, technical specifications, publication procedures, and publication ethics available at the Journal website.
2. Plagiarism: Authors must not in any case steal the rights of other authors in any manner, as doing so is considered plagiarism, which entails burdening the legal and ethical responsibilities.
3. Originality: Authors must ensure that their work is original and relevant work of other authors is documented and referenced. Absence of documentation is unethical and represents plagiarism which takes many forms, as mentioned at https://www.elsevier.com/editors/perk/plagiarism-complaints
4. The author(s) should not send or publish the manuscript to different journals simultaneously. Also, authors should not submit a manuscript that has already been published in another journal, because submitting the manuscript simultaneously to more than one journal is unethical and unacceptable.
5. Authorship of the Manuscript: Only persons who meet the following authorship criteria should be listed as one of the authors of a manuscript as they should be responsible for the manuscript content: 1) present significant contributions to the design, implementation, data acquisition, analysis or interpretation of the

1. Publishing Rules

In accordance with the Strategic Plan of Mutah University and its vision to meet the international standards of world university rankings and classifications, and following the Strategic Plan and the Vision of the Deanship of Scientific Research, which states "Towards a Deanship of Scientific Research, which promotes the classification of the university locally, regionally and globally," and its Mission of "Creating an environment capable of producing scientific research that contributes to enhancing the role of the university in research and innovation locally, regionally and globally." The Deanship of Scientific Research has decided to develop the journal of Mu'tah Lil-Buḥūth wad-Dirāsāt to be indexed and included in international databases such as Scopus, ISI and PubMed, and to improve its Impact Factor (IF) so as to internationalize its research product.

Subsequently, when submitting a manuscript for publication in the Journal, the followings shall be considered:

1. Adopting the American Psychological Association (APA) Style, for more information visit https://www.apa.org or https://ejournal.mutah.edu.jo/
2. All Arabic references should be written in English in the body of the article and in the bibliography.
3. Translation of all Arabic references into English, keeping the original Arabic list available for peer reviewing and technical checking.
4. If the Arabic reference has a popular English translation, it must be adopted, otherwise a reference that does not have an English translation (such as فقه السنة) it should be transliterated, i.e., writing the reference as is in English (Fiqih Alsunah).
5. Rearrange all references (which have supposedly become in English) in an alphabetical order, in accordance with APA Style.
6. The technical specifications for manuscript editing (available at the journal website) should be strictly followed, as submitted articles are subject to accurate technical review. If the required technical specifications are not followed, the submitted manuscript will be returned.
7. All required documents and forms should be submitted online at https://ejournal.mutah.edu.jo/, as shown in the table below.
8. Violating any of the above mentioned requirements will lead to rejecting the submitted manuscript.

Num	File Name
1.	Cover Letter
2.	Title Page
3.	Abstract
4.	Research Document
5.	References
6.	Pledge

2. Technical Specifications

The technical specifications for manuscript editing (available at the journal website https://ejournal.mutah.edu.jo/) should be strictly followed, as submitted articles are subject to accurate technical review. If the required technical specifications are not followed, the submitted manuscript will be returned.

3. Publication Procedures

1. The author(s) submit the research manuscript to the Deanship of Scientific Research at Mutah University at the Journal's website https://ejournal.mutah.edu.jo/
2. The author(s) signs a publication pledge in an official form available at the Journal's website.
3. The manuscript is registered in the Journal special records.
4. The submitted manuscript is technically checked and initially reviewed by the Editorial Board to determine its eligibility for peer review. The board is entitled to assign peer reviewers or to reject the manuscript without giving reasons.
5. If initially accepted by the Editorial Board, the manuscript will be sent to two reviewers, who should reply within a maximum period of one month. In case of failure to reply within the specified time, the manuscript shall be sent to another reviewer. Once receiving the reports of the reviewers, the Editorial Board decide the following:

a. The manuscript will be accepted for publication if receiving positive reports from the two reviewers, and after the author(s) make(s) the required corrections, if any.
b. If negative reports are received from both reviewers, the manuscript is rejected.
c. If a negative report is received from one reviewer, and a positive one from the other, the manuscript will be sent to a third reviewer to decide its validity for publication.

6. The manuscript should not be reviewed by a peer who works at the same institution.

The Journal of Mu'tah Lil-Buḥūth wad-Dirāsāt; Humanities and Social Sciences Series, is a scholarly, peer reviewed, and an indexed scientific journal. It has been published regularly by the Deanship of Scientific Research since 1986 in one volume each year since its establishment. The volume contains (6) issues; each issue consists of (10) articles. It is supervised by a local Editorial Board and an International Advisory Board that have specialized academians in different fields of Humanities and Social Sciences. It has an International Standard Serial Number (ISSN 1021-6804).

The Journal publishes original articles that contribute to promoting knowledge in all disciplines of Humanities and Social Sciences. All submitted manuscripts are subject to strict criteria that include technical editing and peer reviewing by two reviewers to assure research originality and validity.

The Journal has enjoyed a leading reputation locally and regionally over the past three decades. It has become an accredited Journal for the purpose of promotion of researchers in all public and private universities, in Jordan in particular, and in Arab World in general. This justifies the large number of submitted papers to the Journal from various local and regional universities and institutions.

To ensure the quality of research published in the Journal, it follows strict criteria and procedures that guarantee the quality of the research product. This includes the following:

1. Publishing rules
2. Technical specifications for publication
3. Publishing Procedures
4. Publishing Ethics

Dean of Scientific Research
Editor-in-Chief

Prof Dr. Osama Mohawesh

International Advisory Board

Prof. Adel Tweissi, Minister of Higher Education and Scientific Research, Jordan. (Ex. Minister).
Prof. Thafer Yusif Assaraira, President of Mutah University, Jordan.

Prof. Nedal Al- Hawamdeh, Mutah University, Jordan.

Prof. Yafei Li, University of Wisconsin-Madison, USA.

Prof. Teresa Franklin, Ohio University, USA.

Prof. Enam Al-Wer, University of Essex, England.

Prof. George Grigori, University of Bucharest, Romania.

Prof. Mohammed Mujtaba Khan, Jamia Millia Islamia, New Delhi, India.

Prof. Dr. Rosni Bakar, University of Malaysia Perlis, Malaysia.

Prof. Khaled Dahawy,The American University in Cairo, Egypt.

Prof. Talal Al-Ameen, Prince Mohamad Bin Fahad University, KSA.

Prof. Ahmed Falah Alomosh, University of Sharjah, UAE.

Prof. Moha Ennaji, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Morocco.

Editorial Board

Editor-in-Chief
Prof Dr. Osama Mohawesh

Members

Prof Dr. Mosleh Sarayreh
Prof Dr. Hasan Al-Tawil
Prof Dr. Issa Sulieman Abu Saliem
Prof Dr. Ali Mohammad Al- Adaileh
Prof Dr. Abdullah M. Al-Fawwaz
Prof Dr. Basem Ali Hwamdeh

Journal Secretary
Mrs. Razan Mubaydeen

Director of Scientific Journal Department
Dr. Khalid Ahmad Al-Sarairah

Director of Publications
Mrs. Seham Al-Tarawneh

Technical Editing
Dr. Mahmoud N. Qazaq

Typing & Layout Specialist
Orouba Sarairah

Follow Up
Salamah A. Al-Khresheh

Deposit Number at the Directarate of Libraries and
National Docuents
(1986/5/201)

License Number at the Department of
Print and Publications
(3353/15/6)
22/10/2003

© All Rights Reserved. The Views Expressed In This Issue are those of the authors and do not necessarily reflect the Views of the Editorial Board or the Policy of Mutah University.

Volume (34) Number (4) 2019 ISSN 1021-6804

MU'TAH

Lil-Buḥūth wad-Dirāsāt

A Refereed and Indexed Journal

Humanities and Social Sciences Series

Published by **Mu'tah University**

Volume (34) Number (4) 2019 ISSN 1021 - 6804

MU'TAH

Lil-Buḥūth wad-Dirāsāt

A Refereed and Indexed Journal

Humanities and Social Sciences Series

Published by Mu'tah University